

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

تفسير سورة العلق

لشيخ الإسلام ابن تيمية

()

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالب

عبد الرحمن بن علي بن أحمد الزهراني

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

عبد العزيز بن أحمد الحميدي

1

المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين .

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد :

فإن من المسائل الاعتقادية الخطيرة التي تفرقت حولها الفرق منذ القدم مسألة الخلق وبدايته، ومسألة النبوات وطرق العلم بها، واليوم الآخر .

فتنازعت فيها الأفهام، وزلت فيها الأقدام، فمن منكر، ومن مبتدع في طرق الإثبات .

ومن رحمة الله عز وجل بهذه الأمة أن قيّض لها علماء مصلحين، يحفظون عقيدتها، وينفون عنها تأويلات المنحرفين، فهم المعنيون بقوله ﷺ: « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين »^(١) .

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١ / ١٥٣)، والخطيب البغدادي في كتاب: شرف أصحاب الحديث ص (٢٨)، والعقيلي في الضعفاء (١ / ٩)، والميزان

وقوله عليه الصلاة والسلام: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك »^(١).

فهم ظاهرون دائماً بالحجة والبيان ، والدليل والبرهان ، على المنحرفين المؤولين .

ومن هؤلاء الأئمة الإمام « ابن تيمية » فكم جاهد - رحمه الله - في تبيين العقيدة الصحيحة كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكما فهمها الصحابة وسلف الأمة . فألف الكتب والرسائل في تبيين ذلك . ومن جملة تلك المؤلفات : (كتاب : تفسير سورة العلق) الذي اخترته ليكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير .

ولقد انفراد هذا الكتاب باستنباطات شيخ الإسلام الفريدة كعادته . وذلك إثبات أصول الدين في أول آيات أنزلت من القرآن الكريم .

سبب اختيار البحث :

أولاً : كون عنوان هذا الكتاب قد لا يثير الباحث في العقائد لعدم مناسبة العنوان لموضوع الكتاب ، فرأيت إظهاره على أنه

في مجمع الزوائد (١ / ١٤٠) ، وقال الهيثمي « وفيه عمر بن خالد القرني كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الموضع » . وقال القسطلاني : يتقوى الحديث بتعدد طرقه فيكون حسناً . انظر : ارشاد الحيارى (١ / ٤) .

(١) أخرجه مسلم كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ... الحديث » (٣ / ١٥٢٣) ، حديث (١٩٢٠) .

كتاب من كتب العقيدة ، فكتاب تفسير سورة العلق من الكتب السلفية المهمة التي تبين عقيدة أهل السنة وسلف الأمة وعلمائها في أهم مسائل أصول الدين ، وهي إثبات الصانع ؛ والنبوات ؛ والمعاد ، ومؤلف هذا الكتاب من علماء السلف المشهود لهم بالرسوخ في العلم ، أصولاً وفروعاً .

ثانياً : لما لكتب شيخ الإسلام التي تشرح عقيدة أهل السنة والجماعة من أهمية بالغة ، فقد نُشر - الكثير منها ، لكن ما حُقِّق منها - تحقيقاً علمياً - قليل . وكذا الحال بالنسبة لكتاب (تفسير سورة العلق) ، الذي نحن بصدد تحقيقه وإخراجه إخراجاً مناسباً يليق بمكانته العلمية بإذن الله تعالى .

ثالثاً : أهمية الموضوعات والمسائل التي بحثها المؤلف في ثنايا هذا الكتاب ، وردده على من خالف ذلك من خلال الأدلة الشرعية ، نقلية كانت أو عقلية .

رابعاً : تدعيم شيخ الإسلام في توضيح اعتقاد أهل السنة ليس من خلال القرآن فقط بل في أول ما أنزل منه . مما يبين أن هذه الأصول بدهية لكل إنسان فضلاً عن المسلم . فالخطاب في هذه السورة نزل للناس جميعاً . مما يوضح أنهم كانوا يعرفون الخالق بالفطرة بدون الالتفات إلى النظر الذي يدّعيه أهل الكلام .

خامساً : لكونه ناقش دليل الحدوث عند المتكلمين من خلال هذه الآيات .

ولما لهذا الدليل من مكانة عند المتكلمين ، ولكونهم بنوا عليه أصول اعتقاداتهم في الله واليوم الآخر ، مما سبب لهم الاضطراب في الاستدلال ، فتسلط عليهم الفلاسفة بذلك . فكان في نظر البعض نصراً للفلاسفة . فلذلك نجده في هذا الكتاب قد انتصر- للمذهب الحق ونقض هذا الدليل وفنده تفنيداً شرعياً عقلياً على طريقة القرآن والسنة والسلف .

وفي هذا بلاغ وبيان لمن أراد سبيل الرشده ، وآثر الحق ، وتجرد عن الهوى والتعصب .

خطة البحث :

وقد قسمت البحث في هذا الموضوع إلى قسمين :

- : . :

الفصل الأول : عصر المؤلف وحياته . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عصره . وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأول : الحالة السياسية في عصر المؤلف .

المطلب الثاني : الحالة العلمية والفكرية في عصر المؤلف .

المطلب الثالث : الحالة الدينية والاجتماعية .

المبحث الثاني : حياته الشخصية والعلمية . وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

المطلب الثاني : مولده ونشأته .

المطلب الثالث : شيوخه .

المطلب الرابع : تلاميذه .

المطلب الخامس : مؤلفاته .

المطلب السادس : أقوال العلماء فيه .

المطلب السابع : وفاته .

الفصل الثاني : دراسة الكتاب :

المبحث الأول : تحقيق عنوان الكتاب .

المبحث الثاني : نسبة الكتاب للمؤلف .

المبحث الثالث : دراسة نسخ الكتاب المطبوعة .

المبحث الرابع : وصف المخطوط .

المبحث الخامس : أبرز ملامح منهج شيخ الإسلام .

المبحث السادس : تحليل مضمون الكتاب .

- :

لقد اجتهدت حسب الوسع والطاقة في خدمة هذا الكتاب ، وإخراجه للناس بهذه الصورة ، ويتلخص منهجي في التحقيق في الخطوات التالية :

١ - المقابلة بين المخطوط وطبعة عبد الصمد الكتبي وقد أسميتها « الأصل » وبينت سبب اعتمادي عليها دون بقية الطبعات في مبحث طبعات الكتاب .

٢ - تنظيم مادة الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديث .



- ٣ - التعليق على المسائل العلمية التي تحتاج إلى ذلك .
- ٤ - توضيح المصطلحات والعبارات الغامضة والكلمات الغريبة .
- ٥ - قمت بتوثيق الآراء والمذاهب التي يذكرها المؤلف بالرجوع إلى مصادرها .
- ٦ - عزو الآيات بذكر السورة ورقم الآية . والتزمت الرسم العثماني .
- ٧ - تخريج الأحاديث ووضعها بين قوسين « » فما كان في الصحيحين أو أحدهما فإني اكتفيت بتخرجه ومالم يكن في أي منهما فإني أخرجه من كتب الحديث ، واكتفيت في هذا المقام بنقل أقوال أئمة هذا الشأن في درجة الحديث .
- ٨ - تخريج الآثار الواردة في المتن إلا مالم أجده فيما بين يدي من المراجع وهو نادر ووضعت ذلك بين قوسين صغيرين « » .
- ٩ - عزو الأبيات الشعرية لقائلها .
- ١٠ - ترجمة الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في الكتاب ، أو من رأيت أنه يحتاج إلى ترجمة .
- ١١ - التعريف بالفرق والنحل والعقائد الباطلة الواردة في الكتاب .
- ١٢ - قمت بوضع عناوين جانبية للمسائل الواردة في الكتاب لتسهيل قراءته وفهمه .
- ١٣ - وقد أثبت في المتن ما وجدت في المخطوط وإن كان ليس مناسباً للسياق ، ووضعته بين قوسين () . وقارنت ذلك بالأصل ونبهت على ذلك في الحاشية وذكرت الصواب .

١٤— إذا وجدت أن السياق يحتاج إلى زيادة لتوضيحه
وضعتها في المتن بين معقوفتين [] ونبهت على ذلك في الحاشية
مقارناً له بالأصل .

١٥— ما سقط من الأصل وهو في المخطوط أثبتته في المتن
ووضعت بين قوسين () ونبهت على ذلك في الحاشية .

١٦ - عمل الفهارس العلمية :

أ - فهرس الآيات القرآنية .

ب - فهرس الأحاديث الشريفة .

ج - فهرس الآثار .

د - فهرس الأعلام .

هـ - فهرس الأبيات الشعرية .

و - فهرس المصادر والمراجع .

ز - فهرس الموضوعات .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أرفع أكف الابتغال والحمد
والشكر إلى الله عز وجل الذي وفقني لخدمة كتاب هام في
موضوع هو رأس الموضوعات ، والمؤلف يتسابق الدارسون إلى
دراسة كتبه ، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

كما أدعو الله عز وجل للوالدين الغاليين اللذين كانا خير
معين لي بدعائهما في فترة إعداد هذا البحث بأن يمد في عمرهما
وأن يبارك فيهما وأن يعينني على برهما ، وأن يختم بالصالحات
أعمالهما . كما أن الشكر والتقدير والعرفان في هذا البحث

لأستاذي وشيخي ومشرفي الفاضل الدكتور عبد العزيز الحميدي
— حفظه الله ورعاه — . الذي كان إشرافه عليّ أمنية لي وقد
تحققت بفضل الله ، فلا أنسى دراستي على هذا الشيخ الفاضل
قبل ما يقارب من خمسة عشر - عاماً أيام أن كنت على مقاعد
الدراسة في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية حيث نهلنا من
علمه الكثير . ثم يقدر الله لي أن أدرس على يديه مرة أخرى في
جامعة أم القرى بل ويشرف على بحثي ، وليس مثلي يقوم هذا
العلم . وقد بذل من وقته الكثير في قراءة ومتابعة ما كتبت ،
فجزاه الله عني خير الجزاء ورزقه الصحة والعافية ونفع بعلمه
الأمة إنه سميع الدعاء .

كما أنني لا أنسى أبداً الذي كان له الفضل في إرشادي لهذا
المخطوط والحصول على نسخته . بل وطالما استفدت من
توجيهاته وإرشاداته وهو أخي الفاضل بل استاذي الدكتور:
صالح بن درباش الزهراني وفقه الله وسدده .

كما لا يفوتني أن أشكر أيضاً مرشدي الذي قام بإرشادي في
إعداد الخطة لهذا البحث ومتابعة ذلك الدكتور: أحمد عبد
اللطيف وفقه الله وسدده .

وأشكر كل من مديد المساعدة لي والنصح في هذا البحث
فجزاهم الله أفضل الجزاء .

كما أشكر الشيخين الفاضلين ، والأستاذين الكريمين على
تفضلهما مشكورين مأجورين - إن شاء الله تعالى - بقبول مناقشة
هذه الرسالة مع كثرة الأعمال التي يقومان بها وهما :

١ - الأستاذ الدكتور / محمد يسري جعفر .

٢ - الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحافظ .

وأذكر بالشكر والتقدير أخي الفاضل المهندس عبد الله الشدوي الذي خدمني في كثير من أعمال الدنيا من أجل إتمام هذا البحث فجزاه الله خيراً .

والشكر أخيراً لجامعة أم القرى - تلك الجامعة العريقة - التي يسرت للباحثين أيسر - الوسائل للبحث والدراسة ممثلة في ذلك الصرح الشامخ كلية الدعوة وأصول الدين ، هذه الكلية المباركة التي خرجت وما زالت تخرج عشرات من الدارسين والمتخصصين في الكتاب والسنة والدعوة والعقيدة والقراءات والأعلام ، ولكل من ائتمن عليها ، وقام بخدمتها إنه ولي ذلك والقادر عليه .

القسم الأول : الدراسة . وفيه فصلان :

الفصل الأول : عصر المؤلف وحياته . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عصره . وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأول : الحالة السياسية في عصره :

تميّز عصر شيخ الإسلام بكثرة الأحداث ، وتعددتها وتنوعها ، فهذه دولة الإسلام الدولة العباسية ، قد تمزّقت إلى دويلات صغيرة ، وكل واحدة تصارع الأخرى ، وتتحين الفرصة للانقضاض عليها ، صار الملك عضواً ، وهكذا تعددت الأسر المالكة في تلك الدويلات ، وكثر المتنافسون على الملك ، وبذلك كانت الأمور مضطربة ، وتفكك العالم الإسلامي ، وصار محط أنظار الطامعين سواء في الأطماع الاقتصادية ، أو الأحقاد الدينية .

وانطبق على المسلمين قوله عليه الصلاة والسلام : « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها، فقال قائل أو من قلة نحن يومئذ ، قال بل أنتم يومئذ كثير، ولكن غثاء كعثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن ، قال قائل يا رسول الله وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت »^(١).

وفي نظري أنه لا بد للباحث عن هذا العلم أن يدرس العصر- الذي سبقه والعصر الذي عاشه ، وذلك حتى يستطيع أن يلم بالظروف التي وُجد فيها ، ودوره الذي أداه في تغيير حال الأمة . فهذه غارات الصليبيين من الغرب ، وتلك هجمات التتار من الشرق ، وهؤلاء

(١) رواه أبو داود (١١١/٤) رقم (٤٢٩٧) باب في تداعي الأمم على الإسلام . صححه

الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير ، رقم (٨١٨٣) .

المنافقون وأصحاب القلوب المريضة من الداخل ، الذين كانوا يدلون على عورات المسلمين من داخلهم ، وعلى رأسهم الروافض الذين كانوا عوناً للتتار في إسقاط الخلافة ، وعوناً للصليبيين كذلك.

وفي وصف هذه الحالة يقول ابن الأثير: « لقد بُلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يُبتل بها أحد من الأمم ، منها هؤلاء التتر - قبحهم الله - أقبلوا من المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها ، ومنها خروج الفرنج - لعنهم الله - من المغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر وملكهم ثغرها - أي دمياط - وأشرفت ديار مصر - وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم ، ومنها أن السيف بينهم مسلول ، والفتنة قائمة »^(١).

وقد تفكك العالم الإسلامي أشد التفكك وخصوصاً بعد سقوط الخلافة العباسية سنة (٦٥٦هـ) ، وبذلك انتهت الخلافة فترة من الزمن ، واختل نظامها حتى أصبح في استطاعة كل أمير قوي تغلب على بلد من البلاد الإسلامية أن يلقب نفسه بلقب خليفة ، ولم يُر ما يدعو إلى الالتجاء إلى الخلفاء العباسيين في القاهرة للحصول على تفويض شرعي بالحكم^(٢).

وفي حين قام الظاهر بيبرس - رابع السلاطين في دولة المماليك ، وهي الدولة التي عاش فيها شيخ الإسلام - باستدعاء العباسيين وأرجع لهم لقب الخلافة^(٣) ، إلا أنها كانت صورية ، وفي ظل هذا التفكك كثرت أطماع

(١) الكامل في التاريخ (١٠/٤٠٠-٤٠١).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي د/ حسن إبراهيم

(٤/٣١٩).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٣/٢٥٠).

الأعداء ، في بلاد المسلمين ودينهم فهذه الهجمات الصليبية التي قارب عصرها عصر ابن تيمية ورأى آثارها ، فيقول ابن الأثير - رحمه الله - «كان ابتداء ظهور الفرنج ، وخرجهم إلى بلاد الإسلام واستيلائهم على بعضها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، فملكوا مدينه طليطلة وغيرها من بلاد الأندلس ، ثم قصدوا سنة أربع وثمانين وأربعمائة جزيرة صقلية ، وملكوها ، وتطرقوا إلى أطراف أفريقية فملكوا منه شيئاً وأخذ منهم ، ثم ملكوا غيره ، فلما كانت سنة تسعين وأربعمائة خرجوا إلى بلاد الشام»^(١).

وكان من أسباب هجوم الصليبيين على بلاد الشام خوف الروافض الفاطميين من السلاجقة الذين قد اتسع ملكهم حتى لم يبق بينهم وبين مصر - ولاية ، فأرسل الفاطميون إلى الفرنج يدعونهم إلى الخروج إلى الشام^(٢).

وقد تصدى لهم من المسلمين قادة أقوياء ودامت هذه الحروب نحو قرن ونصف جاهد فيها المسلمون جهاداً عظيماً مع السلاجقة ثم الأيوبيين ، وفي نفس الوقت فقد كان في بلاد الشام بعض أهل الذمة من أهل الكتاب الذين كان يخافهم المسلمون عند هجوم النصارى عليهم حتى أن ملك أنطاكية أخرجهم في يومٍ لحفر الخندق والمسلمون في يومٍ ثم طلب منهم عدم دخولهم وضمن لهم أبناءهم ونساءهم^(٣).

(١) الكامل لابن الأثير (٩/١٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٩/١٣ - ١٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٩/١٤).

وقد عاش ابن تيمية - رحمه الله - في العصر الذي يلي ذلك العصر - مباشرة ، ولذلك فلا عجب أن يشير أنه لا بد أن يكون لأهل الذمة شارة يُعرفون بها ، وذلك في المجلس الشهير الذي جلسه السلطان محمد بن قلاوون ووزيره ابن الخليلي الذي أراد رفع ذلك عن أهل الذمة ، فأنكر عليه شيخ الإسلام أشد الإنكار^(١) . وليس مستغرباً أن تكون قلوب النصارى مع إخوانهم ، لكن الغريب في بعض من يدعي الإسلام ويمالي على أهل الإسلام ، مثلما فعل الإسماعيلية سنة (٥٢٣هـ) عندما استولوا على عدة حصون ، فراسل رئيسهم النصارى ليسلم إليهم مدينة دمشق ، ويسلموا إليه مدينة صور ، واتفقوا على ذلك ، لولا لطف الله تعالى ثم تنبه تاج الملوك صاحب دمشق الذي استدعى المزدقاني رئيس الإسماعيلية وقتله ، وعلق رأسه على باب القلعة ونادى بقتل الباطنية^(٢) .

وبعد هذه الإشارات للحروب الصليبية ، فقد كان هناك هجوم آخر من قبل الشرق ، من قبل المغول التتر الذين عاصر خروجهم الشيخ ، وقد أفسدوا في البلاد أشد الإفساد حتى قال ابن الأثير - رحمه الله - واصفاً ذلك: « لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظماً لها كارهاً لذكرها وهأنذا أقدم إليه رجلاً وأوخر أخرى ، فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين ، ومن الذي يهون

(١) انظر : البداية والنهاية (٥٦ / ١٤) .

(٢) انظر : الكامل لابن الأثير (٩ / ٢٥٠) .

عليه ذكر ذلك ، فيا ليت أُمي لم تلدني ، ويا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيًا منسيًا ، إلا أني حشني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها ، وأنا متوقف ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعًا .. حتى قال: فلو قال قائل أن العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يُبتلوا بمثلها لكان صادقًا ، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها ، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم ، وتفنى الدنيا إلا بأجوج ومأجوج .. هؤلاء لم يبقوا على أحد ، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال وشقو بطون الحوامل ، وقتلوا الأجنة فإننا لله وإننا إليه راجعون .. إلى أن يقول .. « إن أقوامًا خرجوا من أطراف الصين فقصدوا بلاد تركستان .. ومنها إلى بلاد ما وراء النهر ، فملكوها .. ثم تعبر طائفة منهم إلى خراسان فيفرغون منها ملكًا وتخريبًا وقتلاً ونهبًا ، ثم يتجاوزونها إلى الري وهمذان .. إلى حد العراق ، ثم يقصدون بلاد أذربيجان ويخربونها ويقتلون أكثر أهلها ولم ينج منهم إلا الشريد النادر في أقل من سنة .. ثم قصدوا بلاد قفجاق ، وهم من أكثر الترك عددًا فقتلوا كل من وقف لهم ، فهرب الباقون .. ومضى - طائفة أخرى غير هذه الطائفة إلى غزنة وأعمالها وما يجاورها من بلاد الهند وسجستان وكرمان ، ففعلوا فيها مثل ما فعل هؤلاء وأشد هذا مما لم يطرق الأسماع مثله .. ثم إنهم لا يحتاجون إلى ميرة ومدد يأتيهم ، فإنهم معهم الأغنام والبقر والخيل وغير ذلك من الدواب يأكلون لحومها لا غير ، وأما دوابهم التي يركبونها ، فإنها تحفر الأرض بحوافرها ، وتأكل عروق

النبات ولا تعرف الشعير ، فهم إذا نزلوا منزلاً لا يحتاجون إلى شيء من خارج»^(١).

كذلك قال: «وأما ديانتهم ، فإنهم يسجدون للشمس عند طلوعها ، ولا يحرّمون شيئاً ، يأكلون جميع الدواب ، حتى الكلاب والخنازير وغيرها ، ولا يعرفون نكاحاً ، بل المرأة يأتيها غير واحد من الرجال ، فإذا جاء الولد لا يعرف أباه»^(٢).

هذا وصف ابن الأثير الذي شاهد أولئك الأقوام ، وعاصر الكثير من وقائع التتار. فكلامه كلام من شاهد وعان ومما زاد البلاء أن في عاصمة الإسلام بغداد اليهود والنصارى الذين ناصروا التتار وكاتبوهم ، بل كان ما هو أكبر وأشد على الإسلام والمسلمين وهم الرافضة ، وعلى رأسهم العلقمي وزير المستعصم آخر خلفاء بني العباس في بغداد ، فقد عمل على إضعاف جند بغداد ، حتى عمل على تقليل عدد الجيش من مائة ألف إلى عشرة آلاف ، ثم كاتب التتر وأطعمهم وبين لهم حال الدولة ، وضعف الجيش ، حتى سعى لقتل الخليفة ، ولم ينج من أهل بغداد إلا اليهود والنصارى ومن لجأ إلى ابن العلقمي^(٣).

(١) الكامل لابن الأثير (١٠/٣٩٩-٤٠٠).

(٢) المصدر السابق (١٠/٤٠٠).

(٣) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٠١-٤٠٢)، والبداية والنهاية (١٣/٢٢٥).

وهذا تسقط الدولة العباسية على أيدي اليهود والنصارى
والمغول والرافضة^(١)، وتخرج الخلافة إلى مصر اسمياً فقط^(٢).

هكذا حصل تفكك الدولة الإسلامية ، فضعفت أشد الضعف
وتفككت إلى دويلات صغيرة يتربص بعضها ببعض ، ويتربص بالجميع
العدو الخارجي ، ويزيد تفككها العدو الداخلي من الباطنية والحلولية ،
والرافضة وأصحاب الدنيا وغيرهم .

في هذه الأجواء ولد شيخ الإسلام ونشأ ليعاني ما يعانيه المسلمون ،
ويكون علمه وجهاده وفتنته أمراً مأخوذاً من نفس هذه الطبيعة التي
يعيشها ، وفي ظل هذه الأجواء المتأزمة ، ليكون منحة من الله للأمة
الإسلامية في سبيل إيقاظها وعودتها إلى بارئها وعزها برجوعها إلى
مصادر دينها الحقيقية الكتاب والسنة .

فله مع اليهود والنصارى مواقف ، وله مع الروافض سجال وردود
وكشف لعوارهم ، وله مع الباطنية جولات وصولات لتوضيح حالهم
للعمامة ، وله مع أهل الكلام والفلسفة مقارعات عديدة ، أوضح لمن

(١) وقد أهدى ابن العلقمي هذا من قبل التتر وزال عنه ستر الله ، يقول ابن كثير: « وقد رأته
امرأة وهو في الذل والهوان وهو راكب في أيام التتار برذوناً - يطلق على غير العربي من
الخيول والبغال - وهو مرسم عليه ، وسائق يسوق به ويضرب فرسه ، فوقفت إلى جانبه
وقالت له : يا ابن العلقمي هكذا كان بنو العباس يعاملونك ؟ فوقعت كلمتها في قلبه
وانقطع في داره إلى أن مات كمدًا وغيبنة وضيماً » . انظر: البداية والنهاية (١٣ / ٢٢٥) .

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٣ / ٢٥٠) .

أراد الهداية سبيل القرآن والسنة ، وألجم من أراد الغواية بالحجة والبرهان ، وله مع أصحاب الدنيا وقفات تذكيرية ومواعظ جهادية ، فرحم الله شيخ الإسلام رحمة واسعة .

ولقد كان جهاده للتتار الحلقة الأكثر بروزاً في صفحات جهاده رحمه الله . فلقد ظلت مأساة سقوط بغداد سنة (٦٥٦ هـ) منقوشة في ذاكرة كثير من المسلمين .

ومع ما حدث للتتار من هزيمة في عين جالوت سنة (٦٥٨ هـ) إلا أنهم أخذوا في تجميع صفوفهم من جديد لإعادة سلطانهم الذي بنوه على سفك الدماء وإرادة إزالة دين الإسلام بالتعاون مع أعدائه من اليهود والنصارى والروافض والنصيريين .

ومن ذلك ما فعلوه في وقعة قازان^(١) سنة (٦٩٩ هـ) حيث هزم المسلمون هزيمة عظيمة . وهنا يبزغ نجم شيخ الإسلام ليكون القائد والموقف للأمة بما عنده من إيمان بنصر الحق ، ومنه بروزه لمقابلة قازان ، ويتكلم أمامه دون أن تأخذه في الله لومة لائم وكان مما قاله : « أنت تزعم أنك مسلم ، ومعك قاض ، وإمام وشيخ ومأذون - على ما بلغنا - فغزوتنا ، وأبوك وجدك كانا كافرين ، وما عملا الذي عملت ، عاهدا فوفيا ، وأنت عاهدت فغدرت ، وقلت فما وفيت وجرت ... » .

(١) هو قازان بن أرغون بن أبغابن ، ملك التتار . أسلم وتمسى عجمون . توفي سنة سبع

مائة وثلاث . انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣٤٠) و (١٤ / ٢٨) .

وقد أنزل الله الهيبة له في قلب قازان ، بل وأعجب به ، وعرض عليه
الإمارة فرفض - رحمه الله - وخرج من عنده معززاً مكرماً حقن الله به
دماء المسلمين^(١) .

ثم مازال التتار على أبواب دمشق ، والمرجفون في المدينة لم ينتهوا من
نشر الفتنة والأراجيف بين الناس ، فزاغت الأبصار ، وبلغت القلوب
الحناجر^(٢) .

ورفض - رحمه الله - على المتولي على قلعة دمشق تسليمها للتتار أشد
الرفض ثم لما شاعت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام ، وعزمهم على
دخول مصر ، شرع الناس في الهرب ، فلم يكن هذا الأسد ليرضى بهذا
الذل والخور الذي دب في الناس . فأخذ يحرض الناس على القتال ،
ونهى عن الفرار ، ورغب في الجهاد ، ثم أوجب جهاد التتار حتماً ،
وأوضح للناس وذكرهم أن الفرار الحقيقي هو في الآخرة من نار تلظى ، ومن
ذلك جاء الأمر من السلطان بمنع السفر إلا بإذن^(٣) .

ولم يكن - رحمه الله - في دعوته هذه مقتصراً على جماهير المسلمين ،
بل كان لحكام المسلمين من ذلك نصيب ، فسافر إلى مصر - ليحض
السلطان على المسير إلى الشام لمواجهة التتار ، وذكرهم بأنهم حكام الشام
وسلاطينه ، وأهل الشام هم رعاياهم .

(١) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٨) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١٤ / ١٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٤ / ١٦) .

وأثمرت هذه الجهود العظيمة ما حدث في معركة « شقحب » التي
فاق التتار المسلمين عدداً وعدة . فقام بين الصفوف حالفاً ومؤكداً أن
النصر في هذه المرة للمسلمين .

ويقول له الأمراء قل : إن شاء الله ، قال : إن شاء الله تحقيقاً لا
تعليقاً . ويفتي بالفطر في رمضان للتقوي على العدو ، ويفتي كذلك من
تردد في قتالهم بحجة أنهم مسلمون ، بأنهم من جنس الخوارج الذين
قاتلهم علي بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

فتحقق النصر ، ووقعت الهزيمة بالتتار ، فلم تقم لهم بعدها قائمة .

ووقف المسلمون في استقبال الشيخ وأصحابه لما دخل دمشق ،
مرحبين به ، ومهنيينه بالنصر ، داعين له . وقد كانت هذه المعركة في
الثاني من رمضان سنة (٧٠٢ هـ)^(٢) .

مع كل هذا البذل واجه الشيخ فتناً ومحنأً عظيمة بسبب
حسد الحاسدين ، واختلاق الباطل والبهتان عليه ، وخصوصاً عند
الحكام .

وذلك لتفرده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وطاعة الناس له ،
وحبهم له ، وكثرة أتباعه ، وقيامه بالحق ، وعلمه وعمله^(٣) .

(١) انظر : المصدر السابق (١٤ / ١٧) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١٤ / ٢٧) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٤ / ٢٣) .

ومما لاقى من المحن :

١ - محنته سنة (٦٩٨ هـ) بسبب كتابه العقيدة الحموية ،
وطافوا به ، ونودي عليه بأن لا يُستفتي ، وسرعان ما انجلت هذه المحنة
ولله الحمد ، وعوقب من تسبب فيها^(١) .

٢ - مسألته عن عقيدته سنة (٧٠٥ هـ) ، ومناظرته للعلماء في
العقيدة الواسطية وخروجه معزراً مكرماً منها^(٢) .

٣ - وفي نفس السنة امتحن وسافر إلى مصر - ، وامتحنه العلماء ،
وأدخل السجن ، وهدد - رحمه الله - بالقتل فلم يزد إلا إيماناً وتسليماً . ومكث في
السجن سنة ونصف حتى أخرجه ابن مهنا^(٣) .

٤ - محنته بسبب ثورة الصوفية وتظاهرهم ضده بأمر انتهت
بدخوله سجن القضاة في شوال سنة (٧٠٧ هـ) ، ثم نقل للاسكندرية
وحبس في برج مطل على البحر ، وبقي هناك ثمانية أشهر حتى أطلقه
السلطان الناصر ، وأرادوا معاقبة خصومه فرفض الشيخ - رحمه الله - .
وكان الناس وطلاب العلم - في كل تلك الفترة - يأتون إليه ويعلمهم ،
ثم مكث الشيخ إلى سنة (٧١٢ هـ) يدرّس ويفتي^(٤) .

(١) انظر : العقود الدرية (١٣٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١٣٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١٦٥ - ١٧١) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١٧٦ - ١٨٦) .

٥ - قيام جماعة من الغوغاء بالاعتداء عليه وضربه ، ولكن الشيخ صبر وأمر أتباعه بالصبر فأطفاً الله به نار الفتنة - رحمه الله - . ثم عاد إلى دمشق^(١) .

٦ - ثم امتحن في دمشق بسبب فتياه المشهورة في الطلاق سنة (٧١٨ هـ) واستمرت الفتنة إلى أنه أصر على فتواه فسجن في القلعة ستة أشهر سنة (٧٢٠ هـ)^(٢) .

٧ - وفي ختام مطاف حياته - رحمه الله - ، امتحن بسبب فتواه في عدم جواز شد الرحل وقصد السفر إلى قبر الرسول ﷺ ، وما زال أعداؤه يتربصون به الدوائر حتى وجدوا ذلك في هذه الفتوى التي أفتى بها منذ سبعة عشر عاماً . ثم أُعتقل في السادس عشر - من شعبان سنة (٧٢٦ هـ) في القلعة التي طالما كان مدافعاً عنها حامياً لها وكانت وفاته بها - رحمه الله رحمة واسعة^(٣) . -

(١) انظر : العقود الدرية (١٨٩ - ١٩٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢١٥) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢١٨) .

المطلب الثاني : الحياة العلمية والفكرية في عصره :

تشعبت الحياة الفكرية في العصور الثلاثة التي عاصرت حياة ابن تيمية وسبقته - وهي السادس ، والسابع ، والثامن الهجري - ، فكانت أفكار متضاربة ، وآراء مضطربة ، ومناهج مختلفة للعلماء ، مع ما كان عليه العلماء من التبحر في العلم إلا أنه ساد منهج التقليد وعدم الاجتهاد ، وكذلك فقد أصبح للفلسفة شأنها في البلاد الإسلامية حتى تولى كبرها بعض المنتسبين للإسلام كإخوان الصفا ، وكما فعل ابن رشد في كتابه (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال).

ومع كل هذا تجدد علماء أفذاذاً ، قد جمعوا بين المعقول والمنقول ، وقوة الفكر وقوة الدين ، أمثال العز بن عبد السلام ، والنووي ، وابن دقيق العيد ، وغيرهم .

وكذلك كان في هذا العصر من جمع بين الفلسفة العقلية ، والمنازع الروحية الخالصة ، وهم المتصوفة حتى شطحوا عن الدين كثيراً فجاء تقديس الأشياخ ، والاعتقاد فيهم ، وتكريمهم بالزيارة بعد الوفاة ، ثم شاعت حولهم الأقوال التي تتجاوز بهم المراتب الإنسانية مثل وحدة الوجود والحلول والاتحاد وغير ذلك^(١).

ومع كل ذلك كان من أثر كثير من الدول التي استقلت عن الخلافة العباسية أن نشطت الحركة الفكرية ، وراجت الثقافة ، وذخر بلاط هذه الدول بالعلماء والشعراء والأدباء وغيرهم .

(١) انظر: ابن تيمية حياته وعصره ، محمد أبو زهره (١٥٣-١٥٤) باختصار وتصرف.

وعلى إثر هذا ظهر كثير من الفرق التي اتخذت الثقافة والعلم وسيلة
لتحقيق أغراضها السياسية^(١).

ولشدة ازدهار العلم في العصر العباسي الثاني كانت هناك مراكز
عدة للثقافة ومنها قرطبة التي نافست بغداد والقاهرة وبخارى وغزنة
وأصبهان وغيرها ، وجذبت إلى مساجدها الأوربيين الذين وفدوا إليها
للتزود من الثقافة الإسلامية^(٢).

ومن صفات وسمات الدراسات العلمية في هذا العصر- التميُّز
الفكري والتعصب المذهبي ، وقام الجدل على أشده ، بين المعتزلة
والأشاعرة والماتريدية ، ودُوِّن ذلك كله في كتب مطولات ليس فيها إلاّ
شرح الخلاف ، وتسجيل ذلك الجدل ، وأتباع الرجال لا الدليل ، ولقد
امتازت هذه القرون الثلاثة بكثرة العلم ، لا بكثرة الفكر ، فجاء ابن
تيمية وفكّر في هذه الثروة ونظر إليها من كل جوانبها.

وكان من سبل طلب العلم المدارس ، والموسوعات العلمية
الكبيرة ، وخزائن الكتب المتفرقة في الأمصار، خصوصاً في مصر-
والشام ، والعلماء الشارحون لها كذلك من أسباب انتشار العلم ،
وكذلك المساجد كانت أماكن يدرس فيها أكابر العلماء ، وقد كان
لانتشار المدارس دور في التعصب الفكري ، وقلّة التفكير الحر الذي

(١) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (٤/ ٤٢٠).

(٢) نفسه (٤/ ٤٢١).

ينظر إلى الدليل لا إلى التقليد ، مع ما كان للمدارس من دور بارز في نشر العلم وكثرة تحصيله.

وقد ابتدأ إنشاء المدارس في أواخر القرن الرابع الهجري ، ومن أوائل المدارس وجوداً مدرسة أبي علي الحسيني سنة (٣٩٣هـ) بخراسان ، وكانت لتعليم الحديث ، ومدرسة ابن فورك سنة (٤٠٦هـ) بخراسان ، ومدرسه حاتم البستي سنة (٤٢٠هـ) ، وكان ابتداء الدراسة بأحوال ذوي اليسار ، ثم تولاها الملوك والأمراء بعد ذلك في الدولة السلجوقية وما بعدها . وهكذا استمرت هذه المدارس حتى عصر- ابن تيمية .

فقد كان أبوه علي رأس إحدى مدارس دمشق وكان علي مشيخة الحديث بها .

وقد تغذى ابن تيمية النافذ البصيرة من هذه المدارس غذاءً كاملاً ، فقد تهيأ له فيها أن يتلقى الحديث على أكبر شيوخه ، وأن يتلقى علوم العقل على ذوي المهارة فيها ، فدرس المنطق دراسة فاحص ناقد ، ودرس علوم اللغة على شيوخها ، حتى ساغ له أن ينقد إمام النحاة سيبويه أمام أبي حيان ، وتبحر في الفقه راداً له إلى أصوله من الكتاب والسنة ، ولم تكن المدارس وحدها سهلت لابن تيمية الاطلاع ، بل تلك الموسوعات التي جمعت أشتات العلوم ، فهذه كتب الصحاح والسنن مجموعة فيها ومسند أحمد هو لوحده موسوعة .

وفي الفقه : المحلى لابن حزم ، والمغني لابن قدامة ، على سبيل المثال ، وغيرها من كتب المذاهب . وهكذا في الأصول الفقهية مثل : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، والمستصفي للغزالي ، والمحصول للرازي . وكذلك تفسيرات القرآن الكريم : فتفسير الطبري الذي كان جامعاً لأقوال الصحابة والتابعين في تفسير القرآن ، وتوضيح مبهمه مع نقد فاحص وعقل مرجح هو عقل الطبري ، وكذلك التفسيرات الأخرى كتفسير الزمخشري ، وتفسير الفخر الرازي ، وكتب التاريخ : كتاريخ ابن جرير الطبري ، وتاريخ بغداد ، فكان في هذه الموسوعات مستراد ومذهب لعقل ابن تيمية وحافظته الواعية التي اشتهر بها ^(١) .

ولقد كانت استفادة ابن تيمية من تفاسير السلف أعظم ، فقد طالع ماتني تفسير أو أكثر ، كما ذكر هو عن نفسه ^(٢) .

(١) انظر : ابن تيمية حياته وعصره (١٥٥-١٦١) باختصار وتصرف .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٩٤) .

المطلب الثالث : الحالة الدينية والاجتماعية :

أصبح المجتمع في عصر ابن تيمية مزيجاً من أجناس وعناصر مختلفة متباينة من الناس ، حيث خلطت تلك الحروب الضروس بين الأمصار الإسلامية نفسها ؛ فهؤلاء أهل العراق يفرون إلى الشام عندما غار عليهم التتار ؛ وكذلك أهل الموصل وما حولها يفرون إلى دمشق ؛ وأهل دمشق وما حولها ينتقلون إلى مصر ، بل حتى وصلوا إلى بلاد المغرب ، وكذلك خروج علماء دمشق وولاتها والأغنياء فيها عندما هاجمها التتار ، ولم يبق إلا الشيخ مع العامة ومن لا حول لهم .

وكذلك كان المجتمع فيه خليط من الفرنج والترك والتتار مما كان لوجودهم دور في بعض النظم الاجتماعية ، فالمماليك كانوا من المجلوبين بالبيع في عصر الأيوبيين ؛ ثم آل الملك إليهم ؛ فكان فيهم وزراء وملوك وقواد وأهل سلطان .

وأما التتار الذين أسروا في موقعة عين جالوت سنة (٦٥٨ هـ) كان لهم شأن خاص فهم لم ينغمسوا في عامة الناس ؛ وحتى بعد أن دخلوا في الإسلام لم تكن كل تقاليدهم إسلامية ، وذلك أنهم رجعوا إلى عادات جنكيز خان ؛ ونصّبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عاداتهم ؛ والأخذ على يد قويمهم ؛ وإنصاف الضعيف على وفق ما في الياسا^(١) .

(١) الياسا كتاب الحكم الذي وضعه لهم جنكيز خان .

وهذا الكتاب نقل ابن كثير عن علاء الدين الجويني نتفاً منه ومن ذلك : « أنه من زنا قتل ، محصناً كان أو غير محصن . وكذلك من لاط قتل ، ومن تعمد الكذب قتل ، ومن سحر قتل ، ومن تجسس قتل ، ومن دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما قتل ، ومن بال في الماء الواقف قتل ، ومن انغمس فيه قتل ... الخ » . انظر : البداية والنهاية

ونظر سلاطين المماليك إليهم نظرة تقدير ، وسهّلوا عليهم الإقامة بينهم ، وسموهم الوافدية ، وجعلوا لهم نظام حكم يخصهم دون غيرهم من سكان مصر والساسة . وأما في المسائل الشرعية فكانوا يخضعون للقاضي المسلم الذي يعينه السلطان .

وتتضح للقارئ صورة ذلك المجتمع بأنه كانت تحركه سلطتان ؛ سلطة الأمراء وهم الحكام فلهم سلطان المادة والقوة ، والعلماء ولهم سلطان الدين والقوة الروحية .

والعامة كانوا زراعاً وصناعاً وتجاراً في القليل من المال ، أما التجار الكبار أصحاب الأموال الكثيرة فقد ارتفعوا إلى منزلة الأمراء والوافدية .

وكانوا في المعاملات يُحاكمون أمام الحُجَّاب لا أمام القضاء كسائر الناس .

وكان العامة طبقة مكدوحة ، وخصوصاً الزراع ؛ حيث كانت الأرض موزعة اقطاعات بين الأمراء ليس للزراع فيها مقابل عملهم إلا ما يعيشون به .

وهنا برز دور الشيخ - رحمه الله - في العطف على العامة حين رأى تقسيم الأرض مرتين والأولى سنة ٦٩٧ هـ ، وفيها رحمة بالمزارعين لتنمو المواد ويكثر الثمر ويكون الزرع والضرع ؛ وغضب الأمراء من هذا الصنيع .

والثانية : في عهد الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٥ هـ . حيث أعاد للأمراء فيه بعض ما أخذ منهم فهدأوا واستقروا^(١) .

(١) انظر : ابن تيمية حياته وعصره لأبي زهرة (١٤٨ - ١٥٣) .

المبحث الثاني : حياته الشخصية والعلمية وفيه سبع مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه^(١) :

هو شيخ الإسلام ، تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن الشيخ العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر - بن علي بن عبد الله بن تيمية النميري الحرّاني^(٢) ، نزيل دمشق .

(١) ترجم للشيخ الكثير من العلماء في السابق والحاضر ، ومن الأقدمين الحافظ بن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» ، ومرعي بن يوسف الكرمي في «الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية» ، وكتابه الآخر «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» ، والحافظ عمر بن علي البزار في «الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» ، وابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه «الرد الوافر» ، وهذه كلها تراجم مستقلة له - رحمه الله - ، وأما غير المستقلة فكثيرة منها: ما فعله الذهبي في عدة كتب مثل: «المعجم المختص» (٢٥-٢٨) ، و«ذيل تاريخ الإسلام» (٣٢٤-٣٣٠) ، وتذكرة الحفاظ (٤/٢٢٨) ، ودول الإسلام (٢/٢٣٧) ، والبداية والنهاية (١٤١/١٤-١٤٥) .

وكذلك ترجم له السيوطي في طبقات الحفاظ (٥١٦) ، وشذرات الذهب (٨/١٤٢-١٥٩) ، والبدر الطالع (١/٦٣) ، وجلاء العينين للألوسي (٥-١٤) .
وكتب من المعاصرين الكثير منهم الشيخ أبو زهرة ، ود/ محمد خليل هراس ، والشيخ أبو الحسن الندوي ، ومحمد بن إبراهيم الشيباني .

(٢) نسبة لحران الواقعة في ديار بكر بين دجلة والفرات (وهي اليوم كردستان تركيا) معجم البلدان (٢/٢٣٥) ، وذكر بعض المؤرخين أنه من قبيلة عربية ، منهم خير الدين الزكلي في الأعلام (١/١٤٤) ، وأبو زهرة مال إلى أن يكون كردياً ، لأن ديار بكر موطن الأكراد . انظر ابن تيمية (١٨) ، الشاهد أن جل المؤرخين لم يذكرو القبيلة التي يتنسب إليها شيخ الإسلام وإنما نسب إلى حران وإلى دمشق . انظر شرح حديث جبريل ص (١٨-١٩) .

وسبب انتسابه إلى (تيمية) ، ذكر فيه سببان :

الأول: أن جده محمد بن الخضر حجّ على درب تيماء، فرأى هناك طفلة في طريقه ، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتًا ، فقال: « يا تيمية ، يا تيمية » ، فلقت بذلك ، وانتسب إليها بنوها .

الثاني: أن جده المذكور كانت أمه تسمى تيمية ، وكانت واعظة فنُسب إليها وعُرف بها^(١) .

وقد قيل في معنى شيخ الإسلام وجوه وهي:

١- أنه شيخ في الإسلام قد شاب، وانفرد بذلك عمّن مضى- من الأقران وحصل على الوعد المبشر بالسلامة .

أنه « من شاب شبيهه في الإسلام فهي له نور يوم القيامة »^(٢) .

٢- ما هو في عرف العوام : أنه العدة ، ومفزعهم إليه في كل شدة .

٣- أنه شيخ الإسلام بسلوكه طريقة أهله ، قد سلم من شر الشباب وجهله ، فهو على السنة في فرضه ونفله .

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٨٩)، العقود الدرية (١٨).

(٢) رواه أحمد والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال ابن كثير في التفسير

(٨/٤٢٩) بعد أن أورد له عدة أسانيد: «وهذه أسانيد جيدة قوية». وانظر: صحيح

الجامع (٦١٨٣).

٤- شيخ الإسلام بالنسبة إلى درجة الولاية ، ويتبرك الناس بحياته ،
فوجوده فيهم الغاية.

٥- أن معناه المعروف عند الجهابذة النُّقاد ، المعلوم عند أئمة
الإسناد : أن مشايخ الإسلام والأئمة الأعلام هم المتبعون لكتاب الله عزّ
وجل ، المعتنقون لسُنَّةِ النبي صلى الله عليه وآله وسلّم^(١) .
وأرى أن هذا القول الأخير هو الأقرب . والله أعلم .

(١) انظر: الرد الوافر (٥١-٥٢).

المطلب الثاني : مولده ونشأته :

ولد شيخ الإسلام في أسرة علمية سنة (٦٦١هـ) بحران في العاشر من شهر ربيع الأول ، وفي سنة (٦٦٧هـ) ارتحل به أبوه وأهله وأقاربه خوفاً من جور التتار، يحملون الذرية والكتب على عجلة تجرّها البقر، وقد كَلَّت البقر من ثقل العجلة ، وتوقفت عن السير، وكاد يدرّكهم العدو، ولجأوا إلى الله عزّ وجل ، فسارت البقر ، وأنقذهم الله عزّ وجل من عدوهم ، ووصلوا إلى دمشق آمين^(١).

وفي دمشق عُرف فضل عبدالحليم فتولى المشيخة والتدريس في إحدى معاهدها العريقة ، وهي دار الحديث الشُّكْرِيَّة ، وأقام دروساً بالجامع ، وهو الذي قال عنه الذهبي : « وإنما اختلفى بين نور القمر وضوء الشمس » ، يشير إلى أبيه وابنه^(٢).

ففي دمشق الفيحاء نشأ شيخ الإسلام في حجر أبيه ، مكباً على التعلّم ، وأخذ عنه كثيراً ، وقد كان والده حريصاً على تشجيعه ، ورصد المكافآت المالية له في صغره ، لترغيبه في الحفظ والعلم ، وأخذ عن جمع كبير من العلماء في عصره وقد ذكر أنّ عدد شيوخه الذين أخذ عنهم يربو على مائتي شيخ^(٣).

سمع مسند أحمد عدّة مرات ، وسمع الكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، وعني بالحديث ، وقرأ ونسخ وتعلّم الخط والحساب وحفظ القرآن

(١) انظر : ذيل تاريخ الإسلام (٣ - ٤) ، والعقود الدرية (١٨).

(٢) انظر : العبر (٥/٣٣٧) ، البداية والنهاية (١٣/٣٢٠) ، الذيل على طبقات الحنابلة

(٢/٣١٠) ، وإما شذرات الذهب (٧/٦٥٦).

(٣) انظر : الأعلام العلية (٢١) ، والعقود الدرية (١٩).

وأقبل على الفقه ، وقرأ العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها ، وأقبل على التفسير إقبالا عظيماً ، وأحكم أصول الفقه ، هذا كله وهو ابن بضع عشرة سنة فانبهر به أهل دمشق ، حتى أن أحد علماء حلب قدم إلى دمشق يسأل عنه ليختبره ، ثم عرض عليه ما أراد فقام الشيخ وهو يقول : « إن عاش هذا الصبي ليكون له شأن عظيم فإن هذا لم يُر مثله »^(١).

ومما يُذكر أنه أسلم يهودي على يديه وهو صغير .

وقد كان ملازماً لمجالس الذكر وسماع الأحاديث والآثار ، وأول كتاب حفظه في الحديث الجمع بين الصحيحين للإمام الحميدي ، وقل كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه ، وكان الله قد خصّه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان ، لم يكن يقف على شيء أو يستمع لشيء غالباً إلا ويبقى على خاطره ، إما بلفظه أو معناه ، وكان العلم كأنه اختلط بلحمه ودمه وسائره^(٢).

ويقول الذهبي عن نشأته : « نشأ في تصوّن تام وعفاف وتآله وتعبد واقتصاد في الملبس والمأكل ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره ، وينظر ويفحم الكبار ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقلّ وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت وأكب على الاشتغال ، ومات والده وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم فدرّس بعده بوظائفه وله إحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره وبعد صيته في العالم »^(٣).

(١) العقود الدرية (٢٠) ، والأعلام العلية (١٨).

(٢) انظر : الأعلام العلية (١٨).

(٣) العقود الدرية (٢٠-٢١).

المطلب الثالث : شيوخه

أخذ شيخ الإسلام عن جمع كبير من العلماء في عصره ، وقد ذكر أن عدد شيوخه الذين أخذ عنهم يربو على مائتي شيخ^(١) ، ومنهم :

- ١- والده الشيخ عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ).
- ٢- أحمد بن عبدالدائم المقدسي الذي سمع منه الحديث (ت: ٦٧٢هـ).
- ٣- تقي الدين إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر- التنوخي (ت: ٦٧٢هـ).
- ٤- الشيخ شمس الدين عبدالرحمن بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت: ٦٨٢هـ).
- ٥- الشيخ شمس الدين بن عطاء الحنفي (ت: ٦٧٣هـ).
- ٦- الشيخ جمال الدين الطبراني (ت: ٦٧٨هـ).
- ٧- مجد الدين عبدالصمد بن عساكر الدمشقي (ت: ٦٨٦هـ).
- ٨- شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي (ت: ٧٠٣هـ).
- ٩- الشرف محمد بن عبد المنعم بن القواش (ت: ٦٨٣هـ).
- ١٠- أبو بكر بن عمر بن يونس المزي الحنفي (ت: ٦٨٠هـ).
- ١١- الجمال أحمد بن أبي بكر الحمودي (ت: ٦٨٧هـ)^(٢).

(١) انظر : العقود الدرية (١٩).

(٢) انظر: ذيل تاريخ الإسلام (٣٢٥) ، والبداية والنهاية (١٤ / ١٤٢) ، وشذرات الذهب

المطلب الرابع : تلاميذه:

إنَّ شخصية شيخ الإسلام مصدر إعجاب لكثير من طلاب العلم الذين أحبوا العلم من أجل إرضاء الله عز وجل ، ولذلك صار طلاب هذا العلم من النابغين حيث كان لهم بمثابة الأستاذ والشيخ والمعلم والمربي والقُدوة رحمهم الله جميعًا ، ومنهم :

١- الشيخ عماد الدين أحمد بن إبراهيم الحزامي الواسطي
(ت: ٧١١هـ)^(١).

٢- علي بن المظفر بن إبراهيم الكندي الأسكندراني ثم الدمشقي
(ت: ٧١٦هـ)^(٢).

٣- شرف الدين محمد بن محمد بن النجيج الحرائي (ت: ٧٢٣هـ)^(٣).

٤- شرف الدين حمد بن المنجي التنوخي الحنبلي (ت: ٧٢٤هـ)^(٤).

٥- عبدالله بن موسى الجزري (ت: ٧٢٥هـ)^(٥).

٦- عفيف الدين إسحاق بن يحيى الأمدى الحنفي (ت: ٧٢٥هـ)^(٦).

(١) فوات الوفيات (١/٥٦) ، الرد الوافر (٧١١هـ).

(٢) الرد الوافر (١٨٧).

(٣) البداية والنهاية (١٤/١١٤) ، الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٧٦).

(٤) البداية والنهاية (٤/١٢٠) ، الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٧٧).

(٥) الرد الوافر (١٧٢).

(٦) البداية والنهاية (١٤/١٢٨) ، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (١/٣٧٤).

٧- جمال الدين يوسف بن عبد المحمود البغدادي الحنبلي
(ت: ٧٢٦هـ) (١).

٨- أبوبكر شرف بن محصن بن معن بن عمار الصالحي
(ت: ٧٢٨هـ) (٢).

٩- الفقيه زين الدين عبدالرحمن بن محمود البعلي (ت: ٧٣٤هـ) (٣).

١٠- الحافظ علم الدين البرزالي (ت: ٧٣٩هـ) (٤).

١١- صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي الحنبلي
(ت: ٧٣٩هـ) (٥).

١٢- الحافظ أبو الحجاج جمال الدين المزي (ت: ٧٤٢هـ) ، وهو من
أقران شيخ الإسلام واستفاد كل منهما من الآخر (٦).

١٣- محمد بن أحمد بن عبدالهادي بن عبدالحميد بن عبد الهادي بن
قدامة المقدسي (٧٤٤هـ) (٧).

(١) العقود الدرية (٢٣٢) ، الذيل على طبقات الحنابلة (٣٧٩ / ٢).

(٢) الرد الوافر (٢٢١).

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ١٧٦) ، الذيل على طبقات الحنابلة (٤٢٣ / ٢).

(٤) معجم الشيوخ للذهبي (٢ / ١١٥) ، البداية والنهاية (١٤ / ١٩٦).

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة (٢ / ٤٢٨) ، الدرر الكامنة (٢ / ٤١٨).

(٦) معجم الشيوخ للذهبي (٢ / ٣٨٩) ، البداية والنهاية (١٤ / ٢٠٣).

(٧) البداية والنهاية (١٤ / ٢٢١) ، والذيل على طبقات الحنابلة (٢ / ٤٣٦).

١٤- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي ، مؤرخ الإسلام ،
إمام المعدلين والمجروحين (ت: ٧٤٨هـ) (١).

١٥- عمر بن علي البزار البغدادي (ت: ٧٤٩هـ) (٢).

١٦- محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ، ثم الدمشقي المعروف
بابن القيم ، وهو أبرز تلاميذه وأكثرهم أخذًا عنه وتأثرًا به
(ت: ٧٥١هـ) (٣).

١٧- محمد بن أبي بكر بن معالي بن إبراهيم بن المهين (ت: ٧٥٥هـ) (٤).

١٨- أحمد بن موسى الزرعي الحنبلي (ت: ٧٦٢هـ) (٥).

١٩- محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الصالحي الحنبلي
(ت: ٧٦٣هـ) (٦).

٢٠- إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير (ت: ٧٧٤هـ) (٧).

(١) الرد الوافر (٦٥) ، والبداية والنهاية (١٤ / ٢٣٦) ، الدرر الكامنة (٣ / ٣٣٧).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (٢ / ٤٤٤).

(٣) شذرات الذهب (٦ / ١٦٨) ، والبداية والنهاية (١٤ / ٢٤٦).

(٤) شذرات الذهب (٦ / ١٧٩).

(٥) شذرات الذهب (٦ / ١٩٧) ، والبداية والنهاية (١٤ / ٢٨٨).

(٦) البداية والنهاية (١٤ / ٣٠٨) ، والدرر الكامنة (٤ / ٢٦١).

(٧) المعجم المختصر (٧٤) ، والدرر الكامنة (١ / ٣٧٣).

المطلب الخامس: مؤلفاته:

يقول الحافظ الذهبي: «جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه، فوجدته ألف مصنف، ثم رأيت له أيضًا مصنفات أُخر^(١)».

ويقول الحافظ البزار: «وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرنى جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبًا أحد لأنها كثيرة جدًا كبارًا وصغارًا وهي منشورة في البلدان فقل بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصانيفه^(٢)».

ويقول الحافظ ابن رجب: «وأما تصانيفه - رحمه الله -، فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر، سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد تجاوزت حد الكثرة، فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها، ولا ذكرها^(٣)، فإذا كان هذا كلام هؤلاء الحفاظ وهم من أقرب الناس إليه فهم تلاميذه - رحمهم الله جميعًا - فلا يمكن لنا نحن حصر هذه المصنفات، وإنما قد يُشار لشيء من الخصائص التي تفرد بها، وهي إملاؤه لغالب مصنفاته من حفظه، ومن خصائصه سرعة الكتابة والتصنيف وقد كانت جميع

(١) انظر الرد الوافر ص (٧٢).

(٢) انظر الأعلام العلية ص (٢٣).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٤٠٣).

مصنفاته - رحمه الله - ومؤلفاته ورسائله وفتاويه عبارة عن أصداء لعصره الذي عاش فيه ، وهي ترجمان لما فهم من حكم الله وحكم رسوله في القضايا والوقائع والأحداث والشخصيات وليس بمعصوم - رحمه الله - ولكنه مجتهد مصيب في الغالب ، وليست له أقوال شاذة ، ولا مخالفة لصريح الكتاب والسنة^(١).

هذا بالنسبة لجميع تواليفه ، وأما عن التفسير وعلوم القرآن فقد قال تلميذه البزار : « أما غزارة علومه فمنها ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد واستنباطه لدقائقه ونقله لأقوال العلماء في تفسيره واستشهاده بدلائله ، وما أودعه الله تعالى فيه من عجائبه ، وفنون حكمه وغرائب نوادره وباهر فصاحته وظاهر ملاحظته ، فإنه فيه من الغاية التي يُنتهى إليها والنهاية التي يعوّل عليها ، ولقد كان إذا قرىء في مجلسه آيات من القرآن العظيم يشرع في تفسيرها فينتفي المجلس بجملته والدرس برمته وهو في تفسير بعض آية منها ، وكان مجلسه في وقت يقدر بقدر ربع النهار يفعل ذلك بديهية من غير أن يكون له قارئ مُعين يقرأ له شيئاً معيناً يبيته ليستعد لتفسيره ، بل كان من حضر يقرأ ما تيسر ويأخذ هو في القول على تفسيره ، وكان غالباً لا يقطع إلا ويفهم السامعون أنه لولا مضي الزمن المعتاد وإلا لأورد أشياء أُخر في معنى ما هو فيه من التفسير لكن يقطع نظراً في مصالحي الحاضرين . وقد أملى في تفسير «قل هو الله

(١) انظر: ما ذكره د/ علي الزهراني في تحقيق شرح حديث النزول ص (٥٧-٥٨).

أحد» مجلدًا كبيرًا ، وقوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى» نحو
خمس وثلاثين كراسة.

ولقد بلغني أنه شرع في جمع تفسير لو أتمه بلغ خمسين مجلدًا^(١).

ومن أهم مؤلفاته :

١- درء تعارض العقل والنقل ، طبع في عشر- مجلدات ونشرته
جامعة الإمام بتحقيق د/ محمد رشاد سالم ، وطبع غير مرّة ،

٢- الاستقامة ، طبع في مجلدين بتحقيق د/ محمد رشاد سالم سنة
(١٤٠٣هـ)، وطبع غير مرة.

٣- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، طبع بعضه في
مجلدين بتصحيح وتعليق الشيخ عبدالرحمن بن قاسم .

٤- التدمرية ، وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١-١٢٨)
وحققتها د/ محمد بن عودة السعوي ، في رسالة ماجستير في جامعة الإمام
بالرياض .

٥- الإيمان ، طبع في مجلد واحد بإشراف زهير الشاويش وخرج
أحاديثه الشيخ الألباني.

٦- التسعينية ، ضمن الفتاوى (٢، ٥-٢٨٨). ومطبوعة محققة في
ثلاثة مجلدات .

(١) (الأعلام العلية ص ٢٨-٢١).

٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، طبع في مجلدين وثلاثة وأكثر، حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤١٤هـ) وطبع في ستة مجلدات.

٨- الحموية ، الكبرى مطبوعة ضمن الفتاوى (٥ / ٥ - ١٢٠).

٩- بغية المرتاد ، (السبعينية) ، طبع بتحقيق عبدالصمد الكتبي في الهند سنة (١٣٦٨هـ) ، ثم طبع مع التصحيح في باكستان (١٣٩٧هـ).

١٠- شرح حديث جبريل في الإيمان ، وهو كتاب الإيمان الأوسط ، طبع في مجلد واحد بتحقيق د/ علي بخيت الزهراني رسالة دكتوراه جامعة أم القرى.

١١- شرح حديث النزول ، مطبوع ضمن الفتاوى (٥ / ٣٢١- ٥٨٢) وطبع في مجلد مستقل بتحقيق د/ محمد الخميس رساله ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وطبع غير مرة كذلك.

١٢- اقتضاء الصراط المستقيم ، طبع في مجلد تحقيق محمد حامد الفقي ، وطبع في مجلدين ، تحقيق د/ ناصر العقل وطبع غير مرة.

١٣- الصفدية ، طبع في مجلدين د/ محمد رشاد سالم.

١٤- الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، طبع في ثلاث مجلدات رساله ماجستير، تحقيق د/ محمد الحلواني و د/ محمد شودري.

١٥- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ، طبع في
تسع مجلدات ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ، نشرته جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية .

١٦- شرح العقيدة الأصفهانية ، طبع بتحقيق سعيد بن نصر- بن
محمد في مجلد واحد ، وحقق في جامعة الإمام محمد بن سعود رسالة
دكتوراه د/ محمد السعوي .

١٧- العبودية ، طبعت ضمن الفتاوى (١٠/١٤٩-٢٣٦) ،
وطبعت غير مرة .

١٨- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، طبع ضمن الفتاوى
(١/١٤٢-٣٦٨) وطبع غير مرة .

١٩- العقيدة الواسطية ، طبع ضمن الفتاوى (٣/١٢٩-١٥٩)
شرحت أكثر من مرة .

٢٠- الفرقان بين الحق والباطل ضمن الفتاوى (١٣/٥-٢٢٩) .

المطلب السادس : أقوال العلماء فيه :

إنَّ سبب بلوغ شيخ الإسلام شأواً عظيماً في العلم والمكانة ، كان بفضل رعاية الله أولاً ثم بفضل ما منحه من الذكاء والنبوغ والحفظ والحرص على التحصيل ، قال تلميذه الحافظ البزار - رحمه الله - : « وكان الله قد خصّه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان لم يكن يقف على شيء أو يسمع لشيء غالباً إلا ويبقى على خاطره ، إما بلفظه أو معناه وكان العلم كأنه قد اختلط بلحمه ودمه وسائره ، فإنه لم يكن له مستعاراً بل كان له شعاراً ودثاراً ،.. إلى أن يقول.. لكن جمع الله له ما خرق بمثله العادة ، ووقفه في جميع أمره لأعلام السعادة ، وجعل مآثره لإمامته من أكبر شهادة حتى اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عنى نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله: « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها »^(١).

ويقول ابن دقيق العيد: «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه ، يأخذ منها ما يريد ، ويدع ما يريد »^(٢).

(١) الأعلام العلية ص (١٨ ت ١٩). والحديث رواه أبي داود (٤ / ١٠٩) رقم (٤٢٩١) كتاب الملاحم ، باب ما يذكر في قرن المائة . والمعجم الأوسط (٦ / ٣٢٤) رقم (٦٥٢٧) من اسمه محمد . وصححه الشيخ الألباني في أبي داود ، وفي مشكاة المصابيح رقم (٢٤٧) ، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير رقم (١٨٧٤) ، وفي السلسلة الصحيحة (٢ / ١٤٨) رقم (٥٩٩) .

(٢) بواسطة الرد الوافر ص (١١١).

وقال كذلك لما سمع من ابن تيمية حينما قدم القاهرة يحض السلطان على مواجهة التتار: « ما كنت أظن أن الله تعالى بقي يخلق مثلك »^(١).

قال عنه شيخ المحدثين في زمنه أبو الحجاج المزي: « ما رأيت مثله ، ولا أرى هو مثل نفسه ما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ، ولا أتبعه لهما منه »^(٢).

يقول عنه ابن الزمكاني: « كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرأي والسماع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله »^(٣).

كما قال ابن الزمكاني كذلك: « اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها ، وله اليد الطولى ثم حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين »^(٤).

ويقول الواسطي: « فوالله ثم والله ، لم يُر تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية ، علماً ، وعملاً ، وحالاً ، وخلقاً ، واتباعاً .. »^(٥).

(١) بواسطة الرد الوافر ص (١١١).

(٢) بواسطة العقود الدرية (٧) ، وشذرات الذهب (١٤٧/٨).

(٣) بواسطة الرد الوافر ص (١٠٧).

(٤) بواسطة الرد الوافر ص (١٠٧).

(٥) بواسطة العقود الدرية (٢٠٥) ، والذيل على طبقات الحنابلة (٣٩٣/٢) ، شذرات

الذهب (١٤٦/٨).

ويقول الحافظ بن سيد الناس: «فألفيته ممن أدرك من العلوم حظاً، وكاد أن يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رأيته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكراً في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل والنحل لم يُرَ أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير فيحضر مجلسه الجهم الغفير، ويردون من بحره العذب النмир، ويرتعون من ربيع فضله في روضه وغدير»^(١).

ويقول السبكي: «والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصدده هواه عن الحق بعد معرفته به»^(٢).

وأنشد فيه أبوحيان قائلاً:

لما أتينا تقي الدين لاح لنا	داع إلى الله فرد ماله وزر
على محياه من سيما الألى صحبوا	خير البرية نور دونه القمر
حَبْرُ تسربل منه دهره حبرا	بحر تقاذف من أمواجه الدرر
قام ابن تيمية في نصر شرعتنا	مقام سيد تيم إذا عصت مضر-
فأظهر الحق إذ آثاره درست	وأحمد الشر إذ طارت له شرر
كنا نحدث عن صَبْرٍ يجيء فيها	أنت الإمام الذي قد كان ينتظر ^(٣)

(١) بواسطة الرد الوافر ص (٥٨-٥٩)، الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٩١).

(٢) بواسطة الرد الوافر ص (٩٩).

(٣) الرد الوافر ص (١٢٠).

المطلب السابع : وفاته

عاش شيخ الإسلام - رحمه الله - ينتقل من فتنة إلى فتنة ، ومن محنة إلى محنة ، فهكذا كانت حياته - رحمه الله - حياة المجاهدين إلى أن فُوض أمره لبعض القضاة فقلد ما تقلد من اعتقاله ، ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله تعالى وانتقاله ، وقد كان يوم جنازته مشهوداً ضاقت بها الطرق وانتابها المسلمون من كل فج عميق ، وذلك في ليلة العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة بقلعة دمشق^(١) . وقد صُلي عليه في جامع دمشق ولم يتسع للناس ثم حمل إلى ساحة متسعة الأطراف وصلى عليه الناس ، وقيل بأن المصلين عليه يزيدون على خمسمائة ألف . فالله أعلم .

حتى قال العارفون بالنقل والتاريخ لم يُسمع بجنازة بمثل هذا الجمع إلا جنازة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه^(٢) .

(١) انظر: العقود الدرية (٢٧-٢٨) .

(٢) انظر: الأعلام العلية (٨١-٨٤) .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب . وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب :

وأما العنوان ففي طبعة عبد الصمد الكتبي : تفسير أول سورة العلق . وفي الفتاوى: تفسير سورة العلق ، وفي دقائق التفسير: تفسير سورة العلق . وأما في المخطوط فقد عنون ابن عروة بقوله : تفسير سورة اقرأ وهي أول شيء نزل من القرآن .

وعند قرائتنا لهذا الكتاب لا نجد شيخ الإسلام فسّر من السورة إلا خمس آيات ، وفسرها تفسيراً عقائدياً . ولم يُفسّر بقية السورة وإنما عرض ابن عروة - قبل أن يورد تفسير شيخ الإسلام - تفسيراً للسورة مختصراً .

وإذا علمنا أن القليل من مؤلفات ابن تيمية هو الذي يضع له اسماً . والكثير منها ، لاسيما أجوبته وفتاويه ، ورسائله الصغيرة ووصاياه ، فيندر تسميتها . لهذا فإن تلاميذه أو من بعدهم على تتابع القرون قد يضعون اسماً لها ، وقد يوضع لها أكثر من اسم كما في الرد على ابن سبعين وغيرها^(١) .

وكذلك فإن شيخ الإسلام لم يؤلف ابتداءً متوناً على الجادة المعهودة في الفقه مثلاً على الأبواب ، وفي الأصول على الأدلة ، وفي التوحيد متناً

(١) انظر : المداخل إلى آثار شيخ الإسلام وما لحقها من أعمال (١ / ٦٧ - ٦٨) .

شاملاً لمسائل الاعتقاد بأنواعه الثلاثة ، وإنما هي فتاوى وأجوبة وردود
وبحوث في مسائل حقق فيها ودقق ومن مجموعها يخرج في كل فن مجلد
أو مجلدات .

وأن جُلَّ تأليفه في دائرة الردود ، والفتاوى وأجوبة السائلين
والمعترضين ، وتقرير القواعد ، والأُمالي في تفسير سورة أو آيات أو آية
أو حديث أو أثر .

وعامتها تسبح في فلك التوحيد والاعتقاد والرد على أهل الملل
والفرق المخالفين^(١) .

من هنا نعلم لماذا اختلف العنوان في كتابنا هذا بين المطبوع
والمخطوط .

وبما أنه قد تعددت هذه العناوين ، وهي كما ذكرتُ ليست من وضع
المؤلف ، فإنني أرى أن يكون العنوان « بيان أصول الدين في أول ما أنزل
من القرآن » ، وذلك أخذته من أول كلام الشيخ في الفصل الأول ،
ولكنني سأترك العنوان على ما هو المشهور حتى لا يُظن أنه كتاب آخر
للشيخ .

(١) جامع المسائل (٥٣ - ٥٤) .

المبحث الثاني : نسبة الكتاب للمؤلف :

لاشك في صحة نسبة هذا الكتاب إلى شيخ الإسلام ، ومما يؤيد ذلك :

١ - ما جاء في مخطوط الكواكب الدراري من التصريح بنسبة الكتاب إلى شيخ الإسلام ، وهذا بحد ذاته كاف في التوثيق .

٢ - أن الكتاب موافق لأسلوب شيخ الإسلام ، في معالجته للقضايا وقد تكلم شيخ الإسلام في هذا الكتاب عن الموضوعات التي طالما عالجها في مؤلفاته الأخرى ، بنفس الأسلوب ، بل وأحياناً بعبارات متشابهة ؛ بل مكررة في بعض الأحيان ؛ فالمنهج واحد والفكرة واحدة والمقصد واحد ، إلا أنه قد يضيف كعادته بعض المواضع شيئاً مختلفاً عن الموضوع الآخر .

٣ - أنه أشار لبعض مؤلفاته في ثنايا حديثه على بعض المسائل الموجودة داخل هذا الكتاب ؛ وكانت إشارات موافقة لما ذكر مثل إشارته لـ (المسائل التدمرية) و (درء تعارض العقل والنقل) و (الجواب الصحيح) .

٤ - اتفاق الباحثين في عصرنا هذا على نسبة هذا الكتاب إلى شيخ الإسلام ، ونقلهم منه ، وعزوهم إليه في بحوثهم العلمية .

المبحث الثالث : دراسة نسخ الكتاب المطبوعة

طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، ولعل من أهمها ثلاث طبعات ، وكان أولها طبعة عبدالصمد الكتبي ضمن مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ، بمطبعة « ق » بمباي الهند عام ١٣٧٤ هـ ، وامتازت هذه الطبعة بأن المحقق وضع عنواناً لكل فصل يضعه بين معقوفتين بخط محبّر .

وكذلك يضع أحياناً عناوين للمسائل الفرعية ؛ وأخرى توضيحية ، بخط صغير بين معقوفتين . ويعزو الآيات في الغالب . كما أنه يشير أحياناً للفرق بين المخطوط وما يذكره . إلا أنه يُثبت في المتن ما يراه الأولى أحياناً ؛ وأحياناً أخرى يشير للأولى في الهامش ، مثل إثباته في المتن « ويزاء هؤلاء المكذبون ، وأشار في الهامش أن الصواب المكذبين » ص (٣٥٣) ، ومثل « بتنزيهه عنها ولا [بأنه] منزه عنها » وأشار في الهامش أنها في الأصل « هو » ص (٣٥١) .

وكذلك قوله في المتن : « يفيد العلم للدليل » وفي الهامش « قال : كذا في الأصل والأصح : الدليل » ص (٣٠٣) وهكذا .

كما أنه يترجم لبعض الأعلام ولكن دون أن يشير للجزء ورقم الصفحة التي نقل منها . ويعتذر عن الترجمة لعدم عثوره عليها مثل « علي بن شكر » ص (٣٥٣) .

كما أنه يضيف أحياناً ما يرى أنه يقيم المعنى مثل « ويجب على قولهم » وأن الإحداث لها إنها [هو] جمع وتفريق للجواهر » وذكر في الهامش أن [هو] لا توجد في الأصل ص (٢١٢) .

و « وقولهم [كونه] حادثاً » ص (٣٧٢) وذكر في الهامش أنها سقطت من الأصل .

كما كان هناك بعض السقط مثلما في ص (٣٨٨) في أثر خالد بن صبيح عن أبي حنيفة حين قال : « الجماعة سبعة أشياء : أن تفضل ... الخ » وص (٣٨٩) في قوله : « ويخرج من الإسلام » والصحيح « ولا يخرج من الإسلام » .

٢- وطبع أيضاً ضمن مجموع الفتاوى للشيخ عبد الرحمن بن قاسم ، في الجزء السادس عشر . وعند مقارنة ذلك بطبعة عبد الصمد الكتبي لاتكاد تجد فرقاً يذكر فما زيد هنا تجده هناك في طبعة الكتبي ، وما سقط من طبعة الكتبي فهو بنصه ساقط في الفتاوى ، بل حتى تعديل العبارة بعد السقط واحد .

٣- وطُبع ضمن دقائق التفسير للدكتور: محمد الجليند الجزء الرابع . وفي دقائق التفسير نفس ما ذكرت عن الفتاوى إلا أنه زاد أن قَسَم الكتاب إلى فصول على خلاف ما في المخطوط ، وأقتص منه فصلاً كاملاً في تفسير سورة التين ذكره شيخ الإسلام في الرسالة مستشهداً به في أحد استشهاداته . ووضعه على حدة وكأنه تفسير منفصل لسورة التين .

فبهذا يتضح اعتماد جميع المطبوع على طبعة عبد الصمد الكتبي ، فلذلك سأعتمد في المقارنة طبعة عبد الصمد الكتبي وأسمها الأصل .

وقد قمت بتحقيق هذا الكتاب بناءً على أن التحقيق السابق لم يك فيه دراسة للكتاب . فأحببت إخراجه إخراجاً علمياً ، وأسأل الله الإعانة .

المبحث الرابع : وصف المخطوط .

من الله عليّ بالعثور على نسخة وحيدة للرسالة يعود تاريخ نسخها إلى وقت قريب إلى حد ما من زمن المؤلف سنة (٨٢٩ هـ) تقريباً ، أي بعد موت المؤلف بنحو ١٠٠ سنة . وقد اعتمد عليها سائر من طبع هذا الكتاب كما ذكروا ذلك في مقدماتهم . مع أنني أرى أن المطبوع كله معتمد على طبعة عبد الصمد الكتبي للأسباب التي ذكرتها في مبحث دراسة نسخ الكتاب المطبوعة .

وهذه النسخة موجودة ضمن « الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري » لعلي بن الحسين بن عروة الحنبلي المتوفي سنة (٨٣٧ هـ) في مكتبة دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٥) تفسير ، الجزء السادس ، وهي جزء من ثلاثة أجزاء موجودة في تلك المكتبة ، وهذه الأجزاء الثلاثة هي جزء من مائة جزء وعشرين . حيث إن بعض الأجزاء موجود في المكتبة الظاهرية بدمشق وغيرها من المكاتب ، والبقية في حكم المفقود على حد ما أعلم .

وقد عثرت على صورة (ميكروفيلم) في مكتبة معهد البحوث في جامعة أم القرى .

وهي مكونة من إحدى وأربعين لوحة ؛ وكانت اللوحات الأربعة الأولى من كلام ابن عروة - رحمه الله - فقد فسّر السورة تفسيراً عاماً . ثم ذكر في النصف الثاني من اللوحة الخامسة في الجزء العلوي قوله : « قال

المبحث الخامس : أبرز ملامح منهج شيخ الإسلام

لعل من المناسب قبل أن ندخل في تحليل هذا الكتاب الذي بين أيدينا أن نلقي الضوء على أبرز ملامح منهج شيخ الإسلام في دراسته للعقيدة وذلك حتى يسهل علينا قراءة هذا النص فمن ذلك :

١ - لقد التزم شيخ الإسلام في العقيدة الكتاب والسنة وتقديمها على غيرهما ، على منهج السلف ، فلذلك كان صاحب منهج واضح . وقد وظّف هذا المنهج في جميع ما كتب ، فما تجد تغييراً في طريقتة ، ولا تجد تناقضاً فيما كتب كما حدث لغيره ، وهذه سمة بارزة في منهجه يجدها القارئ في جميع كتبه .

٢ - من أصول الاستدلال عند شيخ الإسلام رؤيته الشاملة للدليل الشرعي ، فهو يرى أن الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً ، فما أثبتته الشرع ودل عليه أو أباحه وأذن فيه فهو الدليل الشرعي .

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا على هذا الوجه ، لذلك يجعلون أصول الدين نوعين : العقلية ، والسمعية ، والحقيقة أن القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها كما سأضرب على ذلك أمثلة في ثنايا هذا الكتاب .

وقد أفرد شيخ الإسلام لهذا رسائل ، وذكرها في ثنايا بعض كتبه ككتابنا هذا ، ودرء تعارض العقل والنقل ، وبيان تلبيس الجهمية ، والرسالة التدمرية وغيرها .

٣ - أن شيخ الإسلام كثيراً ما يضع بين يدي ردوده ومناقشاته ، أو توضيحه لبعض قضايا العقيدة أصولاً ومنطلقات ينطلق منها ، وتكون كالمقدمات والممهديات تفتح للقارئ آفاقاً وطرقاً قد يكون غافلاً عنها ، أو غير متصور لها تصوراً كاملاً ، كما قد تنير له الطريق في معرفة أقسام الناس أو أنواع من طرق الاستدلال ، وغير ذلك من الإيضاحات . كما سيمر معنا في كتابنا هذا ، وفي كتاب الصفدية ، وبغية المرتاد ، وبيان تلبيس الجهمية .

٤ - لقد كان من منهجه - رحمه الله - في بيان العقيدة فيما لا يكون في معرض الرد أنه يذكر العقيدة سليمة صافية ، بعيدة عن إثارة الشبهات أو ذكر أدلة الخصوم ، وإنما يذكر أدلة القول الصحيح ، ويشرح ويوضح حتى يستقر في النفوس الصواب ، بعيداً عما يضاده من الشبهات والمزالق . وذلك مثلما صنع في العقيدة الواسطية .

٥- يتجلى منهجه في الرد على الخصوم في العقيدة بأمر أهمها

ما يلي :

أ - أنه يطيل النفس في مناقشة الخصوم من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم ، فينقل نصوصاً طويلة من كتبهم ويناقشها ،

حتى أن القارئ يجد صعوبة بالغة في ملاحقة الأفكار التي يناقشها ، لأن شيخ الإسلام يرى أنه لا يمكن قطع دابر بعض الشبه إلا بملاحقة أصولها ، ومناقشة تلك الأصول ، والرد عليها . انظر في ذلك كتاب منهاج السنة والصفدية ، ودرء تعارض العقل والنقل وغيرها .

ب - كشف أسباب نشأة الفرق والبدع . وذلك مهم في بناء منهج سليم في الرد على الخصوم .

كما أنه يقوم بالتعريف بتاريخ نشوء الفرق والتسلسل التاريخي لظهور البدع ، والمدن التي انتشرت فيها ، وهذا يفيد في بيان أول البدع ظهوراً ، وأثر البدعة السابقة في ظهور اللاحقة ، كما تعين على فهم الخلفيات التاريخية والعقدية لظهورها .

انظر في ذلك ما حدث بينه وبين المتكلمين في المناظرة حول العقيدة الواسطية^(١) .

ج - أن لديه معرفة بأحوال الخصوم ، ومذاهبهم ، وعقائدهم ، وأدلتهم ، وكتبهم ومناهجهم ، وقد كان يعرف من مناهج المخالفين أكثر مما يعرفون ، لأنه - رحمه الله - يرى أن الإنسان لا يستطيع أن يجيد الرد ما لم يتمكن من معرفة المذهب وفهمه من جميع جوانبه . انظر في ذلك مثلاً : بغية المرتاد^(٢) .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٨١ ، ..) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٨٩) في مناظرته لبعض المتكلمين المتسيين للشافعي .

هـ - يرى شيخ الإسلام أن القول الباطل قد يتبين بطلانه في نفسه من غير بيان وجه ذلك .

و - كما يرى أن ما يحتج به أهل البدع من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق ، لا تدل على قولهم وهذا ظاهر . وفي ذلك يقول « وهذا عجيب قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك »^(١) .

٦ - ومن منهج شيخ الإسلام مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم إذا احتاج إلى ذلك ، مثل لفظ : المادة ، الصورة ، الجوهر ، والعرض ، والجسم ، والجهة ، والتركيب وغيرها .

ولذلك قال « وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم ... الخ »^(٢) .

ولكنه يوضح مدى مخالفتها للشرع ، كما يوضح منهج الاستفصال في ذلك .

٧ - ومن منهج شيخ الإسلام إنصافه للخصوم والاعتراف بما عندهم من الحق ، مع أن هذا لا يناقض ردوده القوية عليهم .

٨ - أما صفات الله تعالى فللشيخ منهج قويم ذكره في عامة كتبه وأفرد في ذلك رسائل عديدة مثل : التدمرية ، والواسطية ، والحموية ، وشرح العقيدة الأصفهانية ، وغيرها ، ولعل من أبرز سمات ذلك ما يلي :

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٢٨٨) ، وانظر : (٨ / ٢٩) .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٢٢) .

أ - أن الأصل في باب الأسماء والصفات أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ ، ومعناه أن يقتصر على ما جاء به الكتاب والسنة .

ب - أن الرسل جاءوا بإثبات مفصل ونفي مجمل ، فأثبتوا الله صفات الكمال على وجه التفصيل ، ونفوا عنه صفات النقص على وجه الإجمال ، على الضد من أهل البدع ، وقد تكلم على هذه المسألة في عدد من كتبه ورسائله .

ج - أن النفي الذي وصف الله به نفسه ، هو ما تضمن إثبات كمال الضد لله تعالى ، وهو النفي غير المحض ، أما النفي المحض - الذي لا يتضمن إثباتاً - فلم يوصف الله تعالى به .

د - أنه ما لم يرد في النصوص إثباته ولا نفيه فيجب التوقف فيه ، والاستفصال عنه ، وعن معناه ، فإن كان المراد به حقاً موافقاً للنصوص ولا يعارضها قبل ، وإلا رُد .

هـ - عدم العلم بالكيفية والبعد عن التشبيه ، فالكيفية لا يعلمها إلا الله تعالى .

و - قاعدة قياس الأولى أو « الكمال » وقد شرح هذه القاعدة في عدد من مؤلفاته ، وأفرد لذلك رسالة « الأكملية » أجاب فيها على سؤال ورد إليه .

وهناك قواعد أخرى في الأسماء والصفات موجودة في معظم كتبه .

المبحث السادس : تحليل مضمون الكتاب

يعرض - رحمه الله - في هذا الكتاب الرد على المتكلمين في دليلهم المشهور (دليل الأعراض والاستدلال به على حدوث الأجسام) . ويبيّن أنّ هذا الدليل مخالف للشرع والعقل ، ونسبه إليهم ، وأنّ الذين ابتدعوا أصولاً تخالف بعض ما جاء به النبي ﷺ هي أصول دينهم لا أصول دينه .

ثم بيّن أنّ منهم مقصّرين أو قاصرين في معرفة ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية ، وكثيراً ما يذكر ذلك الكلام - رحمه الله - ، وقد أورد اعتراضاً على قوله هذا في موضع آخر ، وأجاب عنه فقال : « فإن قيل : قلت : إنّ أكثر النُّفَاة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرسول وأقوال السلف في تفسير القرآن وأصول الدين ، وما بلغوه عن الرسول ، ففي النُّفَاة كثير من لهم معرفة بذلك ، قيل : هؤلاء أنواع :

نوع ليس لهم خبرة بالعقليات ، بل هم يأخذون ما قاله النُّفَاة عن الحكم والدليل ويعتقدونها براهين قطعية ، وليس لهم قوة على الاستقلال بها ، بل هم في الحقيقة مقلدون فيها ، وقد اعتقد أقوال أولئك ، فجميع ما يسمعون من القرآن والحديث وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخالف ذلك ، بل إما أن يظنوه موافقاً لهم وإما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه ، وهذا حال مثل أبي حاتم البستي ، وأبي سعد السمان المعتزلي ، ومثل أبي ذر الهروي ، وأبي بكر البيهقي والقاضي

عياض ، وأبي الفرج بن الجوزي ، وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي
وأمثالهم.

والثاني: من يسلك في العقليات مسلك الاجتهاد ، ويغلط فيها كما
غلط غيره فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة ، مع أنه لا يكون
له من الخبرة بكلام السلف والأئمة في هذا الباب ، ما كان لأئمة السنة
وإن كان يعرف متون الصحيحين وغيرهما ، وهذه حال أبي محمد بن
حزم ، وأبي الوليد الباجي ، والقاضي أبي بكر العربي ، وأمثالهم ومن هذا
النوع بشر المريسي ، ومحمد بن شجاع الثلجي وأمثالهم .

ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار ، وعظموا مذهب السلف
وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية ، ولم يكن لهم من
الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث ، لا من جهة
المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، ولا من جهة الفهم لمعانيها ،
وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاء الجهمية ، ورأوا ما بينها
من التعارض ، وهذه حال أبي بكر بن فورك ، والقاضي أبي يعلى ، وابن
عقيل وغيرهم ، ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل كما
فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار ، وتارة يفوضون
معانيها ويقولون تجري على ظاهرها كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في
ذلك ، وتارة يختلف اجتهادهم فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال

نبيًا بأعظم من جعله العلقه إنسانًا حيًّا عالمًا ناطقًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، قد علم أنواع المعارف كما أنه ليس أول الخلق بأهون عليه من إعادته.

ومن هذا يظهر لنا منهج ابن تيمية في ردوده ومناقشاته وتوضيحه لبعض قضايا العقيدة، أنه كثيرًا ما يضع بين يدي ذلك أصولاً ومقدمات ينفذ من خلالها إلى دحض حجج المخالفين لمنهج السلف.

فإما أنها توضح للقاريء أمورًا قد يكون غافلاً عنها، أو تبين له مواضع لم يكن متصورًا لها تصورًا كاملاً.

وبذلك ينير له الطريق في معرفة أقسام الناس أو آراء العلماء، وكذلك فهي تثري طرق الاستدلال لدى القاريء.

ثم يعرض شيخ الإسلام لبسط طريقة المتكلمين تلك وهي، الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام، وأوضح هذا القول بما يجعله بينًا لدى القاريء، فأتى بأصول قولهم في ذلك، وأنهم استدلوا بخلق الإنسان؛ لكن لم يجعلوا خلقه دليلًا كما في الآية بل جعلوه مستدلًا عليه، وظنوا أنه يُعرف بالبديهية والحس حدوث أعراض النطفة، وأما جواهرها فاعتقدوا أن الأجسام كلها مركبة من الجواهر المنفردة، وأن خلق الإنسان وغيره إنما هو إحداث أعراض في تلك الجواهر بجمعها وتفريقها، ليس هو إحداث عين، فصاروا يريدون أن يستدلوا



على أن الإنسان مخلوق ، ثم إذا ثبت أنه مخلوق قالوا : إن له خالقاً .

ومن هذا يظهر أمر آخر في منهج شيخ الإسلام ، حيث إنه يطيل النفس في مناقشه الخصوم من أهل الكلام والفلسفة ، وينقل نصوصاً طويلة من كتبهم ويناقشها ، بل يورد أقوالهم واستدلالاتهم ويشير إلى ذلك في كتبهم دون افتراء أو تزييف ، فهو هنا أورد قولهم هذا . ومن قال به . وأين قال به ؟ ومن وافقهم ؟ وأدلتهم على هذا القول دون قطع أو بتر لذلك .

وكما قلنا بأن من منهجه أنه يبين منتهى قول كل فرقة يرد عليها حيث قال بعد عرضه لهذا القانون: « ثم قالوا وما لم يخل من الحوادث فهو حادث »^(١) .
وبهذا الاستنتاج وصلوا إلى نفي صفات الله تعالى .

ولا يكتفي بمآل قولهم ولا منتهاه دون الإشارة إلى سبب قولهم بذلك حيث إنهم بنوه على أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة ، وقالوا : إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض .

ثم يعرض للرد على هذه الأقوال وما آلت إليه .

ومن منهجه - رحمه الله - في الرد على الخصوم الإلزام بلوازم أقوالهم ، فمتى كان اللازم باطلاً كان الملزوم كذلك باطلاً ، وذكر من لوازم هذه الطريقة التي التزمها المتكلمون أنها أوجبت لهم السفسطة في العقليات ، والقرمطة في السمعيات ، وتكلموا في دلائل

(١) الفتاوى (٢٧٠/١٦) .

النبوة والمعاد ، ودلائل الربوبية بأمر وزعموا أنها أدلة وهي عند التحقيق ليست بأدلة .

وبما أنهم اعتمدوا على عقولهم وعقول البشر - متفاوتة فتجدهم في النهاية يطعن بعضهم في أدلة بعض . ويستطرد هنا شيخ الإسلام في الكلام عن قولهم في الحدود وتعريفها ، ويريد بذلك التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم واليقين كالتي بيّنها القرآن ، وبين ما ليس كذلك من طرقهم الباطلة شرعاً وعقلاً .

ثم يواصل الكلام على لوازم ذلك القول ، وأن صاحبه يظهر مخالفته للحس والعقل من حيث إرادته إثبات تلك اللوازم الباطلة ، ويضرب على ذلك بمثال الذين أثبتوا الجواهر المنفردة وقالوا: إن الحركات في نفسها لا تنقسم إلى سريع وبطيء .

ومخالفة قولهم: « بأنّ العرض لا يبقى زمانين » للحس وما يعلمه العقلاء بضرورة عقولهم ، فإنّ كل أحد يعلم أنّ لون جسده الذي كان لحظة هو هذا اللون ، وكذلك السماء والجبال ، وغير ذلك . ولا يمكن لأي باحث حذق أن يجيد الرد ما لم يضع يده على مكن الخاطر وهو سبب القول ، وكعادة شيخ الإسلام فهو يوضح سبب قولهم بهذا ، وهو ظنهم أنّها لو كانا باقين لم يمكن إعدامهما ، وحرروا في الإفتاء ، فمنهم من يقول يقطع عنها الأعراض مطلقاً ، ومنهم من قال يخلق فناء لا في محل فيكون ضدّها ، بل ومنهم من ظن أنّ الحوادث لا تحتاج إلى الله إلاّ حال إحداثها ، لا حال بقائها ، ولم يبق بذلك لبقاء الرب إلا كونه قديماً ؛



لأنّ الباقي حال بقائه لا يحتاج إلى الرب عندهم . ثم يستطرد شيخ الإسلام ليوضح منتهى قولهم ذلك وهو كما قالت الجهميه : « أنه يمتنع وجود حوادث لا آخر لها » ومن ذلك قولهم بفناء الجنة والنار المنسوب لجهم بن صفوان .

ويستطرد رحمه الله في تفسير آيات أطوار خلق الإنسان وذكر المعادين من سورة المؤمنون وسورة التين ، وكما هو منهج شيخ الإسلام في استطراداته دائماً أنه يوضح ثمرة ذلك الاستطراد ، وأنه يخدم موضوعه الذي يتحدث فيه ، وهدفه من هذه الاستطرادات أنه يؤصل الموضوع من الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح مستشهداً بأقوالهم .

ومقصودة هنا أنّ الله سبحانه يذكر خلق الإنسان مجماً ومفصلاً ، فإنّ خلق الحياة ولوازمها وملزوماتها أعظم وأدل على القدرة ، والنعمة ، والحكمة .

ثم يعود - رحمه الله - إلى السورة مرة أخرى ليبين من خلالها ، أخطاء أخرى ارتكبتها المتكلمون من خلال اعتمادهم على دليلهم هذا ، فالله هنا أثبت الخلق وهو ابتداء ، والكرم وهو انتهاء ، ولفظ الكرم لفظ جامع للمحاسن والمحامد ، لا يراد به مجرد الإعطاء .

بينما المتكلمون مع تقصيرهم في إثبات الخالق فهم لا يصفونه بصفات الكمال بناءً على قانونهم هذا ، فلا يصفونه بالكرم ولا الرحمة ولا

الحكمة ، وإن أطلقوا ألفاظها فلا يعنون بها معناها . فالحكمة مثلاً
يؤولونها إلى القدرة أو المشيئة أو غير ذلك وهكذا.

ثم يعرض لأقوال الناس في الإرادة ، وإنما حدثت هذه الأقوال عند
المتكلمين بناءً على دليلهم الذي سحبه على صفات الرب سبحانه من
كون الصفات حوادث ، والله منزّه عن الحوادث لكونه ليس بجسم
فراراً من التشبيه بزعمهم ، ثم يذكر القول الحق في ختام تلك الأقوال
كعادته في أغلب مقالاته ، وهو أنه لم يزل مريداً بإرادات متعاقبة ، فنوع
الإرادة قديم وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريد في وقته .

وإرادة الشيء المعين تترجح لعلمه بما في المعين من المعنى المرجح
لإرادته ، وحدثت تلك الصورة العلمية بمشيئته وقدرته ، كما يُحدث
الحوادث المنفصلة بمشيئته وقدرته .

فالترجح لا يكون لمجرد الإرادة كما تقول الأشاعرة ، أو أن القادر
المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر كما تقول المعتزلة .

ثم يبين نماذج من العلماء المصنفين في أصول الدين ، ولقد أولى -
رحمه الله - جانباً كبيراً من اهتمامه لتحليل كتب المقالات ونقدها ، وهي
تعد المصادر الأساسية التي تستمد منها أفكار أصحاب المذاهب
والاتجاهات المختلفة وآراؤهم ومقولاتهم . واعتمد على أسلوب المقارنة
، وضرب مثلاً هنا بالشهرستاني ، وأبي الحسن الأشعري في كتابيهما
الملل والنحل ، ومقالات الإسلاميين . مما يدل على أن من العلماء من قد
يقصّر في فهم الكتاب والسنة ؛ ودلالة كل منهما ، كما مرّ معنا قريباً ، مع



حبهم لأهل السنة والحديث وموافقتهم ، وقد اتخذ الأخير نموذجاً يقيس عليه كتب المقالات بوجه عام . ومع ذلك لم يسلم من نقده ، حيث ذكر في كتابنا هذا أنه جمع بعض مقالات أهل السنة ، وتصرف في بعضها بحسب فهمه وظنه ، وكما اعتقد هو أنه قولهم ، دون تدقيق عنهم . ولهذا كان الابتعاد في أصحاب أبي الحسن من بعده بحسب ذلك .

ثم يعيد على ما بدأ - رحمه الله - من التأكيد عليه وأن الصواب ما أخبر به الرسول فلا يكون الحق في خلاف ذلك ، ويذكر التبعات التي جنوها من هذا الدليل الذي اعتمدوا عليه ، فيسترسل بعد ذلك لبيان أن من أعظم الأصول التي دلّ عليها القرآن في مواضع كثيرة جداً وكذلك الأحاديث ، وسائر كتب الله ، وكلام السلف ، وعليها تدل المعقولات الصريحة ، هو إثبات الصفات الاختيارية ، مثل أنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً بذاته ، وكذلك يقوم بذاته فعله الذي يفعله بمشيئته . خلافاً لقانون المتكلمين .

وذكر أن إثبات هذا الأصل يمنع ضلال الطوائف ، فالصفات المتنوعة إذا قامت بمحل واحد لم ينفصل بعضها عن بعض ، فتعدد العلوم والإرادات هو إخبار عن كثرة قدرها ، لا أن هناك معدودات منفصلة ، بينما المتكلمون وقعوا في نفي هذه الصفات بناءً على أن الحوادث إنما تحل بالأجسام ، وهذه الصفات حوادث ، والله ليس بجسم . وكذلك يرون أن إثبات الصفات يستدعي تعدد القدماء كما يقول سلفهم الفلاسفة . ولما كان سبحانه متصفاً بالكرم في نفسه ، فهو

مستحق للحمد لمحاسنه وإحسانه ، فإذا كان كذلك لزم أن يكون متصفاً في نفسه بما يوجب ذلك .

ويعرض هنا لتفسير قوله تعالى: ﴿ثُ ثُ ثُ﴾ وأقوال المفسرين فيها ، وخلص من كل ذلك إلى أنه إذا كان مستحقاً للإجلال والإكرام لزم أن يكون متصفاً في نفسه بما يوجب ذلك . والجلال من جنس التعظيم ، والإكرام من جنس الحب والحمد ، والتحميد مقدم على مجرد التعظيم لأنه يجب أن يُحمد ويُعبد ، ولا بد مع ذلك من التعظيم ، وأما على أصل الجهمية فإنّ التعظيم قد يتجرد عن الحمد والعبادة ، ويُنَّ خطأ من جعل الجلال للصفات السلبية ، والإكرام للصفات الثبوتية ، والصحيح أنهما يكونان في الصفات السلبية والثبوتية ، لأنّ كل سلب متضمن للثبوت ، أما السلب المحض فلا مدح فيه .

ومعرفة الرب عند شيخ الإسلام كما هي عند أهل السنة والجماعة فطرية بدون الاستدلال بالمخلوق مع أنّ ذلك دليل يدل على أنه خلق ، وإلا فإنه مغرور في الفطر والبديهة ، فهو هنا يقول ﴿بج﴾ مما يدل على أنه عرف ربه الذي هو مأمور أن يقرأ باسمه ، كما يعرف أنه مخلوق ، والمخلوق يستلزم الخالق ويدل عليه . وقد توسع في دليل الفطرة في المجلد الثامن من درء تعارض العقل والنقل .

ولكن قد يحصل أن تفسد فطر بعض الناس حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة ، وهذا عليه الجمهور واعترف بذلك جمع من أئمة المتكلمين .

مثل الشهرستاني في مقدمة نهاية الإقدام (١)

فبذلك دلّ على أنّ أول واجب هو ما أوجبه الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿يَجْزِيكَ﴾ ، ولم يقل انظر واستدل حتى تعرف ربك وهو أول ما بلغ هذه السورة.

بينما ذهب كثير من المتكلمين إلى أنّ المعرفة لا تحصل إلا بالنظر ، بل وخصّص بعضهم ذلك النظر بأنه النظر إلى الأعراض وأنها لازمة للأجسام فيمتنع وجود الأجسام بدونها وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. (٢)

ونقل شيخ الإسلام اتفاق سلف الأمة وأئمتها وجمهور العلماء من المتكلمين وغيرهم على تخطئة هؤلاء في إيجابهم النظر ، وأورد على ذلك أدله منها :

١- أنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يوجب هذا على الأمة ولا أمرهم به.

٢- أن هذا الطريق لم يسلكه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة.

٣- اضطراب أهل الكلام في إيجاب وتوقيف المعرفة عليه من عدم ذلك ، بل ذكر بعضهم أنه يمكن حصول المعرفة بدونها ، وتردد بعضهم

(١) انظر : نهاية الإقدام ص (٤) .

(٢) انظر على سبيل المثال : الإرشاد للجويني ص (٨) ، وشرح جوهرة التوحيد ص (٣٧) .

بين ذلك ، واختلاف عباراتهم في إيجاب ذلك ، مما يدل على هشاشة هذا الطريق.

٤- ثم هذه الآية كما مر معنا وهي قوله: ﴿يَجْزِيكَ يَوْمَئِذٍ الَّذِي أَبَدْتَهُ بِكَ﴾ دليل على خطأهم في إيجاب ذلك .

٥- أنه ليس في الرسل من دعا قومه إلى النظر والاستدلال حتى يعرفوا ربهم فلم يكلفوا بالمعرفة ولا بالأدلة الموصولة إليها ، لأن قلوبهم تعرفه وتقر به ، فكل مولود يولد على الفطرة.

ثم استطرد لتوضيح ذلك بقصة فرعون مع موسى ، وأن فرعون سأل موسى عن ربه سؤال جحد وإنكار لما يسأله عن ماهية الرب ، ولذلك بيّن موسى أنه معروف عنده وعند الحاضرين فأياته ظاهرة بيّنة لا يمكن معها جحده ، وإنما جحدهم بألستهم فقال: ﴿وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمٍ يَصْعَدُونَ﴾ ، وقوله: ﴿أَبْطِغْ فِيهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ الْكٰفِرِينَ﴾ .

ثم يعرض شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى اعتراض ويجيب عليه كعادته في تتبع جميع المآخذ أو المداخل على ما يقوله ويعرضه من منهج أهل السنة ، فقالوا إذا كانت معرفته والإقرار به ثابتاً في كل فطرة فكيف ينكر ذلك كثير من النظار نظار المسلمين وغيرهم ، وهم يدعون أنهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الإلهية.

ورد عليهم الإمام ابن تيمية ذلك من عدة أوجه :

أولاً : أن أول من عُرف في الإسلام بهذه المعرفة هم أهل الكلام الذين اتفق السلف على ذمه ، ثم انتشر كثير من أصولهم في المتأخرين الذين يوافقون السلف على كثير مما خالفهم فيه سلفهم الجهمية ، فظنَّ البعض أنه صدر هذا القول من السلف .

ثانياً : أن الإنسان يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه، فقيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به ، فوجود الشيء في الإنسان وغيره غير علم الإنسان به . ويضرب مثلاً بصفات بدنه مما لا يراه كوجهه وقفاه ، ومما يراه كبطنه وفخذه وغير ذلك .

ثم يستطرد - رحمه الله - في ذلك . ويوضح أن هذا قادهم كذلك إلى نفي ما في قلوبهم من محبته سبحانه ، ويوضح أنه قد تفسد الفطرة ، وقد تكون موجودة ولا تُرى . مثل تلك الصفات التي في الإنسان ولا يراها . ثم يؤكد ذلك بإيراد بعض الأدلة التي تدل على فطرية المعرفة ، كما سيمر معنا خلال هذا الكتاب .

وكعادته - رحمه الله - في ذكر أسباب الأقوال والمآلات ، يُرجع سبب نسيان المتكلمين لما في أنفسهم من هذه الفطرة ، إلى نسيانهم ذكر الله الذكر المشروع ، فلو ذكروا الله لذكروا أنفسهم .

ثم يذكر - رحمه الله - طرق المتكلمين في إثبات الصفات ، والتي بنوها على دليلهم المشهور المتقدم - دليل الأعراض والاستدلال به على حدوث الأجسام - ، فهم يستدلون بجنس الفعل ، فلا يميزون بين



كان ذلك لزم وجودها في الأزل ، فإنها لو لم توجد لكانت ممتنعة ، فيلزم قدم النوع ، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء ، لكن أفراد النوع تحصل شيئًا بعد شيء بحسب الإمكان والحكمة .

وكما دلت هذه الآيات على ذلك فأعظم آية قد دلت على ذلك وإن كانت أكثر بسطًا وأتم من هذا . وتدل هذه الآية على أعظم الأصول وهي معرفة الإنسان بما نعت الله به نفسه من الصفات العقلية ، والخلق من الأفعال ، والأفعال نوعان :

الأول : متعدد إلى مفعول به مثل خلق فإنه يقتضي مخلوقًا ، وهذا النوع اتفق المسلمون على إضافته إلى الله ، واختلفوا هل قام به فعل هو الخلق ، أو الفعل هو المفعول ، فالنافون من الجهمية وغيرهم ينفون قيام الفعل به بطريق الأولى .

والمتثبتون منهم من يقول لا يقوم به فعل وإنما الفعل هو المفعول مثل الأشعري ومن وافقه ، ثم يقسمون الصفات تقسيماً لا حقيقة له فهي لا تقوم به لكن يُخبر عنه بها .

والقول الثاني : أنه تقوم به الأفعال ، وهذا قول السلف وجمهور مثبتة الصفات ، ونقل عن البخاري أنه ذكر إجماع العلماء على ذلك وأنه خالق وخلق ومخلوق ، وعن البغوي أنه قال : بأنه قول أهل السنة ، وعن الكلاباذي أنه قول الصوفية ، وعن الحنفية - ويقصد الماتردية - الذي يسمونه عندهم « التكوين » وقال بأنه قول الكرامية والهشامية ، والقدماء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وآخر قول القاضي أبي



يعلى ، وهؤلاء لهم ثلاثة أقوال في كونه خلقاً قديماً لازماً لذات الرب مع حدوث المخلوقات ، أو هو خلق حادث بذاته حدث لما حدث جنس المخلوقات؟ أم خلق بعد خلق. وهذان هما ما عليه أئمة السنة وجمهورهم ، وطوائف من أهل الكلام من الكرامية والهشامية وغيرهم. وهؤلاء المثبتون منهم من يصحح دليل الاعراض هذا ، ومنهم من لا يصححه كأئمة السلف.

وقد أورد كعادته في منهجه - رحمه الله - قول الذين قالوا بأنّ الخلق هو المخلوق بالتفصيل ، حيث قالوا لو أنّ الخلق والتأثير زائد على ذات المخلوق والأثر لكان إما أن يقوم بمحل أو لا ، والثاني باطل فإنّ المعاني لا تقوم بأنفسها ، وإذا قام بمحل فيما أن يقوم بالخالق أو بغيره ، والثاني باطل لأنه يكون ذلك هو الخالق ، وإذا قام بالخالق فإنه يكون إما قديماً وإما محدثاً ، ولو كان الأول للزم قدم المخلوق ولو كان محدثاً فهو باطل لوجهين:

الأول: أنه يلزم قيام الحوادث . والثاني: أنّ ذلك الخلق الحادث يحتاج إلى آخر ويلزم التسلسل ، ثم أخذ يناقش هذا القول ويرد عليه ، ويرد على من رد على هؤلاء وقال بالتكوين ، وأقوال الناس في الأثر والتأثير ، وهذه المسألة هي أساس المعضلة ، وهي التي حيّرت كثيراً من العلماء ، فقال عنها الشهرستاني: (هي الغلطة الزباء و الداهية الدهياء ، وكثيراً ما كنا نراجع أستاذنا وإمامنا ناصر السنة صاحب الغنية وشرح الإرشاد ،

أبا القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري فيها^(١) ، فالفلاسفة قالوا بأن الأثر يقارن التأثير فيكون معه بالزمن ، والمتكلمون يقولون بأنه متراحي عنه ، وأهل السنة يقولون بأن التأثير التام يستلزم وجود الأثر عقبه ، وهذا القول دل عليه السمع والعقل ، وأشار الشيخ أنه بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، فقد تكلم عليه في منهاج السنة وتلبيس الجهمية ودرء تعارض العقل والنقل .

ومقصوده من إيراد هذا هو أن يبين أن الخلق غير المخلوق ، والخلق يستلزم وجود المخلوق ، فالإرادة التامة مع القدرة تستلزم وجود المراد المقدور ، وبهذا جوّز التسلسل في الآثار مثل كونه متكلمًا بكلام بعد الكلام ، وكلماته لا نهاية لها ، وكذلك أفعاله فإنّ الفعل والكلام صفة كمال ، فمن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق ، وبذلك فهو ما زال متصفًا بصفات الكمال ، منعوتًا بنعوت الجلال والإكرام ، فبهذا تتوافق دلالة العقل والنقل .

ويتبع شيخ الإسلام نفس المنهج لإثبات صفات الأفعال اللازمة - أي الاعتماد على الكتاب والسنة - ويذكر كعاداته تنازع الناس وأقوالهم في ذلك ، وسبب ذلك وأنه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه لكي يستدلوا به على الخالق وإنما المعتمد فيها على الخبر .

ولهذا من ينفي الصفات الخبرية ينفيها ، ومن يثبت الصفات الخبرية

(١) نهاية الإقدام ص (٣٨) .

يثبتها ، وهؤلاء لهم فيها قولان ، منهم من يرى أنها أمور حادثة في غيره فيجعلها من جنس المتعدي ، ومنهم من يرى أنها تقوم بذاته ، وعلى ذلك انبنى نزاع هؤلاء في الاستواء والإتيان ، فمن نفى هذه الأفعال تأول إتيانه بإتيان أمره أو بأسه ، والاستواء يجعله القدرة والاستيلاء أو علو القدر.

ويستطرد - رحمه الله - في تفصيل أقوال الناس في جزئيات ذلك في الاستواء مثلاً ويرد عليهم بيان ضعف قولهم ومن ذلك:
أولاً: أنه أتى بـ(ثم) التي تفيد الترتيب والمهلة ، وعطف فعل على فعل آخر ، فالخلق ثم الاستواء.

ثانياً: لو قيل بالاستيلاء فإنه لا فرق بين العرش وغيره ، حيث هو سبحانه مستول على الجميع.

ثالثاً: أنه ليس في لغة العرب أن الاستواء يطلق على القدرة أو علو القدر ، فهذا ممنوع.

رابعاً: أنه لم يثبت في القرآن أو السنة أو أحد من السلف أنه ذكر ذلك أو قال به ، وبعد ذلك كله يلخص أقوال الناس في الاستواء والمجيء ونحوهما إلى ستة أقوال:

الأول: قالوا تجري على ظاهرها.

الثاني: قالوا تجري على ظاهرها اللائق به.

الثالث والرابع: يقولون لا ينزل ولا يأتي ، ثم منهم من يتأول ذلك
ومنهم من يفوض معناه.

الخامس والسادس: وقفوا في ذلك منهم من يقول : ما ندري ما أراد
الله بهذا ، ومنهم من لا يزيد على تلاوة القرآن . كما قد ذكر ذلك في بعض
كتبه ورسائله كالحموية .

وذكر أقوال أهل السنة وغيرهم في تفسير: ﴿ و و و ي ﴾ ،
وتم ﴿ ك ك ك ك ﴾ ، وقوله ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ ،
□ □ □ ، ونقل عن غير واحد من السلف . أنهم يقولون:
أمروها كما جاءت بلا كيف ، وينكرون على من تأول الاستواء
بالاستيلاء ، وعمد إلى من نسب القول بمجيء أمره وقدرته إلى الإمام
أحمد ، فأبطله وأنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد ، وقيل : بأنه غلط
من حنبلي انفرد به دون من ذكروا المناظرة ، وقيل : قاله إلزامًا للخصم
على مذهب الخصم حين احتجوا عليه بقوله: « تأتي البقرة وآل عمران » ،
وأنها مخلوقتان فالإتيان للمخلوق ، فقال ذلك إلزامًا لأنه يقول به.
والثالث: أنهم جعلوه رواية عن أحمد ، والصحيح عنه رد التأويل . وقد
رد شيخنا الدكتور الحميدي - حفظه الله - هذه الرواية من عدة أوجه
يأتي ذكر ذلك في الحاشية عند إيراد هذه المسألة ؛ والمسألة المنسوبة للأمام
مالك كذلك ؛ من أنه ينزل أمره من رواية كاتبه حبيب وغيره.

ثم يذكر كذلك عن غير واحد من السلف عدم التأويل في الإتيان ،
كمنهجهم في النزول ، فيؤمنون بظواهرها ويكلمون علمها إلى الله

ويعتقدون أنه منزه عن سمات الحدث.

ويستطرد - رحمه الله - إلى أن يذكر ما لم يرد في الكتاب والسنة نفيه ولا إثباته ، ويذكر منهج أهل السنة فيه ، وهو التوقف فيه والاستفصال عن المعنى ، فإن أريد به حق أثبت الحق وإن أريد به باطل نُقي عن الله مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة ألفاظ النصوص وتنزيه الله عن أن يماثله شيء من مخلوقاته.

ثم يقارن - رحمه الله - بين منهج السلف وأهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم ، فهم لم يثبتوا الحق بل أصلوا أصولاً تناقض الحق ، ورأوا أنها تناقض ما جاء به عليه الصلاة والسلام ، فقدموها على ما جاء به ، ولذلك كان هذا أشد إغلالاً في الباطل ممن لم يعلم كقول القائل .

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

فالفلاسفة يقولون : إنه خاطب الجمهور بالتخييل ليتخيلوا ما ينفعهم ، وهؤلاء منهم من يقول بأن الرسول يعلم الحق وأن ما فعله من التخييل غاية ما يمكن . ومنهم ابن سينا في الأضحوية .

ومنهم من يقول : لم يعرف الحق بل تخيل وخيّل ، ويُسمى هؤلاء بأهل التخييل . ومنهم الفارابي في المدينة الفاضلة .

وأما أهل التأويل فهم المتكلمون : قالوا : إنه لم يقصد أن يخبر إلا بالحق ، لكن بعبارات لا تدل وحدها عليه ، بل تحتاج إلى تأويل لبعث الهمم على معرفته بالنظر والعقل ، ويبعثها على تأويل كلامه ليعظم

أجرها.

وقسم ثالث: هم أهل التجهيل: وهم الذين يقولون لا يعلم معناه إلا الله ، أو لها تأويل يخالف ظاهرها لا يعلمه إلا الله ، فيجعلون الرسول وغيره غير عالمين بما أنزل الله ، فلا يسوغون التأويل لكون العلم بالمراد ممتنع ، ولا يستجيزون القول بطريقة التخييل لما فيها من التصريح بكذب الرسول ، ويجعلوا الخطاب تعبدًا محضًا ، فوقعوا في نسبة الجهل للرسول . وقد أورد هذا الاستطراد لبيان السبب في أقوالهم تلك ، وهو ظنهم بأن المعقول يناقض ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو ظاهر ما أخبر به الرسول ، وقد أفرد شيخ الإسلام في الرد على قولهم عدة رسائل ومصنفات ، كما ضمن ذلك بعض كتبه وأذكر على سبيل المثال لا الحصر- كتاب درء تعارض العقل والنقل ، وكتاب تلبيس الجهمية وغيرها .

وبيّن هنا وهناك أنّ العقل لا يناقض السمع ، وأنّ ما ناقضه فهو فاسد ، وبيّن بعد هذا أنّ العقل موافق لما جاء به الرسول ، وشاهد له ، ومصدق له ، وكلام هؤلاء باطل ، بل هو أيضًا مخالف لصريح العقل ، ومقصود شيخ الإسلام من هذا الاستطراد: أنّ كلامهم الذي زعموا أنهم أثبتوا به الصانع إنما يدل على نفي الصانع وتعطيله ، فهو ليس باطلاً لم يدل على الحق فقط ، بل دل على الباطل الذي يعلم الجميع من سائر

العقلاء أنه باطل ، وهو نفي الصانع ، وأخذ يستطرد بعد ذلك في أقوال هؤلاء من حيث تسمية الله بالصانع وواجب الوجود والقديم ونحو ذلك ، وبيان فساد طرقهم لإثبات ذلك ، والتنبيه على ما هو معلوم بضرورة العقل أنه لا بد في الوجود من موجود واجب بنفسه قديم أزلي محدث للحوادث وقد كانت أصولهم المعارضة للرسول تناقض هذا ، فدل هذا على فساد تلك الأصول جملة وتفصيلاً ، ثم أخذ يذكر دلائل إثبات الرب بهذه التسميات التي ذكرها هؤلاء مما يدل على أنه - رحمه الله - لم يكن عالماً بطرق هؤلاء فقط ، بل إنه أشد منهم معرفة بالأصول العقلية الشرعية حتى على طريقتهم ، وأنه استنبط منها ما لم يستنبطوه هم أنفسهم . كما أن هذا من منهجه ، يستخدم مصطلحاتهم ويبين ما فيها من الخلل .

ومقصوده من هذا الاستطراد أن يذكر أن دلائل إثبات الرب كثيرة جداً ، وهؤلاء الزاعمون لمعارضة المعقول للمنقول - ويقولون بأنهم أثبتوا واجب الوجود أو القديم أو الصانع - إنهم في حقيقة الأمر لم يثبتوه بل حججهم هذه تقتضي - نفيه وتعطيله فحججهم باطلة في العقل ، والصواب أن المعرفة بالله موقوفة على العلم بفساد أصولهم . وذكر أنهم وإن كانت هذه الأصول باطلة إلا أنه لا يلزم أن يكونوا غير مقرين بالصانع ، بل يدل على فساد قولهم : إنه لا يُعرف إلا بهذه الطريقة فاللزوم يدل على فساد هذا النفي ، لما قد أوضح - رحمه الله - في هذا الكتاب وغيره من أن الاقرار بالصانع ومعرفته ومحبته وتوحيده

فطري ، ثابت في قلب الإنسان ، وإن ظنّ أنه ليس في قلبه .

وأورد ما يدل على صحة قوله من تناقض أهل الكلام في موقفهم من هذه الطريقة ، وإقرار عامة هؤلاء أنهم مقرون بالصانع معترفون به ، قبل أن يسلكوا هذه الطريقة النظرية سواء كانت صحيحة أو باطلة ، وأما عوامهم وأتباعهم فإنهم لا يفهمون مرادهم بها ، بل يتبعونهم تقليدًا وإحسانًا للظن بهم .

واستطرد كذلك في هل نقول : إنّ الشيء لا يُعرف إلاّ باثبات جميع لوازمه ؟ وذكر بأنّ ذلك لا يقوله عاقل ، وأنّ عامة الأشياء قد تُعرف ولا يُعرف كثير من لوازمها وكما أننا لا نعرف اللوازم فلا ننفيها .

ومقصوده من هذا الاستطراد بيان أنّ المخالفين للنقل لا بد أن يكون في قولهم من الخطأ بحسب ذلك ، وأنّ من قال بمخالفة العقل للنقل أنه أخطأ في خمسة أصول :

الأول : أنّ العقل الصريح لا يناقضه .

الثاني : أنه يوافق . الثالث : أنّ ما يدّعونه من العقل المعارض ليس بصحيح .

الرابع : أنّ ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح .

الخامس : أنّ ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقض اثباتها .

ويستطرد كعادته - رحمه الله - ليخلص من ذلك بما يخدم موضوعه ،
فقد استطرد هنا في أنّ ما جاء به الرسول هو من علم الله ، وأورد أقوال
المفسرين في بعض الآيات كقوله: ﴿ كَيْ كَيْ ﴾ ومقصوده من ذلك أنه
إذا كان فيه علمه فهو حق ، وإذا كان كذلك فما يعارض به فهو خلاف
علم الله ؛ وبذلك يكون باطلاً .

وبعد هذا الاستطراد وما خلص إليه منه من هذه النتيجة يعود لما بدأ
به من أنه يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة ، حيث إنّ
القرآن بيّن الأدلة العقلية التي بها تُعرف المطالب الإلهية ، وكذلك فهو
بيّن ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله .

وحيث بيّن الشيخ - رحمه الله - السبب الذي جعل أهل الكلام
يجعلون العلوم العقلية أصلاً ، ألا وهو جعلهم دلالة القرآن والأحاديث
من جهة الخبر المجرد ، وذلك كما هو معلوم لا يوجب العلم إلا بعد
العلم بصدق المخبر .

وقد قسمهم شيخ الإسلام إلى ثلاث درجات ، فذكر أن منهم من
يعرض عن دلائله العقلية ، ومنهم من يقربها لكن يغلط في فهمها ، ومنهم من
يعرفها على وجهها ، كما قسمهم ثلاث طبقات في دلالاته الخبرية ، منهم من
يقول لم يدل على الصفات الخبرية ، ومنهم من يستدل به على غير ما دلّ عليه ،
ومنهم من يستدل به على ما دلّ عليه .

ذكر كل هذا - رحمه الله - ليبين أن جعل القرآن إماماً يؤتم به في

أصول الدين وفروعه هو دين الإسلام ، وهي طريقة الصحابة ،
والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين .

ولذلك صنف الأئمة كتباً في الرد على الزنادقة والجهمية، ونقل
نصوصاً عنهم توضح ما يجب اعتقاده ، ونصوصاً أخرى لذم الكلام وأهله
والتحذير من الانزلاق في مزالقه وأتباع الجدل والخصومات ، ليتتهي من حيث
بدأ ، ألا وهو وجوب الرجوع للكتاب والسنة لمعرفة أصول دين الإسلام . كما
قررت هذه الآيات التي هي أول ما أنزل .



نماذج من المخطوط



النص المحقق

قال شيخ الإسلام ، العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية

(رضي الله عنه) .

فصل

بيان الأدلة العقلية في
أول ما أنزل

في بيان أن الرسول ﷺ أول ما أنزل عليه بيان أصول الدين ، وهي
الأدلة العقلية الدالة على ثبوت الصانع ؛ وتوحيده ؛ وصدق رسوله ﷺ ؛
وعلى المعاد إمكاناً ووقوعاً . وقد ذكرنا فيما تقدم هذا الأصل غير مرة ^(١) ،
وأن الرسول ﷺ بيّن الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى
دينهم ، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ؛ وأن الذين ابتدعوا
أصولاً تخالف بعض ما جاء به ، هي أصول دينهم ، لا أصول دينه . وهي
باطلة عقلاً وسمعاً ، كما قد بسط في غير موضع ، وبين أن كثيراً من
المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون أو مقصرون في معرفة ما جاء به من
الدلائل السمعية والعقلية .

قصور المتكلمين في
معرفة الأدلة السمعية
والعقلية

فطائفة قد ابتدعت أصولاً تخالف ما جاء به من هذا وهذا ^(٢) .

(١) تكلم شيخ الإسلام على هذا لأصل العظيم في مواضع كثيرة من كتبه الكبار
وأفرد لها رسائل عديدة . انظر : على سبيل المثال : درء تعارض العقل والنقل
(٨/٤٥٦ ، ..) ، وبيان تلبيس الجهمية (١/١٥٠ ، ١٧٢ - ١٨٤ ، ٢٤١ ، ..) ،
ومجموع الفتاوى (٢/١ - ٣٧ ، ٥/٣٥٦ - ٣٥٩) .

(٢) أي من الأدلة السمعية والعقلية . وهنا الكلام عن طائفة المتكلمين بشكل عام .

وطائفة^(١) رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه ، وصاروا ينتسبون إلى السنة لسلامتهم من بدعة أولئك . ولكن هم مع ذلك لم يتبعوا السنة على وجهها ، ولا قاموا بما جاء به من الدلائل السمعية والعقلية . بل الذي يخبر به من السمعيات مما يخبر به عن ربه وعن اليوم الآخر غايتهم أن يؤمنوا بلفظه من غير تصور لما أخبر به . بل قد يقولون مع هذا : إنه نفسه لم يكن يعلم معنى ما أخبر به ، لأن ذلك عندهم هو تأويل المشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

وأما الأدلة العقلية : فقد لا يتصورون أنه أتى بالأصول العقلية

الادلة على ما يخبر به ، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات . ومنهم^(٢) موقف المتكلمين من الأدلة العقلية في القرآن والسنة

(١) يقصد هنا أهل التجهيل المدعون أتباعهم السنة ، وأتباع السلف ، وهم في الحقيقة جهال بمعاني النصوص ، الذين يقولون إن الأنبياء والسلف الذين أتبعوهم لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها ، والتي بلغوها عن الله . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١٩/١) .

(٢) كلامه هنا عن المتكلمين ، وقد ذكر شيخ الإسلام في الرسالة التسعينية : أن قواعدهم هذه التي جعلوها أصولاً للدين وظنوا أنهم بها صاروا مؤمنين بالله وبرسوله وباليوم الآخر ، وزعموا أنهم بها فاقوا سلف الأمة ، وبهذه القواعد زعموا كذلك أنهم دفعوا أهل الإلحاد من الفلاسفة وغيرهم ، هي في الحقيقة تهدم أصول الدين ، بل تسلط عليهم هؤلاء ، كما أنها كذلك توجب تكذيب النبي والطعن في السلف ، وهذا بسبب ما فعلوه في الشرعيات والعقليات . انظر : الرسالة التسعينية (٢٦١/١) بتصرف .

وقد بنوا استدلالهم هذا على مقدمتين الأولى ، هي أن الجسم لا يخلو عن الأعراض ، ويقصدون بها الصفات ، والثانية : قالوا إن ما لا يخلو عن الحوادث

من يقر بأنه جاء بهذا مجملاً ، ولا يعرف أدلته، بل قد يظن أن ما يستدل به - كالأستدلال بخلق الإنسان على حدوث جواهره - هو دليل الرسول .

المعاد وحسن التوحيد
وغيره معلوم بالعقل

وكثيرٌ من هؤلاء يعتقدون أن في ذلك ما لا يجوز أن يُعلم بالعقل^(١) ،
كالمعاد ؛ وحسن التوحيد ؛ والعدل ؛ والصدق ؛ وقبح الشرك ؛
والظلم ؛ والكذب^(٢) . والقرآن يبيِّن الأدلة العقلية الدالة على ذلك ،

=
- أي الصفات - فهو حادث لامتناع حوادث لا تنهاه . انظر: الفتاوى
(٣/٣٠٣-٣٠٤).

(١) قال الجويني: «العقل لا يدل على حسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقيح من موارد الشَّرْع و موجب السَّمْع . وأصل القول في ذلك : أن الشيء لا يحسن لنفسه وجنسه وصفة لازمة له ، وكذلك القول فيما يقبح . وقد يحسن في الشَّرْع ما يقبح مثله المساوي له في جملة أحكام صفات النفس . فإذا ثبت أن الحسن والقبح عند أهل الحق لا يرجعان إلى جنس وصفة نفس ، فالمعنى بالحسن ما ورد الشَّرْع بالثناء على فاعله ، والمراد بالقبح ما ورد الشَّرْع بدم فاعله » الإرشاد ص (٢٥٨) .

ويقول الشهرستاني في نهاية الإقدام : « مذهب أهل الحق أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعاً » نهاية الإقدام ص (٣٧٠) .

(٢) إن مسألة الحسن والقبح محل نزاع بين الطوائف :

فالأشاعرة ومن وافقهم نفوا أن يكون الحسن والقبح عقليين ، بمعنى أن العقل لا يدرك كون الفعل حسناً أو قبيحاً ، لأن الأفعال كلها سواسية ، فليس شيء منها يقتضي - مدح فاعله وثوابه أو ذمه وعقابه . وإنما صارت أفعال المكلفين تتعلق بها المدح أو الذم بواسطة أمر الشارع ونهيه .

=

وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَدِلْ بِهَا^(١). وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ بِالْعَقْلِ يُعْرَفُ الْمَعَادُ ، وَحَسَنُ

أما المعتزلة ومن وافقهم فقالوا: إن العقل في نفسه له جهة محسنة ، وأخرى مقبحة تقتضي استحقاق الفاعل مدحًا وثوابًا ، أو ذمًا وعقابًا.

وقد رتب المعتزلة على ذلك: أن الإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل . وقالوا: بوجوب بعض الأمور على الله تعالى ، لأن تركها قبيح ومخل بالحكمة ، ومن ذلك وجوب الصلاح والأصلح للعباد . ووجوب اللطف والثواب ، والعقاب وغير ذلك .

وقد توسط السلف بين هذين الفريقين فقالوا: إن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة ، وأنها نافعة وضارة فهما يعلمان بالعقل تارة ، وبالشرع تارة ، وبهما جميعًا أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل لا تعرف إلا بالشرع ، ولا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي ، فالله لا يعاقب إلا بعد إرسال الرسل . انظر: الإرشاد للجويني ص (٢٥٠) ، وشرح مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار ص (١٩٥) ، وشرح جوهرية التوحيد من ص (١٧٠-١٧١) ، والملل والنحل للشهرستاني (١/٥٢) ، وفواتح الرحموت ، شرح مسلم الثبوت (١/٢٥) مطبوع مع المستصفى ، ونهاية الاقدام للشهرستاني ص (١٨٠) ، والفتاوى (٣/١١٥) ، والأصـفـهـانـية ص (٢٦١) ، والـرد عـلى المنطقيين (٢/١٦٠) ، ومدارج السالكين ص (٢٤٧) ، ومفتاح دار السعادة (٢/٢-٤٢).

(١) دعا سبحانه في كتابه إلى الاستدلال بالعقل وأنكر على من لم يستدل بالأدلة العقلية ومن ذلك :

قال تعالى: ﴿ وَيُؤَيِّدُ بِيَدِهِ الْكَلِمَٰتَ الْمُنْقَلِبَ لِأُولَٰئِكَ لَئِيَّهَا يُرْجَعُونَ ﴾ (البقرة: ٢١٩) .

وقال: ﴿ وَوَعَدُ الْوِثْقِ الْوِثْقِ الْوِثْقِ ﴾ (فاطر: من الآية ٢٨)

عبادته وحده ، وحسن شكره ، وقبح الشرك ، وكفر نَعَمِه ، كما قد بسطت الكلام على ذلك في مواضع (١).

وكثير من الناس يكون هذا في فطرته وهو ينكر تحسين العقل تناقض أقوالهم مع ما في فطرهم وتقبيحه إذا صنّف في أصول الدين على طريقة النفاة الجبرية - أتباع جهم (٢) - . وهذا موجود في عامة ما يقوله المبطلون ، يقولون (على) (١)

وقال تعالى: ﴿ ذُرُّ ذُرِّ ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾ (آل عمران: ١٩٠)

وقال تعالى: ﴿ أ ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ﴾ (الفرقان: ٤٤).

وقال تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (الحج: من الآية ٤٦).

وقال تعالى: ﴿ ذ ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث ﴾ (ق: ٣٧)

وقال تعالى: ﴿ ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ن ط ﴾ (الروم: ٢٢)

وقال تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (فصلت: ٥٣)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣ / أ - س)، ومجموع الفتاوى (٣ / ٢٩٦ - ٣٢٦).

(٢) جهم هو الذي تُنسب إليه الجهمية: وهو جهم بن صفوان ، ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله سلم ابن أحوز في آخر ملك بني أمية ، وافق المعتزلة في نفي

فطرتهم ما يُناقض ما يقولونه في اعتقادهم البدعي .

وقد ذكر أبو عبدالله - ابن الجدل الأعلى^(٢) - أنه سمع أبا الفرج وجوب شكره وإن لم يك عذاب

الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء منها :

قوله : لا يجوز أن يوصف الباري بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقتضي-
تشبيهاً . ومنها إثباته علوماً حادثة للباري تعالى لا في محل . ومنها أن الإنسان
مجبور في أفعاله ، وتُنسب إليه الأفعال مجازاً ، والجنة والنار تفنيان... وغير ذلك .

ومقصوده هنا الأشاعرة وقد تقدم نقل بعض النصوص من كلامهم في ذلك انظر
الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦-٨٨) ، والإرشاد للجويني ص (٢٥٨) .

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (١٩٥) فهي « بفطرتهم » .

(٢) أبو عبدالله ، محمد بن أبي القاسم الخضر- بن محمد بن الخضر- بن علي بن
عبدالله بن تيمية الحراني الفقيه الحنبلي المقرئ الواعظ ، ولد في أواخر شعبان
سنة (٥٤٢هـ) بخران ، وقرأ القرآن على والده ، وشرع في الاشتغال بالعلم من
صغره ، ارتحل إلى بغداد ، سمع بها الحديث من المبارك بن خضر- وابن
البطي وغيرهما ، ودرس بها الفقه ، لازم ابن الجوزي ، وقرأ عليه زاد المسير
في التفسير قراءة بحث وفهم ، اجتهد في البحث ثم أخذ في التدريس والوعظ

ابن الجوزي^(١)، يُنشد في مجلس وعظه البيتين المعروفين :

هب ، البعث لم تأتنا رُسُلُهُ وجاحمة النار لم تُضرم
أليس من الواجب المستحق حياء العباد من المنعم^(٢)؟

فقد صرَّح في هذا بأنه من الواجب المستحق حياء الخلق من الخالق المنعم . وهذا تصريح بأن شكره واجب مستحق ولو لم يكن وعيد ، ولا رسالة أخبرت بجزاء . وهو يُبيِّن ثبوت الوجوب والاستحقاق وإن قُدِّر أنه لا عذاب .

وهذا فيه نزاع قد ذكرناه في غير هذا الموضوع ، وبينا أن هذا

١١٧ /

والتصنيف ، درس التفسير بكرة كل يوم بجامع حران حتى فسّر القرآن خمس مرات . ت سنة (٦٢٢هـ) ، انظر شذرات الذهب (١٠٢/٥-١٠٣) و طبقات المفسرين (٩٩/١) و طبقات المفسرين للداودي (٢٢٣/١) وتاريخ الإسلام (١٣٣/٤٥).

(٢) عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن عبدالله بن حمادي ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق . الواعظ صاحب التصانيف ، ولد سنة تسع أو عشر - وخمس مائة ، صنف في التفسير «المغني» ثم اختصره وسماه «زاد المسير» ، وله تذكرة الأريب ، والوجوه والنظائر ، وفنون الأفنان ، والضعفاء ، والمدهش ، وصفوة الصفوة ، وغيرها من المصنفات الكثيرة ، ووجد بخطه أن تواليفه بلغت مائتين وخمسين تأليفاً ، مات بالموصل سنة ٥٩٧ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء (٢١/٣٦٥-٣٨٤) ، والكامل لابن الأثير (١٢/٧١) ، ووفيات الأعيان (٣/١٤٠) ، وعقد الجمان للعيني (١٧ الورقة ٢٦١) ، والجامع لابن السامي (٩/٦٥) ، والتكملة للمنذري رقم ٦٠٨ .

(٢) المدهش ص (٩٤٢) .

جماهير العلماء . وقد قيل: ﴿ ه ه ه ﴾^(١)، روي ذلك عن جابر^(٢).
والأول أصح . فإن [ما]^(٣) في حديث عائشة^(٤) الذي في

(٣) سورة المدثر (١).

(٤) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة ، يكنى
أبا عبدالله ؛ وقيل عبدالرحمن ، والأول أصح ، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو
صبي ، وقال بعضهم شهد بدرًا ، وقيل لم يشهدا ، كذلك أحد ، وكان من
المكثرين في الحديث الحافظين للسنن ، توفي سنة أربع وسبعين ، وقيل : سبع
وسبعين ، وعمره أربعًا وتسعين سنة . انظر : أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن
الأثير (١/ ٢٩٤-٢٩٥) ، والإيثار بمعرفة رواة الآثار (١/ ٥) ، والمنظّم
(٦/ ٢٠٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي كذا بالأصل ص (١٩٧) .

(٤) عائشة بنت أبي بكر - الصديقة بنت الصديق - أم المؤمنين وأمها أم رومان ابنة
عامر ، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بستين وهي بكر وقيل غير ذلك ، وبنى
بها وهي بنت تسع بالمدينة ، كناها عليه السلام بأم عبدالله ، وكان أكابر الصحابة
يسألونها عن الفرائض ، وقال عطاء : « كانت من أفقه الناس وأحسنهم رأيًا في
العامة » ، قال عروة : « ما رأيت أحدًا أعلم بفقهِ ولا بطب ولا بشعر من عائشة ،
ولو لم يكن لعائشة إلا قصة الإفك لكفى بها فضلًا وعلو مجد » ومات عنها
رسول الله ﷺ وهي بنت ثمان عشرة .

توفيت ليلة الثلاثاء لتسع عشرة ؛ وقيل سبع عشرة ليلة خلت من رمضان ،
وصلى عليها أبوهريرة ، ودفنت بالبقيع من سنة سبع وخمسين ؛ وقيل ثمان
وخمسين . انظر : الطبقات لابن سعد (٨/ ٥٨-٨١) ، وأسد الغابة لابن الأثير
(٧/ ١٨٨) ، وتهذيب الكمال (١٦٨٨) ، وسير أعلام النبلاء (٢/ ١٣٥) ، وكنز
العمال (١٣/ ٦٩٣) .

الصحيحين^(١) يُبَيِّنُ أَنْ أَوَّلَ مَا نَزَلَ ﴿بِجْ جِ جِ﴾ ، نزلت عليه وهو في غار حراء ، وأن « المدثر » نزلت بعد .

وهذا هو الذي ينبغي . فَإِنَّ قَوْلَهُ ﴿بِجْ﴾ أَمْرٌ بِالْقِرَاءَةِ ، لَا بِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَبِذَلِكَ صَارَ نَبِيًّا . وَقَوْلُهُ: ﴿عِ عِ﴾ أَمْرٌ بِالْإِنذَارِ ، وَبِذَلِكَ صَارَ رَسُولًا مُنذِرًا .

ففي الصحيحين من حديث الزهري^(٢) ، عن عروة^(٣) ، عن عائشة حديث عائشة قالت : « أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم . فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبِّبَ إليه

(١) رواه البخاري (٤ / ١) رقم (٣) كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جلَّ ذكره ﴿بِ بِ بِ بِ بِ بِ بِ﴾ ومسلم (١ / ١٣٩) رقم (١٦٠) كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبوبكر الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته واتقانه ، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة ، ولد سنة ٥٠ هـ وقيل غير ذلك ، ومات سنة ١٢٤ هـ وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة . انظر : تقريب التهذيب ص (٥٠٦).

(٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي - القرشي الأسدي ، أبو عبدالله المدني ، روى له الجماعة .

ذكره ابن سعد في الطبقات ، وقال : « كان ثقة كثير الحديث فقيهاً عالماً مأموناً » ، وقال الزهري : « أربعة من قریش وجدتهم بحوراً ، وذكر منهم عروة » . روى عنه كثير . مات سنة تسع وتسعين أو مئة أو إحدى ومائة وقيل غير ذلك . انظر :

تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠ / ١١ - ٢٥) .

الخلاء ، فكان يأتي غار حراء فيتحنث^(١) فيه - وهو التعبد الليالي ذوات العدد - قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك . ثم يرجع إلى خديجة^(٢) فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء .

فجاءه الملك فقال : اقرأ .

قال : ما أنا بقارئ .

قال : فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ .

فقلت : ما أنا بقارئ .

فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ .

(١) «تحنث» تعبّد واعتزل الأصنام ، مثل تخفف ، وتحنث من كذا: أي تأثم منه . انظر : مختار الصحاح ص(١٥٩) .

(٢) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي- بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر- بن كنانة ، أمها فاطمة بنت زائدة بن الأصم ، وهي أول امرأة تزوجها النبي ﷺ ، وهي أول خلق الله أسلم بإجماع المسلمين ، كانت تدعى في الجاهلية الطاهرة ، تزوجها أبو هاله ، ثم عتيق بن عابد ، ثم رسول الله ﷺ ، وتزوجها قبل الوحي ، كما هو واضح من الحديث وعمرها أربعون سنة ، وأقامت معه أربعًا وعشرين سنة ، ولدت له الطاهر ، وقيل القاسم . وأربع بنات .

توفيت قبل أن تفرض الصلاة قبل الهجرة بثلاث سنين ؛ وقيل غير ذلك ، وكان . انظر : الطبقات الكبرى (٨/ ٥٢ و ١٣١/١) ، وجامع الأصول (٩/ ١٢٠-١٢٥) ، وأسد الغابة (٧/ ٧٨) ، ومجمع الزوائد (٩/ ٢١٨-٢٢٥) ، شذرات الذهب (١/ ١٤) .

فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى^(١) - ابن عم خديجة - . وكان امرأً تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبري ، فيكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عمي .

فقال له خديجة : يا ابن عم ! اسمع من ابن أخيك .

فقال له ورقة : يا ابن أخي ! ماذا ترى ؟ .

فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى .

فقال له ورقة : هذا الناموس^(٢) الذي أنزل على موسى . يا ليتني فيها

جدعاً^(٣) ، ليتني أكون حياً إذ يُخْرِجُك قومك .

(١) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي- ، ابن عم خديجة رضي الله عنها ، عدّه الطبري والبغوي وغيرهما في الصحابة . قال ابن عساکر : « لم يسمع ابن عباس من ورقة ولا أحد قال أسلم » ، كان قد تنصر- في الجاهلية ، وظاهر هذا الحديث أنه قد أقر بنوة محمد ﷺ ، ولكنه مات قبل ذلك . وقد نهى عليه السلام عن سبه . وروى جابر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن ورقة فقال : « أبصرته في بطنان الجنة عليه سندس » ، وقد ذكره ابن قتيبة فيمن كان له دين قبل مبعث النبي ﷺ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٦٠٧-٦٠٩) ، وأسد الغابة (٥/٤٦٣) ، والتقييد والإيضاح (١/٣١٢) ، المعارف (١/٥٩) .

(٢) قال ابن منظور : « الناموس وعاء العلم ، والناموس جبريل ﷺ ، وأهل الكتاب يسمون جبريل عليه السلام الناموس ، وفي حديث المبعث .. إلخ » . لسان العرب (١٤/٢٩١) .

(٣) الجدع صغير السن ، وقول ورقة يتنفل في حديث المبعث «يا ليتني فيها جدع» ،

فهذا يُبيِّن أن « المدثر » نزلت بعد تلك الفترة ، وأن ذلك كان بعد أن
عاب الملك الذي جاءه بحراء أولاً . فكان قد رأى الملك مرتين .

وهذا يُفسِّر حديث جابر الذي روي من طريق آخر كما أخرجاه من
حديث يحيى بن أبي كثير^(١) ، قال : « سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن
أول ما نزل من القرآن . قال : ﴿ ه ه ه ﴾ . قلت : يقولون : ﴿ سج سج ﴾
﴿ سج سج ﴾ . فقال أبو سلمة : سألت جابر بن عبد الله عن ذلك [و]
(٢) قلت له مثل ما قلت ، فقال جابر : لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله
ﷺ قال : جاورت بحراء ؛ فلما قضيت جوارى هبطت فنوديت ،
فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً ، ونظرت عن شمالي فلم أر
شيئاً ، ونظرت أمامي فلم أر شيئاً ، ونظرت خلفي فلم أر شيئاً . فرفعت
رأسي فرأيت شيئاً . فأتيت خديجة فقلت : دثروني وصبوا عليّ ماءً بارداً ،
فدثروني وصبوا عليّ ماءً بارداً . قال : فنزلت ﴿ ه ه ه ﴾ .
﴿ ه ه ه ﴾ »^(٣) .

(١) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم ، أبونصر- اليهامي ، ثقة ثبت لكنه يدلّس
ويرسل ، من الخامسة . مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، وقيل قبل ذلك . روى
له الجماعة . انظر : تقريب التهذيب ص (٥٩٦) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي كذا في الأصل
ص (١٩٩) .

(٣) البخاري (٤/١٨٧٤) رقم (٤٦٣٨) كتاب التفسير ، باب تفسير سورة المدثر ، مسلم

(١/١٤٤) رقم (١٦١) كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ .

كل شيء زائدة على وجوده^(١)؟ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضوع ،

كالحيوان الناطق للإنسان .

والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف ولكن الحقيقة والذات تطلقان غالباً على الماهية باعتبار الوجود الخارجي .

وقيل: إنّ الماهية أعم من الحقيقة ، لأنّ الحقيقة لا تستعمل إلاّ في الموجودات ، و الماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات . انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ، عن المعجم الفلسفي ص(٥٩١).

(١) لقد فرق أناس بين الماهية والوجود ، وادّعوا أنّ كليهما في الخارج ، فقدّروا حقيقةً لا تكون ثابتةً في العلم ولا في الوجود ، وأصل هذا الضلال أنّهم رأوا الشيء قبل وجوده يُعلم ويراد ويميّز بين المقدور عليه والمعجوز عنه ، ونحو ذلك . وقالوا بأنهم يتكلمون بحقائق الأشياء التي هي ماهيتها مع قطع النظر عن وجودها في الخارج ، فشبهتهم أنّ الإنسان قد يعلم ماهية الشيء ولا يعلم وجوده ، وأنّ الوجود مشترك بين الموجودات ، و ماهية كل شيء مخصصة به ، ويقولون إنّ الوجود قدرٌ زائد على الماهية ، وأنّ الماهيات غير مجعولة .

والحقيقة في هذا الأمر أنّ هناك فرقاً بين الوجود العيني والوجود العلمي . فيجب أن يفرّق بين ثبوت شيء ووجوده في نفسه ، وبين ثبوته ووجوده في العلم . وكل الأشياء لها هذان الثبوتان ، فالماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء ، والوجود هو نفس ما يكون في الخارج منه .

وما عليه أهل السنة والجماعة وأئمة النظائر المنتسبين لأهل السنة وسائر أهل الإثبات من المتكلمين وغيرهم أنّ الماهيات مجعولة ، وأنّ ماهية كل شيء عين وجوده ، وأنه ليس وجود الشيء قدرًا زائدًا على ماهيته ، بل ليس في الخارج إلاّ الشيء الذي هو الشيء ، وهو عينه ونفسه و ماهيته وحقيقته ، وليس وجوده و ثبوته في الخارج زائدًا على ذلك .

وهذا ما قرره هنا شيخ الإسلام في هذا المقطع من تفسير سورة العلق . وبيّن

وَبَيِّنَ الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَا يَتَصَوَّرُ فِي الذَّهْنِ ، وَيُوجَدُ فِي الْخَارِجِ .

فإن أريد بالماهية ما يتصور في الذهن ، وبالوجود ما في الخارج ، أو بالعكس ، فالماهية غير الوجود إذا كان ما في الأعيان (مغاير)^(١) لما في الأذهان .

وإن أريد بالماهية ما في الذهن ، أو الخارج ، أو كلاهما ، وكذلك بالوجود ، فالذي في الخارج من الوجود هو الماهية الموجودة في الخارج . وكذلك ما في الذهن من هذا هو هذا ، ليس في الخارج شيئان .

وهو سبحانه علم ما في الأذهان وخلق ما في الأعيان ، وكلاهما مجعول له . لكن الذي في الخارج جعله جعلاً خلقياً . والذي في الذهن جعله جعلاً تعليمياً ، فهو الذي ﴿ج ج د د ت ت﴾ ، وهو ﴿ث ث ز ز﴾ .

وقوله: ﴿ث ث﴾ يدخل فيه تعليم الملائكة الكاتبين ، ويدخل فيه تعليم كتب الكتب المنزلة . فعلم بالقلم أن يكتب كلامه الذي أنزله كالتوراة والقرآن ، بل هو كتب التوراة لموسى^(٢) .

الفرق بينها ذهنًا وواقعًا . انظر: الرد على المنطقيين (١ / ٨٤ - ..) ، والفتاوى (٢ / ١٤٢ - ١٧١) .

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٢٠٥) «مغايراً» وهو الصواب .

(٢) روى الإمام مسلم بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه في حديث احتجاج آدم

فصل

وقد بسطنا في غير هذا الموضوع طرق الناس في إثبات الصانع

الاستدلال بحدوث
الأعراض على حدوث
الأجسام

والنبوة ، أن كل طريق يتضمن / ما يخالف السنة فإنها باطلة في العقل كما هي مخالفة للشرع .

والطريق المشهورة عند المتكلمين ، هو الاستدلال بحدوث

الأعراض على حدوث الأجسام .

نقض استدلالهم بقصة
إبراهيم الخليل

وقد بينا الكلام على هذه في غير موضع ، وأنها مخالفة للشرع والعقل .

وكثير من الناس يعلم أنها بدعة في الشرع ، لكن لا يعلم فسادها في العقل (١) .

وبعضهم يظن أنها صحيحة في العقل والشرع ، وأنها طريقة إبراهيم

الخليل عليه السلام . وقد بين فساد هذا في غير موضع (٢) .

(١) قال شيخ الإسلام « والذامون لها نوعان : منهم من يذمها لأنها بدعة في الإسلام ، فإننا نعلم أن النبي ﷺ لم يدع الناس بها ولا الصحابة لأنها طويلة خطيرة كثيرة الممانعات والمعارضات ، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه ، وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها والخطابي والغزالي وغيرهم ممن لا يفصح بطلانها .

ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تُحصّل المقصود بل تناقضه ، وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف « الصفدية (١ / ٢٧٥) .

وانظر على سبيل المثال كلام الخطابي في الغنية عن الكلام وأهله (٩ / ٣٠) وسيأتي نقله قريباً .

(٢) لقد بين الشيخ رحمه الله فساد هذا الاستدلال في غير موضع ، حيث أنهم

استدلوا بقصة إبراهيم ، وزعموا أنه احتج بالأقول وفسروه بالحركة والانتقال . وقالوا بأنه استدل بذلك على حدوث المتحرك والمنتقل .

ومن المعلوم بالاتفاق عند أهل اللغة والمفسرين أن الأقول ليس معناه الحركة ،

والمقصود هنا أن طائفة من النظار - مثبتة الصفات - أرادوا سلوك

سبيل السنة ولم يكن عندهم إلا هذه الطريق .

تكلفهم في الاستدلال
على وجود الخالق

فاستدلوا بخلق الإنسان ، لكن لم يجعلوا خلقه دليلاً كما في الآية ؛ بل

جعلوه مستدلاً عليه . وظنوا بأنه يعرف بالبديهة والحس حدوث

أعراض النطفة .

وأما جواهرها فاعتقدوا أن الأجسام كلها مركبة من الجواهر

المنفردة^(١)، وأن خلق الإنسان وغيره إنما هو إحداث أعراض في تلك

ولا التعيّر ، وإنما يقال للشمس أفلت إذا غابت واحتجبت .

فإبراهيم عليه السلام لم يقل: ﴿ ج ج ج ﴾ حينما رأى الكوكب يتحرك ، بل

قاله حين غاب واحتجب . وإذا علمنا ذلك ، فإن قصة إبراهيم حجة عليهم ،

لأنه لم يجعل بزوغ الشمس والقمر أو حركتهما إلى المغيب دليلاً على نفي ذلك ،

ولكنه جعل الدليل مغيبها ، فدلّ هذا على بطلان كون الحركة دليل الحدث .

والحق في كل ذلك ، أن إبراهيم لم يقصد هذا ، ولا كان قوله: ﴿ ج ج ج ﴾ أنه رب

العالمين ، ولم يعتقد ذلك أحد من بني آدم ، ولا حتى قوم إبراهيم أنفسهم . فهم

بهذا التفسير - وهو تفسير الأفل بالحركة - فتحوا باب التحريف على المسلمين .

انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/١٠٩ - ١١١) و (١/١٣٠ ، ..)

و (٨/٣٥٥ - ٣٥٦) ، وشرح حديث النزول (٤٢٣ - ٤٢٨) ، ومنهاج السنة

(١/٢٠١ - ٢١٠)

(١) الجوهر الفرد: هو الجزء الذي لا يتجزأ ، وعرف بأنه جوهر ذو وضع لا يقبل

القسمة أصلاً ، لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً ، أثبتته المتكلمون ونفاه

بعض الحكماء وقال المتكلمون : الأجسام متجانسة بالذات ، أي متوافقة لتركبها

من الجواهر الفردة ، وأنها متماثلة لا اختلاف فيها ، وإنما يعرض الاختلاف لا في

=

وغيرهم ، من أصحاب أبي حنيفة ؛ ومالك ؛ والشافعي ؛ وأحمد ،
كما ذكرها القاضي^(١) ؛ وابن عقيل^(٢) ؛ وغيرهما . وذكرها أبو المعالي

كلامه محدث مخلوق في محل ، واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها
وشرها ، وكذلك اتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصالح والخير ، وقالوا
بالمنزلة بين المنزلتين وقالوا بأنه ليس بجسم . وأجمعوا أن الله لا يرى بالإبصار
وغير ذلك . انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٣٥-٢٣٨) ، والملل
والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣-٤٦) .

(٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الفراء البغدادي ، يكنى بأبي يعلى ولد
سنة (٣٨٠هـ) قال عنه ابن كثير: شيخ الحنابلة مهّد مذهبهم في الفروع تولى
التدريس والقضاء . من مؤلفاته:

ابطال التأويلات لأخبار الصفات ، والأحكام السلطانية ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، والروايتين والوجهين ، ومسائل الإيمان . توفي سنة
(٤٥٨هـ) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣) ، وتاريخ بغداد (٢/ ٢٥٦) ، وسير
أعلام النبلاء (٨/ ٨٩)

وقد ذكر هذه الطريقة في مختصر المعتمد (١/ ٢٢٥) رسالة جامعية في أم القرى .

(٣) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله البغدادي الظفري الحنبلي ، المتكلم
صاحب التصانيف ، ولد سنة (٤١١هـ) وتوفي (٥١٣هـ) .

ويقول عن نفسه : « وكان أصحابنا الحنابلة يريدون منى هجران جماعة من
العلماء ، وكان ذلك يجرمني علماً نافعاً » ، يقول الذهبي : « كانوا ينهونه عن
مجالسة المعتزلة ، ويأبى حتى وقع في حبالهم ، وتجسر - على تأويل النصوص ،

الجويني^(١)؛ وصاحب « التتمة »^(٢)؛
وغيرهما . وذكرها أبو الوليد الباجي^(٣)؛ وأبو بكر بن عربي^(١)؛

نسأل الله السلامة » ، وقال ابن الأثير: « كان قد اشتغل بمذهب المعتزلة في
حدثه على أبي الوليد، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين ثم
أظهرت توبته » .

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٣) ، والكامل في التاريخ (١٠ / ٥٦١) .
وانظر: أقاويل الثقات في الأسماء والصفات (١ / ٢٢٤) ، وسير أعلام النبلاء
(١٩ / ٤٤٨) .

(١) أبو المعالي الجويني ، هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، كان إماماً في
التفسير والفقه والأدب ، المعروف بإمام الحرمين ، ولد عام (١٩٤ هـ) ، وتوفي
(٤٧٨ هـ) . انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٤٠٧) ، وقد ذكر هذه
الطريقة في كتابه الإرشاد ص (١٥) وما بعدها .

(٢) هو : أبو سعيد ، عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري ، شيخ الشافعية
صاحب التتمة تم بها الإبانة في فقه الشافعي ، التي ألفها شيخه أبو القاسم
الفوراني ولم يكملها درس ببغداد بالنظامية (ت: ٤٧٨ هـ) انظر: كشف الظنون
(١ / ١) ، وسير أعلام النبلاء (١٨ / ٥٨٥) و (١٩ / ١٨٧) .

(٣) سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي ، صاحب التصانيف ولد
(٤٠٣ هـ) له الاستيفاء كتاب كبير جامع وله كذلك التسديد إلى معرفة التوحيد
وغيرهما ، وهو فقيه متكلم درس الكلام ، ومات في رجب سنة (٤٧٤ هـ) . انظر:

وغيرهما . وذكرها أبو منصور الماتريدي^(٢)؛

سير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٥)، والأنساب للسمعاني (٢/١٩)، وفيات الأعيان (٢/٤٠٨)، البداية والنهاية (١٢/١٣٠-١٣١).

(١) أبو بكر بن عربي : محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن العربي الأندلسي- الإشبيلي المالكي صاحب التصانيف ، ولد سنة (٤٦٨ هـ) ارتحل كثيراً وتفقه بالإمام الغزالي وغيره ، له من المصنفات كثير منها :

نزهة الناظر، و المحصول ، وغيرها ، توفي بفاس في ربيع الآخر سنة (٥٤٣ هـ) .
انظر: سير أعلام النبلاء (٥/١٩٧) ، وفيات الأعيان (٤/٢٩٦) ، تذكرة الحفاظ (٤/١٢٩٤-١٢٩٨).

(٢) أبو منصور محمد بن محمد بن محمود بن محمد الماتريدي السمرقندي الحنفي المتكلم ، لا يُعرف عن حياته ورحلاته وشيوخه إلا القليل ، كما ذكر ذلك صاحب كتاب الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات ، وقال عبدالله الجديع « كان معدوداً في فقهاء الحنفية ، ولذا تجد أكثر المنتسبين لعقيدته من الحنفية ، وكان صاحب جدل وكلام ، ولم يكن من أهل السنن والآثار ، ولم يكن له أتباع يُذكرون في عهده وبعده بمدة طويلة ، حتى جاء من بعد من أحيا مذهبه من الحنفية وحققه وهذبه ، وتذهب السنون فتظهر طائفة تدعى الماتريديّة ، قد دانت باعتقاده » ، توفي سنة (٣٣٣ هـ) . انظر: شرح الإحياء للزبيدي (٢/٥) ، الجواهر المضيئة (٣/٣٦٠) ، اللباب (٣/١٤٠) ، الأنساب (٢/١٢) ، الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للأفغاني (١/٢١٠) ، والعقيدة السلفية لعبدالله بن يوسف الجديع ص (٢٧٩-٢٨٠).

قال في كتابه التوحيد : « أهل التوحيد إنما تكلموا في حدث العالم وإثبات محدثه ، ولا أحد تكلف القول بخلق العالم وإثبات خالقه ، فلولا أنهم رأوا بالأول كفاية عن الثاني ، وجعلوا إثبات الحدث مقنعاً في الخلق لصنعوا مثله ، لأن لكل إليه حاجة وذلك ممتنع... إلخ » (١/٢٥٢).

وهي العلق كما قال : ﴿ چ د ي ت ﴾^(١).

وكونه مركباً من جواهر فردة ليس صحيحاً . ولو كان صحيحاً لم يكن معلوماً إلا بأدلة دقيقة لا تكون هي أصل الدين الذي هو مقدمات أولية . فإن تلك المقدمات يجب أن تكون بيّنة ، أوّليّة ، معلومة بالبدئية .

فطريقهم تضمن جحد المعلوم ، وهو حدوث الأعيان الحادثة ، وهذا معلوم للخلق ؛ وإثبات ما ليس بمعلوم ، بل هو باطل ؛ وأن الإحداث لها إنما [هو]^(٢) جمع وتفريق للجواهر، وأنه إحداث أعراض فقط .

ولهذا كان استدلالهم بطريقة الجواهر والأعراض على هذا الوجه مما أنكره عليهم أئمة الدين ، وبيّنوا أنهم مبتدعون في ذلك بل بيّنوا ضلالهم شرعاً وعقلاً ، كما بسط كلام السلف والأئمة عليهم في غير هذا الموضوع ، إذ هو كثير^(٣) .

(١) سورة العلق (٢).

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي بالأصل ص (٢١٢)

(٣) ومن ذلك ما قاله الإمام الخطابي رحمه الله : «ولكننا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض وتعلّقها بالجواهر، وانقلابها فيها على حدوث العالم وإثبات الصانع ، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً وأصح برهاناً ، وإنما هو الشيء أخذتموه عن الفلاسفة وتابعتموهم عليه ، وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون النبوات ، ولا يرون لها حقيقة ، فكان أقوى شيء عندهم في الدلالة على إثبات هذه الأمور ما تعلقوا به من

(١) ❁

طريقتهم في إثبات
النبوات والمعاد
كطريقتهم في إثبات
الصانع

وكذلك في إثبات النبوات وإمكانها ، وفي إثبات المعاد وإمكانه ، عدلوا عن الطريق الهادية التي توجب العلم اليقيني التي هدى الله بها عباده إلى طريق تورث الشك والشبهة والحيرة . ولهذا قيل: « غاية المتكلمين المبتدعين الشك ، وغاية الصوفية المبتدعين الشطح »^(٢).

ثم لها لوازم باطلة مخالفة للعقل والشرع ، فألزموا لوازمها التي أوجبت لهم السفسطة^(٣) في العقليات ، والقرمطة^(١) في السمعيات .

(١) سورة الملك (١٠).

(٢) هذه العبارة مروية عن سفيان بن عيينة . روى ذلك الحافظ عبدالقادر الرهاوي في تاريخ المادح والمدوح ، وفيه قال سفيان : « ...وقد خبرت طريق الفريقين ، غاية هولاء الشك ، وغاية هولاء الشطح » عن الآداب الشرعية والمنح المرعية لمحمد المقدسي (١ / ٢٢٨) .

والشطح: اشتهر بين المتصوفة كلمة الشطحات ، وهي نوعان : الأول دعاوى في العشق مع الله والوصال ، وهي كلمات تصدر عنهم في حالة الغيوبة وشهود الحق تعالى عليهم كما يزعمون .

ونوع آخر كلمات غير مفهومة ، وفيها عبارات هائلة ، وليس من ورائها طائل . انظر: التعريفات للجرجاني ص (١٦٧) ، والتعاريف للمناوي (١ / ٤٢٩) ، واحياء علوم الدين (١ / ٣٦) ، والاستقامة (١ / ١٢٠) .

(٣) قياس مركب من الوهميات والغرض منه تغليب الخصم وإسكاته .

والسفسطة : لفظ أجنبي مأخوذ من اللفظ اليوناني «سفزما» ، ومعناه الأصلي =

وتكلموا في دلائل النبوة والمعاد / ودلائل الربوبية ، بأمور ، وزعموا ١١٥١ /
أنها أدلة ، وهي عند التحقيق ليست بأدلة . ولهذا يطعن بعضهم في أدلة
بعض .

وإذا استدلوا بدليل صحيح فهو مطابق لما جاء به الرسول ، وإن
تنوعت العبارات .

ولهذا قد يستدل بعضهم بدليل - إما صحيح وإما غير صحيح - اضطرابهم في الاستدلال
فيطعن فيه آخر ، ويزعم أنه يذكر ما هو خير منه ، ويكون الذي يذكره
دون ما ذكره ذلك . وهذا يصيبهم كثيرا في الحدود ، يطعن هؤلاء في حد
هؤلاء ، ويذكرون حداً مثله أو دونه .

وتكون الحدود كلها من جنس واحد ، وهي صحيحة إذا أريد بها
الحدود لا تفيد تصوير
ماهية المحدود
التمييز بين المحدود وغيره . وأما من قال: إن الحدود تفيد تصوير ماهية

التمييز بالمهارة والحدق ، ثم أخذ من بعد ذلك يدل على اسم المهنة التي بها يقدر
الإنسان على المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهام ، إما في نفسه أنه
ذو حكمة وعلم وفضل ، أو في غيره أنه ذو نقص من غير أن يكون كذلك في
الحقيقة ، وإما في رأي حق أنه ليس بحق ، وفيما ليس بحق أنه حق . انظر:
التعريفات للجرجاني ص (١٩١) ، والمعجم الفلسفي مراد وهبة ص (٣٧١) ،
والفتاوى (٣٩/٢) و (١٣٥/٩) و (٣٩٤/١٦) .

(١) القرمطة : سلوك مسلك القرامطة في تفسيرهم النص بمعنى يخالف ما هو
مقتضى لفظه ، ووجه قرمطتهم أنهم جعلوا للنص معنى باطنياً يخالف معناه
الظاهر المعروف من جهة اللغة والشرع . وهي منسوبة لحمدان بن قرمط . انظر:
فضائح الباطنية ص (١٢) ، التحفة المهدية (٤٩/١) .

المحدود ، كما يقوله أهل المنطق^(١)، فهؤلاء غالطون ضالون ، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضوع^(٢). وإنما الحد معرّف المحدود ، ودليل

(١) المنطق : آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر، فهو علم عملي آلي كما أن الحكمة علم نظري غير آلي . انظر : التعريفات للجرجاني ص(٣٢١).
وقال شيخ الإسلام رحمه الله : «إنّ المحقّقين من النظائر من جميع الطوائف المعتزلة والشيعية والأشعرية والكرامية وغيرهم ممن صنّف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ، يعلمون أنّ فائدة الحد التمييز بين المحدود وغيره كالإسم ، ولم يدخل هذا المفهوم الخاطيء عند المتكلمين إلا متأخراً ، وذلك بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل المائة السادسة ، فقد تكلم هؤلاء في الأصول بطريقة أهل المنطق اليوناني». انظر: الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام (٤٢ / ١).

(٢) وقد بيّن شيخ الإسلام غلطهم من وجوه:

الأول: أنّ الحد مجرد قول الحاد ودعواه، فإذا قال حد الإنسان أنه الحيوان الناطق، فهذه قضية خبرية بدون حجة والمستمع لهذا هنا إما أن يكون عالماً بذلك بدون هذا القول ، وبهذا لا يكون قد استفاد من هذا الحد ، وإما ألا يكون عالماً فهو يصدقه بمجرد قوله ولا دليل معه ، فهو لا يفيد العلم وخصوصاً أنه يعلم أنه ليس بمعصوم ، فبذلك تبين أنّ الحد ليس هو الذي يفيد معرفة المحدود. وإن قيل : إنه المفرد ، فيقال المتكلم بالمفرد لا يفيد ، ولا يكون جواباً لسائل .

الثاني : أنهم يقولون : « الحد لا يمنع ولا يقوم عليه دليل ، وإنما يمكن إبطاله بالنقض والمعارضة ، ومنهم من يقول : إنما يمكن إبطاله بالنقض فقط بخلاف القياس فإنه يمكن فيه الممانعة والمعارضة ، فيقال إنّ خبر الواحد بلا دليل لا يفيد العلم فإذا لم يُعرف صحة الحد إلا بقوله ، وقوله محتمل امتنع أن يُعرف بقوله .

الثالث : لو كان الحد مفيداً لتصور المحدود لم يحصل ذلك إلا بعد العلم بصحة الحد .

الرابع : إنهم يحدون المحدود بالصفات التي يسمونها «الذاتية» و يسمونها «أجزاء

عليه ، بمنزلة الاسم ، لكنه يفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال . فهو نوع من الأدلة كما قد بسط هذا في غير هذا الموضوع .

الحد» ونحو ذلك ، فإن لم يعلم المستمع أنّ المحدود موصوف بتلك الصفات امتنع أن يتصوره ، وإن علم أنه موصوف بها كان قد تصوره بدون الحد ، فبهذا يتبين أنه لم يتصوره بالحد .

الخامس : إنّ التصورات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة ، فيمتنع أن تطلب بالحد ، أنّ الذهن إما أن يكون شاعراً بها وإما ألا يكون كذلك ، فإن كانت الأولى فإن طلبه ممتنع لأنه تحصيل حاصل ، وإن لم يكن كذلك امتنع طلبه لأنّ الطلب والقصد مسبق بالشعور .

السادس : إنّ المفيد لتصور الحقيقة عندهم الحد التام ، المؤلف من الجنس والفصل ، دون العرضيات وهي العرض العام والخاصة ، فيكون مبنى هذا الكلام على الفرق بين الذاتي والعرض وهو باطل ، فقد ذكروا فروقاً طعن فيها محققوهم وبينوا أنه لا يحصل به الفرق بين الذاتي وغيره .

السابع : قولهم إنّ الحد التام يفيد تصور الحقيقة ، واشتراطوا أن يكون مؤلفاً من الذاتي المميز والذاتي المشترك واشتراط الصفات الذاتية المشتركة أمر وضعي محض ، فإنه قد يتصور إنسان من الصفات الذاتية المشتركة أكثر من الآخر ، ولذلك كلما كان الإنسان بها أعلم كان بالموصوف أعلم ، ولهذا كان الذي عليه عامة الناس من نظار المسلمين وغيرهم الاقتصار في الحدود على الوصف المميز الفاصل بين المحدود وغيره .

الثامن : إنّ اشتراطهم ذكر الفصول مع تفريقهم بين الذاتي والعرضي اللازم غير ممكن ، فقد يجعل شخص الذاتي المميز المطابق للمحدود ذاتياً مميزاً ، ويجعل آخر ذلك عرضاً لازماً للماهية .

التاسع : قولهم إنّ المحدود لا يتصور ، إلاّ بذكر صفات الذاتية ثم يقولون الذاتي هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره وهذا هو الدور . انظر: الرد على المنطقيين (١/٥٦-١٠٢) باختصار وتصرف .



إذ المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم واليقين ، المقصود من هذا الاستطراد
كالتى بيّنها القرآن ، وبين ما ليس كذلك من طرق أهل البدع الباطلة
شرعاً وعقلاً .

فصل

وهؤلاء الذين بنوا أصل دينهم على طريقة الأعراض ، والاستدلال بها على حدوث الأجسام ، اضطربوا كثيراً كما قد بسط في مواضع^(١). ولا بد لكل منهم مع مخالفته للشرع المنزل من السماء إلى أن يخالف أيضاً صريح العقل ويكابره ، فيكون ممن لا يسمع ولا يعقل .

فإن القول له لوازم ، فإذا كان باطلاً فقد يستلزم أموراً باطلة ظاهرة البطلان . وصاحبه يريد إثبات تلك اللوازم ، فيظهر مخالفته للحس والعقل .

قولهم أن الحركات لا تنقسم إلى سريع وبطيء

كالذين أثبتوا الجواهر المنفردة ، وقالوا إن الحركات في نفسها لا تنقسم إلى سريع وبطيء ، إذ كانت الحركة عندهم منقسمة كأنقسام المتحرك ، وكذلك الزمان وأجزاء الزمان . والحركة والمتحرك عندهم واحد لا ينقسم . فإذا كان المحركان سواء وحركة أحدهما أسرع قالوا: إنما ذاك لتخلل السكنات . وادَّعَوْا أن الرحا والدولاب وكل مستدير إذا تحرك فإن زمان حركة المحيط والطورق الصغير واحد مع كثرة أجزاء

(١) على سبيل المثال في الفصل السابق . وانظر: كذلك الفتاوى (٣/ ٣٠٣-٣٠٥)

المحيط ، فيجب أن تكون حركتها أكثر فيكون زمنها أكثر وليس هو
بأكثر ؛ فادعوا أنها تنفك ثم تتصل . وهذه مكابرة من جنس « طفرة النظام
النظام^(١) » .

وكذلك الذين قالوا بأن العرض لا يبقى زمانين ، خالفوا الحس وما
قولهم العرض لا يبقى
زمانين
يعلمه العقلاء بضرورة عقولهم . فإن كل أحد يعلم أن لون جسده الذي
كان لحظة هو هذا اللون . وكذلك لون السماء ؛ والجبال ؛ والخشب ؛
والورق ؛ وغير ذلك .

(١) النظام هوشيوخ المعتزلة صاحب التصانيف ، أبو إسحاق إبراهيم بن يسار - في
الملل والنحل سيّار - ابن هانئ مولى آل حارث بن عباد الضبيعي البصري
المتكلم ، تكلم في القدر ، وانفرد بمسائل ، وهو شيخ الجاحظ . وكان يقول إنّ الله
لا يقدر على الظلم ولا الشرّ ، ولو كان قادراً لكننا لا نأمن وقع ذلك ، وإنّ الناس
يقدرون على الظلم ، وصرّح بأنّ الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم ، وأنه
ليس يقدر على أصلح مما خلق ، له كتاب الطفرة ، والجواهر والأعراض ،
وكتاب حركات أهل الجنة ، وكتاب الوعيد ، وكتاب النبوة وغيرها ، قيل : بأنه
سقط وهو سكران فمات في خلافة المعتصم أو الواثق ، سنة بضع وعشرين
ومتّين . انظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٤١) ، وطبقات المعتزلة ص (٤٩) ،
والملل والنحل (١ / ٥٣-٥٩) .

وظفرته هي أنه زعم أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ثم يصير إلى
المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة ، واعتل في ذلك بأشياء منها
الدَّوامة : يتحرك أعلاها أكثر من حركة أسفلها ، ويقطع الحزّ أكثر مما يقطع
أسفلها وقطبها ، قال : وإنما ذلك لأنّ أعلاها يماسّ أشياء لم يكن حاذي ما قبلها .
انظر : مقالات الإسلاميين (٢ / ١٩) .

ومما أَلْجأهم إلى هذا^(١) ظنهم (أنها)^(٢) لو كانا باقين لم يمكن
لأشياء حيرتهم في إفناء الله

إعدامهما . فإنهم حاروا في إفناء الله الأشياء إذا أراد أن يفنيها ، كما حاروا
في إحداثها . وحيرتهم في الإفناء أظهر . هذا يقول : يخلق فناء لا في محل ، فيكون
ضدًا لها ، فتفنى بضدها . وهذا يقول : يقطع عنها الأعراض مطلقاً ، أو البقاء
الذي لا تبقى إلا به ، فيكون فناؤها لفوات شرطها^(٣) .

ظنهم احتياج الحوادث
إلى الله حال إحداثها فقط

ومن أسباب ذلك ظنهم ، أو ظن من ظن منهم ، أن الحوادث لا
تحتاج إلى الله إلا حال إحداثها ، لا حال بقائها ، وقد قالوا إنه قادر على
إفنائها . فتكلفوا هذه الأقوال الباطلة .

وهؤلاء لا يحتجون على بقاء الرب بافتقار العالم إليه ، بل بأنه
قديم^(٤) ، وما وجب قدمه امتنع عدمه . وإلا فالباقي حال بقائه لا يحتاج إلى
الرب عندهم .

(١) شروع في ذكر الأسباب التي جعلت أهل الكلام يقولون بأن العرض لا يبقى
زمانين .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢١٥) « أنها » ، وبها يستقيم المعنى .

(٣) يقول القاضي عبد الجبار : « وأما الدليل على أن الأعراض يجوز عليها العدم ،
فهو ما ثبت أن المجتمع إذا افترق بطل اجتماعه ، وأن المتحرك إذا سكن بطلت
حركته ، وفي ذلك ما نريده » شرح الأصول الخمسة ص (٥٤)

(٤) القديم في الفعل على ضربين : أحدهما القديم الحقيقة ، وهو ما لا أول لوجوده ،
وقيل : هو ما لم يسبقه عدم .

والثاني : ما يقال على سبيل المجاز وهو ما كان متقدماً على غيره .

والمقصود هنا الضرب الأول . انظر : الإيضاح لابن الزاغوني ص (٥٨) .

والقديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره ، وهو القديم
بالذات . ويطلق القديم على الموجود الذي ليس وجوده مسبوقاً بالعدم ، وهو
القديم بالزمان والقديم بالزمان أخص من القديم بالذات . انظر : التعريفات
للجرجاني ص (٢٥٢) .



وهؤلاء شر من الذين سألوا موسى: هل ينام ربك؟ فضرب الله لهم
المثل بالقارورتين لما أرق موسى / ليالي، ثم أمره بإمساك القارورتين. / ٥١ ب /
فلما أمسكهما غلبه النوم فتكسرتا^(١). فبين الله له لو أخذته سنة أو نوم لتدكدك
العالم^(٢).

وعلى رأي هؤلاء لو أخذته سنة أو نوم لم يعدم الباقي. لكن منهم
من يقول: هو محتاج إلى إحداث الأعراض متوالية، لأن العرض عنده

(١) روى ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنه، أن بني إسرائيل قالوا:
يا موسى هل ينام ربك؟ قال: اتقوا الله. فناداه ربه: يا موسى، سألوكم هل ينام
ربك؟ فخذ زجاجتين بيديك فقم الليل ففعل موسى، فلما ذهب من الليل
ثلث نعس فوق لركبته، ثم انتعش فضبطهما، حتى إذا آخر الليل نعس فسقطت
الزجاجتان فانكسرتا، فقال: يا موسى لو كنت أنام لسقطت السماوات والأرض
فهلكن كما هلكت الزجاجتان بيديك. فأنزل الله على نبيه ﷺ آية الكرسي. انظر:
تفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٨٧) رقم (٢٥٨٠)، والأحاديث المختارة
(١١٣/١-١١٤) رقم (١١١)، والعظمة (٢/٤٥٢) رقم (٢٢)، وحلية
الأولياء (٤/٢٧٦)، والسنة لعبدالله بن أحمد (٢/٤٥٥-٤٥٦) رقم (١٠٢٨).
وروي أن موسى هو الذي سأل ربه. انظر: الشريعة للأجري ص (٣٠٩).

(٢) العالم: عبارة عما يُعلم به الشيء في اللغة. واصطلاحًا: عبارة عن كل ما سوى
الله من الموجودات لأنه يعلم به الله من حيث أسماء وصفاته.
انظر: التعريفات للجرجاني ص (٢٢١).

وذكر ابن الزاغواني أنهم اختلفوا في هذه التسمية هل هي معللة أم مسلمة منقولة،
مع اتفاقهم على معرفة المسمى بها، وهو أن العالم عندهم، عبارة عن الكون
الكلي الدائر المحيط بالمصنوعات كلها. انظر: الإيضاح لابن الزاغوني
ص (٥٦).



لا يبقى زمانين . فمن هذا الوجه يقول : إذ لو أخذته سنة أو نوم لم تحدث الأعراض التي تبقى بها الأجسام ، لا لأن الأجسام في نفسها مفتقرة إليه في حال بقائها عنده .

قولهم الإرادة لا تتعلق
بالقديم ولا بالباقي

وكذلك يقولون: إن الإرادة لا تتعلق بالقديم ، ولا بالباقي . وكذلك القدرة عندهم لا تتعلق بالباقي ، ولا العجز يصح أن يكون عجزاً عن الباقي والقديم عندهم . لأن العجز عندهم إنما يكون عجزاً عما تصح القدرة عليه .

علة الافتقار مجرد
الحدوث أو مجرد
الإمكان

وهؤلاء يقولون: علة الافتقار إلى الخالق مجرد الحدوث^(١) . وآخرون من المتفلسفة يقولون : هو مجرد الإمكان^(٢) ، ويدعون أن القديم الأزلي الذي لم يزل ولا يزال هو مفتقر إلى الصانع^(٣) . فهذا يدعي أن الباقي

(١) الحدوث : عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه .

وهو نوعان زمني وذاتي . والذاتي أعم من الزمني . انظر: التعريفات للجرجاني ص(١٤٥-١٤٦) .

(٢) الإمكان هو عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم . وهو تساوي نسبة الوجود والعدم إلى الماهية . مثل كل إنسان كاتب ، فإن الكتابة وعدمها ليسا ضروريين للإنسان . وهو نوعان منطقي وفيزيقي . انظر: التعريفات للجرجاني ص(٩٣) والمعجم الفلسفي ص(٩٨)

(٣) ومما قال الشيخ في الرد عليهم : « أنا إذا سلمنا أن علة الافتقار إلى الفاعل هو الإمكان، فالإمكان الذي يعقله الجمهور إمكان أن يوجد الشيء ، وإمكان أن يعدم الشيء ، وهذا الإمكان ملازم للحدوث ، فلا يعقل إمكان كون الشيء قديماً أزلياً واجباً بغيره ؛ وهو مع ذلك يفتقر إلى الفاعل ، وهذا الذي يدعونه » منهاج السنة (١/٢٨٩) .

المُحدَث لا يفتقر ، وهذا يدعي أن الباقي القديم يفتقر ، وكلا القولين فاسد ، كما قد بسط في مواضع^(١).

والحق أن كل ما سوى الله حادث ، وهو مفتقر إليه دائماً . وهو يبقية ويعدمه ، كما ينشئه ويحدثه ، كما يحدث الحوادث من التراب وغيره . ثم يفنيها ويحيلها إلى التراب وغيره.

وهؤلاء ادّعى كثير منهم: أن كل ما سوى الله يعدم ثم يعاد . أقوالهم في المعاد وبعضهم قال: هذا ممكن ، لكنه موقوف على الخبر ، والخبر لم يتعرض لذلك بنفي ولا إثبات . وهذا هو المعاد عندهم .

وهذا لم يأت به كتاب ولا سنة ، ولا دل عليه عقل . بل الكتاب والسنة بيّن أن الله يحيل العالم من حال إلى حال^(٢) ، كما يشق السماء ، ويجعل الجبال كالعهن ، ويكوّر الشمس ، إلى غير ذلك^(٣) مما أخبر الله في كتابه ، لم يخبر أن جميع الأشياء تعدم ثم تعاد .

ثم منهم من يقول: إنها تُعدم بعد ذلك لامتناع وجود حوادث لا القول الثاني

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤٩/١) و (٧٤/٢) و (٢٢٦/٩) ، ومنهاج السنة (٢٣٩/١) .

(٢) وقد أنكر المتكلمون ذلك حيث قال القاضي عبدالجبار : « فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون زائلاً بطريقة الانتقال ؟ قلنا : الانتقال لا يجوز على الأعراض ... الخ »

(٣) قال تعالى: ﴿ يذوّب الحديد ﴾ [الانشقاق: ١] .

وقال تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَن نَحْنُ بِمُتَّبِعِيهِمْ ﴾ [المعارج: ٩-١٠] .

وقال: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَن نَحْنُ بِمُتَّبِعِيهِمْ ﴾ [الانفطار: ١-٢] .

آخر لها ، كما تقوله الجهمية^(١) . وهذا مما أنكره عليهم السلف والأئمة ، كما قد ذكر في غير هذا الموضوع .

وهؤلاء إنما قالوا هذا طردًا ، كقولهم بامتناع دوام جنس الحوادث ، وقالوا: ما وجب أن يكون له ابتداء وجب أن يكون له انتهاء ، كما قد بسط هذا وبيّن فساد هذا الأصل^(٢) .

(١) ومن ذلك قالوا بفناء الجنة والنار، المنسوب إلى جهنم بن صفوان ، كما ذكر ذلك الأشعري في المقالات ، وذكر أن ذلك مما تفرد به جهنم . انظر: مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨) .

(٢) انظر على سبيل المثال: درء تعارض العقل والنقل (٢/٣٤٤) .
إن أصل النظر في المعاد هو أصلهم الذي اعتمدوا عليه في إثبات الخلق ، وهو القول بإثبات الجوهر الفرد ، لذلك صاروا على قولين:

منهم من يقول بعدم الجواهر ثم تعاد ، ومنهم من قال : تتفرق الأجزاء ثم تجتمع فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان ، وذلك الحيوان أكله إنسان آخر ، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا لم تعد من هذا ، وأورد عليهم أن الإنسان يتحلل دائمًا فما الذي يعاد أهو الذي كان وقت الموت ؟ فإن قيل : بذلك لزم أن يعاد على صورة ضعيفة ، وهو خلاف ما جاءت به النصوص ، وإن كان غير ذلك فليست بعض الأبدان بأولى من بعض ، فادعى بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل ، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني ، والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان كله يتحلل ، ليس منه شيئاً باق ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوى شبهة الفلاسفة في إنكار معاد الأبدان ، وأوجب أن صار طائفة من النظر إلى أن الله يخلق بدنًا آخر تعود الروح إليه .

انظر : الفتاوى (١٧/٢٤٦-٢٤٧) .

جعله في أسفل سافلين إلا المؤمنين . والناس نوعان: فالكافر بعد الموت يعذب (سفي)^(١) أسفل سافلين والمؤمن في عليين .

رأي المصنف في القول الأول

وأما القول الأول ففيه نظر . فإنه ليس كل من سوى المؤمنين يهرم فيرد إلى أسفل سافلين . بل كثير من الكفار يموت قبل الهرم ، وكثير من المؤمنين يهرم ، وإن كان حال المؤمن في الهرم أحسن حالاً من الكافر ، فكذا في الشباب حال المؤمن أحسن من حال الكافر . فجعل الرد إلى أسفل سافلين في آخر العمر وتخصيصه بالكفار ضعيف .

تضعيف القول بأن الاستثناء منقطع

ولهذا قال بعضهم إن الاستثناء منقطع^(٢) على هذا القول ، وهو أيضاً ضعيف . فإن المنقطع لا يكون في الموجب^(٣) ، ولو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعي في أي استثناء شاء أنه منقطع . وأيضاً فالمنقطع لا يكون

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢١٩) ، (في) وهو الصواب .

(٢) قال ابن جرير رحمه الله: « وقد يمتثل أن يكون قوله: ﴿ ثُ ثُ ثُ ف ﴾ ، استثناءً منقطعاً ، لأنه يحسن أن يقال ﴿ ثُ ثُ ثُ ثُ ثُ ثُ ف ﴾ ، بعد أن يرد أسفل سافلين. »

وقد ذكر من قال بمعنى هذا القول وهم ابن عباس وإبراهيم النخعي .

وقال النسفي: « والاستثناء على الأول متصل ، وعلى الثاني منقطع ، أي ولكن الذين كانوا صالحين من الهرمى والزمنى فلهم ثواب غير منقطع على طاعتهم وصبرهم على الابتلاء بالشيخوخة والهرم ، وعلى مقاسات المشاق والقيام بالعبادة » مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (٤/٣٤٨) . وانظر: تفسير ابن جرير (٥١٨/٢٤) ، والمحزر الوجيز لابن عطية (٥/٥٠٠) .

(٣) المعروف في اللغة أن المنقطع يكون في الموجب وفي المنفي ، فلعل هذا خطأ من الناسخ . انظر: الأصول في النحو لأبي بكر البغدادي (١/٢٩٠ ، ..) ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٢٤٩) ، وأسرار العربية (١/١٨٥ ، ..) وغيرها .

الثاني منه بعض الأول ، والمؤمنون بعض نوع الإنسان .

وقد فسّر ذلك بعضهم - على القول الأول - بأن المؤمن يكتب له ما كان يعمل إذا عجز . قال إبراهيم النخعي : « إذا بلغ المؤمن من الكبر ما يعجز عن العمل كتب الله له ما كان يعمل ، وهو قوله : ﴿ ق ف ق ف ﴾ ^(١) . وقال ابن قتيبة : « المعنى ﴿ ث ث ث ﴾ في وقت القوة والقدرة فإنهم في حال الكبر غير منقوصين وإن عجزوا عن الطاعات . فإن الله يعلم لو لم يسلبهم القوة لم ينقطعوا عن أفعال الخير ، فهو يجري لهم أجر ذلك ^(٣) . »

فيقال : وهذا أيضاً ثابت في حال الشباب إذا عجز الشاب لمرض أو سفر ، كما في الصحيحين ^(٤) عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ قال : « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » .

وفسره بعضهم بما روي عن ابن عباس أنه قال : « من قرأ القرآن نقض قول « من قرأ القرآن لا يرد إلى أرذل العمر ^(٥) » . فيقال : هذا مخصوص بقارئ القرآن ، العمر »

(١) سورة التين: ٦ .

(٢) انظر: زاد المسير (٩/ ١٧٣) .

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص (٣٤٢) .

(٤) رواه البخاري (٣/ ١٠٩٢) رقم ٢٨٣٤ كتاب الجهاد والسير ، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة . ولم أجده في مسلم . وقد جاء في معناه ما رواه جابر حيث قال : « كنا مع النبي ﷺ في غزاة فقال : إن بالمدينة لرجالاً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم حسبهم المرضى » (٣/ ١٥١٨) رقم (١٩١١) كتاب الإمارة باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض وعذر آخر .

(٥) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٥٥٦) رقم (٢٧٠٦)، وقال: «ورواه عن عاصم عن عكرمة من قوله لم يرفعه إلى ابن عباس .» وفي مستدرک الحاكم (٢/ ٥٧٦) رقم (٣٩٥٢) قال: حدثني علي بن عيسى ثنا إبراهيم بن أبي طالب =



والآية استثنت الذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء قرأوا القرآن أو لم يقرءوه ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها »^(١) .

وأيضاً فيقال : هرم الحيوان ليس مخصوصاً بالإنسان ، بل غيره من الحيوان إذا كبرَ هَرِمَ .

وأيضاً ، فالشيخ وإن ضعف بدنه فعقله أقوى من عقل الشاب . الهرم يوصف بالضعف لا بأسفل سافلين .
ولو قُدِّرَ أنه ينقص بعض قواه فليس هذا رداً إلى أسفل سافلين . فإنه سبحانه إنما يصف الهرم بالضعف كقوله: ﴿ ي ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ﴾^(٢)
. وقوله: ﴿ و و ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ﴾^(٣) . فهو يعيده إلى حال الضعف . ومعلوم أن الطفل ليس هو في أسفل سافلين ، فالشيخ كذلك وأولى .

وإنما في أسفل سافلين من يكون في سجين ، لا في عليين ، كما قال سجين هي أسفل سافلين
تعالى ﴿ ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾^(٤) .

حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره . قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقهم الذهبي في التلخيص .

(١) رواه البخاري (٢٠٧٠ / ٥) رقم (٥١١١) كتاب الأطعمة ، باب ذكر الطعام ، ومسلم (٥٤٩ / ١) ، كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به رقم (٧٩٧) باب فضيلة حافظ القرآن .

(٢) سورة الروم (٥٤) .

(٣) سورة يس (٦٨) .

(٤) سورة النساء (١٤٥) .

ومما يبين ذلك قوله: ﴿ ق ج ج ج ﴾^(١) / فإنه يقتضي ارتباط ٦١ ب ١

هذا بما قبله لذكره بحرف الفاء . ولو كان المذكور إنما هو رده إلى الهرم دون ما بعد الموت لم يكن هناك تعرض للدين والجزاء ، بخلاف ما إذا كان المذكور أنه بعد الموت يرد إلى أسفل سافلين غير المؤمن المصلح . فإن هذا يتضمن الخبر بأن الله يدين العباد بعد الموت ، فيكرم المؤمنين ويهين الكافرين .

وأيضاً فإنه سبحانه أقسم على ذلك بأقسام عظيمة ، بالتين والزيتون ، وطور سينين ، وهذا البلد الأمين . وهي المواضع التي جاء منها محمد ، والمسيح ، وموسى ، وأرسل الله بها هؤلاء الرسل مبشرين ومنذرين^(٢) .

(١) سورة التين (٧) .

(٢) قال شيخ الإسلام ناقلاً عنهم قولهم عن صاموئيل النبي: « وقوله : سستشرق الشمس على الأرض ويهتدي بها الضالون ، ويضل عنها بنو إسرائيل ، يناسب قوله في التوراة: [جاء الرب من طور سيناء ، وأشرق من ساعير واستعلن من جبال فاران] فإن إشراقه من ساعير هو ظهور نوره بالمسيح ، كما أن مجيئه من طور سيناء ، هو ظهور نوره بموسى ، واستعلانه من جبال فاران هو ظهور نوره بمحمد ﷺ .

وهذه الأماكن الثلاثة أقسم الله في القرآن بقوله: ﴿ أ ب ب ب ب ب ب ب ﴾ وهذه التين ، وبلد التين والزيتون هي الأرض المقدسة التي بعث منها المسيح ، وكان بها أنبياء بني إسرائيل ، وأسرى بمحمد ﷺ إليها وظهرت بها نبوته ، وطور سينين المكان الذي كلم الله فيه موسى بن عمران ، وهذا البلد الأمين هو بلد مكة التي بعث الله منه محمداً ﷺ وأنزل عليه القرآن . . الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤) .

وهذا الإقسام لا يكون على مجرد الهرم الذي يعرفه كل أحد ، بل على إقسام الله على أنباء الغيب

الأمور الغائبة التي تؤكد بالأقسام . فإن إقسام الله هو على أنباء الغيب .

وفي نفس المُقسَم به - وهو إرسال هؤلاء الرسل - تحقيق للمُقسَم عليه - وهو الثواب والعقاب بعد الموت - لأن الرسل أخبروا به .

وهو يتضمن أيضاً الجزاء في الدنيا ، كإهلاك من أهلكهم من الكفار . فإنه ردهم إلى أسفل سافلين بهلاكهم في الدنيا . وهو تنبيه على زوال النعم إذا حصلت المعاصي ، كمن رُدَّ في الدنيا إلى أسفل جزاء على ذنوبه .

وقوله: ﴿ ق ج ج ج ﴾^(١) - أي بالجزاء - يتناول جزاءه على

الأعمال في الدنيا ؛ والبرزخ ؛ والآخرة . إذ كان قد أقسم بأماكن هؤلاء جزاء الإنسان المؤمن وغيره

المرسلين الذين أرسلوا بالآيات البينات الدالة على أمر الله ونهيه ، ووعده ووعيده ، مبشرين لأهل الإيمان ، منذرين لأهل الكفر . وقد أقسم بذلك على أن الإنسان بعد أن جُعل في أحسن تقويم ، إن آمن وعمل صالحاً كان له أجر غير ممنون ، وإلا كان في أسفل سافلين .

فتضمنت السورة بيان ما بُعث به هؤلاء الرسل الذين أقسم الإقسام بمواضع المحن دليل التعظيم

بأماكنهم . والإقسام بمواضع محنهم تعظيم لهم . فإن موضع الإنسان إذا عُظِّم لأجله كان هو أحق بالتعظيم . ولهذا يقال في المكاتبات « إلى

(١) سورة التين (٧).

المجلس ، والمقر - ونحو ذلك - السامي ، والعالى « ويُذكر بخضوع له
وتعظيم والمراد صاحبه .

فلما قال: ﴿ ق ج ج ج ﴾ دل على أن ما تقدم قد بُين فيه ما يمنع
التكذيب بالدين .

وفي قوله: ﴿ ج ﴾ قولان . قيل : « هو خطاب للإنسان ، كما قاله القول الأول في قوله
« يكذبك »
مجاهد ، وعكرمة ، ومقاتل ، ولم يذكر البغوي غيره »^(١) . قال عكرمة « يقول: فما
يكذبك بعد هذه الأشياء التي فعلت بك »^(٢) . وعن مقاتل : « فما الذي يجعلك
مكذبا بالجزاء ، وزعم أنها نزلت في عيَّاش بن أبي ربيعة »^(٣) .

(١) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٥٠٥/٤) ولم ينسبه لهؤلاء وجامع البيان
(٥٢٣/٢٤) وتفسير ابن أبي حاتم بسنده عن مجاهد (٣٤٤٩/١٠) رقم
(١٩٤١٤-١٩٤١٥).

(٢) لم أجده فيما بين يدي من المراجع .

(٣) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٧٥٢/٤) وفيه أنها نزلت في عدي بن ربيعة .

والصواب أنه عدي بن ربيعة والله أعلم ، لأنه مشرك كما ذكر القرطبي في تفسيره
لسورة القيامة عند آية: ﴿ ك ك ك ن ﴾ . قال أنها نزلت في عدي
بن ربيعة ، حينما قال للنبي ﷺ حدثني عن يوم القيامة متى تكون ؟ وكيف أمرها ؟
وحالها ؟ ، فأخبره النبي ﷺ بذلك ، فقال لو عاينت ذلك اليوم لم أصدقك يا
محمد ، ولم أؤمن به أو يجمع الله العظام ؟ لذلك كان يقول عليه الصلاة
والسّلام : «اللهم اكفني جاري السوء عدي بن ربيعة والأخفش بن شريق»
وقيل نزلت في أبي جهل . انظر : تفسير القرطبي (٩٣/١٩) ، ومعالم التنزيل
للبنغوي (٤٥١/٤) ، وتفسير الثعالبي (٨٢/١) ، وزاد المسير (٤١٦/٣) .
والبحر المحيط (٣٧٥/٨) ، وتفسير الثعلبي (٨٢/١٢) ، وتفسير السمرقندي

والثاني : أنه خطاب للرسول ، وهذا أظهر^(١) . فإن الإنسان إنما ذُكر القول الثاني
 مُخَبَّرًا عنه ، لم يُخاطَب . والرسول هو الذي أنزل عليه القرآن ، والخطاب
 في هذه السور له ، كقوله: ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾^(٢) ، وقوله: ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾^(٣) ، وقوله: ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ .

والإنسان إذا خوطب قيل له: ﴿ ط ط ط ط ط ط ط ط ﴾^(٤) ، ﴿ ق ق ق ق ق ق ق ق ﴾^(٥) .

وأيضاً فبتقدير أن يكون خطاباً للإنسان يجب أن يكون خطاباً
 للجنس ، كقوله: ﴿ ق ج ج ج ج ج ج ج ﴾ ، وعلى قول هؤلاء إنما هو خطاب
 للكافر / خاصة المكذب بالدين .

/ ١٧ /

وأيضاً فإن قوله: ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ ، أي يجعلك كاذباً هذا هو المعروف
 المعروف من اللغة في « يكذبك »

(٣/٤٩٨) .

أما عياش فهو صحابي ، ففي البخاري : عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه
 الصلاة والسلام كان إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة يقول: اللهم انج عياش بن أبي
 ربيعة... الحديث». انظر البخاري (١ / ٣٤١) رقم (٩٦١) كتاب الاستسقاء باب
 دعاء النبي ﷺ اجعلها عليهم سنين كسني يوسف .

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٤/٥٢٤-٥٢٥) وممن قال بذلك قتادة، وهذا ترجيح
 ابن جرير أيضاً .

(٢) سورة الضحى (٣) .

(٣) سورة الشرح (١) .

(٤) سورة الانفطار (٦) .

(٥) سورة الانشقاق (٦) .

من لغة العرب . فإن استعمال « كَذَّبَ غيره ، أي نسبه إلى الكذب وجعله كاذباً » مشهور ، والقرآن مملوء من هذا . وحيث ذكر الله تكذيب المكذبين للرسول ، أو التكذيب بالحق ونحو ذلك ، فهذا مراده .

غموض الآية من جهة جمعها بين المكذب والمكذب به

لكن هذه الآية فيها غموض من جهة كونه قال: ﴿ ج ج ج ج ﴾ . فذكر المكذب بالدين ، فذكر المكذب والمكذب به جميعاً . وهذا قليل ، جاء نظيره في قوله: ﴿ ع ع ك ك ﴾^(١) . فأما أكثر المواضع فإنما يذكر أحدهما ، إما المكذب ، كقوله: ﴿ □ □ □ ﴾^(٢) ؛ وإما المكذب به ، كقوله: ﴿ □ □ □ ﴾^(٣) . وأما الجمع بين ذكر المكذب والمكذب به فقليل .

أقوال فاسدة في تفسير الآية

ومن هنا اشتبهت هذه الآية على من جعل الخطاب فيها للإنسان ، وفسر معنى قوله: ﴿ ق ج ﴾ : فما يجعلك مُكذِّباً؟! .

وعبارة آخرين : فما يجعلك كذاباً؟ . قال ابن عطية : « وقال جمهور من المفسرين : المخاطب الإنسان الكافر ، أي (أما)^(٤) الذي يجعلك كذاباً بالدين - تجعل الله أنداداً - وتزعم أن لا بعث بعد هذه

(١) سورة الفرقان (١٩) .

(٢) سورة الشعراء (١٠٥) .

(٣) سورة الفرقان (١١) .

(٤) هكذا في المخطوط بالألف ، ونبه على ذلك في الأصل ص (٢٢٥) . وهي

بدونه في تفسير ابن عطية (٥ / ٥٠٠)

الدلائل؟^(١)».

قلت : وكلا القولين غير معروف في لغة العرب ، أن يقول:
« كذَّبك أي جعلك مكذِّباً » ، بل « كذَّبك : جعلك كذَّاباً » .

وإذا قيل : « جعلك كذاباً » ، أي كاذباً فيما يخبر به ، كما جعل الكفار
الرسل كاذبين فيما أخبروا به فكذبوهم . وهذا يقول : جعلك كاذباً بالدين ،
فجعل كذبه أنه أشرك ، وأنه أنكر المعاد ، وهذا ضد الذي ينكر .

ذاك جعله مكذِّباً بالدين وهذا جعله كاذباً بالدين . والأول فاسد من
جهة العربية ، والثاني فاسد من جهة المعنى . فإن الدين هو الجزء الذي كذب
به الكافر . والكافر كذَّب به ، لم يكذَّب هو به .

وأيضاً فلا يعرف في المخبر أن يقال: « كذَّبت به » ، بل يقال:
« كذَّبتَه » .

وأيضاً ، فالمعروف في « كذَّبه » أي نسبه إلى الكذب ، لا أنه جعل
الكذب فيه . فهذا كله تكلف لا يعرف في اللغة ، بل المعروف خلافه .
وهو لم يقل : « فما يكذِّبُك » ولا قال : « فما كذَّبك » .

ولهذا كان علماء العربية على (القول الأول)^(٢) . قال ابن عطية : ما يرجحه المصنف
« واختلف في المخاطب بقوله ﴿ ق ج ﴾ ، فقال قتادة ، والفراء ،

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٥/٥٠٠) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٢٢٦) ، والصواب أنه القول الثاني،
أي أنه خطاب للرسول ، وقد نبه على ذلك في الأصل .

والأخفش : هو محمد ﷺ . قال الله له : فما الذي يكذبك فيما تُخبر به من
الجزاء والبعث - وهو الدين - بعد هذه العبرة التي يوجب النظر فيها
صحة ما قلت ؟ .

قال: ويحتمل أن يكون الدين على هذا التأويل جميع شرعه ودينه «^(١)» .

وعلى أن الخطاب
للسول x في معناه
قولان

قلت : وعلى أن المخاطب محمد ﷺ في المعنى قولان. أحدهما قول
قتادة ، قال : « ﴿ ق ج ب ج ج ﴾ ، أي استيقن ، فقد جاءك البيان / من

الله . » هكذا رواه عنه ابن أبي حاتم بإسناد ثابت^(٢) . / ٧١ ب /

وكذلك ذكره المهدي^(٣) : « ﴿ ق ج ب ج ج ﴾ ، أي استيقن مع ما
جاءك من الله أنه أحكم الحاكمين . فالخطاب للنبي ﷺ ؛ وقال : معناه عن قتادة

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٥/٥٠٠).

(٢) لم أجده في ابن أبي حاتم ، وهو في تفسير الطبري (٢٤/٥٢٤) بسنده: قال:
حدثنا بشر قال: ثنا يزيد ، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قال: «استيقن بعد ما جاءك
من الله البيان» .

(٣) أحمد بن عمار، أبو العباس المهدي صاحب التفسير كان مقدماً في القراءات
والعربية ، أصله من المهديّة من بلاد القيروان ، ودخل الأندلس في آخر حياته ،
واسم تفسيره (التفصيل في علوم التنزيل) ، وهو تفسير بالقول من أكبر التفاسير
وأشرفها ، ففسر- فيه أولاً النظم الكريم بما ورد في أصح الأقوال المتضمنة للأثار
الشريفة ، ثم بعد ذلك أعرب ما ينبغى إعرابه ، وذكر أوجه القراءات وما ينبغى
لكل وجه من أوجهها في الإعراب ، ت ٤٣٠ هـ ، وقيل بعدها . انظر طبقات
المفسرين (١/٣٠) ، وطبقات المفسرين للدودي (١/١١١-١١٢) ، ومعرفة
القراء الكبار (١/٣٩٩) . وقد حقق من تفسيره بعض الأجزاء في رسائل علميّة
ليس فيها هذا والله أعلم .



. قال : « وقيل المعنى : فما يكذبك أيها الشاك - يعني الكفار - في قدرة الله ؟ أي شيء يملك على ذلك بعد ما تبين لك من قدرته ؟ قال : « وقال الفراء^(١) : فمن يكذبك بالثواب والعقاب^(٢) ؟ وهو اختيار الطبري^(٣) .

سبب نفور مجاهد
أن يكون الخطاب
للسؤل

« قلت : هذا القول المنقول عن قتادة هو الذي أوجب نفور مجاهد عن أن يكون الخطاب للنبي ﷺ ، كما روى الناس - ومنهم ابن أبي حاتم ، عن الثوري : عن منصور قال ، قلت لمجاهد : ﴿ ج ج ج ﴾ عنى به النبي ﷺ ؟ قال : معاذ الله ! عنى به الإنسان^(٤) .

وقد أحسن مجاهد في تنزيه النبي ﷺ أن يقال له ﴿ ج ج ﴾ ، أي استيقن ، ولا تكذب . فإنه لو قيل له « لا تكذب » لكان هذا من

(١) هو أبوزكريا ، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الكوفي النحوي ، والملقب بالفراء ، ولم يعلم بصناعة الفراء ولم يبعها ، ولكنها صيغة مبالغة من الفري لأنه كان يفري الكلام ، أي يحسن تقطيعه وتفصيله ، كان يقال عنه أمير المؤمنين في النحو ، وله اللغات ، ومعاني القرآن ، والمصادر في القرآن ، وغيرها ، توفي سنة (٢٠٧هـ) . انظر الفهرست ص (٧٣) ، وشذرات الذهب (٢/١٩ - ٢٠) ، والأعلام (٨/١٤٥ - ١٤٦) .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء (٣/٢٨٤) .

(٣) انظر : تفسير الطبري (٢٤/٥٢٥) ، قال : « وأولى القولين بالصواب قول من قال : الدين في هذا الموضع الجزاء والحساب ، وذلك أن أحد معاني الدين في كلام العرب الجزاء والحساب ، ومنه قولهم كما تدين تُدان ، ولا أعرف من معاني الدين «الحكم» في كلامهم إلا أن يكون مرادًا بذلك فما يكذبك بعد بأمر الله الذي حكم به عليه أن تطيعه فيه ، فيكون ذلك . اهـ .

(٤) انظر : تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٤٤٩) رقم (١٩٤١٤ - ١٩٤١٥) وتفسير

الطبري (٢٤/٥٢٣) .



جنس أمره بالإيمان والتقوى ، ونهيه عما نهى الله عنه . وأما إذا قيل :
﴿ ق ج ج ج ﴾ فهو لم يكذب بالدين ، بل هو الذي أخبر بالدين
وصدق به ، فهو ﴿ ت ت ت ت ﴾^(١) فكيف يقال له : ﴿ ق ج ج ج ﴾
﴿ ؟ فهذا القول فاسد لفظاً ومعنى .

واللفظ الذي رأيت منقولاً بالإسناد عن قتادة ليس صريحاً فيه ، بل
قتادة لم يصرح بأن الخطاب للرسول
يحتمل أن يكون أراد به خطاب الإنسان . فإنه قال : ﴿ ق ج ج ج ﴾ ،
قال : « استيقن ، فقد جاءك البيان »^(٢) . وكل إنسان مخاطب بهذا . فإن
كان قتادة أراد هذا فالمعنى صحيح .

لكن هم حكوا عنه أن هذا خطاب للرسول ﷺ ، وعلى هذا فهذا
المعنى باطل . فلا يقال للرسول : « فأى شيء يجعلك مكذبا بالدين ؟ »
وإن ارتأت به النفس ، لأن هذا فيه دلائل تدل على فساده . ولهذا استعاذ منه
مجاهد .

والصواب ما قاله الفراء ، والأخفش^(٣) ، وغيرهما . وهو الذي اختاره أبو الصواب من الأقوال

(١) سورة الزمر (٣٣١).

(٢) سبق تخريجه .

(٣) هو إمام النحو ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري ، مولى بني
مجاهع ، أخذ عن الخليل بن أحمد ، ولزم سيبويه حتى برع ، وكان من أسنان
سيبويه بل أكبر .

قال أبو حاتم السجستاني : « كان الأخفش قد رجا رجل سوء ، كتبه في المعاني صويلح ،
وفيه أشياء في القدر » وقال أبو عثمان المازني : « كان الأخفش أعلم الناس بالكلام

ومن تفسير العوفي عن ابن عباس: «أي بحكم الله»^(١). قلت: قال
«بحكم الله» لقوله: ﴿ج ج ج ج ج ج﴾^(٢). وهو سبحانه يحكم بين
المصدق بالدين والمكذب به.

وعلى هذا، قوله: «فما» وصف للأشخاص. ولم يقل («ومن») لأن^(٣) لأن
استعمال «فما» يراد به
الصفات دون الأعيان
«ما» يراد به الصفات دون الأعيان، وهو المقصود، كقوله:
﴿ز ز ز ز ك ك﴾، وقوله: ﴿پ پ پ پ﴾^(٤)، وقوله:
﴿ظ ظ ف﴾^(٥). كأنه قيل: فما المكذب بالدين بعد هذا؟ أي من هذه
صفته ونعته هو جاهل ظالم لنفسه، والله يحكم بين عباده فيما يختلفون فيه من
هذا النبا العظيم.

وقوله: «بعد» قد قيل إنه «بعد ما ذكر من دلائل الدين».

وقد يقال: لم يذكر إلا الإخبار به، وأن الناس نوعان: في أسفل
سافلين، ونوع لهم أجر غير ممنون، فقد ذكر البشارة والندارة / والرسل /^{١٨١}
بعثوا مبشرين ومنذرين.

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٤ / ٥٢٥).

(٢) سورة التين (٨).

(٣) هكذا في المخطوط، وفي الأصل ص (٢٢٨) «فمن». وهو الأولى، لأنه يقابل
«فما».

(٤) سورة الكافرون (٢).

(٥) سورة الشمس (٥).

جنس حسن^(٢)». وقال الزجاج^(٣): «الزوج النوع، والكريم المحمود^(٤)». وقال غيرهما: «ثُ ثُ صنف وضرب، ﴿صنف وضرب﴾ حسن، من النبات مما يأكل الناس والأنعام^(٥)». يقال: «نخلة كريمة» إذا طاب حملها و«ناقة كريمة» إذا كثر لبنها.

وعن الشعبي: «الناس من نبات الأرض، فمن دخل الجنة فهو

(١) العلامة الكبير ذو الفنون أبو محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، الكاتب صاحب التصانيف. قال أبو بكر بن الخطيب: «كان ثقة ديناً فاضلاً له غريب القرآن، وغريب الحديث ومشكل القرآن، وغيرها كثير» ولي قضاء دينور، وكان رأساً في علم اللسان العربي والأخبار وإمام الناس. (ت: ٢٧٦هـ) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦-٣٠٢)، وفيات الأعيان (٣/٤٢-٤٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٣٣)، وشذرات الذهب (٢/١٦٩-١٧٠).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص (٤٩٥).

(٣) الزجاج: هو الإمام نحوي زمانه، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي، مصنف كتاب معاني القرآن، وله تأليف جمّة، لزم المبرد وله: الإنسان وأعضاؤه، والفرس، والعروض، والنوادر وغيرها» كان عزيزاً على المعتضد، أخذ عنه العربية أبو علي الفارسي وغيره، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة، وقيل سنة عشرة ويقال ست عشرة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦)، والفهرست (٩٠-٩١)، والأنساب (٢٧٢/أ)، وفيات الأعيان (١/٤٩-٥٠)، وشذرات الذهب (٢/٢٥٩-٢٦٠).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٨٣).

(٥) انظر تفسير ابن جرير (١٧/٥٥٠) وتفسير ابن أبي حاتم (٨/٢٧٥٠) والدر المنثور للسيوطي (١١/٢٣٩).

كريم ، ومن دخل النار فهو لئيم^(١) .

والقرآن قد دل على أن الناس فيهم كريم على الله يكرمه ، وفيهم من يهينه . قال تعالى: ﴿ ي د ي ت ت ﴾^(٢) ، وقال تعالى: ﴿ ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾^(٣) .

وقال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: « وياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب »^(٤) . وكرائم الأموال : التي تكرم على أصحابها لحاجتهم إليها وانتفاعهم بها من الأنعام وغيرها .

دلالة الحصر في
« الأكرم »

وهو سبحانه أخبر أنه الأكرم بصيغة التفضيل والتعريف لها . فدل على أنه الأكرم وحده ، بخلاف ما لو قال « وربك أكرم » . فإنه لا يدل على الحصر وقوله ﴿ الأكرم ﴾ يدل على الحصر .

ولم يقل « الأكرم من كذا » ، بل أطلق الاسم ليبين أنه الأكرم مطلقاً غير مقيد . فدل على أنه متصف بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه

(١) انظر تفسير ابن أبي حاتم (٢٧٥٠ / ٨) ، وتفسير ابن كثير (٣ / ٣٣١) ، والدر المنثور للسيوطي (٦ / ٢٨٩) وعزاه إلى الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن الشعبي ، وفتح القدير للشوكاني (٤ / ٩٤) .

(٢) سورة الحجرات (١٣) .

(٣) سورة الحج (١٨٩) .

(٤) رواه البخاري (٢ / ٨٦٤) رقم (٢٣١٦) كتاب المظالم ، باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم . ورواه مسلم (١ / ٥٠) رقم (١٩) كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام .

بديهية هابه ، ومن خالطه معرفة أحبه » (٢) .

وهذا لأنه سبحانه له الملك وله الحمد .

وقد بُسِّط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبيِّن أن أهل السنة
إثبات أهل السنة
للصفات
يصفونه بالقدرة الإلهية ، والحكمة ، والرحمة (٣) . وهم الذين يعبدونه

أحدًا ، قتل مع علي يوم الجمل ، وقد روى حديث صفة النبي ﷺ . انظر: أسد
الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (٤/٢٩٤) .

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٣٥) بدون الألف (هالة) ، وهو
الصواب .

(٢) انظر : المستدرک على الصحيحين (٣/٧٤٢ رقم (٦٧٠٠) ، والأحاديث والمثاني
(٢/٤٣٧) رقم ١٢٣١ ، وسنن البيهقي (٧/٤١ رقم ١٣٠٦٤) ، والمعجم الكبير
(٢٢/١٥٥) رقم (٤١٤) ، والجرح والتعديل (٦/١٤٣) رقم (٧٧٦) ، والثقات
(٢/١٤٥) ، ذكر وصف رسول الله ﷺ ، والبداية والنهاية (٦/٣١) . وليس فيه
هذا اللفظ .

وهذا اللفظ جزء من حديث علي بن أبي طالب في وصف النبي ﷺ في الترمذي (٥/٥٩٩)
رقم (٣٦٣٨) كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ ، باب ما أعطى الله محمدًا ﷺ ، والتمهيد
لابن عبد البر (٣/٢٩) . ضعفه الألباني في ضعيف جامع الترمذي .

(٣) ذكر شيخ الإسلام بعد أن بين أن ذلك قول الجمهور ، أنه لو قُدِّر من يفعل ما
يريد بلا حكمة محمودة تعود إليه ورحمة وإحسان يعود إلى غيره ، كان الذي
يفعل لحكمة ورحمة أكمل . يقولون إذا قدرنا مريدًا لا يميِّز بين مراده ومراد
غيره ، ومريدًا يميِّز بينهما كان الذي يميِّز أكمل ، ويقولون : إنَّ المأمور المنهي
ناقص بالنسبة لمن ليس فوقه أمرٌ ناهٍ ، بينما لو كان هو الأمر لنفسه بما ينبغي ،
والمحرم ما لا ينبغي ، وآخر يفعل بدون أمر أو نهي من نفسه ، فالأول أكمل
لكونه فعل لحكمة . وقالوا إنه من لا مانع له ولا يقدر أحد على منعه من مراده

=

ويحمدونه ، وأنه يجب أن يكون هو المستحق (لا) ^(١) يعبد دون ما سواه . والعبادة تتضمن غاية الذل وغاية الحب ^(٢) .

قصور الجهمية في وصف الله سبحانه

وأن المنكرين لكونه يُحِبُّ من الجهمية ومن وافقهم حقيقة قولهم أنه لا يستحق أن يُعبد ^(٣) ، كما أن قولهم إنه يفعل بلا حكمة ولا رحمة ،

ولا أن يجعله مريدًا أكمل ممن له مانع أو معين ، ولو كان يفعل ما يريد بدون مقتضى- العلم والحكمة وآخر يفعل ما يريد مقتدرًا ذلك بالعلم والحكمة ، كان الأول سفه والثاني أكمل ... ثم ذكر : أنّ كمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة ناقدة لا يحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال ، وأما كون الإرادة لا تميّز بين مراد ومراد بل جميع الأجناس عندها سواء ، فهذا ليس بوصف كمال ، بل الإرادة المميّزة بين مراد ومراد كما يقتضيه العلم والحكمة هي الموصوفة بالكمال . فمن نقصه في قدرته وخلقه ومشيتته فلم يقدره قدره ، ومن نقصه من حكمته ورحمته فلم يقدره حق قدره ، والكمال الذي يستحقه إثبات هذا وهذا . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ١٢٩ - ١٣٠) ، وأقوال الناس في الحكمة في الفتاوى . (٨ / ٣٧ ، ..)

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٢٣٥) فهي «لأن» وهو الصواب ، وبها يستقيم المعنى .

(٢) العبادة : هي التذلل ومنه طريق معبد أي مذلل .

والعبادة إسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة ، كالصلاة ؛ والزكاة ؛ والصيام ؛ والحج ؛ وصدق الحديث ؛ وأداء الأمانة ؛ وأمثال ذلك . انظر : تاج العروس (١ / ٣٣٠ ، ..) ، ومختار الصحاح ص (١٧٢) ، والفتاوى الكبرى (٢ / ٣٦١) ، ومجموع الفتاوى (١٠ / ١٤٩) ، والتفسير الكبير (٤٣ / ٣٢) .

(٣) ويقول في موضع آخر : « ومما بيّن أن أصل العبادة هي المحبة ، وأن الشرك فيها



غيره ، ولا يقال إن علمه غيره ، أو أن علمه هو هو . وقد تابعهم في ذلك المعتزلة فيقول الشهرستاني : «صارت المعتزلة إلى أن الباري تعالى حي عالم قادر لذاته لا بعلم وقدرة وحياء ، واختلفوا في كونه سميغاً بصيراً مريداً متكلماً على طرق مختلفة ، كما سنوردها مسائل أفراد إن شاء الله ، وأبوالهذيل العلاف انتهج مناهج الفلاسفة فقال : الباري تعالى عالم بعلم هو نفسه ، ولكن لا يقال نفسه علم كما قالت الفلاسفة عاقل و عقل ومعقول ، ثم اختلفت المعتزلة في أن أحكام الذات هل هي أحوال الذات أم وجوه واعتبارات؟ فقال أكثرهم هي أسماء وأحكام للذات وليست أحوالاً وصفاتاً كما في الشاهد من الصفات الذاتية للجواهر والصفات التابعة للحدوث ، وقال أبوهاشم : هي أحوال ثابتة للذات ، وأثبت حالة أخرى توجب هذه الأحوال » نهاية الإقدام ص (١٨٠).

يقول أبو الحسن « وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه أسماء هي أحوال وكلام ، فقول الله إنه عالم حي أسماء لله وصفات له ، وكذلك أحوال الخلق ، ولم يثبتوا له صفة علم ولا صفة قدرة ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس » . مقالات الإسلاميين (١/ ٢٧٣).

وقال القاضي عبد الجبار في أثناء تقريره أن أول ما يُعرف من صفات القديم كونه قادراً وما عداه من الصفات يترتب عليه : «وتحرير الدلالة على ذلك هو أنه تعالى قد صحَّ منه الفعل ، وحجة الفعل تدل على كونه قادراً ، فإن قيل : الدلالة هي صحة الفعل أو وقوعه ، قلنا : بل الدلالة هي صحة الفعل ، لأنه لو وقع لا على طريق الصحة بل على طريق الوجوب ، لم يدل على كونه قادراً ، وهذه الدلالة مبنية على أصليين :

أحدهما : أنه تعالى قد صحَّ منه الفعل . والثاني : أن صحة الفعل تدل على كونه قادراً .

أما الذي يدل على أنه تعالى قد صحَّ منه الفعل ، فهو أنه وقع منه الفعل وهو أجسام العالم وكثير من الأعراض ، ولو لم يصح لم يقع ، إذ الوقوع أمر زائد على الصحة .

يقولون : الحكمة هي القدرة ، وتارة يقولون : هي المشيئة ، وتارة يقولون : هي العلم^(١) .

وأن الحكمة ، وإن تضمنت ذلك واستلزمته ، فهي أمر زائد على ذلك . فليس كل من كان قادراً أو مريداً كان حكيماً ؛ ولا كل من كان له علم يكون حكيماً حتى يكون عاملاً بعلمه .

قال ابن قتيبة وغيره : « الحكمة هي العلم والعمل به »^(٢) ، وهي أيضاً : القول الصواب . فتناول القول السديد ، والعمل المستقيم الصالح .
والرب تعالى أحكم الحاكمين ، وأحكم الحكماء .

والإحكام الذي في مخلوقاته دليل على علمه . وهم مع سائر الإحكام دليل العلم الطوائف يستدلون بالإحكام على العلم ، وإنما يدل إذا كان الفاعل

وأما الذي يدل على أن صحة الفعل دلالة على كونه قادراً ، فهو أن ترى في الشاهد جملتين : أحدهما : صح منه الفعل كالواحد منّا ، والأخرى تعذر عليه الفعل كالمريض المدنف ، فمن صح منه الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، وليس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجملة وهي كونه قادراً ، وهذا الحكم ثابت في الحكيم تعالى فيجب أن يكون قادراً لأن طريق الأدلة لا تختلف شاهداً غائباً . شرح الأصول الخمسة ص (٩٧) .

(١) انظر : منهاج السنة (١ / ١٤١) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٣٧ ، ..)
(٢) انظر : تفسير البغوي (١ / ١١٦) ، و تفسير الثعلبي (١ / ٢٧٦) ، والبحر المحيط (٢ / ٣٣٤) ، وكذلك ممن قال بذلك مقاتل ، انظر تفسير البحر المحيط (١ / ٥٦٣) .

﴿(١)﴾ .

وقد أخبر أنه إنما خلق السموات والأرض وما بينهما بالحق ، وأنه لم يخلقهما باطلاً ، وأن ذلك ظن الذين كفروا . وقال: ﴿ع ع ع ع ع﴾^(٢) ، وقال: ﴿ك ك ك ك ك﴾^(٣) ، أي مهملاً - لا يؤمر ولا يُنهى . وهذا استفهام إنكار على من جَوَّز ذلك على الرب .

والجهمية المجبرة تُجَوِّز ذلك عليه ، ولا تنزهه عن فعل وإن كان من تناقض الجهمية منكرات الأفعال^(٤) . ولا تنعته بلوازم كرمه ، ورحمته ، وحكمته وعدله ، فيعلم أنه يفعل ما هو اللاتق بذلك ، ولا يفعل ما يصاد ذلك .

بل تجوِّز كل / مقدور أن يكون وأن لا يكون ، وإنما يجزم بأحدهما / ب ٩ / لأجل خبر سمعي ، أو عادة مطَّردة ، مع تناقضهم في الاستدلال بالخبر ، أخبار الرسل وعادات الرب . كما بسط هذا في مواضع ، مثل الكلام على

(١) سورة الأنبياء (١٧-١٨) .

(٢) سورة المؤمنون (١١٥) .

(٣) سورة القيامة (٣٦) .

(٤) مثل دعوى أن الله يغطي الإنسان على المعصية أعظم مما يعطيه على الطاعة ، ونحو هذا ما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات أو أفضل .

ومن مذهب الجهمية : أن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور على أفعاله ، وإنما يخلق الله تعالى الفعل فيه على حسب ما يخلق في سائر الجملادات ، والتكليف أيضاً جبر . انظر : الفتاوى (٨ / ٢٣٢) ، والملل والنحل (١ / ٨٧) .

معجزات الأنبياء ، وعلى إرسال الرسل ، والأمر والنهي ، وعلى المعاد ، ونحو ذلك ، مما يتعلق بأفعاله وأحكامه الصادرة عن مشيئته^(١) . فإنها صادرة عن حكمته وعن رحمته ، ومشيئته مستلزمة لهذا وهذا ، لا يشاء إلا مشيئة متضمنة للحكمة ، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها »^(٢) .

فهم في الحقيقة لا يقرون بأنه الأكرم .

الترجيح بلا مرجح عند
الجهمية
والإرادة التي يثبتونها لم يدل عليها سمع ولا عقل . فإنه لا تعرف
إرادة ترجح مرادًا على مراد بلا سبب يقتضي الترجيح^(٣) . ومن قال من

(١) هذا مذهب الجهم بن صفوان وأتباعه ، فهم ينكرون حكمة الله ورحمته ، ويقولون ليس في أفعاله وأوامره لام كي . لا يفعل شيئًا لشيء ، ولا يأمر بشيء لشيء . وقد وافقهم كثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام في كثير من المسائل في باب القدر، ولو وجد خلاف في ذلك فهو خلاف لفظي أو نزاع لا يعقل ، مثل من زعم أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور، وقد قال جمهور العقلاء إن هذا كلام متناقض غير معقول ، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير في الفعل كان وجودها كعدمها ولم تكن عند ذلك قدرة ، بل تكون كصفات الطول والعرض واللون وغيرها . انظر الفتاوى (٨/٤٦٦-٤٦٨) ، وانظر كذلك (١٦/١٣٠-١٣٣) .

(٢) رواه مسلم (٤/٢١٠٩) رقم (٢٧٥٤) كتاب التوبة ، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه .

(٣) مذهب الأشاعرة أن الإرادة صفة من شأنها تمييز الشيء عن مثله وفي ذلك يقول

الجهمية والمعتزلة « إن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح » فهو مكابر^(١).

وتمثيلهم ذلك بالجائع إذا أخذ أحد الرغيفين ، والهارب إذا سلك
أحد الطريقين ، حجة عليهم^(٢). فإن ذلك لا يقع إلا مع رجحان

الغزالي : « إنما وجد العالم حيث وجد ، وعلى الوصف الذي وجد ، وفي المكان الذي وجد ، بالإرادة ، والإرادة صفة من شأنها تمييز الشيء عن مثله ، ولولا أن هذا شأنها ، لوقع الإكتفاء بالقدرة » . تهافت الفلاسفة ص (١٠٢) .

(١) هذا مذهب بعض المعتزلة ، وقد قالوا بذلك في محاولتهم في الرد على الفلاسفة بقولهم في قدم العالم : وقد بيّن شيخ الإسلام سبب ضلالهم في ذلك فقال : « فمضمون الحجة - أي حجة الفلاسفة - : إما أن يكون المؤثر التام ثابتاً في الأزل ، وإما أن يلزم الترجيح بلا مرجح ، وإما أن يلزم التسلسل والدور الممتنع . فلا بد من أحد هذه الأمور الثلاثة .

ولهذا كان كثير من أهل الكلام يختار الترجيح بلا مرجح بناءً على أن القادر المريد يرجح بقدرته ، أو بالقدرة والداعي ، أو أن الإرادة نفسها ترجح أحد المثليين على الآخر .

وبهذا الجواب أجابهم المعتزلة والأشعرية والكرامية ، ومن وافق هؤلاء من أصحاب الأئمة الأربعة » . الصفدية (١ / ٥٠) .

(٢) وقد رد عليهم الرازي في موضع آخر فقال : « العمدة في إثبات الصانع ، احتياج الممكن إلى مؤثر ، فلو جوّزنا ممكناً يترجح أحد طرفيه على الآخر بلا مرجح ، لم يمكننا أن نحكم لشيء من الممكنات باحتياجه إلى مؤثر ، وذلك يسد باب إثبات الصانع ... إلى أن قال : وأما الهارب من السبع إذا عن له طريقان ، فإننا نمنع تساويهما من كل الوجوه وإن ساعدنا عليه ، ولكن الهارب من السبع يعتقد ترجح أحدهما على الآخر من بعض الوجوه ، أو يصير غافلاً عن أحدهما ، فأما

أحدهما ، إما لكونه أيسر في القدرة ، وإما لأنه الذي خطر بباله
وتصوره ، أو ظن أنه أنفع . فلا بد من رجحان أحدهما بنوع ما ، إما من
جهة القدرة ، وإما من جهة التصور والشعور . وحينئذ يرجح إرادته ،
والآخر لم يرده . فكيف يقال إن إرادته رجحت أحدهما بلا مرجح؟! أو
أنه رجح إرادة هذا على إرادة ذلك بلا مرجح^(١)؟! وهذا ممتنع يعرف
امتناعه من تصور حقه التصور .

ولكن لما تكلموا في مبدأ الخلق بكلام ابتدعوه - خالفوا به الشرع
والعقل - احتاجوا إلى هذه المكابرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضوع^(٢) .

لو اعتقد الهارب تساويهما من كل الوجوه ، فإنه يستحيل منه والحال هذه أن
يسلك أحدهما .

والدليل على أن الأمر كذلك ، أن الإنسان إذا تعارضت دواعيه إلى الحركات
المعتادة فإنه يتوقف في كل موضع ، لا يمكنه أن يترك إلا عند حصول المرجح
درء تعارض العقل والنقل (١/٣٢٧).

(١) ويقول في رده على من جعل المرجح هو الإرادة : « وهذا الجواب باطل أيضاً
لأننا لانعلل أصل كون الإرادة مرجحه ، وإنما نعلل كونها مرجحة لهذا الشيء على
ضده ، ولا يلزم من تعليل خصوص المرجحية ، تعليل أصل المرجحية ، ألا ترى
أن الممكن لما دار بين الوجود والعدم فإننا نحكم أنه لا يترجح أحد طرفيه إلا
بمرجح ، ولا يكون تعليل ذلك تعليلاً لأصل كونه ممكناً ، فكذلك ههنا » انظر:
درء التعارض ص (١/٣٢٨) .

(٢) هذا بيت القصيد فقد قال شيخ الإسلام : « وإنما لزم هذا المحذور من فرض
ذات معطلة عن الفعل ، وإذا كان هذا الفرض باطلاً فنقيضه حق » . الصفدية
(١/٥٠) .

وبذلك تسلط عليهم الفلاسفة من جهة أخرى^(١).

فالنبي أجأهم إلى القول بالترجيح بلا مرجح ، هو التزامهم أن الله كان معطلاً عن الفعل برهة من الزمن ثم فعل ، والسؤال ما الذي رجح فعله في هذا الزمن دون غيره ؟ فالأشاعرة قالوا : المرجح هو الإرادة القديمة . والمعتزلة قالوا القادر المختار . والفلاسفة قالوا بالعلة التامة المستلزمة لمعلولها . انظر : الصفدية (١ / ١ ، ..) .

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله «فالتكلمون الذين ابتدعوه وزعموا أنهم به نصرُوا الإسلام وردوا به على أعدائه كالفلاسفة ، لا للإسلام نصرُوا ، ولا لعدوه كسروا ، بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقه الإسلام على من اتبعهم ، فأفسدوا عقله ودينه ، واعتدوا به على من نازعهم من المسلمين ، وفتحوا لعدو الإسلام باباً إلى مقصوده ، فإنَّ حقيقة قولهم : إنَّ الرب لم يكن قادراً ، ولا كان الكلام والفعل ممكناً له ، ولم يزل كذلك دائماً مدة ، أو تقدير مدة لا نهاية لها ، ثم إنه تكلم وفعل من غير سبب اقتضى ذلك ، وجعلوا مفعوله هو فعله ، وجعلوا فعله وإرادة فعله قديمة أزلية والمفعول متأخراً ، وجعلوا القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، وكل هذا خلاف المعقول الصريح ، وخلاف الكتاب والسنة ، وأنكروا صفاته ورؤيته وقالوا : كلامه مخلوق ؛ وهو خلاف دين الإسلام .

والذين اتبعوهم وأثبتوا الصفات قالوا : يريد جميع المرادات بإرادة واحدة ، إنما هو شيء واحد... إلى أن قال : ثم لما رأت «الفلاسفة» أن هذا مبلغ علم هؤلاء ، وأنَّ هذا هو الإسلام الذي عليه هؤلاء ، وعلموا فساد هذا ، أظهروا قولهم بقدم العالم ، واحتجوا بأن تجدد الفعل بعد أن لم يكن ممتنع ، بل لا بد لكل متجدد من سبب حادث ، وليس هناك سبب ، فيكون الفعل دائماً ، ثم ادَّعوا دعوى كاذبة لم يحسن أولئك أن يبينوا فسادها ، وهو : أنه إذا كان دائماً ، لزم قدم الأفلاك والعناصر ، ثم لما أرادوا تقرير النبوة جعلوها فيضاً يفيض على نفس النبي من



تُخصَّص أو لا تُخصَّص . بل تجددت نسبة عدمية ليست وجوداً ، وهذا ليس بشيء ، فلم يتجدد شيء . فصارت الحوادث تحدث وتتخصص بلا سبب حادث ، ولا تُخصَّص^(١) .

والقول الثاني : قول من يقول بإرادة واحدة قديمة مثل هؤلاء ، لكن قول الكرامية يقول : تحدث عند تجدد الأفعال إرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة ، كما تقوله الكرامية^(٢) وغيرهم^(١) .

(١) وفي ذلك يقول : « فالفاعل إنما يفعل الشيء بعدما لم يكن فعله بحال أو سبب تجدد له ، فأوجب عنده فعله بعدما لم يكن يفعل ، سواء كان ذلك الموجب قدرة بعد عجز ، أو قوة بعد ضعف ، أو معرفة بعد جهل ، أو إرادة بعد لا إرادة ، أو تجدد دواعي تقتضي- الفعل ، أو زوال صوارف كانت تمنع منه ؛ سواء كان الفاعل يفعل بالطبع أو بالإرادة أو بالبدئية أو بالحكمة ، ولا يكون الفاعل في فعله حيث فعل وحين فعل وحيث لم يفعل على حالة واحدة من كل وجه . ولو قالوا بذلك - أعني بكونه في الحالتين على حال سواء - لما احتاجوا إلى القول بالإرادة القديمة ، فإنه مع الإرادة القديمة يكون في حالتي فعله ولا فعله على حد سواء » . المعتبر (٤٧ - ٤٨) .

(٢) أصحاب أبي عبدالله ، محمد بن كرام ، وقد بالغ في إثبات الصفات حتى انتهى إلى التجسيم والتشبيه ، وهم طوائف بلغ عددهم إثنتي عشر- فرقة ، وأصولها ستة ، وقد نصّ أبو عبدالله على أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً وأطلق عليه اسم الجوهر .

ويقولون الإيمان هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب ، فمن نطق بلسانه ولم

وهؤلاء أقرب من حيث أثبتوا إرادات الأفعال . لكن يلزمهم ما يلزم بيان فساد هذا القول أولئك من حيث أثبتوا حوادث بلا سبب حادث ، وتخصيصات بلا

يعترف بقلبه فهو مؤمن ، وزعموا أن المنافقين كانوا مؤمنين بالحقيقة . وكان محمد شيخهم زاهداً عابداً ، خُذل حتى التقط من المذاهب أرداها ومن الأحاديث أوهأها ، سجن ثم نفى ومات بيت المقدس سنة (٢٥٥هـ) . انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٠٨) ، وعقائد الثلاث وسبعين فرقة لأبي محمد التميمي (١/٢٧٥) ، وسير أعلام النبلاء (١١/٥٢٣) ، ومقالات الإسلاميين (١/٢٢٣) .

(١) وقد أثبتوا الله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته ، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات . انظر: الملل والنحل (١/١١١) وستأتي الإشارة لذلك قريباً .

وقال الآمدي : « وعند هذا فنقول : العقلاء من أرباب الملل وغيرهم ، متفقون على استحالة قيام الحوادث بذات الرب تبارك وتعالى غير المجوس والكرامية ، فإنهم اتفقوا على جواز ذلك ، غير أن الكرامية لم يجوزوا قيام كل حادث بذات الرب تعالى ، بل قال أكثرهم : هو ما يفتقر إليه في الإيجاد والخلق ، ثم اختلفوا في هذا الحادث فمنهم من قال : هو قوله : « كن » ، ومنهم من قال هو الإرادة ، فخلق الإرادة والقول في ذاته يستند إلى القدرة القديمة ، لأنه حادث بإحداث ، وأما خلق باقي المخلوقات فمستند إلى الإرادة والقول ، على اختلاف مذهبهم ، فالمخلوق القائم بذاته يعبرون عنه بالمحدث ، ومنهم من زاد على ذلك حادثين آخرين ، وهم السمع والبصر ، وأجمعت الكرامية على أن ما قام بذاته من الصفات الحادثة لا يتجدد له منها اسم ، ولا يعود إليه منها حكم ، حتى لا يقال : إنه قائل بقول ، ولا يريد بإرادة ، بل قائل بالقائية ، ومريد بالمريدية ، ولم يجوزوا عليه اطلاق اسم متجدد لم يكن فيما لا يزال ، بل قالوا أسأوه كلها أزلية ، حتى في الخالق والرازق ، وإن لم يكن في الأزل خلق ولا رزق » . أبكار الأفكار (١/٤٧٦-٤٧٨) .



مُحْصَص . وجعلوا تلك الإرادة واحدة تتعلق بجميع الإرادات الحادثة ،
وجعلوها أيضاً مُحْصَص لذاتها ، ولم يجعلوا عند وجود الإرادات الحادثة ،
شيئاً حدث حتى تُحْصَص تلك الإرادات الحدوث .

والقول الثالث : قول الجهمية والمعتزلة الذين ينفون قيام الإرادة به . ثم قول الجهمية والمعتزلة
إما أن يقولوا بنفي الإرادة ، أو يفسرونها بنفس الأمر والفعل ، أو يقولوا
بحدوث إرادة لا في محل كقول البصريين^(١) .

وكل هذه الأقوال قد علم أيضاً فسادها .

(١) هذا خلاف بين المعتزلة أنفسهم ، فالبغداديون نفو الإرادة ، والبصريون أثبتوها
حادثة لا في محل . انظر : الفرق بين الفرق (٣٢٢) .

قال القاضي عبد الجبار « واعلم أنه يريد عندنا بإرادة محدثة موجودة لا في محل »
شرح الأصول الخمسة ص (٢٩٦) . ويقول حاكياً كلام النظام أنه قال : « إن
إرادة الله تعالى إنما هي فعله ، وأمره ، أو حكمه ، قال : لأنَّ الإرادة في اللغة إنما
تكون ذلك ، أو تكون ضميراً أو أقرب الشيء من الشيء . » ويقول كذلك « قديماً
أنه تعالى يريد بإرادة محدثة ، فإذا صح ذلك لم يخل في وجودها من أمرين : إما أن
توجد في محل أو لا في محل ، وإن وجدت في محل ، لم تخل من وجوه ، إما أن تحتاج
إلى أن يكون في محلها الحياة ، أو يصح وجودها فيه إذا لم يكن فيه حياة ، وكان
مبنياً بنية مخصوصة ، أو يصح وجودها في كل محل ، ولا تحتاج في وجودها إلا إليه .
ومتى أبطلنا صحة وجودها في المحل على سائر الوجوه التي ذكرناها ، وجب
القضاء بأنها توجد لا في محل ... الخ » المغني (جزء الإرادة) ص (١٤٩)

ويقرر شيخ الإسلام أن الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا
يثبتون إرادة قائمة بذاته ، فهم إما أن ينفوها ، وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق
والأمر ، وإما أن يقولوا : أحدث إرادة لا في محل . انظر : الفتاوى (٨ / ٣٤٢) .

والقول الرابع : أنه لم يزل مریداً^(١) بإرادات متعاقبة . فنوع الإرادة قول أهل السنة قديم ، وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريد في وقته .

وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها ، ثم بعد ذلك يخلقها . فهو إذا قدرها علم ما سيفعله ، وأراد فعله في الوقت المستقبل ؛ لكن لم يرد فعله في تلك الحال ، فإذا جاء وقته أراد فعله ، فالأول عزم والثاني قصد .

وهل يجوز وصفه بالعزم فيه قولان . أحدهما المنع ، كقول القاضي أبي بكر^(٢) ، الأقوال في وصفه بالعزم والقاضي أبي يعلى^(٣) ؛ والثاني الجواز ، وهو أصح^(٤) . فقد قرأ جماعة من

(١) هذا قول أهل السنة والجماعة انظر الفتاوى (٦ / ١٨١) ، ودرء التعارض (٨ / ٢٨٥) .

(٢) هو القاضي أبو بكر بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري ثم البغدادي أي الباقلاني صاحب التصانيف ، كان يضرب المثل بفهمه وذكائه ، كان ثقة إماماً بارعاً ، صنّف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية ، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري ، وقد يخالفه . قال عنه الخطيب : سمعت أبا بكر الخولاني يقول : كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس سوى القاضي أبي بكر فإنما صدره يحوى علمه وعلم الناس . توفي في ذي القعدة سنة (٤٠٣ هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠) ، والأنساب (٢ / ٥١) ، وفيات الأعيان (٤ / ٢٦٩) ، شذرات الذهب (٣ / ١٦٨ - ١٧٠) .

(٣) حيث عقد فصلاً لذلك في مختصر - المعتمد فقال : « فصل في أنه لا يجوز عليه العزم تعالى . ولا يجوز عليه العزم ، لأن العزم هو تقدم الإرادة على فعل على وجه تسهيل الفعل وتوطين النفس ، والله تعالى لا يشق عليه شيء » (١ / ٣٠٤) .

(٤) استدلل الشيخ هنا بقراءة شاذة ، والقراءة الشاذة اختلف العلماء في الاستدلال بها على الأحكام إلى قولين :

الأول : الجواز ، ونزلوها منزلة خبر الآحاد ، فتكون حجة بذلك ، وهذا مذهب الجمهور ، بل نُقل عن ابن عبد البر أنه نقل الإجماع على الاستدلال إذا صح النقل بها عن الصحابة ، وكذا ذكر صاحب تيسير التحرير ، وغيرهم .

السلف ﴿ق ج ج ج ج﴾^(١) بالضم^(٢). وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة: «ثم عَزَمَ اللهُ لي»^(٣). وكذلك في خطبة مسلم: «فَعَزَمَ لي»^(٤).

وسواء سُمِّي «عزماً» أو لم يُسَمَّ، فهو سبحانه إذا قدرها علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها. فإذا جاء الوقت فلا بد من إرادة الفعل المعين، ونفس الفعل، ولا بد من علمه بما يفعله.

الكلام في علمه بما يفعله

ثم الكلام في علمه بما يفعله، هل هو العلم المتقدم بما سيفعله؟ وعلمه بأن قد فعله هل هو الأول، فيه قولان معروفان. والعقل

والثاني: أنها ليست بحجة، ولا يجوز الاستدلال بها على الأحكام، لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر. ونُقل عن إمام الحرمين أنه ظاهر مذهب الشافعي. وقد ذكر علي البعلي أن الشافعي قد نص على حجيتها، وكذلك جمهور أصحابه. وخطأ من نقل خلاف ذلك عنهم. انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ٢١٩)، والقواعد والفوائد الأصولية (١/ ١٥٦)، ونيل الأوطار (١/ ٣٩٩)، وتيسير التحرير (١/ ٣٥٣)، ومجموع الفتاوى (٣٤/ ٤٢)، وشرح الزركشي— (٣/ ٣٢٨)، وبلغة السالك (٤/ ٣٤٥) وغيرها.

(١) سورة آل عمران: (١٥٩).

(٢) (فإذا عزمْتُ) بضم التاء، وهي قراءة جابر بن يزيد وأبي نعيم وعكرمة وجعفر بن محمد. انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (١/ ١٧٦)، والبرهان في علوم القرآن ص (٣٤١)، وشواذ القراءات لابن خالويه ص (٢٩)، وقد ذكر في الأصل ص (٢٤١) أنه لم يجدها في شواذ القراءات، وإنما قال ذلك والله أعلم لأنه ضبط في المتن «عُزمت» بضم العين، والصحيح بضم التاء والله أعلم.

(٣) رواه مسلم (٢/ ٦٣٣) رقم (٩١٨) كتاب الجنائز باب ما يقال عند المريض والميت.

(٤) صحيح مسلم (٤/ ١) في خطبة الكتاب.

ذلك / المراد في الخارج . ومن لم يثبت شيئاً في العلم ، أو كان ليس عنده ١٠١ ب /
إلا إرادة واحدة وعلم واحد ، ليس للمعلومات والمرادات صورة
علمية عند هؤلاء . فهؤلاء نفوا كونه شيئاً في العلم والإرادة ، وأولئك
أثبتوا كونه شيئاً في الخارج .

وتلك الصورة العلمية الإرادية حدثت بعد أن لم تكن . وهي حادثة
بمشيئته وقدرته ، كما يحدث [الحوادث]^(١) المنفصلة بمشيئته وقدرته .
فيُقدَّر ما يفعله ، ثم يفعله .

فتخصيصها بصفة دون صفة وقدر دون قدر هو للأمر المقتضية
لذلك في نفسه . فلا يريد إلا ما تقتضي نفسه إرادته بمعنى يقتضي ذلك ،
ولا يرجح مراداً على مراد إلا لذلك .

ولا يجوز أن يرجح شيئاً لمجرد كونه قادراً . فإنه كان قادراً قبل
لا يرجح شيئاً لكونه قادراً فقط
إرادته ، وهو قادر على غيره . فتخصيص هذا بالإرادة لا يكون بالقدرة
المشتركة بينه وبين غيره .

ولا يجوز أيضاً أن تكون الإرادة تخصص مثلاً على مثل بلا تخصص .
بل إنما يريد المرید أحد الشئین دون الآخر لمعنى في المرید والمراد ، لا بد

دون ما لم يردده . انظر : الفتاوى (٩ / ٨ - ١٠) ، و مجموع الفتاوى (١٤٣ / ٢ - ١٤٤) حجج تؤيد القول الثاني الذي رجحه المصنف و الفتاوى (١٥٦ / ٢) .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ليست في المخطوط ، وهي كذا في الأصل ص (٢٤٣) .

أن يكون المرید إلى ذلك أمیل ، وأن یكون فی المراد ما أوجب رجحان ذلك المیل .

والقرآن والسنة تثبت القدر ، وتقدير الأمور قبل أن یخلقها ، وأن إثبات القدر یزید إشكالات كثيرة
ذلك فی كتاب . وهذا أصل عظیم یثبت العلم والإرادة لكل ما سیکون ،
ویزید إشكالات كثيرة ضل بسببها طوائف فی هذا المكان ، فی مسائل العلم
والإرادة.

فالإیمان بالقدر من أصول الإیمان ، كما ذكره النبی ﷺ فی حدیث
جبریل - قال : « الإیمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ،
وبالبعث بعد الموت ، وتؤمن بالقدر خیره وشره » . وقد تبرأ ابن عمر^(١)

(١) عن یحیی بن یعمر قال : « كان أول من تكلم فی القدر بالبصرة معبد الجهني ،
فانطلقت أنا وحمید بن عبدالرحمن الحميري حاجین أو معتمرین ، فقلنا : لو لقینا
أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما یقول هؤلاء فی القدر؟
فوفق الله تعالى لنا عبدالله بن عمر داخلًا فی المسجد ، فاكتفته أنا وصاحبي فظننت
أن صاحبي سیکل الكلام إليّ ، فقلت : یا أبا عبدالرحمن ، إنه ظهر قبلنا أناس
یقرأون القرآن ، ویقفون العلم یزعمون أنه لا قدر وأن الأمر أنف ، فقال : إذا
لقيت أولئك فأخبرهم أني منهم بريء ، وأنهم مني براء ، والذي كان یحلف به
عبدالله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه فی سبیل الله ما قبله الله
منه ، حتی یؤمن بالقدر ، ثم قال : حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :
بینما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شدید بیاض الثياب
شدید سواد الشعر ، لا یرى علیه أثر السفر ، ولا یعرفه منّا أحد . ثم ذكر
الحدیث .. » . أخرجه مسلم فی كتاب الإیمان (١ / ٣٧) رقم (٨) باب بیان الإیمان

وغيره من الصحابة من المكذبين بالقدر .

قصور المتكلمين في
إثبات القدر

ومع هذا فطائفة من أهل الكلام وغيرهم لا تثبت القدر إلا علماً أزلياً وإرادة

أزلية فقط^(١) . وإذا أثبتوا الكتابة قالوا إنها كتابة لبعض ذلك .

والإسلام والإحسان وغيره . .

(١) يقصد المعتزلة الذين يلقبون بالقدرية والعدلية ، فقد اتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة ، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً ، كما لو خلق العدل كان عادلاً .

وقرر واصل بن عطاء ذلك كثيراً فقال إن الباري حكيم عدل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم ، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه ، فالعبد هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية .

وهو المجازي على فعله ، والرب تعالى أقدره على ذلك كله ، وأفعال العباد محصورة في الحركات والسكنات والاعتمادات والنظر والعلم . قال: ويستحيل أن يخاطب العبد بفعل وهو لا يمكنه أن يفعل ، ولا هو يحسن من نفسه الاقتدار والفعل ، ومن أنكره فقد أنكر الضرورة . انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٣-٤٧) .

وقد أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي ولا شيئاً من أفعال غيره . انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٩٨) .

ويقول القاضي عبد الجبار : « ونحن إذا قلنا : أنه تعالى يريد لا نعني به كونه قادراً ولا عالماً ، لأنه قد يريد ما لا يقدر عليه ، وقد يقدر على ما لا يريده . وهكذا في العلم ، وإنما مرادنا أنه حاصل على فعل صفة الواحد منا إذا كان مريداً » شرح

[قال] ^(١) « إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي سنة) ^(٢) أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة » رواه الترمذي ، وقال غريب ^(٣) .

وهو سبحانه أنزل القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا ^(٤) .

الديات ، باب ما جاء في النهي عن المثلة ، من طريق خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة .. الحديث » . انظر : سنن الترمذي (٢٣/٤) . فاعل هناك وجه اشتباه سنداً وامتناً .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي كذا في الأصل ص (٢٤٥) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الترمذي « عام » . وفي الأصل جعلها بعد سنة ، ووضعها بين قوسين ص (٢٤٦) .

(٣) انظر : جامع الترمذي (١٥٩/٥) رقم (٢٨٨٢) كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء في آخر سورة البقرة عن النعمان بن بشير ، ورواه الإمام أحمد في المسند (٤) رقم (١٨٤٣٨) مسند النعمان بن بشير . صححه الألباني في صحيح الترمذي (١٥٩/٥) ، وفي صحيح الترغيب والترهيب (ج٢) رقم (١٤٦٧) .

(٤) لقد اختلف العلماء في كيفية إنزال القرآن من اللوح المحفوظ على أربعة أقوال :

الأول : أنه نزل إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، في ليلة القدر ، جملة واحدة ، ثم نزل بعد ذلك منجماً في عشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين على حسب الخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم بمكة بعد البعثة ، قال به بعض



السلف منهم ابن عباس ، حيث ساق ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عباس أنه قال: نزل في رمضان، وفي ليلة القدر ، وفي ليلة مباركة جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم من الشهور والأيام ، وروي عن سعيد بن جبير نحوه ، وذكر فيه إلى بيت في السماء يقال له بيت العزة .

وبسنده إلى ابن عباس أيضاً قال : أنزل الله القرآن ليلة لقدر ، فحل في بيت العزة الأثر . وقال به الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢ / ١٠٩) وابن حجر في الفتح ، والبغوي في تفسيره (١ / ١٥١) وابن جرير في تفسيره (٢ / ١٤٤ ، ..) والقرطبي (٢ / ٦٢ ، ٢٩٧) و (٢٠ / ١٣٠) وفي زاد المسير (١ / ١٨٧) وقال الكرمي في الناسخ والمنسوخ : أنه قول الجمهور (١ / ٢٣٤)

القول الثاني : أنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة ، قدر ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين في كل ليلة ما يقدر الله إنزاله في كل السنة ، ثم نزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة ، وهذا القول ذكره الرازي ، ثم توقف أيهما أولى هذا أم الأول . وقال به مقاتل والحلي والماوردي .

القول الثالث : أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر ، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات ، وبه قال الشعبي .

القول الرابع : أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة ، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة ، وهذا القول حكاه الماوردي . قال السيوطي هذا القول غريب ، وكأنه أريد به الجمع بين الأول والثاني . انظر : الإتقان في علوم القرآن (١ / ١١٨ - ١١٩) ، والتبصرة للفيروزآبادي (٢ / ٧٢) ، والأحاديث المختارة (١٠ / ١٥٣) رقم ١٥١ ، والمستدرک (٢ / ٢٤٢) رقم ٢٨٨ ، وسنن النسائي (٥ / ٧) رقم ٧٩٩١ ، وتفسير ابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٩) رقم ١٥١٢٩ ورقم ١٦٥٠ .

والمقصود من ذكر هذا هنا هو أن الله تعالى يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون أن

وكثير من الكتب المصنفة في أصول الدين والكلام يوجد فيها الأقوال

المبتدعة دون القول الذي جاء به الكتاب والسنة .

فالشهرستاني مع تصنيفه في الملل والنحل يذكر في مسألة الكلام والإرادة وغيرهما أقوالاً ليس فيها القول الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وإن كان بعضها أقرب^(١) .

لو كان كيف يكون ، وهو سبحانه قد قدر مقادير الخلائق ، وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها ، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسنة وآثار السلف ، ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعد ما يعملونها ، فيقابل بين الكتابة المتقدمة على الوجود والكتابة المتأخرة عنه فلا يكون بينهما تفاوت ، هكذا قال ابن عباس وغيره من سلف الأمة . انظر : الفتاوى (١٢ / ١٢٦) و (١٥ / ٢٢٣) .

(١) انظر : الملل والنحل (١ / ٩٢ - ١١٤) . حيث ذكر أقوال الطوائف في القرآن .

وللطوائف في القرآن مذاهب ، فالجهمية والمعتزلة قالوا بأنه مخلوق ، والكلابية قالوا بأنه حكاية عن كلام الله ، والأشعرية أرادوا الهروب عن الحكاية فقالوا بأنه عبارة عن كلام الله ، والخلاف بينهم وبين الكلابية لفظي ، وأما أهل السنة فقالوا : إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه ، ليس ذلك مخلوقاً منفصلاً عنه ، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته ، فكلامه قائم بذاته ، ليس مخلوقاً بائناً عنه ، وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، لم يقل أحد من سلف الأمة أن كلام الله مخلوق بائن عنه .

انظر : الإيضاح لابن الزاغوني (٢٤١ - ٢٤٧) ، والإرشاد للجويني (٩٩ - ١٠١) ، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٣٥٧) ، ومجموع الفتاوى (١٢ ، ٣٧) ، والشرعية للأجري (٧٥ - ٧٦) ، والملل

تصرف الأشعري في
قول أهل السنة

وقبله أبو الحسن كتابه في اختلاف المصلين من أجمع الكتب ، وقد استقصى فيه أقاويل أهل البدع . ولما ذكر قول أهل السنة والحديث ذكره مجملاً ، غير مفصّل . وتصرف في بعضه ، فذكره بما اعتقده هو أنه قولهم من غير أن يكون ذلك منقولاً عن أحد منهم^(١) .

وأقرب الأقوال إليه قول ابن كلاب^(٢) .

فأما ابن كلاب فقوله مشوب بقول الجهمية ، وهو مركب من قول أهل السنة وقول الجهمية ، وكذلك مذهب الأشعري في الصفات^(٣) .

والنحل (١ / ٩٦ و ١٠٦ - ١٠٧) .

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٣٤٥-٣٥٠).

(٢) هو رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، أبو محمد، عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، لُقّب كلاباً لأنه كان يجرّ الخصم إلى نفسه بيانه وبلاغته، وأصحابه هم الكلابية، لحق بعضهم أبا الحسن الأشعري، وكان يرد على الجهمية، قال الذهبي الرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظرهم، وكان يقول بأنّ القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سبق إليه أبداً، قاله في معارضة من يقول بخلق القرآن، وصنّف في التوحيد وإثبات الصفات، وأنّ علو الباري على خلقه معلوم بالفطرة والعقل على وفق النص، اتهم بتدليس دين النصارى في ملة الإسلام ليرضي أخته، وذلك من خلال قوله إنّ كلام الله هو الله، فيقول عباد: هو نصراني بهذا القول، لكن الذهبي ينفي تلك التهمة عنه، وقال: « ولم أقع بوفاة ابن كلاب ». انظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤-١٧٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/٢٩٩)، مقالات الإسلاميين (١/٢٤٩، ..) و (٢/٢٢٥، ..).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٤٩-٢٥٩) و (٢/٢٥٧-٢٥٩).

وأما في القدر والإيمان فقولهم جهم^(١) .

وأما ما حكاه عن أهل السنة والحديث وقال: « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب »^(٢) فهو أقرب ما ذكره .

وبعضه ذكره عنهم على وجهه^(٣) ، وبعضه تصرف فيه وخلطه بما هو من أقوال جهم في الصفات والقدر^(٤) ، إذ كان هو نفسه يعتقد صحة تلك الأصول .

سبب خطأ الأشعري

وهو يجب الانتصار لأهل السنة والحديث وموافقتهم فأراد أن يجمع بين ما رآه من رأي أولئك وبين ما نقله عن هؤلاء . ولهذا يقول فيه طائفة إنه خرج من التصريح إلى التمويه . كما يقوله طائفة : إنهم الجهمية الإناث ، وأولئك الجهمية الذكور .

وأتباعه الذين عرفوا رأيه في تلك الأصول ووافقوه أظهروا من

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢١٣ — ٢١٤) وفي القدر انظر: مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٣٥٠) .

(٣) كقوله : « ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق » . مقالات الإسلاميين (١/٣٤٦) .

(٤) كقول : « وأن أعمال العباد يخلقها الله عز وجل ، وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا منها شيئاً وأن الله وفق المؤمنين لطاعته ، وخذل الكافرين ، ولطف بالمؤمنين ، ونظر لهم ، وأصلحهم ، وهداهم ، ولم يلطف بالكافرين ، ولا أصلحهم ولا هداهم ، ولو أصلحهم لكانوا صالحين ، ولو هداهم لكانوا مهتدين » . مقالات الإسلاميين (١/٣٤٦) .

مخالفة أهل السنة والحديث ما هو لازم لقولهم ، ولم يهابوا أهل السنة والحديث ويعظموا ويعتقدوا صحة مذاهبهم كما كان هو يرى ذلك .

والطائفتان - أهل السنة والجمهية - يقولون إنه تناقض ، لكن السني يحمّد موافقته لأهل الحديث ويؤدّم موافقته للجمهية ، والجمهية يذم موافقته لأهل الحديث ويحمد موافقته للجمهية .

ولهذا كان (متأخري) ^(١) أصحابه كأبي المعالي ونحوه ، أظهر تجهماً وتعطيلاً من متقدميهم ^(٢) . وهي مواضع دقيقة يغفر الله لمن أخطأ فيها بعد اجتهاده ^(٣) .

لكن الصواب ما أخبر به الرسول ، فلا يكون الحق في خلاف ذلك قط ، والله أعلم .

ومن أعظم الأصول التي دل عليها القرآن في مواضع كثيرة جداً ، وكذلك إثبات الصفات الاختيارية الأحاديث ، وسائر كتب الله ، وكلام السلف ، وعليها تدل المعقولات الصريحة ، هو إثبات الصفات الاختيارية ، مثل أنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته ، وكذلك يقوم بذاته فعلة الذي يفعله بمشيئته ^(٤) .

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٢٤٨) فهي « متأخرو » وهو الصواب .

(٢) انظر: لشيء من ذلك في الإرشاد ص (١٠٢-١٠٨-١٥٥) . حيث قال بالتأويل في جميع الصفات الخبرية وجعله منهجاً عاماً بعد أن كان التأويل قبله مضطرباً .

(٣) صورة لعدل شيخ الإسلام مع من ضلّ عن الحق بسبب الشبهة .

(٤) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ ج ج ج ج ج ﴾ [النساء: ١٦٤] ، وقال تعالى: ﴿ □ □ ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقال تعالى: □ □ □ □ □

❖ (١) .

وما خلقه الرب تعالى فإنه يراه ، ويسمع أصوات عباده . والمعدوم المعدوم لا يرى
لا يرى باتفاق العقلاء .

والسالمية^(٢) كأبي طالب المكي^(٣) وغيره ، لم يقولوا : إنه يُرى قائماً
قول السالمية في رؤية
المعدوم
بنفسه ، وإنما قالوا : يراه الرب في نفسه وإن كان هو معدوماً في ذات
الشيء المعدوم . فهم يجعلون الرؤية لما يقوم بنفس العالم من صورته العلمية ما
هو عدم محض . وهم وإن كانوا غلطوا في بعض ما قالوه فلم يقولوا : إن العدم
المحض الذي ليس بشيء يُرى ، فإن هذا لا يقوله عاقل . وفي الحقيقة إذا رُئي

(١) سورة الرعد (١٧) .

(٢) أتباع أبي الحسن ، أحمد بن محمد بن محمد بن سالم الزاهدي البصري شيخ السالمية ، وعنه
أخذ الأستاذ أبو طالب المكي ، وهو آخر أصحاب سهل التستري وفاة ، وقد
خالف أصول السنة في مواضع ، وبالع في الاثبات في مواضع . توفي سنة
(٣٦٠هـ) . انظر : شذرات الذهب (١/١٥١) .

(٣) أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي العجمي ثم المكي ، صاحب كتاب
«قوت القلوب» ، تزهد وسلك ولقي الصوفية ، وصنّف في التوحيد ، ووعظ ،
كان صاحب رياضة ومجاهدة ، كان على نحلة أبي الحسن بن سالم البصري شيخ
السالمية ، ت : ببغداد سنة ٣٨٦هـ . انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان
(٤/٣٠٣) ، وشذرات الذهب (٣/١٢٠) ، والعبر (١/١٦٨) .

قال شيخ الإسلام : « لكن قال من قال من السالمية : إنه يسمع ويرى موجوداً في
علمه لا موجوداً بئناً عنه ، ولم يقل : إنه يسمع ويرى بئناً عن الرب » الفتاوى
(٦/٢٢٨) .

شيء فإنها رُئي مثاله العلمي ، لا عينه .

وأبو الشيخ الأصبهاني^(١) لما ذُكرت هذه المسألة أمر بالإمساك عنها.

فقبل أن يوجد لم يكن يُرى ، وبعد أن يُعدم لا يُرى ، وإنما يُرى حال

وجوده . وهذا هو الكمال في الرؤية .

وكذلك سمع أصوات العباد هو عند وجودها ، لا بعد فنائها ،

ولا قبل حدوثها . قال تعالى: ﴿ وَوَوُوؤِيَّ ﴾^(٢) ، وقال: ﴿

(١) عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري الحياتي أبو محمد الوزان ، المعروف بأبي الشيخ الحافظ ، ولد سنة أربع وسبعين ومائتين ، من أهم مصنفاته طبقات المحدثين بأصبهان ، حُقق في أربعة أجزاء رسالة جامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد ذكر المحقق أنه لم يجد تصريحاً عنه في مذهبه وعقيدته، ولا عن غيره ، قال: والذي يظهر لي من خلال دراسة كتابه: الطبقات والنظر في بقية مصنفاته، أنّ عقيدته عقيدة السلف، ومذهبه هو مذهب المحدثين ، فكان يسلك مسلكهم ، ولم يتبع مذهباً خاصاً من المذاهب الفقهية المعروفة ، وكذلك يؤكد هذا رضاء الله بن محمد المبارك فوري محقق كتاب العظمة للأصبهاني ت سنة تسع وستين وثلاث مائة . انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٦) ، وتذكرة الحفاظ (٩٤٥/٣) ، والعظمة ص (٨٢/١) ، وطبقات المحدثين بأصبهان (٩٢/١) ، تحقيق عبد الغفور البلوشي .

له تصانيف كثيرة كما ذكر ذلك السمعاني في الأنساب (٣٢٢/٤) وقد بذل محقق طبقات المحدثين جهداً مشكوراً في تتبع مؤلفاته ، وذكر واحداً وخمسين كتاباً بين المطبوع من المخطوط ، وكذلك المفقود فليرجع إليه ، (١٠٥-٩٥/١) .

(٢) سورة التوبة (١٠٥) .



(١) 



وفيهما قراءتان^(١). فمن قرأ (بظنين) أي ما هو بمتهم على الغيب ، بل هو صادق أمين فيما يخبر به . ومن قرأ (بضنين) أي : ما هو ببخيل ، لا يبذله إلا بعوض ، كالذين يطلبون العوض على ما يعلمونه .

فوصفه بأنه يقول الحق فلا يكذب ، ولا يكتم . وقد وصف أهل الكتاب بأنهم يجعلونه قراطيس ييدونها ويخفون كثيراً ، وأنهم يشترون به ثمناً قليلاً .

ومع هذا وهذا فقد أمدّه بالصبر على أذاهم . وجعله كذلك يعطيهم ما هم محتاجون إليه غاية الحاجة بلا عوض ، وهم يكرهونه ويؤذونه عليه .

وهذا أعظم من الذي يبذل الدواء النافع للمرضى ، ويسقيهم إياه بلا عوض ، وهم يؤذونه ، كما يصنع الأب الشفيق . وهو أب المؤمنين .

وكذلك نعت أمته بقوله : ﴿ ن ن ن ن ن ن ﴾^(٢) ، قال وصف أمة محمد x

أبو هريرة : « كنتم خير الناس للناس ، تأتون بهم في السلاسل حتى تدخلوهم الجنة . فيجاهدون - يبذلون أنفسهم وأموالهم - لمنفعة الخلق وصلاحهم ، وهم يكرهون ذلك لجهلهم »^(٣) ، كما قال أحمد في خطبته :

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو الكسائي ورويس بالطاء ، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً . وقرأ الباقر بالضاد ، وكذا هي في جميع المصاحف . انظر : النشر - في القراءات العشر (٣/ ٣٦٠) .

(٢) سورة آل عمران (١١٠) .

(٣) رواه البخاري (٤/ ١٦٦٠) رقم (٤٢٨١) كتاب التفسير ، باب « كنتم خير أمة

« الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويصرون بنور الله أهل العمى . فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس ، وأقبح أثر الناس عليهم » - إلى آخر كلامه^(١).

فهذا هذا ، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . وهو سبحانه يجزي الناس بأعمالهم ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . فهو ينعم على الرسول بإنعامه جزاء على إحسانهم والجميع منه . فهو الرحمن الرحيم الجواد الكريم الحنان المنان ، له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ، وله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه .

« وهو سبحانه يحب معالي الأخلاق ويكره سفاسفها »^(٢). وهو

أخرجت للناس». وفيه «تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام» .

(١) انظر : الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل ، ضمن عقائد السلف ص(٥٢).

(٢) عن طلحة بن يزيد الخزاعي قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى كريم يحب معالي الأخلاق ويكره سفاسفها » رواه البيهقي في سننه الكبرى (١٠ / ١٩١) رقم (٢٠٦٩) عن طلحة بن كريب الخزاعي ، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها ؛ وقال هذا مرسل ، ورواه الشاشي في مسنده (١ / ٨٠) رقم (٢٠) مسند سليمان بن سحيم بن طلحة . ورواه الشهاب في مسنده (٢ / ١٥٠) وزاد «معالي الأخلاق وأشرفها» ، وكنز العمال (٣ / ٦) ، وصححه الالباني في صحيح

يجب البصر النافذ عند ورود الشبهات ، ويجب العقل الكامل عند حلول الشهوات «^(١) . وقد قيل أيضاً : « وقد يجب الشجاعة ولو على قتل الحيات ، ويجب السماحة ولو بكف من تمرات »^(٢) .
والقرآن أخبر أنه يجب المحسنين ، ويجب الصابرين^(٣) . وهذا هو الكرم والشجاعة .

وضعيف الجامع الصغير برقم (١٣٨٩) .

(١) عن عمران بن حصين قال : أخذ النبي ﷺ عماتي من ورائي ، فقال : (يا عمران ... واعلم أن الله عز وجل يحب البصر - النافذ عند مجيء الشبهات ، ... الخ .

رواه البيهقي في الزهد (ص ٣٤٦ رقم / ٩٥٤) ، والديلمي في الفردوس (١ / ١٩٤ رقم / ٥٦٥) ، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢ / ٧٦ - ٧٧) .

وهو حديث مرسل وفيه حفص بن عمر العدني ضعفه الجمهور . انظر : الفتاوى الكبرى (٣ / ٤٢٦) ، ومجموع الفتاوى (١٦ / ٣٢٧ ، ٢٩ / ٤٤) ، وتخریج الإحياء للعراقي (٢ / ١١٨٦ رقم / ٤٢٩٩) .

(٢) انظر : مسند الشهاب (٢ / ١٥٢) رقم (١٠٨٠) . كذلك ، وذكر ابن كثير في البداية والنهاية أن ذلك من قول بعض السلف . انظر : البداية والنهاية (١ / ٣١٠) . وفي الزهد الكبير (١ / ٣٤٧) رقم (٩٥٤) وذكر أن عمر بن حفص تفرد به .

(٣) قال تعالى : ﴿ ه ه ع ع ﴾ [البقرة: ١٩٥] ومثل قوله تعالى : ﴿ و و و ﴾ [١٤٦] آل عمران ، وغيرها من الآيات .

فصل

وقوله: ﴿ ٤ ٥ ٦ ﴾ يقتضي اتصافه بالكرم في نفسه ، وأنه الأكرم ، وأنه محسن إلى عباده . فهو مستحق للحمد لمحاسنه وإحسانه .

وقوله: ﴿ ٧ ٨ ٩ ﴾^(١) . فيه ثلاثة أقوال . « قيل : أهل أن يُجَل وأن يُكْرَم ، كما يقال إنه: ﴿ ١٠ ١١ ﴾ أي المستحق لأن يُتَقَى . وقيل : أهل (والإكرام » أن يجَل في نفسه [و] ^(٢) ^(٣) أن يُكْرَم أهل ولايته وطاعته . وقيل : أهل أن يجَل في نفسه وأهل أن يُكْرَم [أهل ولايته وطاعته] ^(٤) » ^(٥) .

ذكر الخطابي الاحتمالات الثلاثة ، ونقل ابن الجوزي كلامه فقال : « قال أبو سليمان الخطابي : الجلال مصدر الجليل ، يقال : جليل بيِّنُ الجلالة والجلال . والإكرام مصدر أكرم - يكرم - إكراماً . والمعنى : (أنه يُكْرَم أهل ولايته وطاعته) ^(٦) ، وأن الله يستحق أن يُجَل ويُكْرَم ، ولا يُجَحَد ولا يُكْفَر به . قال : ويُحْتَمَل أن يكون المعنى : يُكْرَم أهل ولايته ويرفع درجاتهم » ^(٧) / .

١٢١ ب /

قلت : وهذا الذي ذكره البغوي فقال : ﴿ ١٢ ١٣ ﴾ العظمة والكبرياء

(١) سورة الرحمن (٢٧) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . ليست في المخطوط ، وهي كذا في الأصل ص (٢٥٦) . وهي كذا في زاد المسير .

(٣) هكذا في المخطوط ، وكذا في الأصل (٢٥٦) ، وبدونها يستقيم المعنى .

(٤) زيادة يقتضيها السياق للجمع بين القولين الأول والثاني وليست في الأصل ص (٢٥٦) ولا في المحقق .

(٥) زاد المسير (٨ / ١١٤) .

(٦) هكذا في المخطوط . وكذا في الأصل ص (٢٥٦) ، وليست في زاد المسير (٨ / ١١٤) وبدونها يستقيم المعنى .

(٧) زاد المسير (٨ / ١١٤) .

والإكرام) يكرم أنبياءه وأوليائه بلطفه مع جلاله وعظمته^(١).

قال الخطابي: وقد يحتمل أن يكون أحد الأمرين - وهو الجلال - مضافاً إلى الله بمعنى الصفة له، والآخر مضافاً إلى العبد بمعنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿ذَٰ ثَٰ ثَٰ ثَٰ ثَٰ﴾^(٢)، فانصرف أحد الأمرين إلى الله وهو المغفرة، والآخر إلى العباد وهو التقوى^(٣).

ترجيح شيخ الإسلام
للقول الأول

قلت: القول الأول هو أقربها إلى المراد، مع أن الجلال هنا ليس مصدر جل - جلالاً، بل هو اسم مصدر أجل - إجلالاً، كقول النبي ﷺ: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشبهة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه، وذي السلطان المقسط»^(٤). فجعل إكرام

(١) انظر: معالم التنزيل (٤/ ٢٧٠).

(٢) سورة المدثر (٥٦).

(٣) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٨/ ١١٤).

(٤) سنن أبي داود (٤/ ٢٦١) رقم (٤٨٤٣) كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، ورواه البيهقي في سننه (٨/ ١٦٣) رقم (١٦٤٣٥) كتاب قتال أهل البغي، باب النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وما على الرعية من إكرام السلطان المقسط. ومصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٤٢١) رقم (٣٢٥٦١) كتاب السير، ما جاء في الإمام العادل. ورواه البخاري في الأدب المفرد (١/ ١٣٠) رقم ٣٥٧. باب إجلال الكبير. وحسنه الألباني في أبي داود (٤/ ٢٦١) باب في تنزيل الناس منازلهم من حديث أبي موسى الأشعري، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (٢١٩٩) وفي مشكاة المصابيح (ج ٣) رقم (٤٩٧٢) وفي صحيح الترغيب والترهيب رقم (٩٨).



هؤلاء من جلال الله ، أي من إجلال الله ، كما قال: ﴿ چ چ چ چ ﴾^(١) . وكما يقال : كلمه كلاماً وأعطاه عطاءً والكلام والعطاء اسم مصدر التكليم والإعطاء .

والجلال قرن بالإكرام ، وهو مصدر المتعدي ، فكذلك الإكرام .
ومن كلام السلف : « أجلوا الله أن تقولوا كذا »^(٢) . وفي حديث موسى : يا رب ، إني أكون على الحال التي أجلك أن أذكرك عليها .
قال : « اذكرني على كل حال »^(٣) .

لا يتصف بالجلال
والإكرام إلا من
يستحق ذلك

وإذا كان مستحقاً للإجلال والإكرام ، لزم أن يكون متصفاً في نفسه بما يوجب ذلك ، كما إذا قال : الإله هو المستحق لأن يؤله ، أي يُعبد ، كان هو في نفسه مستحقاً لما يوجب ذلك . وإذا قيل : ﴿ ت ت ت ﴾ كان هو في نفسه متصفاً بما يوجب أن يكون هو المتقى .

ومنه «قول النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع بعد ما يقول ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد .

(١) سورة نوح (١٧) .

(٢) لم أجده .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٣ / ٧) رقم (٣٤٢٨٧) كتاب الزهد ، ما ذكر في زهد الأنبياء وكلامهم عليهم السلام ، كلام موسى عليه السلام ، ومجموع في عشرة أجزاء حديثية ، (١ / ٣٤٤) رقم (٤٥٦) - (٥١) ، وشعب الإيمان للبيهقي (١ / ٤٥١) رقم (٦٨٠) .

اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجدم منك
الجد»^(١) . أي هو مستحق لأن يثنى عليه وتُجَدَّ نفسه .

والعباد لا يحرصون ثناءً عليه ، وهو كما أثنى على نفسه . كذلك هو
أهل أن يُجَلَّ وأن يُكْرَم . وهو سبحانه يُجَلُّ نفسه ، ويُكْرِم نفسه . والعباد
لا يحرصون إجلاله وإكرامه .

والإجلال من جنس التعظيم ، والإكرام من جنس الحب والحمد . وهذا
كقوله له الملك وله الحمد . فله الإجلال والملك ، وله الإكرام والحمد .

والصلاة مبناها على التسبيح في الركوع والسجود ، والتحميد
والتوحيد في القيام والقعود ، والتكبير في الانتقالات ، كما قال جابر:
« كنا مع رسول الله ﷺ ، فكنا إذا علونا كبرنا وإذا هبطنا سبحنا ،
فوضعت الصلاة على ذلك » رواه أبو داود^(٢) .

وفي الركوع يقول: « سبحان ربي العظيم » . وقال النبي ﷺ : « إني نهيت
أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً . أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود

(١) رواه مسلم كتاب الصلاة ، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام .
(٣٤٣/١) رقم (٤٧١) .

(٢) أخرجه أبو داود ، وهو جزء من حديث ابن عمر (٣٣/٣) رقم (٢٥٩٩) ،
كتاب الجهاد باب ما يقول الرجل إذا سافر . وهو في البخاري (٣/١٠٩١) رقم
(٢٨٣١) كتاب الجهاد والسير ، باب التسبيح إذا هبطوا وادياً ، رواه عن
جابر ، وليس فيه فوضعت الصلاة على ذلك .

فاجتهدوا فيه في الدعاء ، فقمنا أن يستجاب لكم»^(١) .

وإذا رفع رأسه حمد فقال: «سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد» . فيحمده في هذا القيام ، كما يحمده في القيام الأول إذا قرأ أم القرآن .

التحميد والتوحيد مقدم
على مجرد التعظيم

فالتحميد والتوحيد مقدم على مجرد التعظيم . ولهذا اشتملت الفاتحة على هذا ، أولها تحميد ، وأوسطها (تمجيد)^(٢) . ثم في الركوع تعظيم الرب ، وفي القيام يحمده ، ويثني عليه ، ويمجده .

فدل على أن التعظيم المجرد تابع لكونه محموداً وكونه معبوداً . فإنه يجب أن يُحمد ويُعبد ، ولا بد مع ذلك من التعظيم ، فإن التعظيم لازم لذلك .

وأما التعظيم فقد يتجرد عن الحمد والعبادة على أصل الجهمية^(٣) . وليس ذلك بمأمور به ، ولا يصير العبد به لا مؤمناً ، ولا عابداً ، ولا مطيعاً .

وأبو عبد الله بن الخطيب الرازي يجعل الجلال للصفات السلبية ، قول الرازي في «الجلال

والإكرام»

والإكرام للصفات الثبوتية ، فيُسمى هذه «صفات الجلال» ، وهذه «صفات الإكرام»^(٤) ، وهذا اصطلاح له ، وليس المراد هذا في قوله :

(١) رواه مسلم (٣٤٨/١) رقم (٤٧٩) كتاب الصلاة ، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود .

(٢) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٢٥٩) . والصواب «توحيد» .

(٣) تزعم الجهمية أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسوله وبجميع ما جاء من عند الله فقط ، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله والتعظيم لهما والخوف والعمل بالجوارح فليس بإيمان ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به . انظر : مجموع الفتاوى (٥٤٣ / ٧) .

(٤) انظر : التفسير الكبير للرازي (٢٩ - ٣٠ / ١٠٧) ضمن المسألة السادسة من مسائل الآية .

﴿ ت ت ت ت ت ﴾^(١)، وقوله: ﴿ ت ت ت ت ت ﴾^(٢).

القراءات الواردة
في « نو »

وهو في مصحف أهل الشام (تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام) وهي قراءة ابن عامر، فالاسم نفسه يُذَوَّى^(٣) بالجلال والإكرام. وفي سائر المصاحف - وهي قراءة الجمهور - ﴿ ت ت ت ﴾ فيكون المسمى نفسه^(٤).

وفي الأولى ﴿ ت ت ت ت ت ﴾. فالْمُذَوَّى وجهه سبحانه، وذلك يستلزم أنه هو ذو الجلال والإكرام. فإنه إذا كان وجهه ذا الجلال والإكرام كان هذا تنبيهاً [على أنه هو ذو الجلال والإكرام]^(٥)، كما أن اسمه إذا كان ذا الجلال والإكرام كان تنبيهاً على المُسَمَّى.

11131

وهذا يبين أن المراد أنه يستحق أن يُجَلَّ ويُكْرَم.

فإن الاسم نفسه يُسَبَّح ويُذَكَّر ويُراد بذلك المُسَمَّى. والاسم نفسه

(١) سورة الرحمن (٢٧).

(٢) سورة الرحمن (٧٨). وفي المخطوط ذكر في الآية الأولى ذي وفي الثانية ذو ولعله من تصحيف الناسخ.

(٣) يُذَوَّى والمذَوَّى لم أجدها في المعاجم. و« ذو » التي من الأسماء الستة لا فعل لها ولا مصدر. فلعل هذا خطأ من الناسخ.

انظر: العين (٨ / ٢٠٦)، والقاموس المحيط (١ / ١٦٥٨)، والمصباح المنير (١ / ٢١١)، ولسان العرب (١٤ / ٢٩٠)، ومختار الصحاح ص (٩٤)، ومعجم مقاييس اللغة (٢ / ٣٦٣).

(٤) اختلف في (ذي الجلال)، فقرأ ابن عامر (ذوالجلال) بواو بعد الذال نعتاً للاسم، وكذلك هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقر (ذي الجلال) بياء بعد الذال نعتاً للرب، وكذلك هو في مصاحفهم، واتفقوا على الواو في الحرف الأول، وهو قوله: ﴿ ت ت ت ت ت ﴾ نعتاً للوجه، إذ لا يجوز أن يكون مقحماً، وقد اتفقت المصاحف على ذلك. انظر: النشر في القراءات العشر (٣ / ٣٢٣).

(٥) زيادة يقتضيها السياق، وليست في المخطوط، ولا في الأصل ص (٢٦٠).

تدعو ، ودعاء الاسم هو دعاء مسماه .

وهذا هو الذي أراده من قال من أهل السنة : « إن الاسم هو الاسم والمسمى المسمى »^(١) . أرادوا به أن الاسم إذا دُعي وذكر يراد به المُسمَّى . فإذا

(١) لقد تنازع الناس في هذه المسألة ، ولم يظهر ذلك التنازع إلا بعد الأئمة أحمد وغيره ، وكان عند أحمد وغيره من أئمة أهل السنة الإنكار على الجهمية الذين قالوا ، أسماء الله مخلوقة .

فظائفة يقولون الاسم غير المسمى ، وأسماؤه غيره ، وما كان غيره فهو مخلوق ، وهؤلاء هم الجهمية الذين ذمهم السلف ، وغلظوا فيهم القول ، وذلك لأن أسماء الله من كلامه ، وكلام الله غير مخلوق بل هو المتكلم به ، وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء .

وظائفة قالوا : الاسم هو المسمى - كما ذكر هنا الشيخ في النص - وهم كثير من المنتسبين إلى السنة ، مثل أبي بكر ، عبدالعزيز ، وأبي القاسم الطبري ، واللالكائي ، والبغوي ، وأحد قولي أصحاب الأشعري . وهؤلاء لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به ، فإن هذا لا يقوله عاقل ، فهؤلاء يقولون : اللفظ هو التسمية ، والاسم ليس هو اللفظ بل هو المراد باللفظ .

وظائفة قالوا : لا هو هو ولا هو غيره . أي لا هو المسمى ولا غير المسمى ، ومنهم من قال اسم الشيء هو صفته ووصفه ، وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام . وقد تكلفوا هذا التكليف ، ليقولوا : إن اسم الله غير مخلوق ، ومرادهم أن الله غير مخلوق .

وقد أنكر عليهم جمهور الناس من أهل السنة وغيرهم ، لما في قولهم من الأمور الباطلة ، مثل دعواهم أن لفظ اسم الذي هو (أ، س، م) معناه ذات الشيء ونفسه وأن الأسماء هي التسميات .

وظائفة قالوا : الاسم للمسمى ، يقوله أكثر أهل السنة ، وهم قد وافقوا الكتاب

قال المصلي: «الله أكبر» فقد ذكر اسم ربه، ومراده المُسمَّى .

لم يريدوا به أن نفس اللفظ هو الذات الموجودة في الخارج . فإن فساد هذا لا يخفى على من تصوره، ولو كان كذلك كان من قال: «ناراً» احترق لسانه . وبَسَطَ هذا له موضع آخر^(١) .

والمقصود أن الجلال والإكرام مثل الملك والحمد، كالمحبة والتعظيم . وهذا يكون في الصفات الثبوتية والسلبية . فإن كل سلب فهو متضمن للثبوت . وأما السلب المحض فلا مدح فيه .

وهذا مما يظهر به فساد قول من جعل أحدهما للسلب والآخر للإثبات، لا سيما إذا كان من الجهمية الذين ينكرون محبته، ولا يثبتون له

والسنة، قال تعالى ﴿بِجِ جِ جِ﴾، وقال ﴿كُ كُ كُ كُ﴾ .

وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً» وهم يفصلون فيقولون: إنَّ الاسم ليس هو نفس المسمى، ولكن يراد به المسمى، وإذا قيل هو غيره بمعنى أنه يجب أن يكون مبايناً له، فهذا باطل، فإنَّ المخلوق قد يتكلم بأسماء نفسه فلا تكون بائنة عنه فكيف بالخالق وأسمائه وكلامه، وليس كلامه بائناً عنه . ولكن قد يكون الاسم نفسه بائناً، مثل أن يسمى الرجل غيره باسم، أو يتكلم باسمه، فهذا الاسم نفسه ليس قائماً بالمسمى، لكن المقصود به المسمى، فإنَّ الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه .

انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ — ٢١٢) باختصار وتصرف، والإرشاد للجويني (١٤١ - ١٤٢) .

(١) لشيخ الإسلام رسالة بهذا الخصوص انظرها في مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥، ٢١٢) .

الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة . وهذا قول جمهور الناس ، وعليه حُذِّقَ النظار ، أن المعرفة تارة

وعقائده على التفصيل ، فالإنسان بها يصل إلى تلك الأمور العامة ولا يصل إلى التفاصيل . فهذا قول السلف في فطرية وجود الله ، وعلى ذلك يستدلون بأدلة شرعية وعقلية .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الفطرة لا تقتضي التوحيد وإنما هي مجرد القابلية للتوحيد .

وقد استدل ابن عبد البر لذلك بأدلة كثيرة أرى أنها لا تدل على مطلوبه رحمه الله . وذهب بعض العلماء إلى أن المقصود بالفطرة هي موافقة القدر السابق ، وقد نسب ابن عبد البر هذا القول لابن المبارك ، وقال بأن الإمام أحمد قال به ثم تركه ، وقال بأنه مقتضى مذهب الإمام مالك ، وهو منقول من إسحاق بن راهويه ، وانفرد بأن المولود يكون مؤمناً أو كافراً منذ أن يولد .

واستندوا في قولهم هذا إلى أن الفطرة في كلام العرب هي البداءة ، والفاطر المبتدئ ، فكأنه قال : كل مولود يولد على ما ابتدأه الله عليه من الشقاوة والسعادة مما يصير إليه .

كما ذهب جماهير المتكلمين على اختلاف طوائفهم إلى القول بأن معرفة الله نظرية ، وأنها إنما تدرك بالاستدلال ، وهذا يتناقض مع القول بفطرية معرفة الله وتوحيده ، لأن المعارف الفطرية لا تحتاج إلى نظر واستدلال ، وإنما تكون معلومة بالبداهة والفطرة ، وسيأتي الكلام على ذلك عند الحديث على مسألة أول واجب على المكلف ص (٢٢٦) .

انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٨٣-٣٨٥، ٣٨٧، ٤٤٤، ٤٦١-٤٦٣)،
والتمهيد (١٨/ ٧٩-٨٣، ٨٧)، والمعرفة في الإسلام لشيخنا الدكتور عبد الله القرني
ص (٢٢٩)، وحقائق التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين للسلمي ص (١٣٦) .

تحصل بالضرورة ، وتارة بالنظر ، كما اعترف بذلك غير واحد من أئمة المتكلمين .

وهذه الآية أيضاً تدل على أنه ليس النظر^(١) أول واجب ، بل أول ما أول واجب على المكلف أوجب الله على نبيه ﷺ: ﴿ ج ج ج ج ﴾ ، لم يقل : « انظر واستدل حتى تعرف الخالق »^(٢) .

(١) هو فكري يؤدي إلى علم أو اعتقاد أو ظن . انظر : التعريفات للجرجاني ص (٣٣٣) .

والنظر الأصل فيه أنه لفظة مشتركة بين معانٍ كثيرة قد يذكر ويراد به تقلب الحدقة الصحيحة ، نحو المرئى التماساً لرؤية ، تقول العرب نظرت إلى الهلال فلم أره ، وقد يراد به الانتظار قال تعالى : ﴿ □ □ □ ﴾ ، وقد يراد به العطف والرحمة ، قال تعالى : ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ . وقد يذكر ويراد به المقابلة ، وقد يراد به التفكير بالقلب ، قال : ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ وهو قسمان :

الأول : النظر في أمور الدنيا ، والثاني : النظر في الأدلة ليتوصل بها إلى المعرفة ، وهذا هو النظر المقصود هنا . انظر : الأصول الخمسة ص (١٩ - ٢٠) ، والمغني للقاضي (٤ / ١٢) جزء النظر والمعارف .

(٢) سبق بيان أن معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته فطرية لازمة للإنسان ، لا تنفك عنه عند أهل السنة ، وهذه المسألة (أول واجب على المكلف) مبنية على تلك ، فلماذا لما قال أهل السنة بفطرية المعرفة بنوعها على ذلك أن أول واجب على المكلف هو أفراد الله تعالى بالعبادة ، في حين أن أهل الكلام أنكروا فطرية المعرفة ، ولذلك جعلوا أول واجب على المكلف النظر الموصل إليها على اختلاف في عباراتهم كما سيأتي ، وقد استدلل أهل السنة بأدلة على أن أول واجب على المكلف هو أفراد الله بالعبادة وترك الشرك .



وأما أهل الكلام فيرون أنّ إثبات وجود الله تعالى ليس ضرورة ولا فطرة في النفس، فأوجبوا عند ذلك النظر العقلي لإثبات وجود الله أولاً، وفي ذلك قال شيخ الإسلام: «فذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ومن وافقهم من الطوائف، من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم إلى أنها لا تحصل إلا بالنظر». درء التعارض (٧/ ٣٥٣).

وقد اختلفوا في أول الواجبات إلى أقوال عدة ذكر صاحب تحفة المريد إثني عشر- قولاً وهي على وجه الاختصار :

الأول: المعرفة والثاني: النظر الموصل للمعرفة والثالث: أول النظر. والرابع: القصد إلى النظر. والخامس: التقليد. والسادس: النطق بالشهادتين. والسابع: الشك. والثامن: الإيمان. والتاسع: الإسلام، وقد ردّهذين القولين لحاجتهما إلى المعرفة على زعمه. والعاشر: اعتقاد وجوب النظر والحادي عشر- وظيفة الوقت، والثاني عشر:- المعرفة أو التقليد أحدهما لا بعينه وقد جمع بين هذه الأقوال. انظر: تحفة المريد شرح جوهر التوحيد ص (٣٧-٣٨).

ويقول شيخ الإسلام في ذلك: «والنزاع لفظي، فإنّ النظر واجب وجوب وسيلة، من باب ما لا يتم الواجب إلاّ به، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد، فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة... إلخ» انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥٣). وقد ذكر الرازي كذلك أنه خلاف لفظي. انظر: المحصل ص (١٣٦-١٦٦) وذكر الجويني أنه نزاع لفظي في الشامل ص (٢٢) وقد قرر القاضي عبد الجبار ذلك حين قال: «إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب الله عليك، فقل النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى لأنه تعالى لا يُعرف ضرورة، ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكير والنظر» انظر: شرح الأصول الخمسة (١٥)، ويقول الجويني: «أول ما يجب على العاقل البالغ استكمال سن البلوغ أو الحلم شرعيًا، القصد إلى النظر الصحيح المفضي- إلى العلم بحدث العالم» انظر: الإرشاد للجويني ص (٣).



وإيجاب النظر عند الأشاعرة بقية من أقوال المعتزلة كما نقل ذلك شيخ الإسلام عن السمناني في درء التعارض (٤٠٧/٧) وأصل هذا القول عند المعتزلة ناشيء من منعهم أن يثاب العباد على ما يخلق فيهم من العلوم الضرورية. انظر درء التعارض (٤٠٧/٧) وهذا الأصل لا يوافق الأشاعرة المعتزلة عليه.

أما حكم ذلك فقال الجويني: «ولو انقضى- من أول حال التكليف زمن يسع النظر المؤدي إلى المعارف، ولم ينظر مع ارتفاع الموانع، واحترم بعد زمان الإمكان فهو ملحق بالكفرة ولو مضى- من أول الحال، قدر من الزمان، يسع بعض النظر، ولكنه لم ينظر مقصراً، ثم احترم قبل مضى- الزمان الذي يسع في مثله النظر الكامل، فقد قال القاضي رضي الله عنه يمكن أن يقال إنه لا يلحق بالكفرة، إذا تبين لنا بالآخرة، إنه لو ابتداء النظر، ما كان له مع النظر نظرة، ولكان لا يتوصل إلى مطلبه. وقال: والأصح الحكم بكفره لموته غير عالم، مع بدو التقصير منه فيما كلف» انظر: الشامل (٢٢). وهذا فيه مبالغة وحكم بغير الدليل وإلا فأكثر المتكلمين لا يرون كفر ذلك، قال في شرح الجواهره «وأما من حفظ العقائد بالتقليد فقد اختلف فيه، والأصح أنه مؤمن عاص إن قدر على النظر، وغير عاص إن لم يقدر على النظر وقيل: مؤمن غير عاص مطلقاً، وقيل إنه عاص مطلقاً، وقيل إنه كافر، وجرى على القول الأخير: السنوسي في شرح الكبرى وشنع على القول بكفاية التقليد، لكن حُكي عنه أنه رجع عنه إلى القول بكفاية التقليد» انظر: تحفة المريد ص (٢٢).

واستدل المتكلمون على وجوب النظر بأدلة اختلفوا في موجبها فالمعتزلة يرون أنّ موجب العقل والأشاعرة قالوا الشرع. يقول الجويني في ذلك: «النظر الموصل إلى المعارف واجب، ومدرك وجوبه بالشرع وجملة أحكام التكليف متلقاه من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية. وذهبت المعتزلة إلى أنّ العقل يتوصل به إلى درك واجبات، ومن جملة النظر فيعلم وجوبه عندهم عقلاً. وما تؤيده الأدلة الشرعية والعقلية هو ما ذهب إليه أهل السنة، فإن أهل السنة لا ينكرون أهمية



النظر والتفكير والتدبر، لأنَّ الله تعالى أمر به وحث عليه في كتابه وسنة رسوله ﷺ لكن أن يُجعل هو أول واجب فهذا ما لا يدل عليه كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل هو قول مبتدع لا يعرف عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا علماء الأمة المشهود لهم، قال السمعي: «وهذا القول - أي وجوب النظر - مخترع لم يسبقهم إليه أحد من السلف وأئمة الدين ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها لا منقولاً عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة وكذلك من التابعين بعدهم، وكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض، وهم صدر هذه الأمة والسفراء بيننا وبين رسول الله ﷺ. انظر: رسالة الانتصار لأهل الحديث ضمن صون المنطق ص (١٧١-١٧٢).

وقال شيخ الإسلام: «وقال جمهور طوائف المسلمين: يمكن أن تقع ضرورة، ويمكن أن تقع بالنظر، بل قال كثير من هؤلاء أنها تقع بهذا تارة وبهذا تارة، فالذين جوّزوا وقوعها ضرورة هم عامة أهل السنة وسائر المنتسبين للقدر كالأشعري وغيره» انظر: درء التعارض (٧ / ٣٥٤).

ويقول كذلك ابن حزم: «ولسنا نقول: إنه لم يبلغنا أنه عليه السلام قال ذلك لأحد، بل نقطع نحن وجميع أهل الأرض قطعاً كقطعنا على ما شاهدناه إنه ﷺ لم يقل قط هذا لأحد، ولا رد إسلام أحد حتى يستدل، ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة رضي الله عنهم - إلى أن قال - ثم جميع أهل الأرض إلى يومنا هذا» انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ٣٥).

وكذلك نقل شيخ الإسلام عن علماء الكلام مثل الآمدي في كتابه أبتكار الأفكار أنه قال: «نحن إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله بغيره، وإلا فمن حصلت له المعرفة بالله بغير النظر، فالنظر في حقه غير واجب» انظر: درء التعارض (٧ / ٣٥٦) وعن الرازي في كتابه «نهاية العقول»: «العقائد الحاصلة عند التصفية إما تكون ضرورية، وإما أن لا تكون، فإن كانت ضرورية

وكذلك هو أول ما بُلِّغ هذه السورة . فكان المُبَلِّغُون مخاطبين بهذه الآية
قبل كل شيء ، ولم يؤمروا فيها بالنظر والاستدلال .

وقد ذهب كثير من أهل الكلام إلى أن اعتراف النفس بالخالق إيجاب المتكلمين لطريقة النظر
وإثباتها له لا يحصل إلا بالنظر^(١) .

ثم كثير منهم جعلوا ذلك نظراً مخصوصاً وهو النظر في الأعراض ، وأنها
لازمة للأجسام ، فيمتنع وجود الأجسام بدونها^(٢) .

قالوا : وما لا يخلو عن الحوادث ، أو ما لا يسبق الحوادث ، فهو ملا يخلو من الحوادث
فهو حادث
حادث .

ثم منهم من اعتقد أن هذه المقدمة بيّنة بنفسها^(٣) ، بل ضرورية ، ولم
يُمَيِّز بين الحادث المعين والمحدود وبين الجنس المتصل شيئاً بعد شيء ، إما لظنه
الحادث المحدود
والجنس المتصل

فلا كلام لنا فيها، فإننا قد نسلم أن النظريات يمكن أن تكون ضرورية» انظر:
درء التعارض (٧/ ٣٥٥)

فهذا الرازي والآمدي من أهل الكلام لما رأوا إمكان حصول المعرفة بغير النظر
جوزوا وقوع المعرفة ضرورة أو بغير النظر العقلي.

(١) انظر: الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (٣٦ - ٢٠) ، والإرشاد
للجويني ص (٨ - ١١) ، والشامل للجويني ص (١٧) .

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (٥٥ ، ..) ، والإرشاد
للجويني ص (٢٢ ، ٢٧) .

(٣) انظر: الشامل للجويني ص (٨ - ١٠) .



أن هذا ممتنع ، أو لعدم خطوره بقلبه . لكن وإن قيل هو ممتنع فليس العلم بذلك بديهيًا .

وإنما العلم البديهي أن الحادث الذي له مبدأ محدود كالحادث .
والحوادث المقدره من حين محدود فتلك ما لا يسبقها فهو حادث . وما لا يخلو منها لم يسبقها فهو حادث . فإنه إذا لم يسبقها كان معها ، أو متأخرًا عنها . وعلى التقديرين فهو حادث .

وأما إذا قُدِّرَ حوادث دائمة شيئاً بعد شيء ، فهذا إما أن يُقال هو تسلسل الحوادث غير ممتنع
ممکن ، وإما أن يُقال هو ممتنع . لكن العلم بامتناعه يحتاج إلى دليل ، ولم تُعلم طائفة معروفة من العقلاء قالوا : إن العلم بامتناع هذا بديهي ضروري ، ولا يفتقر إلى دليل .

بل كثير / من الناس لا يتصور هذا تصوراً تاماً . بل متى تصور / ١١٤ /
الحادث قَدَّرَ ذهنه مبدأ ، ثم يتقدم في ذهنه شيء قبل ذلك ، ثم شيء قبل ذلك ، لكن إلى غايات محدودة بحسب تقدير ذهنه ؛ كما يُقدَّرُ الذهن عدداً بعد عدد . ولكن كل ما يقدره الذهن فهو ممتنّه .

ومن الناس من إذا قيل له : « الأزل » أو « كان هذا موجوداً في استحالة تصور الأزل
الأزل » ، تصور ذلك . وهذا غلط ، بل « الأزل » ما ليس له أول ، كما أن « الأبد » ليس له آخر ، وكل ما يومئ إليه الذهن من غاية « فالأزل »

وراءها وهذا لبسطه موضع آخر^(١).

والمقصود هنا أن هؤلاء الذين قالوا معرفة الرب لا تحصل إلا خلاصة هذا الاستطراد بالنظر، ثم قالوا: لا تحصل إلا بهذا النظر، هم من أهل الكلام؛ الجهمية القدرية؛ ومن تبعهم. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، وجمهور العلماء من المتكلمين وغيرهم، على خطأ هؤلاء في إيجابهم هذا النظر المعين، وفي دعواهم أن المعرفة موقوفة عليه. إذ قد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه لم يوجب هذا على الأمة، ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة.

أقوال الناس في النظر:
الأول

ثم هذا النظر - هذا الدليل - للناس فيه ثلاثة أقوال.

قيل: إنه واجب، وإن المعرفة موقوفة عليه، كما يقوله هؤلاء.

وقيل: بل يمكن حصول المعرفة بدونه، لكنه طريق آخر إلى المعرفة. وهذا يقوله كثير من هؤلاء ممن يقول بصحة هذه الطريقة لكن لا يوجبها، كالخطابي^(٢)، والقاضي

(١) انظر الفتاوى (٦/ ٢٢٠، ..)، و(٨/ ٢٦، ..)، و(١٢/ ١٤٦ - ٥٩٨).

(٢) أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف، شافعي المذهب له «شرح الأسماء الحسنی»، وكتاب «الغنية عن الكلام وأهله»، وغير ذلك، توفي ببست في ربيع الآخر سنة (٣٨٨هـ).

ذكر ذلك في كتابه الغنية عن الكلام وأهله حيث قال: «إننا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكننا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها، في الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها على

أبي يعلى^(١)، وأبي جعفر السمناني^(٢) قاضي الموصل شيخ أبي الوليد الباجي^(٣)، وكان يقول: إيجاب النظر بقية بقيت على الشيخ أبي الحسن الأشعري من الاعتزال. وهؤلاء الذين لا يوجبون هذا النظر.

ومنهم من لا يوجب النظر مطلقاً، كالسمناني، وابن حزم^(٤)، وغيرهما. الثاني

حدوث العالم وإثبات الصانع، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً وأصح برهاناً» (٩ / ٣٠). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٧) وفيات الأعيان (٢ / ٢١٤) وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠١٨) والبداية والنهاية (١١ / ٣٤٦)، ونقل شيخ الإسلام عنه ذلك من كتابه الغنية في الدرء (٩ / ٢٩٣).

(١) كان يقول بإيجاب النظر، ثم رجع عن ذلك إلى مقالة الخطابي، فلم يوجب هذه الطريقة. انظر: مختصر المعتمد (١ / ١٩٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨ / ٣٥٧).

(٢) قاضي الموصل، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد السمناني الحنفي، لازم الباقلائي حتى برع في علم الكلام، قال الخطيب: «كان يعتقد مذهب الأشعري، وله تصانيف» قال عنه ابن حزم أنه «مقدم الأشعرية في وقتنا» توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٥١)، والأنساب للسمعاني (٧ / ١٤٩)، والبداية والنهاية (١٢ / ٦٨-٦٩).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ثم الأندلسي-القرطبي اليزيدي، مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب، الفقيه الحافظ المتكلم، الأديب الوزير الظاهري، صاحب التصانيف، ولد بقرطبة سنة (٣٨٤هـ)، نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطاً، وذهناً سيالاً، مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة فأثرت فيه، قيل إنه تفقه أولاً للشافعي، له «المحلى» و«الإحالات في شرح الموطأ» و«الفصل في الملل والنحل»

ومنهم من يوجبه في الجملة ، كالخطابي ، وأبي الفرج المقدسي^(١) .

والقاضي أبو يعلى يقول بهذا تارة ، وبهذا تارة ، بل ويقول تارة
بإيجاب النظر المعين ، كما يقوله (أبو يعلى)^(٢) ، وغيره .

ثم من الموجبين للنظر من يقول : هو أول الواجبات ، ومنهم من
يقول : بل المعرفة الواجبة به ، وهو نزاع لفظي . كما أن بعضهم قال :
أول الواجبات القصد إلى النظر ، كعبارة أبي المعالي^(٣) . ومن هؤلاء من
قال : بل الشك المتقدم ، كما قاله أبو هاشم^(٤) .

وغيرها كثير ، (ت: ٤٥٦ هـ) . انظر مذهبه في ذلك في الفصل في الملل والنحل
(٤ / ٧٧) . انظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٨٤) ، والبداية والنهاية
(١٢ / ٩٨) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٤٦) ، وشذرات الذهب (٣ / ٢٩٩) ، ذكر
شيخ الإسلام رده على الموجبين عن كتاب الفصل في درء التعارض (٧ / ٤٠٩) .

(١) أبو الفرج ، عبدالواحد محمد بن علي بن أحمد الأنصاري المقدسي ، من كبار أئمة
الإسلام ، كان له وقعات مع الأشاعرة ، وظهر عليهم بالحجة في مجلس
السلطين بالشام ، توفي سنة (٤٨٦ هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (١٩ / ٥١) ،
وطبقات الحنابلة (٢ / ٢٤٨) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٩٩) ، وشذرات الذهب
(٣ / ٣٧٨) ، انظر ما نقله عنه شيخ الإسلام من كتابه «التبصرة في درء التعارض»
(٥ / ٨) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٦٨) أبو المعالي ، وهو الصواب ، وقد
تقدمت ترجمته .

(٣) انظر: الإرشاد للجويني ص (٤) .

(٤) عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي ، من كبار
الأذكياء ، أخذ عن والده ، له كتاب «الجامع الكبير» و «العرض» و «المسائل»

فإن الفطرة لا تحب ذلك .

فإن لم يدعه الحق والعلم به ، خوفاً عاقبة الجحود والعصيان ، وما في ذلك من العذاب . فالنفس تخاف العذاب بالضرورة . فكل حي يهرب مما يؤذيه بخلاف النافع .

فمن الناس من يتبع هواه فيتبع الأدنى دون الأعلى . كما أن منهم من يكذب بما خوفاً به ، أو يتغافل عنه ، حتى يفعل ما يهواه . فإنه إذا صدق به واستحضره لم يبعث نفسه إلى هواها ، بل لا بد من نوع من الغفلة والجهل حتى يتبعه . ولهذا كان كل عاص لله جاهلاً ، كما قد بسط هذا في مواضع^(١) .

إذ المقصود هنا التنبيه على أن قوله: ﴿يَجْزِيكَ يَوْمَئِذٍ الَّذِي أَبَدْتَهُ﴾ فيه تنبيه على أن دلالة أول ما أنزل على فطرية المعرفة الرب معروف عند المخاطبين ، وأن الفطرة مقررة به .

وعلى ذلك دل قوله: ﴿ثُمَّ نَفَّسْنَا فِي مَوَائِدِهَا نَسْفَاطًا﴾^(٢) الآية كما قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع^(٣) .

وكذلك قول الرسل: ﴿كُذِّبُوا﴾ هو (يتضمن) نفي ، أي ليس في الله شك . وهو استفهام تقرير يتضمن تقرير الأمم على ما هم

(١) انظر: الفتاوى (٥٣/١) و (١٩/٧) و (٥٣٩/٧).

(٢) سورة الاعراف (١٧٢).

(٣) انظر: الفتاوى (٦٦/٨).

(٤) هكذا في المخطوط ، وهو ساقط من الأصل ص (٢٧٤) . وبدونه يستقيم المعنى .

مقرون به من أنه ليس في الله شك ، فهذا استفهام تقرير .

الفرق بين استفهام التقرير والإنكار : فإن حرف الاستفهام إذا دخل على حرف النفي كان تقريراً ، كقوله :

﴿هُ ه ه ه ب ﴾^(١) ، ﴿ك ك ك ك ك ك ﴾^(٢) ، ﴿ج ج ج ج ج ج ﴾

﴿ج ﴾^(٣) ، ومثله كثير . بخلاف استفهام فرعون ، فإنه استفهام إنكار ، لا تقرير

، إذ ليس هناك إلا أداة الاستفهام فقط ، ودل سياق الكلام على أنه إنكار .

فإن قيل : إذا كانت معرفته والإقرار به ثابتاً في كل فطرة فكيف يُنكر سبب إنكارهم المعرفة الفطرية

ذلك كثير من النظار - نظار المسلمين - وغيرهم وهم يدعون أنهم الذين

يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الإلهية ؟ .

فيقال أولاً : أول من عُرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة هم أهل الأول

الكلام (الذي)^(٤) اتفق السلف على ذمه ، من الجهمية والقدرية^(٥) ، وهم

عند سلف الأمة من أضل الطوائف وأجهلهم^(٦) . ولكن انتشر كثير من

(١) سورة الشرح (١) .

(٢) سورة البلد (٧) .

(٣) سورة التوبة (٧٠) .

(٤) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٧٥) «الذين» . فما في المخطوط يعود

على «الكلام» ، وما في الأصل يعود على «أهل»

(٥) أي : المعتزلة .

(٦) لقد اتفق السلف - رحمهم الله - على ذم الكلام وأهله ، بل صنفوا كتباً في تبين

باطلهم والرد عليهم ، مثلما فعل الإمام أحمد في «الرد على الجهمية» ، والإمام

البخاري في «خلق أفعال العباد» ، والإمام أبي إسماعيل عبد الله الهروي في «ذم

الكلام وأهله» ، و«الرد على الجهمية لأبي سعيد الدارمي» ، وغيرها من المؤلفات ،

أصولهم في المتأخرين الذين يوافقون السلف على كثير مما خالفهم فيه سلفهم الجهمية . فصار بعض الناس يظن أن هذا قول صدر في الأصل عن علماء المسلمين ، وليس كذلك ، إنما صدر أولاً عن (من) ^(١) ذمه أئمة الدين وعلماء المسلمين .

الثاني : أن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الثاني الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه ، فإن قيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به . فوجود الشيء في الإنسان وغيره غير علم الإنسان به.

الحديث ، وصنف « إجماع العوام عن علم الكلام » .
وقال الرازي : « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن » .
وهذا إمام الحرمين ترك ما كان يتحلله ويقربه ، واختار مذهب السلف وكان يقول : « يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ! فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به » .

والشهرستاني : « أخبر أنه لم يجد عن الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم » .
وابن الفارض صاحب قصيدة « نظم السلوك » التي سميت « نظم الشكوك » قال عند الوفاة منشداً :

إن كان منزلتي في الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضعيت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمنًا واليوم أحسبها أضغاث أحلامي

انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٧٢ - ٧٤) .

(١) هكذا في المخطوط ، وهي ساقطة من الأصل ص (٢٧٥) . وبها يستقيم المعنى .

وهذا كصفات بدنه ، فإن منها ما لا يراه كوجهه وقفاه . ومنها ما يراه إذا تعمد النظر إليه كبطنه وفخذه وعضديه . وقد يكون بهما آثار من خيلاّن^(١) وغير خيلاّن ، وغير ذلك من الأحوال ، وهو لم يره ولم يعرفه لكن لو تعمد رؤيته لراه . ومن الناس من لا يستطيع رؤية ذلك لعارض عرض لبصره من العشى أو العمى ، أو غير ذلك .

كذلك صفات نفسه قد يعرف بعضها ، وبعضها لا يعرفه . لكن لو تعمد تأمل حال نفسه لعرفه . ومنها ما لا يعرفه ولو تأمل ، لفساد بصيرته وما عرض لها .

لابد للفعل الاختياري من إرادة

والذي يبيّن ذلك أن الأفعال الاختيارية لا تُتصوّر إلا بإرادة تقوم بنفس الإنسان . وكل من فعل فعلاً اختيارياً وهو يعرفه فلا بد أن يريد ، كالذي يأكل ويشرب ويلبس وهو يعرف أنه يفعل ذلك ، فلا بد أن يريد . فالفعل الاختياري يمتنع أن يكون بغير إرادة . وإذا تصور الفعل الذي يفعله وقد فعله لزم أن يكون مريداً له وقد تصوره . وإذا كان مريداً له وقد تصوره امتنع أن لا يريد ما تصوره وفعله .

فالإنسان إذا قام إلى صلاة يعلم أنها الظهر ، فمن الممتنع أن يصلي الظهر وهو يعلم هذا لم ينسه ولا يريد صلاة الظهر .

وكذلك الصيام ، إذا تصور أن غداً من رمضان ، وهو يريد لصوم رمضان ، امتنع أن لا ينوي صومه .

(١) جمع خال وهو بشرة في الوجه تضرب إلى السواد . ويكون شامة في البدن .

انظر : العين (٤ / ٣٠٤) ، والقاموس المحيط (١ / ١٢٨٧) .

وكذلك إذا أهل (الحج)^(١)، وهو يعلم أنه مهمل به، امتنع أن لا يكون مريداً للحج .

استدعاء النية في
العبادات

وكذلك الوضوء، إذا علم أنه يتوضأ للصلاة، وهو يتوضأ، امتنع أن لا يكون مريداً للوضوء . ومثل هذا كثير، نجد خلقاً كثيراً من العلماء، دع (العامه)^(٢)، يستدعون النية بألفاظ يقولونها ويتكلفون ألفاظاً، ويشكُّون في وجودها مرة بعد مرة، ويخرجون إلى ضرب من الوسوسة / التي يشبه أصحابها المجانين .

/ ١١٦ /

والنية هي الإرادة . وهي القصد، وهي موجودة في نفوسهم لوجودها في نفس كل من يصلي في ذلك المسجد والجامع، ومن توضأ في تلك المطهرة . أولئك يعلمون هذا من نفوسهم ولم يحصل لهم وسواس، وهؤلاء ظنوا أن النية لم تكن في قلوبهم، يطلبون حصولها من قلوبهم .

وهم يعلمون أن التلفظ بها ليس بواجب، وإنما الغرض وجود الإرادة في القلب . وهي موجودة، ومع هذا يعتقدون أنها ليست موجودة . وإذا قيل لأحدهم: « النية حاصلة في قلبك »، لم يقبل لما قام به من الاعتقاد الفاسد المناقض لفطرته .

(١) هكذا في المخطوط، وكذلك في الأصل ص (٢٧٧)، إلا أنه نبه عليها في الحاشية « بالحج » وهو الصواب .

(٢) هكذا في المخطوط، أما في الأصل ص (٢٧٧) فهي « العامية »، والأولى ما في المخطوط .

وكذلك حب الله ورسوله موجود في قلب كل مؤمن ، لا يمكنه دفع ذلك من قلبه إذا كان مؤمناً . وتظهر علامات حبه لله ولرسوله إذا أخذ أحد يسب الرسول ويطعن عليه ، أو يسب الله ويذكره بما لا يليق به . فالمؤمن يغضب لذلك أعظم مما يغضب لو سُبَّ أبوه وأمه .

ومع هذا فكثير من أهل الكلام والرأي أنكروا محبة الله ، وقالوا : إنكار المتكلمين للمحبة
يتمتع أن يكون محباً أو محبوباً ، وجعلوا هذا من أصول الدين^(١) ، وقالوا :
خلافاً للحلولية ، كأنه لم يقل بأن الله يجب إلا الحلولية^(٢) . ومعلوم

(١) هذا ما ذهبت إليه الجهمية والمعتزلة : حيث قالوا : إن الإرادة والمحبة والرضا سواء ، وأن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح . ورتبوا على كون أن الله يجب الإيمان والعمل الصالح ، ويكره الكفر والفساد والفسوق والعصيان . أن كل ما في الوجود من المعاصي واقع بدون مشيئة الله وإرادته ، مثلما هو واقع على خلاف أمره ومحبتة ورضاه ، وجعلوا المحبة أمره بها ، وكذلك الإرادة وهكذا يتأولون غيرها من الصفات . انظر : الفتاوى (٨ / ٣٤٠ - ٣٤١) .

(٢) إن هذه المقالات حدثت بحدوث دولة التتار ، وقد رد أرسطو القول بأن الوجود شيء واحد .

والحلول أربعة أقسام :

الأول : الحلول الخاص ، وهو قول النسطورية من النصارى ونحوهم ، ممن يقول إن اللاهوت حل في الناسوت وتدرع به كحلول الماء في الإناء .

الثاني : الاتحاد الخاص : وهو قول يعقوبية النصارى ، وهم أحبث قولاً ، يقولون : إن اللاهوت والناسوت اختلطاً وامتزجاً كاختلاط اللبن بالماء ، وهو قول ممن وافق هؤلاء من غالبية المنتسبين للإسلام .

الثالث : الحلول العام ، وهو القول الذي ذكره أئمة أهل السنة والحديث عن طائفة

وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

وَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴿١﴾

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء». ثم يقول أبو هريرة: «اقرأوا إن شئتم ﴿وَوَالِدٌ يُؤْتِيهِ الْوَالِدَانِ سَمًّا﴾» (٢).

والفطرة تستلزم معرفة الله، ومحبته، وتخصيصه بأنه أحب الأشياء إلى العبد، وهو التوحيد. وهذا معنى قول «لا إله إلا الله» كما جاء مفسراً: «كل مولود يولد على هذه الملة» (٣)

(١) سورة الروم (٣٠-٣١).

(٢) رواه البخاري (٤٥٦/١) رقم (١٢٩) كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام. ورواه مسلم (٢٠٤٧/٤) رقم (٢٦٥٨) كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين. وقد روى هذا الحديث من عدة طرق، هذا لفظ البخاري من طريق أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة في الجنائز، وفي أكثر الطرق «ما من مولود إلا يولد على الفطرة... إلخ».

(٣) رواه البيهقي في سننه الكبرى (٢٠٣/٦) رقم (١١٩٢١) كتاب اللقطة، باب الولد تبع أبويه في الكفر فإذا أسلم أحدهما تبعه الولد في الإسلام. وفيه «ليس من مولود يولد إلا على هذه الملة».

يقول شيخ الإسلام في موضع آخر: «فهذا صريح في أنه يولد على ملة الإسلام، كما فسره ابن شهاب راوي الحديث، واستشهاد أبي هريرة بالآية يدل على ذلك،



﴿^(١)﴾، فيها إثبات معرفته والإقرار به . وفيها إثبات محبته ، فإن الإله هو المألوه الذي يستحق أن يكون مألوهاً ؛ وهذا أعظم ما يكون من المحبة . وفيها أنه لا إله إلا هو . ففيها المعرفة ، والمحبة ، والتوحيد .

وكل مولود يولد على الفطرة ، وهي الحنيفية التي / خلقهم عليها . / ١١٦ /
إفساد الفطرة
ولكن أبواه يفسدان ذلك ، فيهودانه ، وينصرانه ، ويمجسانه ، ويشركانه^(٢) .

كذلك يجهمانه ، فيجعلانه منكراً لما في قلبه من معرفة الرب ومحبته وتوحيده . ثم المعرفة يطلبها بالدليل ، والمحبة ينكرها بالكلية . والتوحيد المتضمن للمحبة ينكره من لا يعرفه ، وإنما (ثبت)^(٣) توحيد الخلق ، والمشركون كانوا يقرون بهذا التوحيد ، وهذا (من)^(٤) الشرك .

(١) سورة إبراهيم (١٤) .

(٢) هذه اللفظة موجودة في حديث لمسلم (٤/٢٠٤٨) رقم (١٦٥٨) كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين . وفيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه ، فقال رجل : يا رسول الله ... الحديث » .

(٣) هكذا في المخطوط ، ولعل الصواب « يُثبت » ، وقد نبه عليه في الأصل ص (٢٨٠) .

(٤) هكذا في المخطوط ، وهي ساقطة من الأصل ص (٢٨٠) .

فهما يشركانه، [و] ^(١) يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وأقوال الناس فيه في غير هذا الموضوع ^(٢).

خفاء بعض الأحوال
على الإنسان

وأيضاً مما يُبيّن أن الإنسان قد يخفى عليه (كثيراً) ^(٣) من أحوال نفسه فلا يشعر بها، أن كثيراً من الناس يكون في نفسه حب الرياسة كـ _____
لا يشعر به، بل إنه مخلص في عبادته وقد خفيت عليه عيوبه. وكلام الناس في هذا كثير مشهور. ولهذا سُمّيت هذه «الشهوة الخفية».

قال شداد بن أوس ^(٤): «يا بقايا العرب! إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء، والشهوة الخفية» ^(٥). قيل لأبي داود السجستاني: «ما الشهوة الخفية؟ قال: حب الرياسة» ^(٦). فهي خفية تخفى على الناس،

(١) زيادة يقتضيهما السياق، وهي كذا في الأصل ص (٢٨٠).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/٤٥٦، ..).

(٣) هكذا في المخطوط، وفي الأصل ص (٢٨٠) «كثير». وما في الأصل هو الصواب.

(٤) هو شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد الخزرجي يكنى أبا يعلى، وهو ابن أخي حسان بن ثابت، توفي بفلسطين سنة ثمان وخمسين، وله خمس وأربعون سنة، وقيل له خمس وسبعين سنة، في أيام معاوية، بيت المقدس، وهو راوي حديث «أفطر الحاجم والمحجوم». انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/١٤٥٩-١٤٦١)، قال عباده بن الصامت: كان شداد ممن أوفى العلم والحلم روى عنه أهل الشام، وكان كثير العبادة والورع والخوف من الله تعالى. انظر: أسد الغابة (٢/٤١٥-٤١٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (٢/١٣٩).

(٥) رواه أحمد (٤/١٢٥) رقم (١٧١٨٠) حديث شداد ابن أوس، والحاكم في المستدرک (٤/٣٦٦) رقم (٧٩٤٠) كتاب الرقاق.

(٦) انظر: وفيات الأعيان (٢/٤٠٥)، وفي صفة الصفوة عن ابنه أبي بكر عن



تقصر الشياطين عن المدد والإمداد ، ولا الإنس عن الغي . فلا يبصرون
مع ذلك الغي ما هو معلوم لهم ، مستقر في فطرهم ، لكنهم ينسونه .

الرسل يكملون الفطرة لا
يغيرونها

ولهذا كانت الرسل إنما تأتي بتذكير الفطرة ما هو معلوم لها ،
وتقويته ، وإمداده ، ونفي المغيّر / للفطرة . فالرسل بُعثوا بتقرير الفطرة / ١٦ ب /
وتكميلها ، لا بتغيير الفطرة وتحويلها . والكمال يحصل بالفطرة المكملة
بالشرعة المنزلة .

فلما دلت الآية على أن نسيان الإنسان نفسه مسبب عن نسيانه لربه ، دل على أن الذاكر لربه لا يحصل له هذا النسيان لنفسه .

والذكر يتضمن ذكر ما قد علمه . فمن ذكر ما يعلمه من ربه ذكر ما يعلمه من نفسه . وهو قد ولد على الفطرة التي تقتضي أنه يعرف ربه ويحبه ويوحده . فإذا لم ينس ربه الذي عرفه ، بل ذكره على الوجه الذي يقتضي - محبته ومعرفته وتوحيده ، ذكر نفسه ، فأبصر ما كان فيها قبل من معرفة الله ومحبته وتوحيده .

وأهل البدع - الجهمية ونحوهم - لما عرضوا عن ذكر الله ، الذكر المشروع الذي كان في الفطرة وجاءت به الشرعة ، الذي يتضمن معرفته ومحبته وتوحيده ، نسوا الله من هذا الوجه . فأنساهم أنفسهم من هذا الوجه ، فنسوا ما كان في أنفسهم من العلم الفطري ، والمحبة الفطرية ، والتوحيد الفطري .

خطأ ما قاله البغوي وغيره في تفسير الآية

وقد قال طائفة من المفسرين : ﴿ ڇ ڇ ﴾ أي تركوا أمر الله
﴿ ڇ ڇ ﴾ أي حظوظ أنفسهم حيث لم يقدموا لها خيراً ، هذا لفظ طائفة منهم البغوي^(١) . ولفظ آخريين منهم ابن الجوزي : حين لم يعملوا بطاعته^(٢) .
وكلاهما قال : ﴿ ڇ ڇ ﴾ أي تركوا أمر الله .

ومثل هذا التفسير يقع كثيراً في كلام من يأتي بمجمل من القول ،
يُبين معنى دلت عليه الآية ولا يفسرها بما يستحقه من التفسير .

(١) انظر : معالم التنزيل (٤ / ٣٢٦) .

(٢) انظر : زاد المسير (٨ / ٢٢٤) .



إلا أن يقال : مرادهم بترك أمره هو ترك الإيمان به . فلما تركوا الإيمان أعقبهم بترك العمل . وهذا أيضاً ضعيف ، فإن الإيمان الذي تركوه إن كان هو ترك التصديق فقط فكفى بهذا كفراً وذنباً . فلا تجعل العقوبة ترك العمل به ، بل هذا أشد . وإن كان المراد بترك الإيمان ، ترك الإيمان تصديقاً وعملاً ، فهذا هو ترك الطاعة كما تقدم .

سبب خطأ البغوي وغيره

وهؤلاء أتوا من حيث أرادوا أن يفسروا نسيان العبد بما قيل في نسيان الرب ، وذلك قد فسّر بالترك . ففسّروا هذا بالترك . وهذا ليس بجيد فإن النسيان المناقض للذكر جائز على العبد بلا ريب . والإنسان يُعرض عما أمر به حتى ينساه ، فلا يذكره . فلا يحتاج أن يجعل نسيانه تركاً مع استحضار وعلم .

وأما الرب تعالى فلا يجوز عليه ما يناقض صفات كماله سبحانه وتعالى . وفي تفسير نسيانه الكفار بمجرد الترك نظر .

ثم هذا قيل في قوله تعالى: ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾^(١) ، أي تركت العمل بها . وهنا قال: ﴿جِجْ﴾ ، ولا يقال في حق الله : « تركوه » .

(١) سورة طه (٢٠).

وَبَسَطَ هَذَا يَطْوِلُ ، إِذِ الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَا فِي الْآيَاتِ الَّتِي هِيَ
أَوَّلُ مَا أُنزِلَ .

ثم إذا ثبت أنه قادر عالم فذلك يستلزم كونه حياً . وكذلك الإرادة إثبات الصفات
تستلزم الحياة .

والحي إذا لم يكن سميعاً بصيراً متكلماً ، كان متصفاً بضد ذلك من
العمى والصمم والخرس ، وهذا ممتنع في حق الرب تعالى . فيجب أن
يتصف بكونه سميعاً بصيراً متكلماً .

والإرادة إما أن تكون لغاية حكيمة ، أو لا . فإن لم تكن
لغاية حكيمة كانت سفهاً ، وهو منزّه عن ذلك ، فيجب أن يكون
حكيماً .

وهو إما أن يقصد نفع الخلق والإحسان إليهم ، أو يقصد مجرد
ضررهم وتعذيبهم ، أو لا يقصد واحداً منهما ، بل يريد ما يريد سواء
كان كذا وكذا . والثاني شرير ظالم يتنزه الرب عنه ، والثالث سفاهة
عابث . فتعيّن أنه تعالى رحيم ، كما أنه حكيم ، كما قد بسط في
مواضع^(١) .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٣٠-٤٠) .

فصل

إثبات صفات الكمال له طرق :

طرق أهل السنة في
إثبات الصفات

أحدها : ما نبهنا عليه من أن الفعل مستلزم للقدرة ولغيرها . فمن الطريق الأول
النُّظار من يُثبِت أولاً القدرة ، ومنهم من يُثبِت أولاً العلم ، ومنهم من يثبت طرق أهل الكلام
أولاً الإرادة . وهذه طرق كثير من أهل الكلام^(١) .

(١) قال الشهرستاني : « قد شرع المتكلمون في إثبات العلم بأحكام الصفات قبل
الشرع في اثبات العلم بالصفات ، لأن الأحكام إلى الأذهان أسبق ، والمخالفون
من المعتزلة في إثبات الصفات يوافقون في أحكام الصفات ، وسلخوا طريقين
أحدهما : النظر والاستدلال ، والثاني : الضرورة والبديهة ، ثم منهم من يرى
الابتداء بإثبات كونه قادراً أولاً ، ومنهم من يثبت كونه عالماً أولاً ، ثم يثبت كونه
قادراً مريداً ، ومنهم من يبتدي بالإرادة ثم يثبت كونه قادراً عالماً .

قال أصحاب النظر في إثبات كونه قادراً أولاً : أن الدليل قد قام على أن الصنع
الجائز ثبوته ، والجائز عدمه إذا وجد احتاج إلى صانع يرجح جانب الوجود ،
فيجب أن يكون الصانع قادراً ، لأن من الأحياء من يتعذر عليه الفعل ، ومنهم
من يتيسر- ، فسرنا جملة صفات المحيي رومًا للعشور على المعنى الذي لأجله
ارتفع التعذر وتحقق التأني والتيسر- ، فلم نجد صفة إلا القدرة أو كونه قادراً ،
فكان الذي صحح الفعل من الحي كونه قادراً هو علة لصحة الفعل ، والعلة لا
تختلف حكمها شاهداً وغائباً » نهاية الإقدام في علم الكلام ص (١٧٠-١٧١) .

ويقول القاضي عبدالجبار : « اعلم أن أول ما يعرف الاستدلال من صفات القديم
جل وعز إنما هو كونه قادراً ، وما عداه من الصفات يترتب عليه ، لأن الدلالة
التي دلت على أنه تعالى هو المحدث للعالم ، دلت على هذه الصفة التي هي كونه
تعالى قادراً من غير واسطة ، وليست كذلك باقي الصفات ، لأننا نحتاج فيها إلى
واسطة أو واسطتين أو وسائط ، فلهذا قدمنا الكلام فيه » شرح الأصول الخمسة
(٩٧) .

وهذه يُستدل عليها بجنس الفعل ، وهي طريقة من لا يُميّز بين

مفعول ومفعول ، كالجهم بن صفوان ومن / اتبعه . / ١٧ ب /

وهؤلاء لا يثبتون حكمة ، ولا رحمة ، إذ كان جنس الفعل لا يستلزم ذلك . لكن هم أثبتوا بالفعل المُحكّم المُتقّن العلم . وكذلك تُثبت بالفعل النافع الرحمة ، وبالغايات المحمودة الحكمة .

ولكن هم متناقضون في الاستدلال بالإحكام والإتقان على تناقض أهل الكلام العلم ، إذ كان ذلك إنما يدل إذا كان فاعلاً لغاية يقصدها . وهم يقولون إنه يفعل لا لحكمة^(١) ، ثم يستدلون بالإحكام على العلم ، وهو تناقض^(٢) .

كما تناقضوا في المعجزات حيث جعلوها دالة على صدق النبي ، إما للعلم الضروري بذلك ؛ وإما لكونه لو لم تدل لزوم العجز . وهي إنما تدل إذا كان الفاعل يقصد إظهارها ليدل بها على صدق الأنبياء . فإذا

(١) وفي ذلك يقول الشهرستاني : « مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع لا لعلة حاملة له على الفعل ، سواء قدرت تلك العلة نافعة له أو غير نافعة ، إذ ليس يقبل النفع والضرر . »
نهاية الإقدام ص (٣٩٧) .

(٢) وفي ذلك يقول الجويني : « غير أن الحدوث هو الدال على كون المحدث قادراً ، ونفس الحدوث لا يدل على كونه عالماً ، وإنما الدال على ذلك إحكام الفعل ، وإتقانه وانتظامه » الشامل ص (٣٦٧) .

قالوا إنه لا يفعل شيئاً لشيء تناقضوا^(١).

وأما الطريق الأخرى في إثبات الصفات ، (و)^(٢) هي الاستدلال بالأثر الطريق الثانية لأهل السنة
على المؤثر ، وأن من فعل الكامل فهو أحق بالكمال^(٣).

والثالثة طريقة قياس الأولى ، وهي الترجيح والتفضيل ، وهو أن الكمال إذا الطريق الثالثة
ثبت للمحدث الممكن المخلوق فهو للواجب القديم الخالق أولى^(٤).

(١) قال الشهرستاني : « الآية الخارقة للعادة كما دلت بوقوعها على قدرة الفاعل ،
وباختصاصها على إرادته ، وبإحكامها على علمه ، كذلك دلت بوقوعها
مستجابة لدعاء الداعي ، لا لدعوى المدعي على أن له عند الله حالة صدق
ومقالة حق ، ومن كانت دعوته مستجابة عند الله يستحيل أن يكون في دعواه
كاذباً على الله وهذا هو حقيقة النبوة » نهاية الإقدام ص (٤٢٢) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٨٨) نبه أن الأولى أن تكون (فاء).

(٣) قال شيخ الإسلام : « فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت
للأفضل من كل وجه ، بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به فلأن
يثبت للفاضل بطريق الأولى ، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق ،
والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه ، فالذي جعل غيره قادراً أولى
بالقدرة ، والذي علّم غيره أولى بالعلم ، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق
بالكمال منه ، فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذي علّم غيره أولى
بالعلم ، والذي أحيا غيره أولى بالحياة ، والفلاسفة توافق على هذا ويقولون كل
كمال للمعلول فهو من آثار العلة والعلة أولى به » مجموعة الرسائل (٢ / ١٩٩).

(٤) قال شيخ الإسلام : « بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات
في قياس تمثيل ، ولا في قياس شمول تستوي أفراده ، ولكن يستعمل في حقه المثل
الأولى ، وهو أن كل ما نصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما يتنزه

شيء» (١).

فلا يكون شيء قبله ، ولا بعده ، ولا فوقه ، ولا دونه ، كما أخبر
النبي ﷺ وأثنى به على ربه . وإلا فلو قُدِّر أنه تحت بعض المخلوقات كان
ذلك نقصاً ، وكان ذلك أعلى منه .

وإن قيل : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، كان ذلك تعطيلاً له ، فهو

/ ١١٨ /

منزّه / عن هذا (٢).

(١) رواه مسلم (٤/٢٠٨٤) رقم (٢٨١٣) كتاب الذكر والدعاء والتوبة
والاستغفار ، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع .

(٢) لقد دلت النصوص كلها على وصف الله سبحانه بالعلو والفوقية على
المخلوقات واستوائه على العرش ، فعلوه ومبايئته للمخلوقات يُعلم ذلك بالعقل
الموافق لما جاء في السمع ، ولم يرد في الكتاب ولا في السنة وصفه بأنه لا داخل
العالم ولا خارجه ولا مباينه ولا مداخله بتاتاً . انظر: مجموع الفتاوى (٣/٤٩) .
وقد ذكر رحمه الله — إبطال هذا القول فقال : «إما أن يكون الله يجب منا أن نعتقد
قول النفاة ، أو نعتقد قول أهل الإثبات ، أو لا نعتقد واحداً منهما ؟

فإن كان مطلوبه منا اعتقاد قول النفاة ، وهو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، وإنه
ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله ... وأمثال ذلك ، وإن كانوا
يعبرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال وإيهام وإيهام ، كقولهم ليس بمتحيز
ولا جسم ولا جوهر ولا هو في جهة ولا مكان ، وأمثال هذه العبارات التي
يفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص ، ومقصدهم بها أنه ليس فوق
السموات رب ، ولا على العرش إله يعبد ، ولا عرج بالرسول إلى الله ،
والمقصود أنه إن كان الذي يحبه الله لنا أن نعتقد هذا النفي ، فالصحابة والتابعون
أفضل منا ، فقد كانوا يعتقدون هذا النفي ، والرسول ﷺ كان يعتقد ، وإذا كان
الله ورسوله يرضاه لنا وهو واجب علينا أو مستحب لنا... وقد علم بالاضطرار
أن الرسول ﷺ وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة ، فعلم أنه ليس بواجب ولا

=

وهذا هو العلي الأعلى ، مع أن لفظ « العلي » و « العلو » لم يستعمل
في القرآن عند الإطلاق إلا في هذا - وهو مستلزم لذينك - لم يُستعمل
في مجرد القدرة ، ولا في مجرد الفضيلة .

ولفظ « العلو » يتضمن الاستعلاء ، وغير ذلك من الأفعال ، إذا عُدي
بحرف الاستعلاء دل على العلو ، كقوله: ﴿ ك ك ك ك ﴾^(١) ، فهو
يدل على علوه على العرش .

والسلف فسروا « الاستواء » بما يتضمن الارتفاع فوق العرش ، تفسيرا الاستواء
بالارتفاع

كما ذكره البخاري في صحيحه ، عن أبي العالية في قوله: ﴿ ك ك ﴾ قال : ارتفع
^(٢) . وكذلك رواه ابن أبي حاتم وغيره بأسانيدهم ، رواه من حديث آدم بن أبي
إياس^(٣) ، عن أبي جعفر^(١) ، عن أبي الربيع^(٢) ، عن أبي العالية^(٣) : ﴿ □ □ ﴾

مستحب ، بل عُلم أنه ليس من التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده ، وإن كان
يجب منا مذهب الإثبات ، وهو الذي أمرنا به ، فلا بد أيضًا أن يبين ذلك لنا ،
ومعلوم أن في الكتاب والسنة من إثبات العلو والصفات أعظم مما فيها من
إثبات الوضوء والتيمم ، والصيام ، وتحريم ذوات المحارم ، وخبيث المطاعم ،
ونحو ذلك من الشرائع ، فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملاً والرسول ﷺ
مبلغًا مبيّنًا ، والتوحيد عن السلف مشهورًا معروفًا « المسألة المراكشية ضمن
الفتاوى (١٧٥-١٧٧) .

(١) سورة الأعراف (٥٤) سورة يونس (٣) سورة الرعد (٢) سورة الفرقان (٥٩)
سورة السجدة (٤) سورة الحديد (٤) .

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٨/٦) رقم (٦٩٨٠) كتاب التوحيد ، باب « وكان عرشه على
الماء » « وهو رب العرش العظيم » . قال أبو العالية: « استوى إلى السماء » ارتفع .

(٣) هو آدم بن أبي إياس ، واسمه عبد الرحمن بن محمد ، ويقال ناهيه بن شعيب



الخرساني المروزي و أبو الحسن العسقلاني و أصله من خراسان ، و نشأ ببغداد ،
و طلب الحديث ، وله رحلات ، مات بعسقلان سنة (٢٢هـ) و قيل غير ذلك .
انظر: تهذيب الكمال (٢/٣٠١) رقم (٢٩٤) ، و تهذيب التهذيب (١/١٧١) ،
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/٢٣٠) ، و الثقات لابن
حبان (٨/١٣٤) رقم (١٢٥٩٩) ، و تاريخ بغداد (٧/٢٧) رقم (٣٤٩٢) .

(١) عيسى بن هارون بن إسماعيل ، و قيل عيسى بن عبدالله ، من السابعة ، من
مرو ، نسب لري لكون متجرة إليها . قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : أنه ليس قوي في
الحديث ، و قال بن معين يكتب حديثه لكنه يخطيء ، (ت ١٦٠هـ) . روى عن
الربيع بن أنس ، و لذلك فأبي الربيع هنا لعله سبق قلم من الناسخ ، فهو الربيع
بن أنس و ليس أبي الربيع انظر: تهذيب الكمال (٢٣/١٩٢) رقم (١٢٨٤) ،
و الطبقات الكبرى (٧/٣٨٠) ، و تهذيب التهذيب (٨/٢٠٣) رقم (٤٢٠) ،
و الكاشف (٢/٤١٠٠) رقم (٦٥٦٣) التاريخ الكبير (٦/٤٠٣) رقم
(٣٧٩٠) ، و الكامل في الضعفاء لابن عدي (٥/٢٥٤) رقم (١٤٠٠) .

(٢) الربيع بن أنس البكري الحنفي ، و ليس (أبي الربيع) كما نهت عليه سابقاً ، و هو
كذلك في تفسير القرآن العظيم ، كما سيمر معنا قريباً . صدوق له أوهام ، و رمي
بالتشيع ، من الخامسة ، مات سنة (٤٠) أو قبلها ، قال أبو حاتم : صدوق ، قال
ابن حبان : و الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ، لأن فيها
اضطراب كثير .

انظر تقريب التهذيب (٢٠٥) رقم (١٨٨٢) ، و الكاشف (١/٣٩١) رقم
(١٥٢٤) ، و الثقات لابن حبان (٤/٢٢٨) رقم (٢٦٣٧) .

(٣) أبو العالية ، رفيع بن مهران ، أدرك الجاهلية ، و أسلم بعد موت النبي ﷺ
بستين ، دخل على أبي بكر الصديق ، و صلى خلف عمر ، روى عن خلق من
الصحابة ، و روى عنه خلق منهم : الربيع بن أنس ، مما يؤكد أن أبي الربيع وهم
من الناسخ ، (ت ٩٠هـ) و قيل غير ذلك .

قال أبو بكر بن أبي داود « ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية ...
الخ » .

﴿ قال : ارتفع ^(١) .

وقال البخاري : وقال مجاهد في قوله : ﴿ ك ك ك ك ﴾ ^(٢) : علا
على العرش . ولكن يقال : « علا على كذا » ، و« علا عن كذا » . وهذا الثاني
جاء في القرآن في مواضع ، لكن بلفظ « تعالى » ، كقوله : ﴿ ز ر ر ك
ك ك ﴾ ^(٣) ، ﴿ ج ج ج ج ج ج ﴾ ^(٤) . وبسط هذا له
موضع آخر ^(٥) .

انظر تهذيب الكمال (٢١٤ / ٩) رقم (١٩٢٢) ، والإصابة في تمييز الصحابة
(٥١٤ / ٢) رقم (٢٧٤٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٤٦ / ٣) رقم (٢٤٦) ،
والكاشف (٣٩٧ / ١) رقم (١٥٨٥) .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (١٩٢٥ / ٦)
رقم (١٠٢١١) ، من طريق عصام بن رواد ، ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن
أبي العالية .

(٢) البخاري (٢٦٩٨ / ٦) رقم (٦٩٨٠) كتاب التوحيد ، باب ﴿ وكان عرشه
على الماء ﴾ ﴿ وهو رب العرش العظيم ﴾ .

(٣) سورة الإسراء (٤٣) .

(٤) سورة المؤمنون (٩٢) .

(٥) قال شيخ الإسلام : « والأعلى يجمع معاني العلو جميعها ، وأنه الأعلى بجمع
معاني العلو ، وقد اتفق الناس على أنه على كل شيء بمعنى أنه قاهر له ، قادر عليه ،
متصرف فيه ، كما قال : ﴿ ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ﴾ .

وعلى أنه عال عن كل عيب ونقص ، فهو عال عن ذلك ، منزه عنه ، كما قال تعالى :

﴿ پ پ پ پ ن ن ن ن ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ﴾

﴿ ف ف ف ف ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾

﴿ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ ﴾

والمقصود هنا أن كل واحد من ذكر أنه خلق ، وأنه الأكرم الذي علم بالقلم ، يدل على هاتين الطريقتين من إثبات الصفات ، كما دلنا على الطريقة الأولى - طريقة الاستدلال بالفعل - .

فإن قوله ﴿ ٤٥ ﴾ يقتضي أنه أفضل من غيره في الكرم ، والكرم اسم جامع لجميع المحاسن . فيقتضي أنه أحق بجميع المحامد ، والمحامد هي صفات الكمال ، فيقتضي - أنه أحق بالإحسان إلى الخلق والرحمة ، وأحق بالحكمة ، وأحق بالقدرة ، والعلم ، والحياة ، وغير ذلك .

وكذلك قوله: ﴿ ٤٦ ﴾ . فإن الخالق قديم أزلي ، مستغن بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم . ومعلوم أنه أحق بصفات الكمال من المخلوق المحدث الممكن .

فهذا من جهة قياس الأولى . ومن جهة الأثر فإن الخالق لغيره الذي جعله حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً هو أولى بأن يكون حياً عالماً قديراً سميعاً بصيراً .

تعالیه عن ذلك بالتسبیح إلى أن يقول : فقد تبین أن اسمه الأعلى يتضمن اتصافه بجميع صفات الكمال ، وتنزيهه عما ينافيها من صفات النقص ، وعن أن يكون له مثل ، وأنه لا إله إلا هو ولا رب سواه « مجموع الفتاوى (١٦/١١٩ - ١٢٤) .

وانظر للاستزادة : المسألة المراكشية ضمن الفتاوى (٥ / ١٥٣ - ١٩٤) و(٥ / ١٢١ - ١٥٢) و(٥ / ١٩٥ - ٣١٩) ، وشرح حديث النزول تحقيق د/ محمد الخميس .

﴿ ڏ ڙ ڙ ڙ ﴾ ﴿ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ﴾ . فجعله
عليماً ، والعليم لا يكون إلا حياً . وكرّمه أيضاً أن يكون قديراً سميعاً
بصيراً . والأكرم الذي جعل غيره عليماً هو أولى أن يكون عليماً . وكذلك
في سائر صفات الكمال والمحامد .

فهذا استدلال بالمخلوق الخاص ، والأول استدلال بجنس الخلق . ولهذا
دل هذا على ثبوت الصفات بالضرورة من غير تكلف ، وكذلك طريقة
التفضيل والأولى ، وأن يكون الرب أولى بالكمال من المخلوق .

استعمال النصارى لهذه
الطرق

وهذه الطرق لظهورها يسلكها غير المسلمين من أهل الملل
وغيرهم ، كالنصارى ، فإنهم أثبتوا أن الله قائم بنفسه حتى يتكلم بهذه
الطريق ، لكن سمّوه « جوهرًا » ، وضلوا في جعل الصفات ثلاثة^(١) ،
وهي الأقانيم^(٢) .

فقالوا : وجدنا الأشياء تنقسم إلى جوهر وغير جوهر ، والجوهر
أعلى النوعين ، فقلنا : هو جوهر . ثم وجدنا الجوهر ينقسم إلى حي وغير
حي ، ووجدنا الحي أكمل ، فقلنا : هو حي . ووجدنا الحي ينقسم إلى
ناطق وغير ناطق ، فقلنا : هو ناطق .

(١) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٢٩٢) . فيجوز أن يكتب
بالتأنيث أو بالتذكير لعدم ذكر المعدود بعده .

(٢) لغة : الأفتنوم الأصل ، وجمعه أقانيم ، وفي اللاهوت المسيحي الأقانيم ثلاثة :
الأب والابن والروح القدس .

وعند أفلوطين أحد مبانيء العالم الثلاثة وهي الواحد ، والعقل ، والنفس الكلية .
انظر : المعجم الفلسفي ص (٨٥) .

وكذلك يقال لهم في سائر صفات الكمال : إن الأشياء تنقسم إلى قادر وغير قادر ، والقادر أكمل . وقد بُسِّط ما في كلامهم من صواب وخطأ في الكتاب الذي سميناه « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح^(١) ».

والمقصود هنا التنبيه على دلالة هذه الآية ، وهذه الآيات التي هي أول ما نزل ، على أصول الدين .

وقوله: ﴿ ك ك ك ك ك ﴾ يدل على قدرته على تعليم

الاستدلال بالتعليم على
إمكان النبوات

الإنسان
ما قد علمه ، مع كون جنس الإنسان فيه أنواع من النقص . فإذا كان قادراً على ذلك التعليم فقد برهنته على تعليم الأنبياء ما علمهم أولى وأحرى . وذلك يدخل في قوله: ﴿ ك ك ك ك ك ﴾ ، فإن الأنبياء
من الناس .

فقد دلت هذه الآيات على جميع الأصول العقلية ، فإن إمكان النبوات هو آخر ما يُعَلَّم بالعقل^(٢) .

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/١٨٢، ...).

(٢) قال شيخ الإسلام: « والتحقق ما عليه أكثر الناس أن العلم بالنبوة يحصل بطرق متعددة: المعجزات وغير المعجزات ، ويحصل له العلم الضروري بها ،



وأما وجود الأنبياء وآياتهم فيعلم بالسمع المتواتر ، مع أن قوله:

﴿ ك ك ك ك ك ﴾ يدخل فيه إثبات تعليمه للأنبياء ما علمهم ،

فهي تدل على الإمكان والوقوع .

تنزيه الرب مبني على
أصلين

وقد ذكرنا في مواضع أن تنزيهه يرجع إلى أصلين^(١) :

تنزيهه عن النقص المناقض لكماله . فما دل على ثبوت الكمال له فهو الأصل الأول

يدل على تنزهه عن النقص المناقض لكماله .

كما ذكره أبو حامد ، بل يحصل له العلم الضروري بالنبوة على الجمل كما ذكره ،
وعامة من حصر العلم بهذا أو غيره في طريق معينة وزعم أنه لا يحصل غيرها
فإنه يكون مخطئاً ، وهذا كثير ما سلكه كثير من أهل الكلام في إثبات العلم
بالصانع ، أو إثبات حدوث العالم ، أو إثبات التوحيد ، أو العلم بالنبوة ، أو غير
ذلك ، يسلك أحدهم طريقاً يزعم أنه لا يحصل العلم إلا به وقد يكون طريقاً
فاسداً ، وربما قدح خصومه في طريقه الصحيحة وادّعوا أنها فاسدة « شرح

العقيدة الاصفائية ص (٢١٦) .

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٣/٣-٤) .

وهذا مما يبين أن تنزهه عن النقص معلوم بالعقل ، بخلاف ما قال طائفة من المتكلمين إن ذلك لا يعلم إلا بالسمع .

وقد بيّنا في غير هذا الموضوع / أن الطرق العقلية التي سلكوها من / ١٨ ب / الاستدلال بالإعراض على حدوث الأجسام لا تدل على إثباته ، ولا على إثبات شيء من صفات الكمال ، ولا على تنزهه عن شيء من النقائص . فليس عند القوم ما يحيلون به عنه شيئاً من النقائص .

وهم معترفون بأن الأفعال يجوز عليه منها كل شيء بخلاف الصفات . لكن طريقهم في الصفات فاسد متناقض ، كما قد بسط في غير هذا الموضوع ^(١) .

(١) لقد التزم أهل الكلام من أجل الطريقة التي سلكوها - وهي الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض وغيرها من أدلتهم العقلية الفاسدة - أن جميع الأعراض كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاءها بحال ، لأنهم احتاجوا إلى جواب النقص الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها ، فقالوا صفات الأجسام أعراض ، أي أنها تعرض ثم تزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية ، وجمهور العقلاء قالوا: إن هذه مخالفة للمعلوم بالحس .

والتزم طوائف منهم من المعتزلة وغيرهم لأجل هذه الطريقة نفى صفات الله مطلقاً ، أو نفى بعضها ، لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده .

والتزموا كذلك لأجله حدوث كل موصوف بصفة قائمة به ، وهو أيضاً في غاية الفساد والضلال . ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ، وإنكار رؤية الله في الآخرة وعلوه على عرشه ، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزموها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة ومن تبعهم أصل دينهم وهي ليست في حقيقة

ولكن قد يطلق لفظ المصدر على المفعول ، كما يقال : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله : ﴿ □ □ □ ﴾^(١) ، والمراد هناك : هذا مخلوق الله . وليس الكلام في لفظ « الخلق » المراد به « المخلوق » ، بل في لفظ « الخلق » المراد به « الفعل » الذي يُسَمَّى المصدر ، كما يقال : خلق ، يخلق ، خلقاً ، وكقوله : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ ذ ذ ث ت ت ت ت ت ت ت ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ و و و و و و و و ﴾^(٤) .

وإذا كان الخلق فعله فهو (مشيئته)^(٥) ، إذ يمتنع أن يكون فعله بغير مشيئة . قدم النوع وما كان بالمشيئة امتنع قدم عينه ، بل يجوز قدم نوعه^(٦) .

وإذا كان الخلق للحادث لا بد له من مؤثر تام أوجب حدوثه ، لزم أنه لم يزل متصفاً بما يقوم به من الأمور الاختيارية ، لكن إن ثبت أنه كان قبل هذا المخلوق مخلوق آخر ثبت أنه متصف بخلق بعد خلق .

وكذلك الكلام ، هو متكلم بمشيئته . ويمتنع أن لا يكون متكلماً ثم قدم الكلام

(١) سورة لقمان (١١) .

(٢) سورة لقمان (٢٨) .

(٣) سورة الزمر (٦) .

(٤) سورة الكهف (٥١) .

(٥) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٩٥) « بمشيئته » ، وهو الصواب .

(٦) يأتي الحديث عن أصناف الناس في ذلك ص (٢٨٥) .

يصير متكلماً لوجهين :

أحدهما : أنه سلب لكماله ، والكلام صفة كمال .

والثاني : أنه يمتنع حدوث ذلك . فإن من لا يكون متكلماً يمتنع أن يجعل نفسه متكلماً ، ومن لا يكون عالماً يمتنع أن يجعل نفسه عالماً ، ومن لا يكون حياً يمتنع أن يجعل نفسه حياً . فهذه الصفات من لوازم ذاته .

وكذلك من لا يكون خالقاً يمتنع أن يجعل نفسه خالقاً . فإنه إذا لم يكن قدم الخلق قادراً على أن يخلق فجعله نفسه خالقة أعظم ؛ فيكون هذا ممتنعاً بطريق الأولى ، فإن جعل نفسه خالقة يستلزم وجود المخلوق .

ولهذا لما كان قادراً على جعل الإنسان فاعلاً كان هو الخالق لما يفعله الإنسان . فلو جعل نفسه خالقة كان هو الخالق لما جعلها تخلقه .

فإذا فرض أنه يمتنع / أن يكون خالقاً في (الأزل) ^(١) امتنع أن يجعل نفسه خالقة بوجه من الوجوه . ويلزم من القول بامتناع الفعل عليه في الأزل امتناعه دائماً . وقد دلت الآية على أنه خلق . فعلم أنه ما زال قادراً على الخلق ، ما زال يمكنه أن يخلق ، وما زال الخلق ممكناً مقدوراً . وهذا يبطل أصل الجهمية .

بل وإذا كان قادراً عليه فالواجب له ليس شيئاً بائناً من خارج ، بل

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٢٩٦) «الأول» . وما في الأصل هو

هو من نفسه . فيمتنع أن يجعل نفسه (مريد)^(١) بعد أن لم تكن ، فيلزم أنه ما زال مريداً قادراً . وإذا حصلت القدرة والإرادة وجب وجود المقدور .

وجود ما لا يتناهى من
مقدور الرب

وأهل الكلام الذين ينازعون في هذا يقولون : لم يزل قادراً على ما سيكون . فيقال لهم : القدرة لا تكون إلا مع إمكان المقدور . إذا كانت القدرة دائمة ؛ فهل كان يمكنه أن يفعل المقدور دائماً ؟ وهم يقولون : لا ، بل الإمكان - إمكان الفعل - حادث . وهذا يناقض إثبات القدرة ، وإن قالوا : بل الإمكان حاصل ، تبين أنه لم يزل الفعل ممكناً ، فثبت إمكان وجود ما لا يتناهى من (مقدار)^(٢) الرب .

وحيث ؛ فإذا كان لم يزل قادراً ، والفعل ممكناً ، وهذا الممكن - وقد وجد - فما لا يزال فالواجب لوجود جنس المقدور ، (كإرادة)^(٣) مثلاً ، إما أن يكون وجودها في الأزل ممتنعاً ، فيلزم امتناع الفعل ، وقد بينا أنه ممكن .

وأيضاً إذا كان وجودها ممتنعاً لم يزل ممتنعاً ، لأنه لا شيء هناك

(١) هكذا في المخطوط بدون التاء المربوطة ، وفي الأصل ص (٢٩٦) « مريدة » . وهو الصواب .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٩٦) ، « مقدور » . وهو الصواب .

(٣) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٩٦) « كالإرادة » ، وهو الصواب .

يجعلها ممكنة فضلاً عن أن تكون موجودة . ومعلوم أن وجودها بعد أن لم تكن لا بد له من موجب . وإذا كان وجودها في الأزل ممكناً ، فوجود هذا الممكن لا يتوقف على غير ذاته ، وذاته كافية في حصوله . فيلزم أنه لم يزل مريداً .

وهكذا في جميع صفات الكمال ، متى ثبت إمكانها في الأزل لزم قدم النوع وحدوث الأفراد
وجودها في الأزل . فإنها لو لم توجد لكانت ممتنعة ، إذ ليس في الأزل شيء سوى نفسه يوجب وجودها . فإذا كانت ممكنة والمقتضي- التام لها نفسه لزم (وجوبها)^(١) في الأزل .

وهذا مما يدل على أنه لم يزل حياً ؛ عليماً ؛ قديراً ؛ مريداً ؛ متكلماً ؛ فاعلاً ، إذ لا مقتضي لهذه الأشياء إلا ذاته وذاته وحدها كافية في ذلك . فيلزم قدم النوع ، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء ، لكن أفراد النوع تحصل شيئاً بعد شيء بحسب الإمكان والحكمة^(٢) .

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٢٩٧) ، إلا أنه نبه في الحاشية بأن الصحيح (وجودها) وهو الصواب .

(٢) والناس في هذا ثلاثة أقسام:

الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم ، يجعلون هذا كله مخلوقاً منفصلاً عن الله تعالى .

والكلابية ومن وافقهم ، يثبتون ما يثبتون من ذلك : إما قديماً بعينه لازماً لذات الله ، وإما مخلوقاً منفصلاً عنه .

وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون : بل هنا قسم ثالث قائم

﴿ثُرْثُرٌ.. الآية﴾ كأنه كان شيء ثم مضى؟ فقال ابن عباس: «هو سمي نفسه بذلك، ولم يزل كذلك»^(١).

هذا لفظ ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية^(٢)، عن الأعمش^(٣)، عن المنهال^(٤)، عن سعيد بن جبير^(١)، عن ابن عباس. فقال ابن

الصواب .

(١) أخرجه البخاري (١٨١٦/٤) رقم (٤٥٣٧) باب تفسير سورة حم السجدة، فصلت. وسيأتي تخريجه في ابن أبي حاتم.

(٢) هو محمد بن خازم الضرير الحافظ، يقول الذهبي عنه: ثبت في الأعمش عمي وهو صغير، ويقول ابن حجر: أحفظ الناس لحديث الأعمش ووقديهم في حديث غيره، زُمي بالإرجاء، مات سنة ١٩٥ هـ. انظر: الكاشف (١٦٧/٢)، والتاريخ الكبير (٧٤/١)، وتهذيب التهذيب (١٢٠/٩)، والتعديل والتجريح (٦٣١/٢)، ومشاهير الأمصار (١٧٢/١).

(٣) سليمان بن مهران الأعمش الأسدي، أبي محمد مولى لبني كاهل، قال عيسى بن يونس: مارينا في زماننا مثل الأعمش، وقال يحيى القطان: كان من النساك، أدرك جماعة من الصحابة، ورأى أنس بن مالك، وسمعه يقرأ ولم يحمل عنه شيئاً مرفوعاً، قال ابن المديني له (١٣٠٠) حديث ولد سنة ٦٠ هـ، وتوفي سنة ١٤٨ هـ، وقيل غير ذلك. انظر صفة الصفوة (١١٧/٣)، وتهذيب الكمال (٧٦/١٢)، ومعرفة القراء الكبار (٩٤/١)، ومعرفة الثقات (٤٣٢/١)، وأسماء المدلسين (١٠٥/١)، وطبقات خليفه (١٦٤/١)، وجامع التحصيل (١٨٨/١)، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (١٣٤/١)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (١٠٥/١).

(٤) المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم. وثقه ابن معين، وقال أحمد: ترك شعبة

عباس : « كذلك كان ولم يزل^(٢) » .

ومن رواية عمرو بن أبي قيس^(٣) ، عن مطرف^(٤) ، عن المنهال ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس . قال : أتاه رجل فقال : « سمعت الله

المنهال على عمد لانه سمع من دارة قراءة القرآن بالتطريب . وقال الدار قطني : صدوق . وقرأ القرآن على سعيد بن جبير . انظر : الكاشف (٢/٢٩٨) ، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (١/١٨٢) ، والمعين في طبقات المحدثين (١/٤٩) ، ورجال صحيح البخاري (٢/٧٣٨) ، وتاريخ الإسلام (٧/٤٨٣) .

(١) سعيد بن جبير الكوفي مولاهم أبو محمد وأبو عبدالله ، أحد الأعلام كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول أليس فيكم ابن أم الدهماء . يعني سعيد بن جبير ، قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ . انظر : الكاشف (١/٤٣٣) ، وتقريب التهذيب (١/٢٣٤) ، والتاريخ الكبير (٣/٤٦١) ، وتهذيب الكمال (١٠/٣٥٨) ، والتدوين في أخبار قزوين (١/١٠٠) .

(٢) انظر : تفسير ابن أبي حاتم (٤/١١١٢) رقم (٦٢٤٤) .

(٣) عمرو بن أبي قيس الرازي ، صدوق له أوهام ، استشهد به البخاري ، وروى له الأربعة . وقال عنه أبو حفص الواعظ : لا بأس به ، كان يهتم في الحديث قليلاً . انظر : الكاشف (٢/٨٦) ، وعمرو بن أبي قيس ص (٤٢٦) ، والتاريخ الكبير (٦/٣٦٤) ، وتهذيب الكمال (٢٢/٢٠٣) ، وتاريخ الإسلام (١٠/٣٧٧) .

(٤) مطرف بن طريف الحارثي الكوفي ، ثقة إمام عابد ، روى عبدالله بن أحمد عن أبيه وأبي حاتم في مطرف أنه ثقة ، وعن أبي داود قلت لأحمد : أصحاب الشعبي من أحبهم إليك ؟ قال : ليس عندي فيهم مثل إسماعيل ، يعني ابن أبي خالد ، قلت : ثم من ؟ قال : مطرف ، وكان ابن عيينه شديد الإعجاب بمطرف ، ت ١٤ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : الكاشف (٢/٢٦٩) وتهذيب الكمال (٢٨/٦٢) وسير أعلام النبلاء (٦/١٢٧) .

عزيراً حكياً»^(١).

وهذه أقوال ابن عباس تُبيِّن أنه لم يزل متصفاً بخبر (كان)، ولا يزال كذلك، وأن ذلك حصل له من نفسه. فلم يزل متصفاً في نفسه إذا كان من لوازم نفسه، ولهذا لا يزال لأنه من نفسه.

وقال أحمد بن حنبل: «لم يزل الله عالماً؛ متكلماً؛ غفوراً. وقال أيضاً: لم يزل الله متكلماً إذا شاء»^(٢).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١١٢/٤) رقم (٦٢٤٦) وفيه: «إنه كان من نفسه».

(٢) انظر: الرد على الزنادقة (ضمن عقائد السلف) ص (٩٠).



ف ﴿١﴾، وهذا إيمان بالكتب والرسل .

وقال في طه: ﴿لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَالِدِينَ وَالْحَقَّ أَتُؤْتُونَهُمْ أَمْ وَاللَّهِ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾

و ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾
﴿٢﴾ .

(١) سورة آل عمران (٣-٤).

(٢) سورة طه (١٠٩-١١١).

من ينفي الصفات من الجهمية والمعتزلة فهم ينفون قيام الفعل به بطريق

الأفعال ، أو أن فعله هو المفعول ، والخلق هو المخلوق » .
فالأول هو قول السلف وجماهير الطوائف ، وكثير من أساطين الفلسفة .
والثاني قول الجهمية ، وأكثر المعتزلة ، والأشعرية .
وحجتهم في ذلك : أنه لو كان خلق المخلوقات بخلق : لكان ذلك الخلق : إما
قديماً ، وإما حادثاً . فإن كان قديماً لزم قدم كل مخلوق . وهذا مكابرة .
وإن كان حادثاً : فإن قام بالرب لزم قيام الحوادث به ، وإن لا ، كان الخلق قائماً
بغير الخالق ، وهذا ممتنع . وسواء قام به أم لم يقم به ، يفتقر ذلك الخلق إلى خلق
آخر ، ويلزم التسلسل .
وأجاب عن ذلك السلف والجمهور : بمنع مقدماتهم .
فقولهم : لو كان قديماً لزم قدم المخلوق ، فمنعهم من ذلك من يقول : « بأن
الخلق فعل قديم يقوم بالخالق ، والمخلوق محدث » .
وقولهم : لو كان حادثاً قائماً بالرب : لزم قيام الحوادث به ، وهو ممتنع . ومنعهم
السلف وغيرهم : بأنهم لا يسلمون لهم بانتفاء اللازم . فيجوز أن تقوم به الأمور
الاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيتته .
وقولهم : إن لم تقم به فهو محال . فقد قال لهم بعض أهل الكلام : بل الخلق يقوم
بالمخلوق إلى غير ذلك .
وقولهم : الخلق الحادث يفتقر إلى خلق آخر . فقيل لهم : إذا خلق السموات
والأرض بخلق ، لم يلزم أن يحتاج ذلك الخلق إلى خلق آخر ، ولكن ذلك الخلق
يحصل بقدرته ومشيتته ، وتفصيل نقض هذه الحجج له موضع آخر ، والشاهد
إن النفاه ليس لهم قط حجة مبنية على مقدمة إلا وقد نقضوا تلك المقدمة في
موضع آخر ، فمقدمات حجتهم كلها منتقضة . انظر : شرح حديث النزول ص
(٤٠١ - ٤١٣) ، والفتاوى (٨ / ١٩ ، ٠٠) .

الأولى^(١) .

لكن منهم من يجعل الخلق غير المخلوق ، ويجعل الخلق إما معنى
(قائم)^(٢) بالمخلوق ، أو المعاني المتسلسلة ، كما يقوله معمر بن عباد^(٣) ؛

(١) وفي ذلك يقول عبد الجبار : « فذهب شيخنا أبو علي إلى أن الخلق إنما هو
التقدير، والمخلوق هو الفعل المقدر بالغرض والداعي المطابق له على وجه لا
يزيد عليه ولا ينقص عنه ، على ما اخترناه ، وهو الصحيح من المذهب .

وأما شيخنا أبو هاشم ، وأبو عبد الله البصري ، فقد ذهبا إلى أن المخلوق مخلوق
بخلق ، ثم اختلفا : فذهب أبو هاشم إلى أن الخلق إنما هو الإرادة . وقال أبو
عبد الله البصري : بل هو الفكر » شرح الأصول الخمسة ص (٣٧١) .

(٢) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٣٠٣) « قام » ، والصواب « قائماً »
بالنصب .

(٣) حكى زرقان عن معمر أنه كان يزعم أن خلق الشيء غيره وللخلق خلق ، إلى ما
لا نهاية له ، وإن ذلك يكون في وقت واحد معاً . وله نظرية المعاني ، وهي قوله :
إن الأعراض لا تتناهى في كل نوع ، وقال : كل عرض قام بمحل فإنها يقوم به
المعنى أوجب القيام وذلك يؤدي إلى التسلسل ، وعن هذه المسألة سمي هو
وأصحابه أصحاب المعاني . وزاد على ذلك فقال : الحركة إنما خالفت السكون
لا بذاتها بل بمعنى أوجب المخالفة ، وكذلك مغايرة المثل ومماثلته ، وتضاد
الضد كل ذلك عنده بمعنى ، وقال غير ذلك . وقالوا بأن الله لا يخلق شيئاً غير
الأجسام . وأما الأعراض فتخترعها الأجسام إما طبعاً كالنار وإما اختياراً
كالحيوان . انظر : مقالات الإسلاميين (٢ / ٥١ - ٥٢) ، والفتاوى (٨ / ١٩) ،
ودرء التعارض (١ / ٣٦١) ، والملل والنحل (١ / ٦٧) ، والمواقف
(٣ / ٦٥٦) ، ومنهجا السنة (٢ / ٣٧٩) ، والتعريفات (١ / ٢٨٤) ،
ودستور العلماء (٣ / ٢٠٥) .

أو يجعل الخلق قائماً لا في محل ، كقول بعضهم : إنه قول « كن » لا في محل ، وقول البصريين : إنه إرادة لا في محل^(١) . وهذا فرار منهم عن قيام الحوادث به ، مع أن منهم من يلتزم ذلك ، كما التزمه أبو الحسين^(٢) وغيره .

والجمهور المبتون للصفات هم في الأفعال على قولين . منهم من يقول : لا يقوم به فعل ، وإنما الفعل هو المفعول . وهذا قول طائفة منهم الأشعري^(٣) ومن وافقه من أصحابه وغير أصحابه ، كابن عقيل وغيره^(١) ،

ومعمر هو ابن عباد السلمي ، معتزلي من أهل البصرة ، ثم سكن بغداد ، وناظر النظام ، إليه تنسب المعمرية ؛ إحدى فرق المعتزلة ، ومن أقوالهم : إن الله لا يخلق شيئاً غير الأجسام ، ولا يوصف بالقدم ، ولا يعلم نفسه ، والإنسان لا فعل له غير الإرادة ، وقيل : من العجب أن حدوث الأجسام وفناءها عند معمر من الأعراض ! فكيف يقول إنها من فعل الأجسام؟! . ت ١٢٥ هـ . انظر : لسان الميزان (٦ / ٧١) ، والمواقف (٣ / ٦٥٦ و٦٦٧) .

(١) يقول القاضي عبد الجبار : « واعلم أنه يريد عندنا بإرادة محدثة موجودة لا في محل » شرح الأصول الخمسة ص (٢٩٦) .

ويقول الجويني : « وذهب بعض معتزلة البصرة إلى أن الباري تعالى مريداً للحوادث بإرادة حادثة ثابتة لا في محل ، وزعموا أن كل حادث من أفعاله مراد له بإرادة حادثة ، وكل مأمور به من أفعال العباد مراد له ، ولا تتعلق إرادة واحدة بمرادين عندهم ، ثم الإرادات تقع حادثة غير مرادة » انظر : الإرشاد ص (٦٤) .

(٢) انظر : الأربعين في أصول الدين ص (١٦٨) . فقد نقل ذلك عنه . حيث قال : « وأما أبو الحسين البصري فإنه يثبت علوماً متجددة في ذات الله تعالى بحسب تجدد المعلومات » .

(٣) قال أبي الحسن : « ولا يجب أن تكون أعرافاً ، لأنه عز وجل ليس بجسم ، وإنما

وهو أول قول القاضي أبي يعلى^(٢).

وهؤلاء يقسمون الصفات إلى ذاتية ؛ ومعنوية ؛ وفعلية^(٣). وهذا

تقسيمهم للصفات

توجد الأعراض في الأجسام ، ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها ، ولا يجب أن تكون غيره عزوجل ، لأن غير الشيء هو ما يجوز مفارقة صفاته له من قبل أن في مفارقتها له ما يوجب حدثه وخروجه عن الألوهية ، وهذا يستحيل عليه كما لا يجب أن تكون نفس الباري عزوجل جسماً أو جوهرًا ، أو محدودًا ، أو في مكان دون مكان ، أو في غير ذلك « رسالة إلى أهل الثغر ص (٢١٨) .

(١) قال الجويني « مما يخالف الجوهر فيه حكم الإله قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث ، والرب سبحانه وتعالى يتقدس عن قبول الحوادث ، وذهبت الكرامية إلى أن الحوادث تقوم بذات الرب تعالى من قولهم . « الإرشاد ص (٤٤) .

(٢) وقد عقد فصلاً في المعتمد بذلك ، فقال : « والمخلوق لا بخلق ، والخلق هو المخلوق خلافاً لأبي الهذيل والكرامية في قولهم : المخلوق مخلوق بخلق ، وكذلك المحدث عندنا محدث لا بحدوث . خلافاً للكرامية في قولهم محدث بحدوث ، وإن الحادث هو كلام الله والمحدث هو سائر المخلوقات ، وكذلك الموجود لا يكون موجوداً بوجود ، ولا المفعول مفعولاً بفعل ، ولا المصنوع مصنوعاً بصنع . مختصر المعتمد (٢ / ٥٢٣) .

هذا قول القاضي في الأول ، ثم رجع عن ذلك إلى القول بأن الخلق غير المخلوق . وانظر في ذلك درء التعارض (٢ / ٢٦٤) ، والفتاوى (٦ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢) ، ومنهاج السنة (١ / ٤٥٧ ، ٣ / ١٤٩) .

وقد قال - رحمه الله - وهو يتكلم عن حديث النزول « اعلم أن هذا حديث صحيح يجب الأخذ بظاهره من غير تأويل ، ولا يجب أن يستوحش من إطلاق مثل ذلك » . إبطال التأويلات (١ / ٢٥٩) .

(٣) يقول الجويني في ذلك : « اعلم أن صفاته سبحانه ، منها نفسية ، ومنها معنوية ،

وحقيقة صفة النفس ، كل صفة إثبات لنفسٍ لازمة ما بقيت النفس ، غير معللة

=

تقسيم لا حقيقة له . فإن / الأفعال عندهم لا تقوم به فلا يتصف بها ،
لكن يُجَبَّر عنه بها^(١) .

وهذا التقسيم يناسب قول من قال : الصفات هي الأخبار التي يُجَبَّر
بها عنه ، لا معاني تقوم به ، كما تقول ذلك الجهمية والمعتزلة . فهؤلاء إذا
قالوا : الصفات تنقسم إلى ذاتية وفعلية ، أرادوا بذلك ما يُجَبَّر به عنه من
الكلام تارة يكون خبراً عن ذاته ، وتارة عن المخلوقات ، ليس عندهم
صفات تقوم به . فمن فسّر الصفات بهذا أمكنه أن يجعلها ثلاثة أقسام ،
ذاتية ؛ ومعنوية ؛ وفعلية .

بعلل قائمة بالموصوف . والصفات المعنوية : هي الأحكام الثابتة للموصوف
بها ، معللة بعلل قائمة بالموصوف « الإرشاد ص (٣٠) ، وانظر الملل والنحل
(١ / ٩٢) .

(١) وقد نحى الأشعري فيها منحيين :

الأول : إما أن يجعل الصفة أزلية ، قديمة مع الله ، لا يتجدد له فيها حال كما
يشاء ، مثل الكلام ، والمحبة ، والرضا .

الثاني : أن يجعل مقتضى- الصفة مفعولاً منفصلاً عن الله لا يقوم بذاته كالمخلوق ،
فالمخلوق هو المخلوق ، أو الاستواء ، إنما فعل فعلاً في العرش سواه استواء وهكذا .

وهذا ذكره عنه أتباعه مثل البيهقي والجويني . انظر : اللمع (٢٢ / ٢٣) ،
والأسماء والصفات للبيهقي ص ٤١٠ ، والشامل (٥٥٥ - ٥٥٦) .

مشهور عندهم يسمونه « التكوين »^(٣) ، وهو قول الكرامية^(٤) ،

المصنف ، المسمى بحسن التصرف ، وشرح عبدالله بن محمد الهروي ، وشرح القاضي التبريزي ، وشرح إسماعيل المستولي . انظر : كشف الظنون (١/ ٤١٩) .

(١) قال: «أجمعوا على أن الله صفات على الحقيقة هو بها موصوف من العلم والقدرة والعز - إلى أن يقول - وأجمعوا أنها ليست هو ولا غيره ، وليس معنى إثباتها أنه محتاج إليها وأنه يفعل الأشياء بها ، ولكن معناها نفي أضدادها وإثباتها في أنفسها ، وأنها قائمات به ، إلى أن يقول: - وليس وصفنا له بهذه الصفات صفة له ، بل وصفنا وصفنا حكاية عن صفة قائمة به ، ومن جعل صفة الله وصفه له من غير أن يثبت لله صفة على الحقيقة فهو كاذب عليه في الحقيقة ، وذاكر له بغير وصفه . انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف (١/ ٣٥-٣٦) .

(٢) يقصد الماتريدية .

(٣) التكوين : هو مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود ، وصفات الأفعال راجعة إليه ، وهو عبارة عن الإيجاد ، والتخليق ، والترزيق ، والإحياء ، والإماتة ، فالتكوين عند الماتريدية صفة أزلية ، وأن الصفات الفعلية كلها من متعلقات التكوين وليست صفات حقيقية ، وإلا لزم قيام الحوادث بالله تعالى ، أو لزم تكثير القدماء جداً على حد زعمهم . راجع كتاب التوحيد للماتريدي ص (٤٧) - (٤٩) ، وشرح العقائد النسفية للفتنازاني (٥٣-٦٢) .

(٤) أتباع عبدالله بن كرام ، والذي من معتقده ، أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى عذاب القبر إنه إحدئي الجوهر ، وأنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال والتحول ، والنزول ، ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش ، وقال بعضهم امتلاً العرش به ، ومن مذهبهم جميعاً جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى ، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبايناً لذاته فإنما يحدث بواسطة الأحداث ، ويعنون بالأحداث الإيجاد

والهشامية^(١)، ونحوهما وهو قول القدماء من أصحاب مالك،
والشافعي، وأحمد^(٢). وهو آخر قول القاضي أبي يعلى^(٣).

والإعدام الواقعي في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات، ويعنون بالمحدث: ما
بين ذاته من الجواهر، وزعموا أنّ في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الأخبار عن
الأمر الماضي والآتية والكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام
والقصص والوعد والوعيد والأحكام، ومن ذلك المسمعات والمبصرات فيما
يجوز أن يسمع ويصر، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله
(كن) للشيء الذي يريد كونه وإرادته لوجود ذلك الشيء. انظر: الملل والنحل
(١/١٠٩-١١٠).

(١) أصحاب الهشامين: هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه، وهشام بن سالم
الجواليقي، الذي نسج على منواله في التشبيه، وكان هشام بن الحكم من
متكلمي الشيعة، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام، منها في
التشبيه، ومنها في تعلق علم الباري تعالى، وحكى الكعبي عنه أنه قال: هو
جسم ذو أبعاد، له قدر من الأقدار، ولكنه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا
يشبه شيء، وغلا هشام بن الحكم في حق علي رضي الله عنه حتى قال إنه إله
واجب الطاعة. وتُقل عن هشام إن الله يتحرك، وحركته فعله، وليس من مكان
إلى مكان. انظر: الملل والنحل (١/١٨٤-١٨٦).

(٢) انظر في النقل عنهم درء التعارض (٢/٢٠-١١٥).

(٣) ساقط من المخطوط، وفي الأصل ص (٣٠٤) «يعلى»، وبه يستقيم المعنى.

وقد قال رحمه الله: «والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش،
والنزول إلى السماء، والمجيء في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النار، ووضع
السموات على أصبع، والغضب، والرضا، والضحك، والخلق، والرزق، إلى
أمثال ذلك، لا يمتنع أن نقول: إنها صفات ذات تتجدد له بتجدد أسبابها.

ثم إذا قيل : الخلق غير المخلوق ، وإنه قائم بالرب ، فهل هو خلق الخلق قديم أم حادث قديم لازم لذات الرب مع حدوث المخلوقات ، كما يقوله أصحاب أبي حنيفة وغيرهم ؟ أو هو خلق حادث بذاته ، حدث لما حدث جنس المخلوقات ؟ أم خلق بعد خلق ؟ على ثلاثة أقوال .

وهذا أو هذا^(١) هو الذي عليه أئمة السنة والحديث وجمهورهم . وهو قول طوائف من أهل الكلام ، من الكرامية ، والهشامية ، وغيرهم .
فمن قال : إنه يتكلم بمشيئته واختياره كلاماً يقوم بذاته ، يمكنه أن يقول : إنه يفعل باختياره ومشيئته فعلاً يقوم بذاته .

والذين يقولون بقيام الأمور الاختيارية بذاته ، منهم من يصحح دليل الأعراض والاستدلال به على حدوث الأجسام ، كالكرامية ، ومتأخري الحنفية ، والمالكية ، والحنبلية ، والشافعية . ومنهم من لا يصححه ، كأئمة السلف ، وأئمة (السلف)^(٢) والحديث . وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وغيرهم .

كالإدراك وهو النظر إلى المحدثات ، هو صفة ذات تجدد له بتجدد المدركات المرئيات - ثم قال - وكذلك الإرادة هي صفة ذات تجدد له بتجدد المراد .
إبطال التأويلات نقلاً عن مسائل الإيمان ص (٩٣) تحقيق د/ سعود الخلف . ولم أجده في المطبوع .

(١) يقصد القول الثاني والثالث .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٠٥) « السنة » وبها يستقيم المعنى .

وهذه المسألة يُعبّر عنها بمسألة التأثير ، هل هو أمر وجودي أم لا ؟ مسألة التأثير وهل التأثير زائد على المؤثر والأثر أم [لا] ^(١)؟ وكلام الرازي في ذلك مختلف ، كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع ^(٢) .

عمدتهم في هذا القول وعمدة الذين قالوا : إن الخلق هو المخلوق ، والتأثير هو وجود الأثر ، لم يثبتوا زائداً أن قالوا : لو كان الخلق والتأثير زائداً على ذات المخلوق والأثر لكان إما أن يقوم بمحل أو لا ، والثاني باطل ، فإن المعاني لا تقوم بأنفسها . وهذا رد على طائفة من المعتزلة قالوا : يقوم بنفسه .

قالوا : وإذا قام بمحل فإما أن يقوم / بالخالق أو بغيره ، والثاني / باطل ، لأنه لو قام بغيره لكان ذلك الغير هو الخالق ، لا هو . وهذا رد على طائفة ثانية يقولون : إنه يقوم بالمخلوق .

وإذا قام بالخالق فإما أن يكون قديماً أو محدثاً ، ولو كان قديماً للزم قدم المخلوق ، فإن الخلق والمخلوق متلازمان . فوجود خلق بلا مخلوق ممتنع وكذلك وجود تأثير بلا أثر .

وإن كان محدثاً فهو باطل لوجهين . أحدهما أنه يلزم قيام الحوادث به . والثاني أن ذلك الخلق الحادث يفتقر إلى خلق آخر ويلزم التسلسل . ومعمّر بن عبّاد التزم التسلسل ، وجعل للخلق خلقاً ، وللخلق خلقاً ، لكن لا

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهي كذا في الأصل (٣٠٥) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٤٨) . وانظر كلام الرازي مبسوطاً في الأربعين في أصول

الدين ص (١٦٨-١٦٩) . وقد نقده ابن تيمية في درء التعارض ، المجلد الأول .

في ذات الله ، وجعل ذلك في وقت واحد^(١) .

فهذه عمدة هؤلاء . وكل طائفة تخالفهم منعت مقدمة من مقدمات دليلهم . فمن جَوَّز أن يقوم بنفسه ، أو بالمخلوق ، منع تينك المقدمتين . وأما الجمهور فالكل أجاب بحسب قوله .

منهم من قال : بل الخلق والتكوين قديم ، كما أن الإرادة عندهم إجابة الجمهور عليهم قديمة . ومع القول بقدمها لم يلزم تقدم المراد ، كذلك الخلق والتكوين قديم ولا يلزم تقدم المخلوق . وهذا لازم للكلاية من الأشعرية^(٢) وغيرهم ، لا جواب لهم عنه .

لكن لا يلزم من نفي قدم إرادة معينة ، بل نفي قدم الإرادة ، كما يقوله الجهمية والمعتزلة . أو يقول بقدم نوع الإرادة ، كما يقوله أئمة أهل الحديث ومن وافقهم من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم .

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص (٥٢ / ٢) . وهي نظرية المعاني كما مر معنا ص (٢٩٧) .

قال «وحكى زرقان عن معمر أنه كان يزعم أن خلق الشيء غيره ، وللخلق خلق ، إلى ما لا نهاية له ، وأن ذلك يكون في وقت واحد معاً» .

(٢) قال شيخ الإسلام: «ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته ، بل إما أن ينفوها وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر ، وإما أن يقولوا: أحدث إرادة لا في محل ، وأما مثبتة الصفات كابن كلاب والأشعري وغيرهما - ممن يثبت الصفات ، ولا يثبت إلا واحداً معيناً - فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث ، وسمعاً واحداً معيناً متعلقاً بكل مسموع ، وبصراً واحداً معيناً بكل مرئى ، وكلاماً واحداً بالعين يجمع جميع أنواع الكلام ، كما قد عرف من مذهب هؤلاء ، فهؤلاء يقولون جميع الحوادث صادرة عن تلك الإرادة الواحدة... إلخ» الفتاوى (٨ / ٣٤٢ - ٣٤٣) .

لكن صاحب هذا القول يقال له : التكوين القديم إما أن يكون إلزام آخر بمشيئته ، وإما أن لا يكون بمشيئته . فإن كان بغير مشيئته لزم أن يكون قد خلق الخلق بلا مشيئته . وإن كان بمشيئته لزم أن يكون القديم مراداً ، وهذا باطل . ولو صح لأمكن كون العالم قديماً - مع كونه مخلوقاً - بخلق قديم بإرادة قديمة . ومعلوم أن هذا باطل . ولهذا كان كل من قال : القرآن قديم ، يقولون : تكلم بغير مشيئته وقدرته .

فالمفعول المراد لا يكون إلا حادثاً ، وكذلك الفعل المراد لا يكون إلا حادثاً . وأيضاً فهؤلاء المنازعون لهم يقولون : الإرادة مستلزمة للمراد ، والخلق مستلزم للمخلوق . وما ذكر حجة على هؤلاء ، وهؤلاء . فإن الإرادة والخلق من الأمور الإضافية ، وثبتت إرادة بلا مراد وخلق بلا مخلوق ممتنع . لكن المنازع يقول : توجد الإرادة والخلق ويتأخر المراد المخلوق .

فيقال هؤلاء : تقولون : توجد الإرادة ، أو الخلق مع الإرادة ، ولا يوجد لا المراد ولا المخلوق . ثم بعد ذلك بما لا يتناهى من تقدير الأوقات يوجد المراد المخلوق من غير سبب . وهذا معلوم البطلان في بداية العقول . فإن الإرادة أو الخلق كان موجوداً مع القدرة . فإن كان هذا مؤثراً تاماً استلزم وجود الأثر ، ولزم وجود الأثر عند وجود المؤثر التام .

فإن الأثر ، ممكن ، والممكن يجب وجوده عند وجود المرجح التام ، إذ لو لم يكن / كذلك كان جائزاً بعد وجود المرجح يقبل الوجود / ٢١١ ب / والعدم ، وحينئذ فيفتقر إلى مرجح . وهذا يستلزم التسلسل ، ولا ينقطع

التسلسل إلا إذا وجد المرجح التام الموجب .

وهنا تنازع الناس ، فقالت طائفة - مثل محمد بن الهيصم الكرامي^(١) ، أصناف الناس في وجود
ومحمود الخوارزمي^(٢) - يكون الممكن أولى بالوقوع لكن لا ينتهي إلى حد
الوجوب .

وقال أكثر المعتزلة والأشعرية : بل لا يصير أولى ولكن القادر ، أو قول المتكلمين
القادر المرید ، يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح^(٣) .

(١) كان لا يسلك في إثبات الصانع الطريق التي يسلكها أولئك المعتزلة ، ومن وافقهم ، حيث يثبتون أولاً حدوث العالم بحدوث الأجسام ، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى إثبات الصانع ، بل يتدئ بإثبات الصانع ثم يثبت حدوث العالم بتناهي الحوادث ، ولا يحتاج أن يقول كل جسم محدث .
ومحمد بن الهيصم هو: أبو عبدالله شيخ الكرامية وعالمهم في وقته بخراسان ، ناظر الإمام أبوبكر بن فورك بحضرة السلطان محمود بن سبكتكين ، ليس للكرامية مثله في معرفة الكلام والنظر ، فهو في زمانه رأس طائفته وأخبرهم .
انظر تاريخ الإسلام (٢٨ / ٢٣١-٢٣٢) ، والوافي بالوفيات (٥ / ١١٢) .

(٢) هو كبير المعتزلة ، أبو القاسم محمود بن عمر بن الزمخشري الخوارزمي ، صاحب الكشف والمفصل ، قال السمعاني: «برع في الأدب، وصنّف التصانيف، ورد العراق وخراسان ، ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له ، وكان علامة نسابة ، جاور مدة حتى هبت على كلامه رياح البادية ، ويقول الذهبي: كان داعية إلى الاعتزال، الله يسامحه ، مات ليلة عرفة سنة خمس مائة وثمان وثلاثون .
انظر: سير أعلام النبلاء (٢ / ١٥١-١٥٦) ، والأنساب (٦ / ٩٧) ، ووفيات الأعيان (٥ / ١٦٨) .

(٣) قال شيخ الإسلام: «وهؤلاء - يقصد الفلاسفة - قابلهم طوائف من أهل

وآخرون عرفوا أن هذا لازم فاعترفوا بأنه عند وجود المرجح
التام يجب وجود الأثر ، وعند الداعي التام مع القدرة يجب وجود
الفعل ، كما اعترف بذلك أبو الحسين البصري^(١) ، والرازي^(٢) ،

الكلام ظنوا أن المؤثر التام يتراخى عنه أثره ، وأن القادر المختار يرجح أحد
مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، والحوادث لها ابتداء ، وقد حدث بعد أن لم
تكن بدون سبب حادث « مجموع الفتاوى (١/٤٣) .

(١) شيخ المعتزلة : وصاحب التصانيف الكلامية ، أبو الحسين محمد بن علي بن
الطيب البصري ، كان فصيحاً بليغاً عذب العبارة ، يتوقد ذكاء ، وله اطلاع كبير ،
له كتاب المعتمد في أصول الفقه ، توفي سنة أربع مائة وست وثلاثين . انظر:
البرهان (١٧،٥٨٧) ، وتاريخ بغداد (٣/١٠٠) ، شذرات الذهب (٣/٢٥٩) ،
وطبقات المعتزله (١١٨) .

(٢) قال أبو عمر الرازي : « المسألة السادسة والعشرون : في أنه لا يجوز أن تكون
أفعاله تعالى معللة بعلّة البتة ، اتفقت المعتزلة على أن أفعال الله تعالى وأحكامه
معللة برعاية مصالح العباد ، وهو اختيار أكثر المتأخرين من الفقهاء ، وهذا
عندنا باطل » الأربعين في أصول الدين ص (٢٤٩) .

والرازي هو : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني الأصولي
المفسر .

قال الذهبي : « وقد بدت من تواليه بلايا عظام وسحر وانحرافات عن السنة
والله يعفو عنه ، فإنه مات على طريقة حميدة حيث يقول : « لقد تأملت الطرق
الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت
أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الاثبات : ذ ث ر طه (٤) پ
[فاطر : ١٠] واقراء في النفي : ذ ث [الشورى : ١١] ،
ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي . » انظر : سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠ -

والطوسي^(١)، وغيرهم . وكثير من قدماء المتكلمين يقولون بالإرادة الموجبة ، وأن الإرادة تستلزم وجود المراد .

والمتفلسفة^(٢) أوردوا هذا على المتكلمين ، لكن أن الأثر يقارن وجود قول الفلاسفة التأثير فيكون معه بالزمن .

وكثير من الناس لا يعرف إلا هذا القول ، وذاك القول ، كالرازي وغيره ، فيبقون حيارى في هذا الأصل العظيم الذي هو من أعظم أصول العلم والدين والكلام .

(٥٠١) ، ووفيات الأعيان ص (٢٤٨-٢٥٢) ، وطبقات السبكي (٥/٣٣-٤٠) .

(١) هو أبو جعفر ، محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، شيخ الشيعة ، تفقه أولاً للشافعي ، ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية ، ولزمه وبرع ، وعمل التفسير ، وأمل أحاديث ونوادير في مجلدين ، أعرض عنه الحفاظ لبدعته ، قال الذهبي : « كان يُعد من الأذكياء لا الأزكياء له تصانيف منها : « تهذيب الأحكام ومختلف الأخبار والمفصح في الإمامة وغيرها » انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/٣٤-٣٣٥) وكشف الظنون ص (٤٥٢-١٥٨١) أعيان الشيعة (٤٤/٣٣-٥٢) الأعلام (٦/٨٤-٨٥) .

(٢) فهم يقولون إن الله علّة تامّة في الأزل ، فيجب أن يقارنها معلولها في الأزل في الزمن . وإن كان متقدماً عليها بالعلّة لا بالزمان ، ويقولون إنّ العلة التامة ومعلولها يقترنان في الزمن ويتلازمان ، فلا يوجد معلول إلاّ بعلّة تامّة ، كما أنه لا تكون العلة التامة إلاّ مع معلولها في الزمان ، وهم بعد ذلك يعترفون بأنّ حوادث العالم حدثت شيئاً بعد شيء ، ومن غير أن يتجدد من المبدع الأول ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة ، وحقيقة قولهم أنّ الحوادث حدثت بلا محدث ، وكذلك عدت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم . انظر : مجموع الفتاوى (١٢/٤٢-٤٣) .

في مواضع (١) .

□ أما هذا القول فعليه يدل السمع والعقل . قال الله تعالى: ﴿

(١) وحقيقة قولهم أنّ الحوادث حدثت بلا محدث ، وعدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم ، كما سبق .

وأصل قول الفلاسفة أنّ الأفلاك قديمة أزلية ، وأنّ الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام ، بل غالوا فقالوا بأنّ الله لا يعلم الجزئيات ، وتأولوا ما جاءت به الأنبياء من الأمور الباهرة وحرفوا الكلم عن مواضعه ، وحاولوا الجمع بين أقوال سلفهم الملاحدة وبين أقوال الأنبياء فتناقضوا ، كقولهم: إنّ الصفة هي الموصوف ، وهذه الصفة هي الأخرى فيقولون : هو عقل وعقل ومعقول ، ولذيذ ولذة وملتذ ، ويقولون نفس العلم هو نفس المحبة وهو نفس القدرة ، ونفس العلم هو نفس العالم ، ونفس المحبة هي نفس المحبوب . انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٤٢_٤٤) .

وأما المتكلمون فقد تسلط عليهم هؤلاء الفلاسفة لأنهم لم يعرفوا حقيقة ما بعث الله به رسوله ، وحجتهم غير صحيحة في المعقول ، ومما قالوا: إنّ الله لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلّم بمشيئة ثم حدث ، ما حدث عن غير سبب حادث ، وزعموا كذلك دوام امتناع كون الرب متكلّمًا بمشيئته ، ثم حدث ما حدث من غير تجدد سبب حادث ، وذلك لزعمهم امتناع دوام الحوادث ، بل صار أئمتهم كالجهم وأبي الهذيل إلى امتناع دوامها في المستقبل والماضي . انظر: الفتاوى (٢٧٨/٩) .

ومن قال : إن الخلق حادث - كالهشامية والكرامية - قال : نحن قيام الحوادث به

نقول بقيام الحوادث به .

ولا دليل على بطلان ذلك^(١) . بل العقل والنقل ، والكتاب والسنة ، وإجماع السلف ، يدل على تحقيق ذلك ، كما قد بسط في موضعه^(٢) . ولا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك ، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق ، كأبي البركات صاحب «المعتبر»^(٣) ، وغيره .

(١) انظر: الملل والنحل (١/١٠٩) قال: «ومن مذهبهم جميعاً جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى».

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢١٧-٢١٨).

(٣) هو هبة الله بن علي بن ملكا البلدي تقدمت ترجمته ص (١٧٩) . حيث قال بحدوث علوم وإرادات جزئية في ذاته المعينة ، وقال : إنه لا يتصور الإعراف بكونه إلهاً لهذا العالم إلا مع القول بذلك ، ثم قال الإجلال من هذا الإجلال واجب ، والتنزيه من هذا التنزيه لازم .

قال في الرد على المتكلمين النافين لتجدد الإرادة : « ثم ما الذي يقولونه في حوادث العالم ، من مشيئة الله تعالى وإراداته التي بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن إلى المحسن ويسيء إلى المسيء ويقبل توبة التائب ، ويغفر للمستغفر ، هل يكون ذلك عنه أم لا يكون ؟ فإن قالوا بأنه لا يكون ، أبطلوا بذلك الشرع الذي قصدهم نصرته ، وأبطلوا حكم أوامره ونواهيه ، وكل ما جاء لأجله من الحث على الطاعة والنهي عن المعصية ، وإن قالوا يكون ذلك بأسره عنه ، فهل هو بإرادة أم بغير إرادة ؟ وكونه بغير إرادة أشنع ، وإن كان بإرادة ؛ فهل هي إرادة قديمة أم محدثة ؟ فإن كانت قديمة ، فالإرادات القديمة غير واحدة ، وما أظنهم يقولون إن المرادات الكثيرة صدرت عن إرادة واحدة . وإن قالوا عن ذلك يصدر عنه بإرادات حادثة فقد قالوا بما هربوا منه أولاً » المعتبر (٣ / ٧٧) ، والفتاوى (٦/١٥١).

وأما قولهم : يلزم أن للخلق (خلق) ^(١) آخر ، فقد أجابهم من يلتزم دليل الكرامية ذلك - كالكرامية (وغيره) ^(٢) - بأنكم تقولون : إن المخلوقات المنفصلة تحدث بلا حدوث سبب أصلاً . وحيثذ فالقول بحدوث الخلق الذي تحصل به المخلوقات بلا حدوث سبب أقرب إلى العقل والنقل .

وهذا أيضاً جواب لازم على هذا التقدير تقدير قيام الأمور الاختيارية .

والكرامية يسمون ما قام به (حادثاً) ، ولا يسمونه (مُحَدَّثاً) ،
خلاف الكرامية وأهل الحديث
كالكلام الذي يتكلم به القرآن ، أو غيره . يقولون : وهو حادث ،
ويمنعون أن يقال : هو مُحَدَّث ، لأن (الحادث) يَحْدُثُ بقدرته ومشيئته
كالفعل . وأما (المُحَدَّث) فيفتقر إلى إحداث ، فيلزم أن يقوم بذاته
إحداث غير المُحَدَّث ، وذلك الإحداث يفتقر إلى إحداث ، فيلزم
التسلسل .

وأما غير الكرامية من أئمة الحديث والسنة والكلام فيسمون ذلك
(مُحَدَّثاً) ، كما قال : ﴿ پ پ پ پ پ پ ن ن ﴾ ^(٣) . وفي الصحيحين
عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ قال : « إن الله يُحَدِّثُ من أمره ما يشاء ،

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٠٩) «خلقاً» ، وهو الصواب ، لكونه
اسم أن مؤخر .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٠٩) «وغيرهم» ، وبه يستقيم المعنى .

(٣) سورة الأنبياء (٢) .

وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(١). والذي أحدثه هو النهي
عن تكلمهم في الصلاة.

وقولهم: «إن المحدث يفتقر إلى إحداث، وهلم جراً»، هذا يستلزم التسلسل في الآثار فول
أهل السنة
التسلسل في الآثار، مثل كونه متكلماً بكلام بعد كلام، وكلمات الله لا
نهاية لها، وأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء. وهذا قول أئمة السنة، وهو
الحق الذي يدل عليه النقل والعقل.

وكذلك أفعاله، فإن الفعل والكلام صفة كمال. فإن من يتكلم
أكمل ممن لا يتكلم، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق. قال تعالى: ﴿ث ت ث
ث ت ث ت ث ف﴾^(٢).

وحينئذ فهو ما زال متصفاً بصفات الكمال، منعوتاً بنعوت الإكرام
والجلال.

وبهذا تزول أنواع الإشكال، ويُعلم أن ما أخبرت به الرسل عن الله العقل يوافق النقل
من أصدق الأقوال، وأن دلائل العقول لا تدل إلا على ما يوافق أخبار
الرسول.

ولكن نشأ الغلط من جهل كثير من الناس بما أخبر به الرسول، وسلوكهم

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٣٥) رقم الباب (٤٢) كتاب التوحيد، باب قول الله
تعالى: «كل يوم هو في شأن». لعله خطأ من الناسخ فليس في مسلم.
(٢) سورة النمل (١٧).



أدلة برأيهم ظنوها عقلية وهي جهلية . فغلطوا في الدلائل السمعية والعقلية ،
فاختلفوا، ﴿ س ي ي ي ي ي ي ي ﴾^(١) .

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع^(٢) - في مسألة الكلام
والأفعال - وذكّر ما تيسر من كلام السلف والأئمة في هذا الأصل / . / ٢٢ ب /
والمقصود هنا التنبيه على ما أخذ الأقوال .

وهذا الموضوع مما بيّنه أئمة السنة ، كالإمام أحمد وغيره . (فتكلم)^(٣) قول أحمد في أفعال الله
في «الرد على الجهمية» على قوله: ﴿ ت ت ت ت ﴾^(٤) . وبَيَّن أن
(الجعل) من الله قد يكون (خلقاً) ، كقوله: ﴿ پ پ پ ﴾^(٥) ، وقد
يكون فعلاً ليس بخلق ، وقوله: ﴿ ت ت ت ت ﴾ من هذا الباب^(٦) .

(١) سورة البقرة (١٧٦) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢١٧-٢٢٤ و ٢٣٣-٣٣٨) ، ودرء التعارض
(٢/٣٧-٤٣ و ٦٠-٦٦) و ص (٧٤-٨٥) .

(٣) هكذا في المخطوط ، وأما في الأصل ص (٣١١) «فكلم» ، وما في المخطوط هو
الصواب .

(٤) سورة الزخرف (٣) .

(٥) سورة الأنعام (١) .

(٦) قال : «ثم (جعل) من أمر الله ، على معنى خلق ، و(جعل) على معنى غير
خلق ، لا يكون إلا خلق ، ولا يقوم إلا مقام خلق خلقاً لا يزول عنه المعنى ، وإذا
قال الله (جعل) على غير معنى خلق لا يكون خلق ولا يقوم مقام خلق ولا
يزول عنه المعنى .

فما قال الله (جعل) على معنى خلق قوله: ﴿ أ ب ب ب ب ب ب ب ﴾
﴿ (الأنعام : ١) يعني خلق الظلمات والنور ... إلى أن قال .

وذلك أن الخلق ، ونحوه من الأفعال التي ليست خلقاً ، مثل تكلمه بالقرآن وغيره ، وتكلمه لموسى وغيره ، ومثل النزول ، والإتيان ، والمجيء ، ونحو ذلك ، فهذه إنما تكون بقدرته ومشيئته ، وبأفعالٍ أُخر تقوم بذاته ليست خلقاً .

إثبات الأحداث والتزام التسلسل عند البخاري

وبهذا يجيب البخاري وغيره من أئمة السنة للكرامية إذا قالوا: « المُحَدَّث لا بد له من إحداث ؟ » فيقول : « نعم ، وذلك الإحداث فعل ليس بخلق » ، والتسلسل يلتزمه .

فإن التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد ؛ كوجود خالق للخالق ، وخالق للخالق ، أو للخلق خلق ، وللخلق خلق ، في آن واحد . وهذا ممتنع من وجوه . منها وجود ما لا يتناهى في آن واحد ، وهذا ممتنع مطلقاً . ومنها أن كل ما ذكر يكون (مُحَدَّثاً) لا (ممكناً) ، وليس فيها موجود بنفسه ينقطع به التسلسل ، وإذا كان أولى بالامتناع .

بخلاف ما إذا قيل : « كان قبل هذا الكلام كلام ، وقبل هذا الفعل فعل » ، جائز عند أكثر العقلاء ، أئمة السنة ، وأئمة الفلاسفة ،

ثم ذكر جعل على غير معنى خلق قول ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (المائدة: ١٠٣) لا يعني ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة ، وقال لإبراهيم ﴿ ه ع س ﴾ (البقرة: ٢٢٤) لا يعني أي خالقك للناس إماماً ، لأن خلق إبراهيم كان متقدماً . الرد على الزنادقة والجهمية (٢٢ - ٢٤) . وانظر كلام عبد العزيز الكناني في الحيدة .

وغيرهم .

فإذا قيل: « هذا الكلام المحدث أحدثه في نفسه » كان هذا معقولاً .
وهو مثل قولنا « تكلم به » . وهو معنى قوله: ﴿ تَ تَ تَ تَ ﴾ ، أي
تكلّمنا به عربياً ، وأنزلناه عربياً .

وكذلك فسّرهُ السلف كإسحاق بن راهويه ، وذكره عن مجاهد قال: ﴿ تَ تَ تَ تَ ﴾
تفسير السلف قوله
« جعلناه »
﴿ تَ تَ تَ ﴾ : قلناه عربياً . ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره ، عن إسحاق بن
راهويه قال: ذُكر لنا عن مجاهد وغيره من التابعين ﴿ تَ تَ تَ تَ ﴾ : إنا
قلناه ووصفناه^(١) . وذكره عن أحمد بن حنبل ، عن الأشجعي^(٢) ، عن
سفيان الثوري^(٣) ، في قوله: ﴿ تَ تَ تَ ﴾ : بيّناه قرآناً عربياً^(٤) .

(١) لم أجده فالموجود المطبوع في ابن أبي حاتم تفسير سورة الزخرف من الآية
الخامسة وهذه الآية الثالثة .

(٢) هو عبيدالله بن عبيدالرحمن أبو عبدالرحمن الأشجعي الكوفي ، أخرج البخاري
في تفسير سورة النساء عن أحمد بن حميد القرشي عنه عن سفيان الثوري ،
روى عن أحمد وأبي كريب ، وكتب عن الثوري ثلاثين ألفاً وهو أثبت الناس
كتابةً عنه ، قال ابن معين: ثقة مأمون ، مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ . انظر:
الكاشف (١ / ٦٨٤) ، والتاريخ الكبير (٥ / ٣٩٠) ، ومعرفة الثقات (٢ / ١١٥) ،
والثقات (٧ / ١٥٠) ، والجرح والتعديل (٥ / ٣٢٣) .

(٣) تأتي ترجمته ص (٣٦٣) .

(٤) انظر على سبيل المثال ما قاله الإمام أحمد رحمه الله في الرد على الزنادقة
والجهمية حيث قال: «لما قال الله: ﴿ تَ تَ تَ تَ ﴾ [الزخرف: ١٣] ،
وقال: ﴿ نَ نَ نَ نَ ﴾ ، وقال:



والإنسان يفرق بين تكلمه وتحركه في نفسه ، وبين تحريكه لغيره .
وقد احتج سفيان بن عيينة^(١) وغيره من السلف على أنه غير مخلوق بأن
الله خلق الأشياء (بكن) . فلو كانت (كن) مخلوقة لزم أن يكون خلق التسلسل الباطل « في
مخلوقاً بمخلوق ، فيلزم التسلسل الباطل^(٢) .
أصل التأثير »

پ پ پ [مريم ٩٧] فلما جعل الله القرآن عربياً ويسره بلسان نبيه ﷺ كان
ذلك فعل الله تبارك وتعالى ، جعل القرآن به عربياً يعني هذا بيان لمن أراد الله هداه
مبيناً وليس كما زعموا معناه ، أنزلناه بلسان العرب وقيل بيناه « ص (٧٢) .
(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم ، قال الإمام
الشافعي : لولا مالك وسفيان بن عيينة ، لذهب علم الحجاز . وقال محمد الجواز :
« رأيت سفيان ابن عيينة سأل رجل ، ماتقول في القرآن ؟ قال : كلام الله ، منه جاء
وإليه يعود » . وقال سفيان رحمه الله عن القرآن : « ما يعرفونه إلا كلام الله ، ولا
نعرفه إلا كلام الله ، فمن قال غير ذا فعليه لعنة الله مرتين ، فما أشبه هذا الكلام
بكلام النصراني فلا تُجالسوهم » توفي سنة ثمان وتسعين ومائة . انظر :
سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٥٤ — ٤٧٥) ، وتاريخ بغداد (٩ / ١٧٤) ، ووفيات
الأعيان (٢ / ٣٩١ - ٣٩٣) ، وشذرات الذهب (١ / ٣٥٤) .

(٢) التسلسل نوعان :

الأول : تسلسل في المؤثرات ، كالتسلسل في العلل والمعلولات ، وهو التسلسل
في الفاعلين والمفعولات ، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء ، ومنه أن يقول : هذا
المحدث له محدث ، وللمحدث محدث آخر إلى ما لا يتناهى .

الثاني : التسلسل في الآثار كوجود حادث بعد حادث ، فهذا فيه ثلاثة أقوال :
القول الأول : منعه في الماضي والمستقبل ، كقول الجهم وأبي الهذيل .

القول الثاني : منعه في الماضي فقط دون المستقبل ، كقول كثير من أهل الكلام .

القول الثالث : تجويزه في الماضي والمستقبل ، كقول أكثر أهل الحديث



وذلك أنه إذا لم يخلق إلا (بكن) ، فلو كانت (كن) مخلوقة لزم أن لا يخلق شيئاً . وهو الدور الممتنع^(١) . فإنه لا يخلق شيئاً حتى يقول (كن) ، ولا يقول (كن) حتى يخلقها ، فلا يخلق شيئاً . وهذا تسلسل في أصل التأثير والفعل ، مثل أن يقال : لا يفعل حتى يفعل ، فيلزم أن لا يفعل ؛ ولا يخلق حتى يخلق فيلزم أن لا يخلق .

وأما إذا قيل : قال : (كن) ، وقبل (كن) ، وقبل (كن) ، وقبل (كن) ، التسلسل في آحاد التأثير (كن) فهذا ليس بممتنع . فإن هذا تسلسل في آحاد التأثير ، لا في جنسه . كما أنه في المستقبل يقول (كن) بعد (كن) ، ويخلق / شيئاً بعد شيء / ٢٣١ / إلى غير نهاية .

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقها ، وخلقها فعله القائم به ، وذلك إنما

والفلاسفة . انظر : منهاج السنة (١/٤٣٧-٤٣٨) ، والصفدية (١/٥٢-٥٤) .

(١) الدور نوعان : الأول : دور قبلي : وهو أن لا يكون هذا إلا بعد هذا ، ولا هذا إلا بعد هذا ، وهذا هو الممتنع باتفاق العقلاء .

الثاني : هو الدور المعيّ الاقتراني ، مثل المتلازمين اللذين يكونان في زمان واحد كالأبوة والبنوة ، وعلو أحد الشئيين على الآخر مع سفول الآخر ، وتيامن هذا عن ذلك مع تياسر الآخر عنه ، ونحو ذلك من الأمور المتلازمة التي لا توجد إلا معاً ، فهذا الدور ممكن ، وإذا لم يكن إحداها فاعلاً للآخر ، بل كان الفاعل لهما غيرهما ، جاز ذلك . انظر : منهاج السنة (١/٤٣٨) ، والصفدية (١/١٢) .

يكون بقدرته ومشيبته .

وإذا قيل : هذا الفعل القائم به يفتقر إلى فعل آخر يكون هو المؤثر في وجوده غير القدرة والإرادة ، فإنه لو كان مجرد ذلك كافياً كفى في وجود المخلوق ، فلما كان لا بد له من خلق ، فهذا الخلق أمر حادث بعد أن لم يكن ، وهو فعل قائم به . فالمؤثر التام فيه يكون مستلزماً له مستعقباً له ، كالمؤثر التام في وجود الكلام الحادث بذاته .

والتكلم من الناس إذا تكلم فوجود الكلام - لفظه ومعناه - مسبوق بفعل آخر . فلا بد من حركة تستعقب وجود الحروف التي هي الكلام . فتلك الحركة هي التي تجعل الكلام عربياً أو عجمياً ، وهو فعل يقوم بالفاعل . وذلك الجعل الحادث حدث بمؤثر تام قبله أيضاً .

وذاًت الرب هي المقتضية لذلك كله . فهي تقتضي - الثاني بشرط - انقضاء الأول ، لا معه . واقتضاؤها للثاني فعل يقوم بها بعد الأول . وهي مقتضية لهذا التأثير وهذا التأثير .

ثم هذا التأثير - وكل تأثير - هو مسبب عما قبله وشرط لما بعده . وليس في ذلك شيء مخلوق وإن كانت حادثة .

وإن قال قائل : أنا أسمى هذا (خلقاً) ، كان نزاعه لفظياً ، وقيل له : نزاع لفظي

الذين قالوا: « القرآن مخلوق » لم يكن مرادهم هذا ، ولا رد السلف والأئمة هذا . إنما ردوا قول من جعله مخلوقاً بئناً عن الله ، كما قال

الإمام أحمد: « كلام الله من الله ليس بائناً عنه »^(١).

وقالوا: « القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ »^(٢).

قال أحمد: « منه بدأ هو المتكلم به لم يبدأ من مخلوق ، كما قال من

قال : إنه مخلوق »^(٣). قال تعالى: ﴿ كَ تَبَّ كَ تَبَّ كَ تَبَّ كَ تَبَّ كَ تَبَّ ﴾^(٤)

ولهذا لا يقول أحد إنه خلق نزوله ، واستواءه ، ومجيئه . وكذلك

تكليمه لموسى ، ونداؤه له ، ناداه وكلمه بمشيئته وقدرته . والتكليم فعل

قام بذاته ، وليس هو الخلق ، كما أن الإنسان إذا تكلم فقد فعل كلاماً ،

(١) انظر : أصول السنة للإمام أحمد (ص ٢٢) . وفيه ليس ببائن منه .

(٢) انظر : اعتقاد أهل السنة (١ / ١٥١) ، واختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن

الرحيم (١ / ٢١) ، وفيه يقول : « وروى المروزي أحمد بن محمد قال : قال أحمد بن

محمد بن حنبل رحمه الله : لقيت الرجال والعلماء والفقهاء بمكة والمدينة والكوفة

والبصرة والشام والثغور وخراسان ، فرأيتهم على السنة والجمال ، وسألت عنها

الفقهاء فكل يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود » . انظر العلو

للعلي الغفاري في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها (١ / ٥) ، وتوحيد الألوهية

(٣ / ١٦٢ و ١٧٤) ، ومنهاج السنة (٥ / ٤٢١) ، و (٨ / ١٥٠) ونسب هنالك إلى

النبي ﷺ وقد أبطل النسبة شيخ الإسلام ، في العقيدة الأصفهانية (١ / ٢١) وبيان

تلبيس الجهمية (١ / ٤٢٣) .

(٣) اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم (١ / ٢١) .

(٤) سورة الأنعام (١١٤) .

وأحدث كلاماً ، ولكن في نفسه ، لا مبيناً له .

ولهذا كان الكلام صفة فعل ، وهو صفة ذات أيضاً ، على مذهب صفة الكلام فعلية ذاتية السلف والأئمة^(١) .

ومن قال إنه مخلوق يقول : إنه صفة فعل ، ويجعل الفعل بائناً عنه ، والكلام بائناً عنه^(٢) . ومن قال صفة ذات يقول : إنه يتكلم بلا مشيئته وقدرته^(٣) .

ومذهب السلف أنه (تكلم)^(٤) بمشيئته وقدرته ، وكلامه قائم به . فهو صفة ذات ، وصفة فعل . ولكن الفعل هنا ليس هو الخلق ، بل كما قال الإمام

(١) وهو مذهب كثير من أهل الكلام كالهشامية ، والكرامية ، وأصحاب أبي معاذ التومني ، وزهير الياامي ، وطوائف غير هؤلاء ، فكل من وصف بالكلام كالملا والبشر ، والجن ، وغيرهم فكلامهم لا بد أن يقوم بأنفسهم ، وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم ، فالكلام إذاً صفة ذات وهو صفة فعل في نفس الوقت . انظر: مجموع الفتاوى (٢١٩/٦) .

(٢) وهؤلاء هم الجهمية والمعتزلة ، فيقولون : إنَّ الكلام لا يقوم بذاته ، بل هو منفصل عنه مخلوق عنه ، ويقول المعتزلة بأنه يتكلم بمشيئته ، ومرادهم بذلك أنه يخلق كلاماً منفصلاً عنه ، فيقولون هو صفة فعل والفعل هو المفعول عندهم ، ومن يقول بذلك أيضاً التجارية والضرارية وغيرهم . انظر الفتاوى (٢١٩/٦) و(١١٩/١٢) .

(٣) وهم الكلابية والسلمية ، فيقولون : إنَّ كلامه قائم بذاته بدون قدرته ومشيئته مثل حياته ، فيقولون : إنه صفة ذات لا صفة فعل ، يتعلق بمشيئته وقدرته . انظر: مجموع الفتاوى (٢١٩/٦) .

(٤) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣١٥) « يتكلم » ، وهو الأولى .

﴿(١)﴾ .

وقد بُسِّطَ هذا في غير هذا الموضوع^(٢)، وبيِّنَ [أن]^(٣) التلاوة هل القراءة هي المقروء والقراءة في الأصل مصدر (تلا تلاوة، وقرأ قراءة، كالقرآن) لكن يسمى به الكلام كما يسمى بالقرآن. وحيث فتكون القراءة هي المقروء، والتلاوة (هو)^(٤) المتلو.

وقد يُراد بالتلاوة والقراءة المصدر الذي هو الفعل، فلا تكون القراءة والتلاوة هي المقروء المتلو، بل تكون مستلزمة له.

وقد يُراد بالتلاوة والقراءة مجموع الأمرين، فلا تكون هي المتلو لأن فيها الفعل، ولا تكون مباينة مغايرة للمتلو لأن المتلو جزؤها.

هذا إذا أُريد بالقراءة والمقروء شيء واحد معيَّن، مثل قراءة مرادات باظنة الرب ومقروئه، أو قراءة العبد ومقروئه. وأما إذا أُريد بالقراءة قراءة العبد، وهي حركته، وبالمقروء صفة الرب، فلا ريب أن حركة العبد ليست صفة الرب.

ولكن هذا تكلف. بل قراءة العبد مقروءه كمقروئه. وقراءته للقرآن إذا عني بها نفس القرآن فهي (مقروءه)^(٥). وإن عني بها حركته (وليست)^(١)

(١) سورة الإسراء (٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٥٦٢).

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وليست في المخطوط، وهي كذلك في الأصل ص (٣١٦).

(٤) هكذا في المخطوط، وفي الأصل ص (٣١٦) «هي» وبها يستقيم المعنى.

(٥) هكذا في المخطوط. وهي كذا في الأصل ص (٣١٧)، والصواب «مقروؤه».

مقروءه . وإن عنى بها الأمران فلا يطلق أحدهما^(٢) .

ولهذا كان من المنتسبين إلى السنة من يقول : القراءة هي المقروء ،
والبحاري والجمع بين قول أحمد

ومنهم من يقول : القراءة غير المقروء ، ومنهم من لا يطلق واحداً
(منها)^(٣) . ولكل قول وجه من الصواب عند التصور التام
والإنصاف^(٤) . وليس فيها قول يحيط بالصواب ، بل كل قول فيه

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣١٧) « فليست » وبها يستقيم المعنى .
(٢) يفسر هذا كلام الشيخ السابق في الصفحة السابقة : « وقد يراد بالتلاوة والقراءة
مجموع الأمرين ، فلا تكون هي المتلو لأن فيها الفعل ، ولا تكون مباينة مغايرة
للمتلو لأن المتلو جزءها » .

(٣) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣١٧) و« منها » ، وهو الأولى .
(٤) لقد حصل الاختلاف في مسألة اللفظ والملفوظ ، وفي حقيقة الأمر أن مقصود
الإمام أحمد والإمام البخاري ومن تبع كلاهما صحيح ، إلا من أراد أن يصل
بذلك إلى قول باطل مثل قول الجهمية (إن الاسم غير المسمى) وقد مر الكلام
معنا على ذلك ص (٢١٧) .

لذلك أنكر الإمام أحمد وغيره هذا ، وقالوا اللفظية جهمية . فحين انتشر ذلك عن
أهل السنة ، غلظت طائفة فقالت : لفظنا بالقرآن مخلوق ، وتلاوتنا له غير
مخلوقة ، فبدع الإمام أحمد هؤلاء وأمر بهجرهم .

وافترق أهل الحديث في ذلك ، فطائفة يقولون : لفظنا بالقرآن غير مخلوق .
ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق ، وليس مرادهم صوت العبد كما يذكر
ذلك عن أبي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصيصي وغيرهم .

وطائفة يدخلون صوت العبد أو فعله في ذلك ، أو يقفون فيه ، فصاروا يقولون :
أفعال العباد وأصواتهم مخلوقه ، رداً على هؤلاء كما فعل الإمام البخاري
ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما . انظر : درء التعارض (١ / ١٤٩ ، ..) .

ويوضح هذا اللبس البخاري بقوله : (فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ،
ويدعيه كل لنفسه فتأبث كثير من أخبارهم وربما لم يفهموا دقة مذهبه ، بل
المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق ، وما سواه فمخلوق ،
وإنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة ، وتجنبوا أهل الكلام

صواب من وجه وقد يكون خطأ من وجه آخر .

والبخاري إنما يثبت خلق أفعال العباد ، حركاتهم وأصواتهم^(١) .
وهذه القراءة هي فعل العبد يؤمر به ويُنهى عنه . وأما الكلام نفسه فهو
كلام الله . ولم يقل البخاري إن لفظ العبد مخلوق ولا غير مخلوق ، كما
نهى أحمد عن هذا وهذا^(٢) .

والذي قال البخاري إنه مخلوق من أفعال العباد وصفاتهم^(٣) لم يقل
أحمد ولا غيره من السلف إنه غير مخلوق ، وإن سكتوا عنه لظهور أمره ،
ولكونهم كانوا يقصدون الرد على الجهمية .

والخوض والتنازع إلا فيما فيه العلم وبينه رسول الله ﷺ . خلق أفعال العباد
ص (٦٢) .
وانظر للاستزادة الفتاوى (٥٢٧/٦) و(١٧٠/١٢) و(٣٠٧/١٢) ..
و(٣٧٢/١٢) و(٥٦٧/١٢) ودرء التعارض (١/١٤٩) .. وشرح نونية
ابن القيم (١/٣٢٥) ..
(١) انظر: خلق أفعال العباد ص (٥٦_٥٧) .
(٢) قال عبد الله بن أحمد «سمعت أبي يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو
جهمي» ونقل آثارًا متعددة عن نبيه عن ذلك . انظر: السنة لعبدالله بن أحمد
ص (٣٥_٣٦) .
قال عبد الله : « وكان أبي يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء ، أو يقال مخلوق أو غير
مخلوق » . ص (٣٦) .
(٣) حيث قال : « مع أن الجهمية والمعتلة إنما ينازعون أهل العلم على قول الله ، إن
الله لا يتكلم وإن تكلم فكلامه خلق ، فقالوا : إن القرآن المقروء بعلم الله مخلوق ،
فلم يميزوا بين تلاوة العباد وبين المقروء ، وقد رفع أبو بكر صوته بقوله
« أتقتلون » سورة غافر (٢٨) » خلق أفعال العباد ص (٥٧) .



والذي قال أحمد إنه غير مخلوق - هو كلام الله لا صفة العباد^(١) - لم يقل البخاري إنه مخلوق .

ولكن أحمد كان مقصوده الرد على من يجعل كلام الله مخلوقاً إذا بُلِّغ عن الله ، والبخاري كان مقصوده الرد على من يقول : أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوق .

وكلا القصدين صحيح لا منافاة بينهما . وقد بيّن ذلك ابن قتيبة في مسألة اللفظ^(٢) ، ولكن المنحرفون إلى أحد الطرفين ينكرون على الآخر ، والله سبحانه أعلم .

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص (٨٢).

(٢) انظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة للإمام ابن قتيبة ضمن

عقائد السلف ص (٢٤٥-٢٤٦).

فصل

سبب التنازع في الأفعال
اللازمة

وأما الأفعال اللازمة - كالاتواء والمجيء - فالناس متنازعون في نفس إثباتها . لأن هذه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه حتى يستدلوا بثبوت المخلوق على الخلق ، وإنما عُرِفَت بالخبر . فالأصل فيها الخبر ، لا العقل .

ولهذا كان الذين ينفون الصفات الخبرية ينفونها ، ممن يقول : « الخلق غير المخلوق » . وممن يقول : « الخلق هو المخلوق » ، [ومن^(١)] يثبت الصفات الخبرية من الطائفتين يثبتها .

والذين أثبتوا الصفات الخبرية لهم في هذه قولان .

قول الأشاعرة في
اللازمة

منهم من يجعلها من جنس الفعل المتعدي بجعلها (أمور)^(٢) حادثة في غيرها . وهذا قول الأشعري^(٣) ، وأئمة أصحابه ومن وافقهم ، كالقاضي أبي يعلى ، وابن الزاغوني ، وابن عقيل ، في كثير من أقواله^(٤) .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ليست في المخطوط ، ولا في الأصل . ص (٣١٩) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣١٩) «أموراً» ، وهو الصواب .

(٣) قال البيهقي : «وذهب أبو الحسن ، علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلاً سماه استواء ، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقاً ، ونعمة أو غيرهما من أفعاله» . الأسماء والصفات (١٥٢/٢) .

(٤) يقول ابن الزاغوني : «وليس من البعيد عندنا في الشاهد أن يستحق الإنسان اسماً لحدوث معنى في غيره ، لا فعل له فيه بحال ، ولهذا يتزوج أبوه فيولد ولد ، فيتجدد له اسم أخ ، ويتزوج أخوه فيولد له ولد ، فيتجدد له اسم عم ، وتتزوج

فالأشعري يقول : « الاستواء فعل فعله في العرش ، فصار به مستوياً على العرش . وكذلك يقول في الإتيان ، والنزول . ويقول : هذه الأفعال ليست من خصائص الأجسام ، بل توصف بها الأجسام والأعراض ، فيقال (جاءت الحمى ، وجاء البرد ، وجاء الحر) ، ونحو ذلك»^(١).

أخته فتلد ولدًا ، فيتجدد له اسم خال ، وهذا الذي نبه الله تعالى عليه بقوله:
□ □ □ □ □ □ □ □ [الفرقان: ٥٤].

وإذا كان لا يبعد في الشاهد أن يستحق الإنسان اسمًا وصفة لمعنى تجدد لا في ذاته ، ولا فعل صدر عنها لم يبعد أن يكون في الغائب أن يتجدد له اسم العلو لحدوث ذات دونه ، واسم الاستواء لحدوث العرش أقرب ، الموجودات إليه ، وإذا تقرر هذا ، كان وصفه بالاستواء على العرش ، من غير أن يتغير عما كان عليه في الأزل من الاستغناء بنفسه عن مكان أن يصح إضافة المكان إليه على هذا الوجه ، وقد وصف الباري تعالى بصفات تتقارب هذا ، وتناسبه لتجدد معنى في غيره لا بحدوث أمر في نفسه « الإيضاح في اصول الدين ص (١٩٦-١٩٧).

(١) يقول أبو الحسن : « وأجمعوا - أي أهل السنة - على أنه عزوجل يجيء يوم القيامة والمملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذب من يشاء منهم كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنما المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا ، فإذا ثبت أنه عزوجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة ، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم : جاءت زيداً الحمى إنها تنقلت إليه ، أو تحركت من مكان كانت فيه إذا لم تكن جسماً ولا جوهرًا ، وإنما مجيئها إليه وجودها به ، وأنه عزوجل ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي ﷺ : وليس نزوله نقلة ، لأنه ليس بجسم ولا جوهر ، وقد نزل الوحي على النبي ﷺ عند من خالفنا » رسالة إلى أهل الثغر ص (٢٢٧-٢٢٩).

وهذا أيضاً قول القاضي أبي بكر ، والقاضي أبي يعلى ، موافقة الباقلاني وأبي يعلى وغيرهما^(١) .

وحملوا ما روي عن السلف ، كالأوزاعي وغيره ، [على] ^(٢) أنهم قالوا في النزول : « يفعل الله فوق العرش بذاته » ، كما حكاه القاضي عبد الوهاب ^(٣) عن القاضي أبي بكر ، وكما حكوه عن الأشعري وغيره ، كما ذكر في غير موضع من كتبه .

(١) يقول القاضي أبو يعلى في ذلك : « والاستواء من صفات الذات ، موصوف بها فيما لم يزل ، وهذا قياس قول أصحابنا لأنهم قالوا : خالق ورازق ومحيي ومميت موصوف بها فيما لم يزل » . مختصر المعتمد في أصول الدين (١ / ٢٨٥ - ٢٨٧) .
وقال في إبطال التأويلات : « اعلم أن القرآن والأخبار قد جاء بالاستواء على العرش لا على وجه الاتصال والمماسه ، وقد أثبت الاستواء السلف - إلى أن يقول - فإذا ثبت أنه على العرش وأنه في جهة ، فهل الاستواء من صفات الذات ؟ فليس على قول أصحابنا أنه من صفات الذات ، وأنه موصوف بها في القدم ، وإن لم يكن هناك عرشاً موجوداً ، لتحقق وجود ذلك في الثاني ، لأنهم قد قالوا خالق ورازق موصوف به فيما لم يزل ، ولا مخلوق ولا مرزوق لتحقق الفعل من جهته » فالاستواء صفة فعل إلا أنه هنا قال بأنها صفة ذات وهذا خلاف الحق ، فالاستواء يتعلق بالمشيئة والاختيار . انظر : مسائل الإيمان ، تحقيق د/ سعود الخلف ص (٨٠) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي ساقطة من المخطوط ، وفي الأصل ص (٣١٩)
بزيادة « على » ، وبه يستقيم المعنى .

(٣) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر - التغلبي البغدادي ، أحد أئمة المالكية ، ومصنفهم ولد سنة ٣٦٢ هـ ، ولي قضاء الدينور وغيرها ، له كتاب النصر - لمذهب إمام دار الهجرة ، والتلخيص في أصول الفقه ، وغيرها . ت ٤٢٢ هـ .
انظر : البداية والنهاية (١٢ / ٣٢) ، والديباج المذهب (١ / ١٥٩) .

وكل من قال إن الرب لا تقوم به الصفات / الاختيارية ، فإنه ينفي / ٢٤ /
أن يقوم به فعل شاءه سواء كان لازماً أو متعدياً . لكن من أثبت من
هؤلاء فعلاً قديماً كمن يقول بالتكوين وبهذا فإنه يقول : ذلك القديم قام
به بغير مشيئته ، كما يقولون في إرادته القديمة .

والقول الثاني : أنها كما دلت عليه أفعال تقوم بذاته بمشيئته قول أهل السنة
واختياره ، كما قالوا مثل ذلك في الأفعال المتعدية . وهذا قول أئمة
السنة ، والحديث ، والفقهاء ، والتصوف ، وكثير من أصناف أهل الكلام ،
كما تقدم^(١) .

وكان آخر قوله إثبات الصفات الفعلية وأنها تتعلق بالمشيئة والاختيار كما ذكر
ذلك في آخر الفصول المتعلقة باثبات الصفات في كتابه «إبطال التأويلات» فقال:
« فصل : والصفات المتعلقة بالفعل نحو الاستواء على العرش ، والنزول إلى
السماء الدنيا ، والمجيء في ظلل من الغمام ، ووضع القدم في النار ، ووضع
السموات على أصبع ، والغضب ، والرضا ، والضحك ، والخلق ، والرزق ، إلى
أمثال ذلك ، لا يمتنع أن نقول أنها صفات ذات تجدد له بتجدد أسبابها - إلى أن
يقول - وكذا هو موصوف بالاستواء على العرش ، والنزول فيما لم يزل ، ولا نقول
هو مستوٍ ، وهو نازل ، وهو جائي ، فيما لم يزل ، لأنه يفضي - إلى قدم العرش وقدم
السماء ، وكذلك نقول هو ضاحك فيما لم يزل ، وغضبان فيما لم يزل ، لأنّ الخبر
«ضحك ربك من شاب ليست له صبوة» وغضب الله من كفر الكافرين ، وهو
يقتضي وجود ذلك عند وجود سببه » انظر : ص (٩٣) من كتاب مسائل الإيمان
تحقيق د/ سعود الخلف .

(١) في الفصل السابق .



والقائلون بأنه صفة ذات يتأولونه بأنه قدر على العرش .
وهو ما زال قادراً ، وما زال عالي القدر ؛ فلهذا ظهر ضعف هذا القول
من وجوه .

منها قوله: ﴿ ك ك ك ك ﴾ ، فأخبر أنه استوى بحرف (ثم) .

ومنها أنه عطف فعلاً على فعل ، فقال : خلق (الإنسان)^(١) ثم استوى .
ومنها أن ما ذكره لا فرق فيه بين العرش وغيره .

وإذا قيل : إن العرش أعظم المخلوقات ، فهذا لا ينفي ثبوت ذلك لغيره ،
كما في قوله: ﴿ □ □ □ ﴾^(٢) . لما ذكر ربوبيته للعرش لعظمته ،
والربوبية عامة ، جاز أن يقال : ﴿ رب السموات والأرض وما بينهما ،
ورب العرش العظيم ﴾ ، ويقال ﴿ ك ك ك ك ﴾^(٣) .

والاستواء مختص بالعرش باتفاق المسلمين مع أنه مستول مقتدر
على كل شيء من السماء والأرض وما بينهما . فلو كان استواؤه على
[العرش]^(٤) هو قدرته عليه جاز أن يقال : على السماء والأرض وما

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٢٠) بدون «الإنسان» وهو الصواب .

(٢) سورة التوبة (١٢٩) وسورة النمل (٢٦) .

(٣) سورة الشعراء (٤٧-٤٨) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، وهي ساقطة من المخطوط ، وهي كذا في الأصل

ص (٣٢١) ، وبها يستقيم المعنى .



بينهما . هذا مما احتج به طوائف منهم الأشعري^(١) . قال : « وفي إجماع المسلمين على أن الاستواء مختص بالعرش دليل على فساد هذا القول . وأيضاً فإنه ما زال مقتدرأ عليه من حين خلقه»^(٢) .

ومنها كون لفظ (الاستواء) في لغة العرب يقال على القدرة أو علو القدر ممنوع عندهم . والاستعمال الموجود في الكتاب والسنة وكلام العرب يمنع هذا، كما قد بسط في موضعه^(٣) .

وتكلم على البيت الذي يحتجون به :

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق^(٤)

وأنه لو كان صحيحاً لم يكن فيه حجة . فإنهم لم يقولوا : استوى عمر على العراق لما فتحها ، ولا استوى عثمان على خراسان ، ولا استوى رسول الله ﷺ على اليمن .

(١) كما في رسالته إلى أهل الثغر حيث قال: «﴿ ٤ ٣ ٢ ١ ﴾» وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر لأنه عز وجل لم ينزل مستولياً على كل شيء « ص (٢٣٣-٢٣٤) .

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن ص (١٠٨-١٠٩) .

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٤ ، ...) .

(٤) انظر: تاج العروس وقد نسبه للأخطل (٣٨ / ٣٣١) ، ولا يوجد في ديوانه . وانظر: البداية والنهاية لابن كثير (٩ / ٧) ، وقد ذكره الياضي في مرآة الجنان وعبرة اليقظان ص (٣٠٠) ، أنه بيت مشهور ولم يذكر له قائل ، وفيه قال «قد استوى» .

وإنما قيل هذا البيت - إن صح - في بشر- بن مروان^(١) لما دخل العراق
معنى استوى في بيت
الأخطل
واستوى على كرسي ملكها . فقيل هذا كما يقال : جلس على سرير الملك ، أو
تحت الملك ، ويقال : قعد على الملك ، والمراد هذا .

وأيضاً فالآيات الكثيرة والأحاديث الكثيرة وإجماع السلف يدل على
أن الله فوق العرش ، كما قد بسط في مواضع^(٢) .

وأما الذين قالوا : الاستواء صفة فعل ، فهو لاء لهم قولان هنا على
قول ابن كلاب
والأشعري في الاستواء
ما تقدم^(٣) ، هل هو فعل بائن عنه ، لأن الفعل بمعنى المفعول ، أم فعل
قائم به يحصل بمشيئته وقدرته .

الأول قول ابن كلاب ، ومن اتبعه كالأشعري وغيره . وهو قول
القاضي ، وابن عقيل ، وابن الزاغوني ، وغيرهم .

(١) بشر- بن مروان بن الحكم الأموي أحد الأجداد، ولي العراق لأخيه عند مقتل
مصعب، توفي سنة خمس وسبعين ، وله نيّف وأربعون سنة ، رثاه الفرزدق بأبيات
أبكت الناس . انظر : سير أعلام النبلاء (٤/ ١٤٥-١٤٦) ، تاريخ الإسلام
(٣/ ١٤١) ، شذرات الذهب (١/ ٨٣) .

(٢) انظر : على سبيل المثال مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١-١٣٦) ، حينما سئل عن «علو
الله واستوائه على عرشه ؟» و(٥/ ١٣٦-١٥٣) حينما سئل عن علو الله على سائر
مخلوقاته ، و(٥/ ١٥٣-١٩٤) ، و(٥/ ١٩٤-٢٢٦) حينما سئل عن قوله :
«الرّحمن على العرش استوى وقوله : ينزل ربنا ، هل الاستواء والنزول حقيقة؟» ،
وغيرها من المواضع .

(٣) في الفصل السابق حينما تكلم عن الصفات الفعلية المتعدية .

قول أهل السنة

والثاني قول أئمة أهل الحديث والسنة ، وكثير من طوائف الكلام ،

كما تقدم .

أقسام الناس في
الاستواء والمجيء

ولهذا صار للناس فيما ذكر الله في القرآن من الاستواء والمجيء ونحو

ذلك ستة أقوال .

القول الأول

طائفة يقولون : تُجْرَى على ظاهرها ، ويجعلون إتيانه من جنس

إتيان المخلوق ، ونزوله من جنس نزولهم . وهؤلاء المشبهة الممثلة ،

[و^(١) من هؤلاء من يقول : إذا نزل خلا منه العرش ، فلم يبق

فوق العرش^(٢) .

وطائفة يقولون : بل النصوص على ظاهرها اللائق به ، كما في سائر ما

وصف به (في)^(٣) نفسه ، وهو ﴿ ذُتْ ذُتْ ﴾^(٤) لا في ذاته ،

ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . ويقولون : نزل نزولاً يليق بجلاله ،

وكذلك يأتي إتياناً يليق بجلاله . وهو عندهم ينزل ويأتي ولم يزل عالياً ،

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، ولا في الأصل ص (٣٢٢) .

(٢) منهم الهشامية الذين يقولون : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شيء

عن العرش ولا يفضل من العرش شيء عنه . انظر: الملل والنحل (١ / ١٨٤)

ومقالات الإسلاميين (١ / ١٠٦) .

(٣) هكذا في المخطوط ، والصواب بدون « في » ، وقد نبه على ذلك في الأصل

ص (٣٢٣) .

(٤) سورة الشورى (١١) .

وهو فوق العرش^(١)، كما قال حماد بن زيد^(٢): «هو فوق العرش يقرب من خلقه كيف شاء»^(٣). وقال إسحاق بن راهويه^(٤): «ينزل ولا يخلو منه العرش»^(٥).
ونُقِلَ / ذلك عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد^(٦).

١ / ٢٤ ب

(١) ذكره شيخ الاسلام قول جمهور أهل السنة في شرح حديث النزول ضمن الفتاوى (٣٧٦ / ٥).

(٢) هو أبوإسماعيل، حماد بن زيد بن أدهم، محدث الوقت، نقل عنه الذهبي أنه قال: «القرآن كلام الله، أنزله جبريل من عند رب العالمين». ويقول: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله يعني الجهمية». انظر سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٥٦ - ٤٦٤)، وشذرات الذهب (١ / ٢٩٢).

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣ / ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٤) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم التميمي، ورد عنه أن بعض المتكلمين قال له: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء، فقال آمنت برب يفعل ما يشاء، وروي عنه أنه قال له منصور بن طلحة: «يا أبا يعقوب تقول: إن الله ينزل كل ليلة؟ قلت: تؤمن به. إذا أنت لا تؤمن أن لك في السماء رباً، لا تحتاج أن تسألني عن هذا، فقال له طاهر بن عبدالله الأمير: ألم أنك عن هذا الشيخ؟». انظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٥٨ - ٣٨٣)، تاريخ بغداد (٦ / ٣٤٥)، وشذرات الذهب (٢ / ٨٩).

(٥) أثار إسحاق هذا ذكره شيخ الإسلام في موضع آخر نقلاً عن الإبانة لابن بطة، ولم أجده فلعله فيما لم يطبع. ولفظه (قال ابن بطة: وحدثنا أبو بكر النجاد، ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا علي بن خشرم، قال: قال إسحاق بن راهويه: دخلت على عبدالله بن طاهر، فقال: ما هذه الأحاديث التي تروونها؟ قلت: أي شيء، أصلح الله الأمير؟ قال: تروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا!! قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام، قال: أينزل ويدع عرشه؟ قال: فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو العرش منه؟ قال: نعم، قلت: ولما تتكلم في هذا؟!)
مجموع الفتاوى (٥ / ٣٧٦).

(٦) مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري، قال أحمد: مسدد صدوق، فما كتبت عنه فلا تعد، وقال أبو الحسن الميموني: سألت أبا عبدالله الكتاب لي إلى مسدد، فكتب لي إليه، وقال: نعم الشيخ عافاه الله. انظر سير أعلام اتلنبلاء (١٠ / ٥٩١)، شذرات الذهب (٢ / ٦٦).

=

وتفسير النزول بفعل يقوم بذاته هو قول علماء أهل الحديث ، وهو الذي حكاه أبو عمر بن عبد البر عنهم^(١) ، وهو قول عامة القدماء من

والكلام عن هذه المسائل ، وهي مسألة العلو ؛ ومسألة الاستواء ، ومسألة النزول ، وغيرها من مسائل الصفات ؛ غير موجودة في نص الرسالة . ووجدت ذلك فيما نقل أبو يعلى في كتابه إبطال التأويلات حيث قال : (وقد قال أحمد في رسالته إلى مسدد : إن الله عز وجل ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا ولا يخلو من العرش) (٢٦١ / ١)
ورسالة أحمد هذه ورد ذكرها في عدة مراجع وقد تتبعها شيخنا د/ عبدالعزيز الحميدي حفظه الله .

وذكر سندي الرسالة ، وذكر في السند الأول ، علي بن أحمد المقرئ المراغي ، ومحمد بن جعفر السونديني ، وعلي بن محمد موسى ، هؤلاء الثلاثة مجاهيل .
وكذلك راوي القصة أحمد بن محمد التميمي الزرندي مجهول كذلك .
وعلي بن أحمد البصري راوي الرسالة عن ابن بطة لم يدرك ابن بطة ، فقد ولد سنة ٣٨٦ هـ وابن بطة ت سنة ٣٨٧ هـ .

وبهذا يتضح أن سند هذه الرسالة ضعيف جدا بحسب الصناعة الحديثة .
وفي السند الثاني ذكر الدكتور أن : أحمد بن محمد بن الفضل ، ومحمد بن بشر - بن بكر ، لم يجد لهما ترجمة ، هذا إضافة إلى راوي الرسالة ، أحمد بن محمد البردعي التميمي فالسند كسابقه ضعيف .

وبالتالي ظهر ضعف الرسالة من الطريقتين . وخلص الدكتور إلى أن نسبتها للإمام أحمد فيها شك . انظر : براءة الائمة الأربعة ص (١٠٠_١٠٥)

(١) قال في شرح حديث : « ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا » قال : « فقد أكثر الناس التنازع فيه ، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون : ينزل كما قال رسول الله ﷺ ، ويصدقون بهذا الحديث ، ولا يكيفون ، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء ، والحجة في ذلك واحدة - ثم يقول - أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يجدون

أصحاب أحمد، وقد صرح به ابن حامد^(١) وغيره .

والأول - نفي قيام الأمور الاختيارية - هو قول التميمي^(٢) موافقة منه لابن كلاب ، وهو قول القاضي أبي يعلى^(٣) وأتباعه .

وطائفتان يقولان : بل لا ينزل ولا يأتي ، كما تقدم . ثم منهم من القول الثالث والرابع يتأول ذلك ، ومنهم من يفوض معناه .

فيه صفة محصورة ، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج ، فكلهم ينكرونها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أنّ من أقرّ بها مشبهه ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله . « التمهيد (٧/ ١٤٣-١٤٥) .

وهو أبو عمر ، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم النمري ، الأندلسي- المالكي ، صاحب التصانيف الفائقة ، قال أبو الوليد الباجي : لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث ، وهو أحفظ أهل المغرب ، له كتاب التمهيد ، والاستذكار لمذهب علماء الأمصار ، والاستيعاب في أسماء الصحابة ، وغيرها ، مات سنة أربع مائة وثلاث وستين . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣-١٦٣) ، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤-٣١٦) .

(١) أبو عبدالله ، الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق ، له كتاب الجامع في عشرين مجلداً ، شيخ الحنابلة ومفتيهم ، توفي سنة أربع مائة وثلاث . انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٣-٢٠٤) ، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٠٣) ، وشذرات الذهب (١٣/ ١٦٦-١٦٧) .

(٢) عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي الحنبلي من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغادة ، إلا أنه وضع حديثاً أو حديثين في مسند أحمد ، وقال بن زرقويه الحافظ : كتبوا عليه محظراً بما فعل كتبه فيه الدارقطني وغيره ، (ت : ٣٧١ هـ) وذكر عنه أنه وضع حديثاً في فتح مكة ، وقال عمر بن المسلم أحد أصحابه أنه قال : « صنعت في الحال لأدفع به الخصم » ، وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذا قوله وقول أهل بيته في الفتاوى (٥ / ٩٩) . انظر : لسان الميزان (٤ / ٢٦ - ٢٧) ، وتاريخ بغداد (١٠ / ٤٦١) ، والكشف الحثيث (١ / ١٦٨) .

(٣) وذلك في أول قوله كما تقدم .

وطائفتان واقفتان ، منهم من يقول : ما ندري ما أراد الله بهذا ، القول الخامس والسادس
ومنهم من لا يزيد على تلاوة القرآن .

رد عامة المنتسبين
للسنة للتأويل الباطل
وعامة المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف يبطلون تأويل من تأول
ذلك بما ينفي أن يكون هو المستوي الآتي ، لكن كثير منهم يرد التأويل
الباطل ويقول : ما أعرف مراد الله بهذا .

ومنهم من يقول : هذا مما مُهي عن تفسيره ، أو مما يُكتم تفسيره^(١) .
ومنهم من يقرره كما جاءت به الأحاديث الصحيحة والآثار الكثيرة عن
السلف من الصحابة والتابعين^(٢) .

قول البغوي في
الاستواء والإتيان
قال أبو محمد البغوي الحسين بن مسعود الفراء - الملقب
بمحيي السنة - في تفسيره : ﴿ □ □ □ □ ﴾^(٣) ، « قال ابن
عباس وأكثر مفسري السلف : أي ارتفع إلى السماء . وقال الفراء وابن
كيسان وجماعة من النحويين : أي أقبل على خلق السماء . وقيل :
قصد^(٤) .

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام تلك الأقسام في الرسالة الحموية ضمن الفتاوى
(١١٣ / ٥) .

(٢) قال شيخ الإسلام « ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به
نفسه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا
تمثيل » . مجموع الفتاوى (١٩٥ / ٥) .

(٣) سورة البقرة (٢٩) .

(٤) انظر : معالم التنزيل (١ / ٥٩ - ٦٠) .

وهذا هو الذي ذكره ابن الجوزي في تفسيره . قال : ﴿ □ □ □ ﴾ ، «أي عمد إلى خلقها»^(١) .

وكذلك هو يُرَجَّح قول من يفسر الإتيان بإتيان أمره ، وقول من يتأول الاستواء^(٢) . وقد ذكر ذلك في كتب أخرى ، ووافق بعض أقوال ابن عقيل . قال : «ابن عقيل ، له في هذا الباب أقوال مختلفة ، وتصانيف يختلف فيها رأيه واجتهاده»^(٣) .

إيراد البغوي أقوال
الناس في ذلك

وقال البغوي في تفسير قوله ﴿ ك ك ك ك ﴾ : « قال الكلبي ، ومقاتل : استقر . وقال أبو عبيدة : صعد . وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء .

وأما أهل السنة فيقولون : الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف . يجب على الرجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله . وسأل رجل

(١) انظر : زاد المسير (١/٥٨) .

(٢) انظر : على سبيل المثال قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ سورة البقرة (٢١٠) ، فقال : « كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا ، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال : المراد به : قدرته وأمره . قال : وقد بيّنه في قوله تعالى : ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ سورة الأنعام : (١٥٨) انظر : (١/٢٢٥) ، وقال في تفسير : ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ ، قال الحسن أو يأتي أمر ربك . وقال الزجاج : أو يأتي إهلاكه وانتقامه ، إما بعذاب عاجل ، أو بالقيامة » . زاد المسير (٣/١٥٦) .

(٣) وقد نقل ذلك في كتابه دفع شبه التشبيه . انظر : ص (١١١ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٩٩ ، ٢١٥ ، ٢٦٣) .



قلت : وقد حُكي عنه أنه قال في تفسير قوله: ﴿ ك ك ﴾ :
استقر^(١). ففسر ذلك ، وجعل هذا من المكتوم الذي لا يُفسَّر . لأن ذلك فيه وصفه
بأنه فوق العرش ، وهذا فيه إتيانه في ظلل من الغمام .

نقل كلام السلف في
الصفات

قال البغوي : « وكان مكحول ، والزهري ، والأوزاعي ، ومالك ،
وعبد الله بن المبارك ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وأحمد ،
وإسحاق ، يقولون فيه وفي أمثاله : أمروها كما جاءت بلا كيف . قال
سفيان بن عيينة : كلما وصف الله به نفسه في كتابه (بتفسيره)^(٢) (قال
الخليل)^(٣) قراءته والسكوت (عنه)^(٤) ؛ ليس لأحد أن يفسره إلا الله
ورسوله^(٥) .

وهذه الآية أغمض من آية الاستواء . ولهذا كان أبو الفرج يميل إلى
تأويل هذا ويُنكر قول من تأول الاستواء بالاستيلاء .

قال في تفسيره: « قال الخليل بن أحمد : (العرش) السرير ، وكل قول الخليل في العرش

(١) انظر: معالم التنزيل (٢/ ١٦٥).

(٢) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٣٢٦) « فتفسيره » ، وهو كذلك في
معالم التنزيل للبغوي .

(٣) هكذا في المخطوط ، وليس موجوداً في الأصل ص (٣٢٦) ، وليس ذلك في
معالم التنزيل . فهو خطأ من الناسخ .

(٤) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ، أما في معالم التنزيل فهي « عليه » .

(٥) معالم التنزيل (١/ ١٨٤).

سريّر للملك يسمّى (عرشاً) ، وقلما يُجمع العرش إلا في
الاضطرار»^(١).

قلت : وقد روى ابن أبي حاتم^(٢) ، عن أبي روق^(٣) ، عن
الضحاك^(٤) ، عن ابن عباس قال : « يسمّى (عرشاً) لارتفاعه^(٥) » .
قلت : والاشتقاق يشهد لهذا ، كقوله : ﴿ □ □ □ ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ □ □ □ ﴾^(٧) ،
وقول سعد : وهذا كافر بالعرش . ومقعد الملك يكون أعلى

(١) زاد المسير (٣/ ١٨٤) .

(٢) الإمام الحافظ الناقد أبو محمد ، عبد الرحمن بن الحافظ الكبير محمد بن
إدريس بن المنذر التميمي ، رحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية ، وقال الخليلي
أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، كان بحرراً في العلوم ومعرفة الرجال ؛ ثقة حافظاً ؛
زاهداً ؛ يعد من الأبدال ، له الجرح والتعديل ، والتفسير ، والرد على الجهمية ،
ت ٣٢٧ هـ . انظر طبقات الحفاظ (١/ ٣٤٧) ، وتاريخ بغداد (٣٥/ ٣٥٧) .

(٣) عطية بن الحارث الهمداني الكوفي ، قال أحمد والشافعي : ليس به بأس . وقال
ابن معين : صالح . وقال أبو هاشم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وهو
صاحب التفسير . انظر : الكاشف (٢/ ٢٦) ، وتقريب التهذيب (٣٩٣) ، والتاريخ
الكبير (٧/ ١٣) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٠) ، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٣) .

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو محمد ، وقيل أبو القاسم ، صاحب التفسير ،
كان من أوعية العلم ، وليس بالمجود لحديثه ، وهو صدوق في نفسه . قال بعضهم : انه لم
يلق ابن عباس . وقال الثوري : كان الضحاك يعلم ولا يأخذ أجراً ، ت ١٠٢ هـ ، وقيل
غير ذلك . انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨) ، ومعرفة الثقات (١/ ٤٧٢) ، والثقات
(٦/ ٤٨٠) ، ومشاهير الأمصار (١/ ١٩٤) ، الكامل في الضعفاء (٤/ ٩٥) ، وجامع
التحصيل (١/ ١٩٩) ، وصفة الصفوة (٤/ ١٥٠) .

(٥) انظر : تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ٤٥٧) رقم (٨٥٧٨) .

(٦) سورة الأعراف (١٣٧) .

(٧) سورة الأنعام (١٤١) .

من غيره . فهذا بالنسبة إلى غيره / عال عليه ، وبالنسبة إلى ما فوقه هو / ٢٥ /
دونه . وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا سألت الله فاسأله
الفرردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط
الجنة ، وسقفه عرش الرحمن »^(١) . فدل على أن العرش أعلى
المخلوقات ، كما بسط في مواضع آخر^(٢) .

قال أبو الفرج : « واعلم أن ذكر العرش مشهور عند العرب في
الجاهلية والإسلام . قال أمية بن أبي الصلت :

مجدوا الله ، فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً .

بالبناء الأعلى الذي سبق النا س ، وسوى فوق السماء سريراً .

شَرَجَعاً^(٣) لا يناله بصر العيـ ن ، تُرى دونه الملائك صوراً^(٤) »^(٥)

(١) رواه البخاري (١٠٢٨ / ٣) رقم (٢٦٣٧) كتاب الجهاد والسير، باب درجات
المجاهدين في سبيل الله ولم أجده في مسلم.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٥٤٥_٥٨٤) ، و(٥٤_٥٥)

(٣) الشـرجع : خشبة طويلة مربعة ، والمشرـجع بالفتح أي : على صيغة المفعول
المطوّل الذي لا حروف لنواحيه ، ومن مطارق الحدّادين ما لا حروف لنواحيه ،
يقال مطرقة مشـرجعة . والشـرجع الطويل ، وسمي النعش شرجعاً بذلك .
انظر : تاج العروس (٢٥٨ / ٢١) ، وجمهرة اللغة (١١٣٧ / ٢) .

(٤) انظر المجالسة وجواهر العلم ص(٢١١) رقم ١٢٢١ بسنده إلى الأصمعي أنه
أنشد لامية أمية بن أبي الصلت في ذكر العرش . وتأريخ دمشق ، ذكر من اسمه
أمية (٢٧٧ / ٩) والبداية والنهاية (٢٢٩ / ٢) ولم أجده في ديوان أمية بن أبي
الصلت . انظر : ديوان الحكيم بن عبد العزيز الداني ، تحقيق محمد المرزوقي ، دار
أبو سلامة ، تونس .

(٥) زاد المسير (٢١٢ / ٣) .

وصوراً جمع أصور ، أي مائل العنق . انظر : غريب الحديث لابن قتيبة
(٦٠٠ / ٢) ، أساس البلاغة (٣٦٤ / ١) ، تهذيب اللغة (١٥٩ / ١٢) .

رد شيخ الإسلام على
ابن الجوزي

قلت : يريد أنه ذكره من العرب من لم يكن مسلماً ، أخذه عن أهل
الكتاب . فإن أمية ونحوه إنما أخذ هذا عن أهل الكتاب ، وإلا
فالمشركون لم يكونوا يعرفون هذا .

قال أبو الفرج ابن الجوزي ، « وقال كعب : إن السموات في العرش
كقنديل معلق بين السماء والأرض .

قال : وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية . وقد
شدَّ قوم فقالوا : العرش بمعنى الملك ، وهو عدول عن الحقيقة إلى
التجوز مع مخالفة الأثر . ألم يسمعوا قوله : ﴿ ق ق ق ق ﴾^(١) ؟
أفتراه كان الملك على الماء ؟ .

رد ابن الجوزي على من
أول الاستواء بالاستلاء

قال وبعضهم يقول : استوى بمعنى استولى ، ويستدل بقول
الشاعر :

حتى استوى بشر على العراق من غير [سيف]^(٢) ودم مهراق^(٣)
وقال الشاعر أيضا :

قد قلما استويا بفضلهما جميعاً عاً على عرش الملوك بغير زور
قال : وهو منكر عند اللغويين . قال ابن الأعرابي : إن العرب لا تعلم

(١) سورة هود (٧) .

(٢) سقط من المخطوط ، وهو كذا في الأصل ص (٣٢٧) وهو الصواب .

(٣) سبق تحريجه

استوى بمعنى استولى ، ومن قال ذلك فقد أعظم .

قال : وإنما يقال : " استولى فلان على كذا " إذا كان بعيداً عنه غير متمكن ثم تمكن منه ، والله سبحانه وتعالى لم يزل مستولياً على الأشياء .

والبيتان لا يعرف قائلهما ، كذا قال ابن فارس اللغوي . ولو صحا (فلم حجة)^(١) فيها لما بينا من استيلاء من لم يكن مستولياً ، نعوذ بالله من تعطيل الملحدة وتشبيهه المجسمة^(٢) .

قلت : فقد تأول قوله : ﴿ □ □ □ □ ﴾ ، وأنكر تأويل : ﴿ ك ك ك ك ﴾ .

وهو في لفظ « الإتيان » قد ذكر القولين فقال : قوله : ﴿ □ □ □ ﴾ تأويل الإتيان المنسوب لأحمد □ □ ، كان جماعة من السلف يمسكون عن مثل هذا . وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال : « المراد به قدرته وأمره . قال : وقد بينه في قوله : ﴿ □ □ □ □ ﴾ »^(٣) .

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٢٨) « لم يكن حجة » ، وفي المصدر « فلاحجة » .

(٢) زاد المسير (٢١٣/٣) .

(٣) انظر : إبطال التأويلات (١/١٣٢) .

وهذا الذي ذكره القاضي إنما نقله عن حنبل في كتاب المحنة ، وقد أجاب العلماء على ذلك ، وقد أجاب عن هذه الرواية ومن عدة أوجه شيخنا الدكتور عبدالعزيز الحميدي ، في كتابه براءة الأئمة الأربعة ، من مسائل المتكلمين المتدعه ، منها على وجه الاختصار :

قلت : هذا الذي ذكره القاضي وغيره أن حنبلاً^(١) نقله عن

أحمد في كتاب المحنة ، أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة ، لما احتجوا

الوجه الأول : أن هذه الرواية غلط من حنبل ، وحنبل على ثقته له مفاريد ينفرد بها ويغرب . الوجه الثاني: أن هذه الرواية مخالفة للمشهور المتواتر عن الإمام أحمد ، من وجوب الإقرار بجميع الصفات ورد التأويل وإبطاله الوجه الثالث: أن حنبلاً نفسه قد نقل عن الإمام أحمد روايات في إثباته لهذه الصفات الفعلية الاختيارية ، كالمجيء ، والنزول ، ونحوها ، ونقل عنه ذمه للكلام فيها بغير علم .

الوجه الرابع : أنه قد روى عبدالله عن أبيه أثراً عن قتادة في إثبات الإتيان لله تعالى بدون تأويل ، مما يدل على أن لا أثر لأي تأويل لهذه الصفة عند الإمام أحمد رحمه الله .

الوجه الخامس : أنه على فرض ثبوت هذه الرواية عن الإمام أحمد ، فإن لها عند العلماء جواباً آخر بحيث لا تناقض هذه الرواية - ما ثبت وتواتر عن الإمام من ترك التأويل مطلقاً - وهذا ما ذكره هنا شيخ الإسلام في موقفه يوم المناظرة وأنه قالها على وجه الإلزام للخصوم .

انظر: مختصر- الصواعق المرسله (٢/ ٢٦٠) ، وشرح حديث النزول ص (٥٧) ، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (١/ ٢٦٠) ، وبراءة الأئمة الأربعة ص (٣٧٨) - (٣٨٤) مختصراً .

(١) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد ، الإمام الحافظ المحدث الصدوق المصنف ، أبوعلي الشيباني ، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، قال الخطيب: كان ثقة ثبناً . وقال الذهبي: له مسائل كثيرة عن أحمد ، وينفرد ويغرب . له كتاب المحنة . قال الذهبي : « وقع لي جزء حنبل ، وجزء فيه الرابع من الفتن لحنبل ، وكتاب المحنة لحنبل ، وله تاريخ مفيد رأيت ، وعلقت منه » توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين بواسطة . انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١ - ٥٣) ، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦ - ٢٨٧) ، وشذرات الذهب (٢/ ١٦٣ - ١٦٤) .

عليه بقوله: «تجىء البقرة وآل عمران»، قالوا: والمجىء لا يكون إلا
لمخلوق. فعارضهم أحمد بقوله: ﴿ □ □ ﴾ ، ﴿ پ پ پ ﴾ ،
وقال: المراد بقوله «تجىء البقرة وآل عمران» ثوابهما، كما في قوله:
﴿ □ □ ﴾ : أمره وقدرته .

وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل . فإنه لا ريب أنه
خلاف / النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا ، وتأويل / ٢٥ ب /
النزول ، والاستواء ، ونحو ذلك من الأفعال .

ولهـم ثلاثة أقوال . قيل : إن هذا غلط من حنبل ، انفرده به الرد الأول
دون الذين ذكروا عنه المناظرة ، مثل صالح^(١) ، وعبد الله^(٢) ،

(١) صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، المحدث الحافظ الفقيه القاضي ،
أبوالفضل وقاضي أصبهان ، سمع أباه وتفقه عليه ، وقال ابن أبي حاتم : كتبت
عنه بأصبهان ، وهو صدوق ثقة ، وهو أكبر إخوته ، توفي سنة ست وستين
ومائتين ، وقيل خمس وستين . انظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٢٩ - ٥٣١) ،
وشذرات الذهب (٢ / ١٤٩ - ١٥٠) .

(٢) عبدالله بن أحمد بن حنبل بن هلال الإمام الحافظ الناقد ، محدث بغداد ،
أبو عبدالرحمن ، روى عن أبيه شيئاً كثيراً منها : المسند ، والزهد ، قال إبراهيم بن
محمد بن بشير : سمعت عباساً الدوري يقول : كنت يوماً عند أحمد بن حنبل ،
فدخل ابنه عبدالله ، فقال لي أحمد : يا عباس إن أبا عبدالرحمن قد وعى علماً كثيراً ،
ويقول الذهبي : « قال أبو علي بن الصوّاف ، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل كل
شيء أقول : قال أبي ، فقد سمعته مرتين وثلاثة ، وأقله مرة » .

وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر المنادي : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من
عبدالله بن أحمد ، وقال الخطيب : كان ثقة ثبتاً فهماً ، له كتاب الرد على الجهمية ،
وكتاب الجمل ، توفي سنة تسعين ومائتين . انظر سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥١٦ -
٥٢٧) ، وتاريخ بغداد (٩ / ٣٧٥) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤) .

والمروزي^(١)، وغيرهم . فإنهم لم يذكروا هذا، وحنبل ينفرد بروايات يغلطه فيها طائفة، كالخلال^(٢) وصاحبه^(٣). قال أبو إسحاق

(١) الإمام القدوة، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي أبوبكر، نزل بغداد وصاحب الإمام أحمد، كانت أمه مروزية، وأبوه خوارزمياً، حدث عن أحمد ولازمه، وكان أجلاً أصحابه .

قال الخلال : سمعت المروزي يقول: كان أبو عبد الله يبعث بي في الحاجة، فيقول: قل ما قلت فهو على لساني فأنا قلته.

قال الخطيب فيه: « هو المقدم من أصحاب أحمد لورعه ونقله، وكان أحمد يأنس به، وينسب إليه، وهو الذي تولى أغماضه لما مات، وغسله وقد روى عنه مسائل كثيرة، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائتين . انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٧٣ - ١٧٧)، وتاريخ بغداد (٤/ ٤٢٣ - ٤٢٥)، وشذرات الذهب (٢/ ١٦)، وقد ذكر في الأصل ص (٣٢٩) «المروزي»، وهو في المخطوط «المروزي».

(٢) العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وأبوبكر أحمد بن محمد بن هارون يزيد البغدادي الخلال، تلميذ المروزي له كتب فيها «السنة»، وألفاظ أحمد، والدليل على ذلك من الأحاديث في ثلاث مجلدات.

قال الذهبي: «ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل، حتى تتبع هو نصوص أحمد ودونها وبرهنها» وقال أبوبكر بن شهريار: «كلنا تبع لأبي بكر الخلال، لم يسبقه إلى جمع علم الإمام أحمد أحد».

وقال الخطيب: «جمع الخلال علوم أحمد وتطلبها وسافر لأجلها وكتبها، وصنّفها كتباً» توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة . انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧ - ٢٩٨)، وتاريخ بغداد (٥/ ١١٢ - ١١٣)، وشذرات الذهب (٢/ ٦١).

(٣) أبوبكر، عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد البغدادي، الفقيه تلميذ أبي بكر الخلال، قال أبو حفص البرمكي: سمعته يقول: سمع مني شيخنا أبوبكر الخلال نحواً من عشرين مسألة، وأثبتها في كتبه، له مصنفات منها: المقتنع، والشافي، ومختصر السنة .

ابن شاقلا^(١): هذا غلط من حنبل لا (شكر)^(٢) فيه .

وكذلك نُقل عن مالك رواية أنه تأول « ينزل إلى السماء الدنيا » أنه ينزل أمره . لكن هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذَّاب باتفاقهم . وقد رُوِيَ من وجه آخر لكن الإسناد مجهول^(٣) .

قال الذهبي : ما جاء بعد أصحاب أحمد مثل الخلال ، ولا جاء بعد الخلال مثل عبدالعزيز ، إلا أن يكون أبا القاسم الخرقى ، توفي سنة ستين وثلاث مائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٤٣ ت ١٤٥) ، وتاريخ بغداد (١٠ / ٤٥٩ — ٤٦٠) ، وشذرات الذهب (٣ / ٤٥) .

(١) شيخ الحنابلة أبو إسحاق ، إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البغدادي البزاز ، كان رأساً في الأصول والفروع ، تفقه على يد أبي بكر غلام الخلال و وتخرج به أئمة ، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٩٢) ، وتاريخ بغداد (٦ / ١٧) ، وشذرات الذهب (٣ / ٦٨) .

(٢) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٣٢٩) فهي « شك » ، وبه يستقيم المعنى .

(٣) وقد ذكر د/ عبدالعزيز الحميدي الطريقي وعقب عليهما . ففي الطريق الأول : ذكر حبيب بن أبي حبيب المصري ، المعروف بكاتب مالك ، وهو راوي ذلك التأويل عن مالك ، فقد كذبه الأئمة فهو متروك الحديث .

وفيه صالح بن أيوب ، راوي ذلك التأويل عن حبيب بن أبي حبيب مجهول ليس له ترجمة في كتب الرجال ، فهذه رواية مجهول عن كذاب فهي ساقطة .
والطريق الثاني فيه :

محمد بن علي الجبلي ، لا يعرف ، وليس له ترجمة في كتب الرجال .
وفيه جامع بن سواده ، قال عنه الحافظ ابن حجر : « روى له الدار قطني في غرائب مالك هذه ، وقال : الحديث باطل ، وجامع ضعيف » .



والقول الثاني : قال طائفة من أصحاب أحمد : هذا قاله إلزاماً الرد الثاني للخصم على مذهبه لأنهم في يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله : « تأتي البقرة وآل عمران^(١) » أجابهم بأن معناه : يأتي ثواب البقرة وآل عمران ، كقوله : ﴿ □ □ □ ﴾ أي أمره وقدرته ، على تأويلكم ، لا أنه يقول بذلك . فإن مذهبه ترك التأويل .

والقول الثالث : أنهم جعلوا هذا رواية عن أحمد ، وقد يختلف كلام الرد الثالث الأئمة في مسائل مثل هذه . لكن الصحيح المشهور عنه رد التأويل . وقد ذكر الروايتين ابن الزاغوني وغيره ، وذكر أن ترك التأويل هي الرواية المشهورة المعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا .

وذكر الشيخ وجوهاً أخرى تدل على البطلان أوردها على وجه الاختصار :

أ - ما ثبت عنه رحمه الله من إثبات صفات الله تعالى على ما يليق به من غير تحريف ولا تأويل .

ب - ما ثبت عنه في صفة النزول على وجه الخصوص ما يدل على إثباته لها .

ج - لقد ردّ الأئمة ما نقل عن مالك من التأويل واعتبروه مكذوباً عليه .

انظر : مختصر - الكامل لابن عدي اختصار المقرئ (٢٨٨) ، والضعفاء والمتروكين للنسائي (١٧١) . سير أعلام النبلاء (٨ / ١٠٥) ، والتمهيد (٧ / ١٤٣ - ١٤٧) ، وشرح حديث الترمذي ص (٥٨) ، ولسان الميزان (٣ / ٩٣) ، وأصول السنة لابن أبي زمنين (١ / ٣٤١) ، وبراءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة د. الحميدي ص (٣١٧ - ٣٢١) .

(١) رواه مسلم (١ / ٥٥٤) رقم (٨٠٥) باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة .

ورواية التأويل فسّر - ذلك بالعمد والقصد ، لم يفسره بالأمر
والقدرة ، كما فسروا ﴿ □ □ □ ﴾ .

فعلى هذا في تأويل ذلك - إذا قيل به - وجهان .

موقف ابن الزاغوني من
الصفات الخبرية

وابن الزاغوني ، والقاضي أبو يعلى ، ونحوهما ، وإن كانوا يقولون
بإمرار المجيء والإتيان على ظاهره ، فقولهم في ذلك من جنس قول
ابن كلاب ، والأشعري^(١) . فإنه أيضاً يمنع تأويل النزول والإتيان
والمجيء ، ويجعله من الصفات الخبرية ، ويقول : إن هذه الأفعال لا
تستلزم الأجسام ، بل يوصف بها غير الأجسام . وكلام ابن الزاغوني^(٢)

(١) يقول أبو الحسن : « وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفاءً
صفاءً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ،
ويعذب منهم من يشاء ، كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنما يكون
المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا ، فإذا ثبت أنه عز وجل
ليس جسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه فعله أو حركة ، ألا ترى أنهم لا
يريدون بقولهم جاءت زيداً الحي أنها انتقلت إليه ، وتجيء من مكان كانت فيه ، إذ
لم تكن جسماً ولا جوهرًا ، وإنما مجيئها إليه وجودها به » . انظر رسالة إلى أهل
الثغر ص (٢٢٧) .

وكان ابن كلاب يقول : « إنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته ، ويقول : « إن أسماء الله
وصفاته لذاته لا هي الله ولا هي غيره ، وأنها قائمة بالله ولا يجوز أن تقوم
بالصفات صفات » انظر : مقالات الإسلاميين (١/٢٥٠) .

(٢) قال في معرض نقاشه لمن تأول المجيء بمجيء أمره : « قلنا قد بينّا أنّ هذا
مقطوع به في صفة المحسوس الذي هو جسم ، ونحن لا نثبت ذلك في حقه ، لأنّ
هذا صفة فعله ، وكيفية وقوعه ، فيجري ذلك مجرى علمه » الإيضاح
ص (١٨٥) .

في هذا النوع وفي استواء الرب على العرش هو موافق لقول أبي الحسن نفسه^(١).

هذا قولهم في الصفات الخبرية الواردة في هذه الأفعال .

أقوال الأشاعرة في
الصفات الخبرية

وأما علو الرب نفسه فوق العالم فعند ابن كلاب أنه معلوم بالعقل ، كقول أكثر المثبتة ، كما ذكر ذلك (الخطاب)^(٢) ، وابن عبد البر ، وغيرهما^(٣) . وهو قول ابن الزاغوني^(٤) ، وهو آخر قول القاضي أبي يعلى^(٥) ، وكان القاضي أولاً يقول بقول الأشعري : إنه من الصفات الخبرية^(٦) . وهذا

(١) قال ابن الزاغوني : « وإذا كان لا يبعد في الشاهد أن يستحق الإنسان اسماً وصفة لمعنى تجدد لا في ذاته ، ولا فعل صدر عنها . لم يبعد أن يكون في الغائب أن يتجدد له اسم العلو لحدوث ذات دونه . واسم الاستواء لحدوث العرش أقرب الموجودات إليه . وإذا تقرر هذا ، كان وصفه بالاستواء على العرش ، من غير أن يتغير عما كان عليه في الأزل من الاستغناء بنفسه عن مكان أن يصح إضافة المكان إليه على هذا الوجه ، وقد وصف الباري تعالى بصفات تتقارب هذا ، وتناسبه لتجدد معنى في غيره ، لا لحدوث أمر في نفسه » . الإيضاح (١٩٦-١٩٧) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٣٠) . ولعله « الخطابي » .

(٣) انظر : التمهيد (١٢٨ / ٧ ، ..) ، و (٨٢ / ٢٢) .

(٤) انظر : الإيضاح في أصول الدين ص (٢٠٤) .

(٥) كما مر معنا ونبهت عليه سابقاً ص (٣٣٤) .

(٦) نقل البيهقي عن أبي الحسن ، أنه أشار إلى هذه الطريقة حكاية فقال : « وقال بعض أصحابنا : إنه صفة ذات ، ولا يقال لم يزل مستويًا على عرشه ، كما أن العلم بأن الأشياء قد حدثت من صفات الذات ، ولا يقال لم يزل عالمًا بأن قد حدثت ، ولما حدثت بعد ، قال : وجوابي هو الأول وهو أن الله مستوي على عرشه ، وأنه فوق الأشياء بئس منها بمعنى أنها لا تحله ولا يجلها ، ولا يمسه ولا يشبهها ، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوًا كبيرًا » الأسماء والصفات (١٥٣ / ٢) .

على قوله: ﴿اِنَّ كَٰرًا وَّوُجُوًا﴾. ذكر ذلك في «النَّظَامِيَّة فِي الْأَرْكَانِ الْإِسْلَامِيَّة»^(١).

وهذه طريقة عامة المتسيين إلى السنة، يرون التَّأْوِيلَ مخالفاً لطريقة السلف. أنواع التَّأْوِيلِ وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع^(٢)، وذكر لفظ «التَّأْوِيل» وما فيه من الإجمال، والكلام على قوله: ﴿اِنَّ كَٰرًا وَّوُجُوًا﴾، وأن كلا القولين حق.

فمن قال: لا يعلم تأويله إلا الله، فأراد به ما يؤل إليه الكلام من الحقائق التي لا يعلمها إلا الله. ومن قال: إن الراسخين في العلم يعلمون التَّأْوِيلَ، فالمراد به تفسير القرآن الذي بيَّنه الرسول والصحابة.

وإنما الخلاف في لفظ «التَّأْوِيل» على المعنى المرجوح، وأنه حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح دون الراجح لدليل يقتضيه به. فهذا اصطلاح متأخر، وهو التَّأْوِيلُ الذي أنكره السلف والأئمة - تأويلات أهل البدع^(٣) -.

(١) انظر: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ص (٣١٣). لكنه مال إلى التفويض.

(٢) انظر: الإكليل في التشابه والتَّأْوِيل.

(٣) للتَّأْوِيل ثلاثة معان:

(أحدها): وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه: أن التَّأْوِيل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقتضيه به.

(الثاني): أن التَّأْوِيل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله.

(الثالث): من معاني التَّأْوِيل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل

وكذلك يقول أحمد في رده على الجهمية : الذين تأولوا القرآن على غير تأويله . وقد تكلم أحمد على متشابه القرآن وفسره كله^(١) .

ومنه تفسير متفق عليه عند السلف ، ومنه تفسير مختلف فيه^(٢) .

قول الجد أبي عبد الله
في الإتيان والمجيء

وقد ذكر الجد أبو عبد الله في تفسيره^(٣) من جنس ما ذكره البغوي ،

لا من جنس ما ذكره ابن الجوزي ، فقال :

أما الإتيان المنسوب إلى الله فلا يختلف قول أئمة السلف ،
كمكحول^(٤) ، والزهري^(١) ، والأوزاعي^(٢) ، وابن المبارك^(٣) ، وسفيان

ما في القرآن من أخبار المعاد ، هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته ، قال : ﴿ كَ كَ كَ كَ كَ كَ ﴾ فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا . انظر : التدمرية ضمن الفتاوى (٥٥ / ٣) .

(١) انظر : الرد على الزنادقة ضمن عقائد السلف . ص (٥٣ - ٧٣) .

(٢) روي عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله . من ادعى علمه فهو كاذب . انظر : التدمرية ضمن الفتاوى (٥٥ / ٣) .

(٣) سبقت ترجمته ص ٩٦ .

(٤) هو أبو عبد الله ، وقيل أبو أيوب ، وقيل أبو مسلم الدمشقي ، له مراسيل عدة ، وهو من أقران الزهري ، وقال فيه : « العلماء أربعة : سعيد بن المسيب بالمدينة ، والشعبي بالكوفة ، والحسن بالبصرة ، ومكحول بالشام » .

الثوري^(٤)، والليث بن سعد^(١)، ومالك بن أنس، والشافعي،

وقال سعيد بن عبدالعزيز: «لم يكن في زمن مكحول أبصر - بالفتيا منه» ومات سنة بضع عشر - ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/١٥٥ - ١٦٠)، ووفيات الأعيان (٥/٢٨٠)، وتذكرة الحفاظ (١/١٠٧).

(١) هو محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني، روى عن ابن عمر وجابر شيئاً قليلاً، ويحتمل أن يكون سمع منها، وقال ابن المديني: دار علم الثقات على ستة، فكان بالحجاز الزهري وعمر بن دينار.. إلخ، مات سنة أربع وقيل خمس وعشرين ومائة. انظر سير أعلام (٥/٣٢٦ - ٣٥٠)، ووفيات الأعيان (٤/١٧٧ - ١٧٩)، وتذكرة الحفاظ (١/١٠٨)، شذرات الذهب (١/١٦٢).

(٢) عبدالرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمر الأوزاعي، كان مولده في حياة الصحابة، وقال مالك: «الأوزاعي إمام يقتدى به»، وقال الشافعي: «ما رأيت رجلاً أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي»، ولي القضاء ثم استعفى فأعفى، وروى عنه أنه قال: «كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته» مات سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل غير ذلك. انظر سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧ - ١٣٤)، ووفيات الأعيان (٣/١٢٧ - ١٢٨)، وشذرات الذهب (١/٢٤١ - ٢٤٢).

(٣) هو عبدالله بن المبارك التركي أبو عبدالرحمن، صنّف التصانيف الكثيرة النافعة، وقال علي بن زيد فيه: «ابن المبارك في المحدثين مثل أمير المؤمنين في الناس» قال عبدالله بن إدريس: «كل حديث لا يعرفه ابن المبارك، فنحن منه براء» مات سنة مائة وإحدى وثمانين. انظر سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨ - ٣٢١)، وتاريخ بغداد (١٠/٥٢)، وتذكرة الحفاظ (١/١٧٤)، وشذرات الذهب (١/٢٩٥).

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع، يصل نسبه إلى معد بن عدنان، أبو عبدالله الثوري، مصنف كتاب الجامع، قال معدان: «سئل سفيان

وأحمد، وأتباعهم، أنه يُمرُّ كما جاء . وكذلك ما شاكل ذلك مما جاء في القرآن ، أو وردت به السنة كأحاديث النزول ، ونحوها . وهي طريقة السلامة ومنهج أهل السنة والجماعة ، يؤمنون بظواهرها ويكلمون علمها إلى الله ويعتقدون أن الله منزّه عن سمات الحدث . على ذلك مضت الأئمة خلفاً بعد سلف ، كما قال تعالى: ﴿ كَذُوُّ وَوُؤُو وَوُؤُو وَوُؤُو وَوُؤُو وَوُؤُو ﴾^(٢) .

وقال ابن السائب^(٣) في قوله: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾

عن أحاديث الصفات ، فقال: أمروها كما جاءت « وقال ابن المبارك : « ما أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان » ، وقال ابن عيينة : « ما رأى سفيان مثل نفسه » (ت: ١٦١ ، وقيل ١٦٢) ، انظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩-٢٧٩) ، وتاريخ بغداد (٩/ ١٥١-) ، شذرات الذهب (١/ ٢٥٠-٢٥١) ، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣-٣٠٧) .

(١) الليث بن سعد بن عبدالرحمن أبو الحارث الفهمي عالم الديار المصرية ، قال أحمد ابن حنبل : « الليث ثقة ثبت » ، وقال العجلي والنسائي : « الليث ثقة » ، وقال ابن المديني : « الليث ثبت » ، ويقول الشافعي : « الليث أفقه من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به » ، توفي سنة مائة وخمس وسبعين . انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٣٦-١٦١) ، وتاريخ بغداد (٣/ ١٣) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٤-٢٢٦) ، وشذرات الذهب (١/ ٢٨٥) .

(٢) سورة آل عمران (٧) .

(٣) لعله أبو النظر محمد بن السائب بن بشر- الكلبي المفسر- وكان رأساً في الأنساب إلا أنه شيعي متروك الحديث . قال البخاري : محمد بن السائب أبو النظر الكلبي تركه يحيى بن سعيد ، وابن مهدي . وقال أبو حاتم : الناس مجمعون على تركه ، حديثه لا يشتغل به . قال الثوري : قال لي الكلبي : ما سمعته مني عن أبي صالح

﴿ : « هذا من المكتوم الذي لا يُفسَّر » .

الإيمان بالغيب في
الجملة لا على التفصيل

وذكر ما يشبه كلام الخطابي في هذا : فإن قيل : « كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدعي الإيمان به علماً بحقيقته ؟ » فالجواب : كما يصح الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والنار ، والجنة . ومعلوم أنا لا نُحيط علماً بكل شيء من ذلك على جهة التفصيل ، وإنما كُلفنا الإيمان بذلك في الجملة . ألا ترى أنا لا نعرف عدة من الأنبياء وكثيراً من الملائكة ولا نُحيط بصفاتهم ، ثم لا يقدر ذلك في إيماننا بهم ؟ وقد قال النبي ﷺ في صفة الجنة : « يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » (١) .

عن ابن عباس فهو كذب . وقال الإمام أحمد عن تفسيره أنه كذب ، ف قيل له : يحل النظر فيه ؟ قال : لا . وقال أبو حاتم : هذا مذهبه في الدين ، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه . انظر : سير أعلام النبلاء (٦/٢٤٨—٢٤٩) ، والتاريخ الكبير (١/١٠١) ، ووفيات الأعيان (٤/٣٠٩) ، وشذرات الذهب (١/٢١٧) ، والمجروحين (٢/٢٥٣) ، والضعفاء والمتروكين ص (٩٠) رقم (٥١٤) ، والضعفاء الصغير ص (١٠١) رقم (٣٢٢) ، والضعفاء للأصبهاني (١/١٣٨) ، والكشف الحثيث (١/٢٣٠) .

(١) رواه البخاري (٣/١١٨٥) رقم (٣٠٧٢) كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة . ومسلم (٤/٢١٧٤) رقم (٢٨٢٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها .



قلت : لا ريب أنه يجب الإيمان بكل ما أخبر به الرسول وتصديقه

فيما / أخبر به ، وإن كان الشخص لم يفقه بالعربية ما قال ولا فهم من / ٢٦ ب /
الكلام شيئاً ، فضلاً عن العرب . فلا يشترط في الإيمان المجمل العلم
بمعنى كل ما أخبر به ؛ هذا لا ريب فيه .

فكل من اشتبه عليه آية من القرآن ولم يعرف معناها وجب عليه
الإيمان بها ، وأن يكل علمها إلى الله فيقول : « الله أعلم » . وهذا متفق
عليه بين السلف والخلف . فما زال كثير من الصحابة يمر بأية ولفظ لا
يفهمه فيؤمن به وإن لم يفهمه^(١) معناه .

لكن هل يكون في القرآن ما لا يفهمه أحد من الناس . بل ولا
الرسول ، عند من يجعل التأويل هو (معنى الآية) ويقول : إنه لا
يعلمه إلا الله ؟ فيلزم أن يكون في القرآن كلام لا يفهمه لا الرسول ، ولا
أحد من الأمة ، بل ولا جبريل . هذا هو الذي يلزم على قول من يجعل
معاني هذه الآيات لا يفهمه أحد من الناس .

وليس هذا بمنزلة ما ذكر في الملائكة ، والنبیین ، والجنة . فإننا قد
فهمنا الكلام الذي خوطبنا به ، وأنه يدل على أن هناك نعيماً لا نعلمه .
وهذا خطاب مفهوم ، وفيه إخبارنا أن من المخلوقات ما لا نعلمه . وهذا

فرق بين العلم
بالمخلوقات والعلم
بمعاني الآيات

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٣٣) « يفهمه » ، وما في المخطوط تصحيف .

الكلام ما لا يفهمه أحد قط؟».

القول بأن الرسول لا يعلم المعنى قول بلا علم

وفرق بين أن يقال: «الرب هو الذي يأتي إتياناً يليق بجلاله»، أو يقال: «ما ندرى، هل هو الذي يأتي إتياناً يليق بجلاله، أو يقال: ما ندرى، هل هو الذي يأتي أو أمره»^(١). فكثير من هو لا يجزم بأحدهما، بل يقول: اسكت، فالسكوت أسلم.

ولا ريب أنه من لم يعلم فالسكوت له أسلم، كما قال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٢). لكن هو يقول: إن الرسول وجميع الأمة كانوا كذلك، لا يدرون هل المراد به هذا أو هذا؟، ولا الرسول كان يعرف ذلك. [و]^(٣) قائل هذا مبطل متكلم بما لا علم له به. وكان يسعه أن يسكت عن هذا، لا يجزم بأن الرسول والأئمة كلهم جهّال يجب عليهم السكوت كما يجب عليه.

(٤/١).

(١) هكذا في المخطوط، وفي الأصل ص (٣٣٤) ليس بها «ماندرى هل هو الذي يأتي إتياناً يليق بجلاله»، ولعل هذا هو الصواب، لأنه بها يكون التكرار فلا محل لها.
(٢) رواه البخاري (٢٢٤٠/٥) رقم (٥٦٧٢) كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومسلم (٦٨/١) رقم (٤٧) كتاب الإيمان باب الحث على اكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان.

(٣) يحسن إضافة (واو) هنا. وهو كذا في الأصل ص (٣٣٥).

ثم إن هذا خلاف الواقع . فأحاديث النبي ﷺ وكلام السلف في معنى هذه الآية ونظائرها كثير مشهور . لكن قال علي رضي الله عنه / : / ٢٧ / ١ « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون . أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ »^(١) . وقال ابن مسعود : « ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم »^(٢) .

وإذا قال : بل كان [من]^(٣) السلف من يجزم بأن المراد هو إتيانه نفسه ، فهذا جزم بأنهم عرفوا معناها وبطلان القول الآخر ، لم يكونوا ساكتين حيارى . ولا ريب أن مقدوره ومأموره مما يأتي أيضاً ، ولكن هو يأتي كما أخبر عن نفسه إتياناً يليق بجلاله .

فإذا قيل : لا نعلم كيفية الاستواء ، كان هذا صحيحاً . وإذا كان الخطاب العلم بالكيفية والكلام مما لا يفهم أحد معناه - لا الرسول ، ولا جبريل ، ولا المؤمنون - لم يكن مما يتدبر ويُعقل . بل مثل هذا عبث ، والله منزّه عن العبث .

ثم هذا يلزمهم في الأحاديث ، مثل قوله : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء »^(٤) . أفكان الرسول يقول هذا الحديث ونحوه وهو لا يفقه ما

(١) رواه البخاري (٥٩ / ١) رقم (١٢٧) وليس فيه «ودعوا ما ينكرون» كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا .

(٢) رواه مسلم (١١ / ١) رقم (٥) باب النهي عن الحديث لكل ما سمع .

(٣) يحسن إضافة «من» هنا ، وهي ليست في المخطوط . وهو كذا في الأصل ص (٣٣٥) .

(٤) رواه البخاري (٣٨٤ / ١) رقم (١٠٩٤) كتاب الصلاة ، أبواب التهجد ، باب

الدعاء والصلاة من آخر الليل ، ورواه مسلم (٥٢٢ / ١) رقم (٧٥٨) باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة منه . وفيه «ينزل الله إلى السماء

يقول ولا يفهم له معنى؟ سبحان الله! هذا بهتان عظيم، وقدح في الرسول، وتسليط للملحدين. إذا قيل إن نفس الكلام الذي جاء به قد كان لا يفهم معناه. قالوا: فغيره من العلوم العقلية أولى أن لا يفهم معناه.

والكلام إنما هو في صفات الرب. فإذا قيل إن ما أنزل عليه من صفات الرب لم يكن هو ولا غيره يفهمه، وهو كلام أمي عربي ينزل عليه، قيل: فالمعاني المعقولة في الأمور الإلهية أولى أن لا يكون يفهمها. وحينئذ فهذا الباب لم يكن موجوداً في رسالته، ولا يؤخذ من جهته، [و] لا من جهة السمع، ولا من جهة العقل، قالت الملاحدة: فيؤخذ من طريق غيره.

فإذا قال لهم هؤلاء: هذا غير ممكن لأحد، منعوا ذلك، وقالوا: إنما في القرآن أن ذلك الخطاب لا يعلم معناه إلا الله. لكن من أين لكم أن الأمور الإلهية لا تعلم بالأدلة العقلية التي يقصر عنها البيان بمجرد الخطاب والخبر؟

والملاحدة يقولون: إن الرسل خاطبت بالتخييل، وأهل الكلام يقولون: بالتأويل، وهؤلاء الظاهرية يقولون: بالتجهيل. وقد بسط الكلام على خطأ الطوائف (الثلاثة)^(١)، وبيّن أن الرسول قد أتى بغاية

الدنيا كل ليلة... الحديث».

(١) هكذا في المخطوط، وفي الأصل ص (٢٣٦) «الثلاث» وهو الصواب. انظر:

الفتاوى (٤ / ٦٧) و (٥ / ٣١)، ودرء التعارض (١ / ٢٨).

وغير ذلك . فإن ألفاظ التوراة والإنجيل وسائر كتب الأنبياء - وهي
بضع وعشرون كتاباً عند أهل الكتاب^(١) - لا يمكنهم جحد ألفاظها ،
لكن يجرّفونها بالتأويل ، الباطل ويكتمون معانيها الصحيحة عن
عامتهم^(٢) ، كما قال تعالى: ﴿ پ پ پ ث ث ث ذ ذ ذ ﴾^(١) .

الصرّيجة المحكمة وتمسكوا بها ، وهم كلما سمعوا لفظاً لهم فيه شبه تمسكوا به
وحملوه على مذهبهم وإن لم يكن دليلاً على ذلك ، والألفاظ الصرّيجة المخالفة
لذلك إما أن يفوضوها وإما أن يتأولوها ، كما يصنع أهل الضلال يتبعون المتشابهة
من الأدلة العقلية والسمعية ، يعدلون عن المحكم الصريح من القسمين)
الجواب الصحيح (٢ / ٣١٥) .

(١) قال الرازي خلال كلامه عن السامرية من فرق اليهود : (وهم لا يؤمنون بني
غير موسى وهارون ولا بكتاب غير التوراة . وما عداهم من اليهود يؤمنون
بالتوراة وغيرها من كتب الله تعالى ، وهي خمسة وعشرون كتاباً . ككتاب أشيعة
وأرميا وحزقييل) اعتقادات المسلمين والمشرّكين ص (٨٣) .

وساق اللالكائي بسنده إلى وهب بن منبه قال : (قرأت نيفاً وتسعين كتاباً من كتب
الله ، منها سبعون ظاهرة في الكنائس ، ونيف وعشرون لا يعلمها إلا قليل من
الناس ... الخ) اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤ / ٦٤٦) رقم (١١٧٠) ، والإبانة
لابن بطة (٢ / ٣١٦) رقم ١٩٩٥ ، والشريعة للأجري (٢٤٥) .

(٢) لقد وقع التبديل والتغيير في كتب النصارى ، وذلك في كثير من معانيها
وأحكامها ، وقد نقل شيخ الإسلام إجماع المسلمين على ذلك واتفاقهم ، وأن هذا
مما تسلّم به النصارى جميعهم في التوراة والنبوات المتقدمة ، فهم يسلمون أن
اليهود بدلوا كثيراً من معانيها وأحكامها .

فمن جعل أهل القرآن كذلك ، وأمرهم أن يكونوا فيه أميين لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة ، فقد أمرهم بنظير ما ذم الله عليه أهل الكتاب^(٢) .

وصبيغ بن عسل التميمي^(٣) إنما ضربه عمر لأنه قصد قصة صبيغ

ومما يسلم به النصارى أيضاً أن كل فرقة تحالف الأخرى في تفسيرها للكتب المتقدمة ، ومما يسلم به اليهود أنهم متفقون على أن النصارى تفسر التوراة والنبوات المتقدمة على الإنجيل بما يخالف معانيها ، وأنها بدلت أحكام التوراة وبهذا صار تبديل كثير من الكتب المتقدمة ، متفق عليه بين المسلمين واليهود والنصارى .

وأما تغيير بعض ألفاظها ففيه نزاع بين المسلمين ، وذكر شيخ الإسلام أن الصواب الذي عليه الجمهور ، أنه بدل بعض ألفاظها . انظر : الجواب الصحيح (٣/٩) .

(١) سورة البقرة (٧٨) .

(٢) وقد شبّه شيخ الإسلام ما ذكره المتكلمون من قانونهم المشهور ، بفعل النصارى ، فقال في رده على قانونهم الكلي : (ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء ، يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء عن الله ، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته ، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبع له ، فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه .

وهذا يشبه ما وضعته النصارى من أماتتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم ، وردوا نصوص التوراة والإنجيل إليها ، لكن تلك الأمانة التي اعتمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء ، أو ما بلغهم عنهم ، وغلطوا في الفهم أو تصديق الناقل ، كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات ، فإن غلطهم إما في الإسناد وإما في المتن ، وأما هؤلاء فوضعوا قانونهم على ما رأوه بعقولهم ، وقد غلطوا في الراي والعقل)
درء التعارض (١/٦_٧) .

(٣) صبيغ بن شريك بن عسيل وقيل عسل بن عمرو بن يربوع بن حنظلة التميمي ،

(بابتغاء المشابهة)^(١) ، ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله . وهؤلاء الذين عابهم الله في كتابه لأنهم جمعوا شئيين سوء القصد ، والجهل . فهم لا يفهمون معناه ويريدون أن يضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، ليقعوا بذلك الشبهة والشك . وفي الصحيح عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء بهم الله فاحذروهم »^(٢) .

فهذا فعل من يعارض النصوص بعضها ببعض ليقع الفتنة - وهي الشك والريب - في القلوب ، كما روي أنه خرج على قوم وهم يتجادلون في القدر ، هؤلاء يقولون : ألم يقل الله كذا ؟ وهؤلاء يقولون : ألم يقل الله كذا ؟ فكأنما فُقي في وجهه حب الرمان ، ثم قال : « أهبذا أمرتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ؟ انظروا ما أمرتم به

وقال سليمان بن يسار : قدم المدينة رجل يقال له صبيغ بن عسل ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر فأعد له عراجين النخل ، فقال : من أنت قال : أنا عبدالله صبيغ ، قال : وأنا عبدالله عمر . فضربه حتى أدمى رأسه ، فقال حسبك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي ، رواه الدارمي وأخرجه من طريق نافع . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٤٥٨) ، وتاريخ دمشق (٢٣/٤٠٨) .

(١) هكذا في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٣٧) « باتباع المتشابه » ، وبه يستقيم المعنى .

(٢) رواه البخاري (٤/١٦٥٥) رقم (٤٢٧٣) كتاب التفسير ، باب ﴿ منه آيات محكمات ﴾ وفيه « سمى الله » ، ومسلم (٤/٢٠٥٣) رقم (٢٦٦٥) كتاب العلم باب النهي عن اتباع متشابه القرآن .

فافعلوه»^(١).

متبع المتشابه يفسد
القلوب والعقول

فكل من اتبع (المتشابهة)^(٢) على هذا الوجه فهو مذموم . وهو حال
من يريد أن يشكك الناس فيما علموه لكونه وإياهم لم يفهموا ما توهموا
أنه يعارضه . هذا أصل الفتنة ، أن يترك / المعلوم لغير معلوم ، / ٢٧ ب /
كالسفسطة (الدين)^(٣) تورد شَبْهاً يُقَدِّحُ بها فيما عُلِمَ وتيقن . فهذه حال
من يُفسد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل ، أصل
الهدى . فإذا شككهم فيما علموه بقوا حيارى .

والرسول ﷺ قد أتى بالآيات البينات الدالة على صدقه ، والقرآن
فيه الآيات المحكمات اللاتي هي أم الكتاب قد عُلِمَ معناها وعُلِمَ أنها
حق ، وبذلك يهتدي الخلق وينتفعون .

فمن (ابتغى)^(٤) المتشابه ، ابتغى الفتنة ، وابتغى تأويله ، والأول

(١) مسند أحمد (١٧٨/٢) رقم (٦٦٦٨) مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
وكذلك (١٩٥/٢) رقم (٦٨٤٣) . والطبراني (٧٩/٢) رقم (١٣٠٨) باب من
يعرف بالكنى وغير ذلك . والمعجم الكبير (٣٧/٦) رقم (٥٤٤٢) وما أسند أبو
سعيد الخدري رضي الله عنه . صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم
(١٤٠) ، وتخرىج الطحاوية (٢٨٨) ، وابن ماجه (٣٣/١) قال حسن صحيح ، وفي
ظلال الجنة حسن رقم (٤٠٦) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٣٨) «المتشابه» ، وبها يستقيم
المعنى .

(٣) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٣٨) (التي) ، وبها يستقيم المعنى .

(٤) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٣٩) «اتبع» ، وهي الأولى .

قصدهم فيه فاسد ، والثاني ليسوا من أهله ، بل يتكلمون في تأويله بما يفسد معناه ، إذ كانوا (ليس)^(١) من الراسخين في العلم .

وإنما الراسخ في العلم الذي رسخ في العلم بمعنى المحكم ، وصار ثابتاً فيه لا يشك ولا يرتاب فيه بما يعارضه من المتشابه ، بل هو مؤمن به ، قد يعلمون تأويل المتشابه .

وأما من لم يرسخ في ذلك بل إذا عارضه المتشابه شك فيه فهذا يجوز أن يُراد بالمتشابه ما يناقض المحكم ، فلا يعلم معنى المتشابه ، إذ لم يرسخ في العلم بالمحكم^(٢) . وهو يبتغي الفتنة في هذا وهذا . فهذا يعاقب عقوبة تردعه كما

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٣٩) « ليسوا » ، وبه يستقيم المعنى .

(٢) المشتبه في اللغة : أمور مشتبهة ، أي مشكلة بعضها بعضاً ، والإحكام هو الاتقان ، مع التزام إتمام المعاني . أي إنهاؤها إلى ضد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه . وقد اختلفت أقوال السلف في بيان معناهما ، وخلاصة ذلك أن هناك ثلاثة معانٍ تقابل المحكم .

فتارة يكون في التنزيل ، فيكون في مقابلته ما يلقيه الشيطان ، فالحكم المنزل عند الله ، ويكون بمعنى الفصل والتمييز ، ويدخل فيه معنى المنع هنا ، فيكون جزءاً منه .

وتارة يكون الإحكام فيكون الناسخ هو المحكم ، ويصح هنا أن يقال المتشابه هو المنسوخ .

وتارة يكون (الإحكام في التأويل) ، والمعنى هو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها . وفي مقابلة تكون الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا ، وفي هذا يقول الإمام أحمد بن حنبل « المحكم الذي ليس فيه اختلاف والمتشابه الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا » .



الرسالة ، علموا أنه إعلام بقرب الأجل مع أمور أُخَر ، وفوق كل ذي علم
عليم .

التردد من عدم العلم

والاستدلال على الشيء بملزوماته . والشيء قد يكون له لازم ،
وللازمه لازم وهلم جرا . فمن الناس من يكون أفطن بمعرفة اللوازم
من غيره يستدل بالملزوم على اللازم . ومن الناس من لا يتصور اللازم ،
ولو تصوره لم يعرف الملزوم ، بل يقول : يجوز أن يلزم ، ويجوز أن لا يلزم ؛
ويحتمل ، ويحتمل . وتردد الاحتمال هو من عدم العلم ، وإلا فالواقع هو أحد
الأمرين . فحيث كان احتمال بلا ترجيح كان لعدم العلم بالواقع وخفاء دليله ،
وغيره قد يعلم ذلك ويعلم دليله .

ومن ظن أن ما لا يعلمه هو لا يعلمه غيره كان من جهله . فلا يُنفى عن
الناس إلا ما علم انتفاؤه عنهم ، وفوق كل ذي علم عليم أعلم منه ، حتى
ينتهي الأمر إلى الله تعالى . وهذا قد بسط في مواضع^(١) .

تناقض بعض النظر في
نفي التأويل وإثباته

ثم إنهم يقولون : المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك ،
والمصير إلى الإيذان بظاهره ، والوقوف عن تفسيره ، لأننا قد نُهينا أن نقول في كتاب الله
برأينا ، ولم [يُنَبِّهنا]^(٢) الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك .

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٣٠٧) .

(٢) غير واضحة في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٤٠) « ينهنا » .

فيقال : أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر [به] ^(١) كل أحد . لكن هذا الكلام يقتضي - أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها . وإذا كان لم يتبين لهم فمضمونه عدم علمهم بذلك ، وهذا كلام شاك لا يعلم ما أريد بالآية .

ثم إذا ذكر لهم بعض التأويلات كتأويل من يفسره بإتيان أمره وقدرته أبطلوا ذلك بأن هذا يسقط فائدة التخصيص . وهذا نفي التأويل وإبطال له .

فإذا قالوا مع ذلك ولا يعلم تأويله إلا الله أثبتوا تأويلاً لا يعلمه إلا الله وهم ينفون جنس التأويل .

(ويقول) ^(٢) ما الحامل على هذا التأويل البعيد ؟ وقد أمكن بدونه أن نثبت إتياناً ومجيباً لا يُعقل - كما يليق به - ، كما أثبتنا ذاتاً لها حقيقة لا تُعقل ، وصفات من سمع وبصر وغير ذلك لا تُعقل . ولأنه إذا جاز تأويل هذا وأن نُقدِّر مُضمراً محذوفاً من قدرة أو عذاب ونحو ذلك ، فما منعكم من تأويل قوله : « ترون ربكم » ^(٣) كذلك ؟ .

وهذا كلام في إبطال التأويل وحمل للفظ على ما دل عليه ظاهره على

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، ولا في الأصل ص (٣٤٠) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٤١) والأولى « ونقول » .

(٣) رواه البخاري (٢٠٩/١) رقم (٥٤٧) كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة الفجر . ومسلم (٤٣٩/١) رقم (٦٣٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها . وفيها « سترون ربكم » .

ما يليق بجلال الله .

فإذا قيل مع (أن)^(١) هذا : إن له تأويلاً لا يعلمه إلا الله ، وأريد بالتأويل هذا الجنس ، كان تناقضاً . كيف يُنفى عنه جنس التأويل ويثبت له تأويل لا يعلمه إلا الله ؟ .

فعلم أن التأويل الذي لا يعلمه إلا الله لا يناقض حمله على ما دل عليه اللفظ ، بل هو أمر آخر يحقق هذا ويوافقه لا يناقضه ويخالفه كما قال مالك : « الاستواء معلوم والكيف مجهول »^(٢) .

وإذا كان كذلك أمكن أن من العلماء من يعلم من معنى الآية ما الجمع بين المجيء والعلو يوافق القرآن / لم يعلمه غيره ، ويكون ذلك من تفسيرها . وهو من / ٢٨ /
التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم ، كمن يعلم أن المراد بالآية مجيء الرب قطعاً لا شك في ذلك لكثرة ما دل عنده على ذلك . ويعلم مع ذلك أنه العلي الأعلى [لا]^(٣) يأتي إتياناً تكون المخلوقات محيطة به وهو تحتها . فإن هذا مناقض لكونه العلي الأعلى .

(١) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٣٤١) فليس فيه « أن » . وهذا هو الصواب .

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٣٩٨) ، والأسماء والصفات للبيهقي (٤٠٨-٤٠٩) عن ربيعة شيخ مالك ، والعلو للعلي الغفار (١/٢٦٧) ، وأفانيل الثقات (١/١٠٣) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، ليست في المخطوط . وهي في الأصل كذلك ص (٣٤١) .



والجد الأعلى أبو عبد الله^(١) - رحمه الله - قد جرى في تفسيره على ما ذكر من الطريقة . وهذه عادته وعادات غيره . وذكر كلام ابن الزاغوني فقال: « قال الشيخ علي بن عبيد الله الزاغوني :

وقد اختلف كلام إمامنا أحمد في هذا المجيء هل يحمل على ظاهره ، رواية الزاغوني عن أحمد في المجيء وهل يدخل التأويل ؟ على روايتين .

إحدهما أنه يحمل على ظاهره من مجيء ذاته . فعلى هذا يقول : لا يدخل التأويل إلا أنه لا يجب أن يحمل مجيئه بذاته إلا على ما يليق به . وقد ثبت أنه لا يحمل إثبات مجيء هو زوال وانتقال يوجب فراغ مكان وشغل آخر من جهة أن هذا يُعرف بالجنس في حق (المحدث)^(٢) الذي يقصر عن استيعاب المواضع والمواطن ، لأنها أكبر منه وأعظم يفتقر مجيئه إليها إلى الانتقال عما قرب إلى ما بعد .

وذلك ممتنع في حق الباري تعالى ، لأنه لا شيء أعظم منه ، ولا يحتاج في مجيئه إلى انتقال وزوال ، لأن داعي ذلك وموجبه لا يوجد في حقه . فأثبتنا المجيء صفة له ومنعنا ما يتوهم في حقه ما يلزم في حق المخلوقين لاختلافها في الحاجة إلى ذلك . ومثله قوله: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾^(٣) .

(١) سبقت ترجمته ص (٩٦) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٤٢) « المحدث » وبه يستقيم المعنى .

(٣) سورة الفجر (٢٢) .

ومثله الحديث المشهور الذي رواه عامة الصحابة^(١) أن النبي ﷺ قال : « ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له »^(٢) . فنحن نثبت وصفه بالنزول إلى سماء الدنيا بالحديث ولا نتأول ما ذكره ولا نلحقه بنزول الآدميين الذي هو زوال وانتقال من علو إلى أسفل . بل نسلم للنقل كما ورد وندفع التشبيه لعدم موجهه ، ونمنع من التأويل لارتفاع نسبته .

قال : وهذه الرواية هي المشهورة والمعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا .

قلت : أما كون إتيانه ومجيئه ونزوله ليس مثل إتيان المخلوق ومجيئه تنزيه الله في نزوله ومجيئه ونزوله ، فهذا أمر ضروري متفق عليه بين علماء السنة ومن له عقل . فإن الصفات والأفعال تتبع الذات المتصفة الفاعلة . فإذا كانت ذاته مباينة لسائر الذوات ليست مثلها لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها . ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفة كل موصوف

(١) وقد روى هذا الحديث اثنا عشر صحابياً وهم : (علي بن أبي طالب ، وجبير بن مطعم ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن مسعود ، وأبو هريرة ، وعقبة بن عامر الجهني ، وعمر بن عبسة ، ورفاعة بن عرابة الجهني ، وأبو سعيد الخدري ، وعثمان بن أبي العاص الثقفي ، وأبو الدرداء ، وأبو سلمة جد عبد الحميد بن يزيد) انظر : كتاب النزول للدارقطني (٨٩_١٥٤) .

(٢) تقدم تخريجه .

يستحقه ، كما قال ابن إسحاق^(١) . لا يزول عن مكانته^(٢) . /

/ ٢٨ ب /

القطان : من أراد أن ينظر إلى أعدل أهل زمانه فليُنظر إلى ثابت البناني ، ت
١٢٢ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر: سير اعلام النبلاء (٥/ ٢٢٠-٢٢٥) ،
وشذرات الذهب (١/ ١٦١) ، ومعرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٥٩) .

(١) لعله عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل
البصرة، روى عن سهيل بن صالح ، وصالح بن كيسان ، والزهري . قال عنه ابن
حجر صدوق رمي بالقدر، من السابعة . انظر : تقريب التهذيب (٣٧٢) ،
وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣٧) .

(٢) يقول الدارمي في ذلك « وادعت أيها المريسي- أن قول الله تعالى هو الحي القيوم،
وادعت أن تفسير القيوم عندك الذي لا يزول ، يعني الذي لا ينزل، ولا يتحرك ،
ولا يقبض ولا يبسط ، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى ، عن
الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: «القيوم الذي لا يزول» ، وعند أهل
البصر ومع روايتك هذه عن ابن عباس دلائل وشواهد أيضًا باطل .
أحدها : إنك أنت رويتها ، وأنت متهم في توحيد الله .

والثانية : إنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى وأصحابك مثلك في الظنة
والتهمة .

والثالث : إنه عن الكلبي ، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على ألا يحتجوا بالكلبي في
أدنى حلال ولا حرام ، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه ، وكذلك أبو
صالح ، ولو قد صحت روايتك عن ابن عباس أنه قال القيوم الذي لا يزول ولم
نستنكره ، وكان معناه مفهومًا واضحًا عند العلماء ، وعند أهل البصر- بالعربية أن
معنى لا يزول لا يفنى ولا يبيد ، لا أنه لا يتحرك ولا يزول من مكان إلى مكان إذا
شاء كمال . كأن يقال للشيء الفاني ، هو زائل ، كما قال لبيد بن ربيعة:

=

قلت : والكلبي نفسه الذي روى هذا الحديث هو يقول : ﴿ ك ك ك

ك ك ك : استقر ، ويقول : ﴿ □ □ □ □ : صعد إلى

السماء .

وأما « الانتقال » فابن حامد^(١) وطائفة يقولون : ينزل بحركة الأفعال في الانتقال وانتقال . وآخرون من أهل السنة ، كالتميمي من أصحاب أحمد ، أنكروا هذا وقالوا : بل ينزل بلا حركة وانتقال^(٢) . وطائفة ثالثة ، كابن بطة

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل .

يعني فإن لا أنه متحرك » نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد (١/٣٥٣ - ٣٥٦٦) .

(١) هو الحسن بن حامد بن علي أبو عبد الله الوراق الحنبلي ، قال أبو يعلى كان مدرس أصحاب أحمد وفقههم في زمانه ، له مصنفات عظيمة منها كتاب الجامع أربعمئة جزء ، وله مصنفات في أصول السنة ، وأصول الفقه ، وكان معظماً في النفوس ، مقدماً عند السلطان والعامّة ، ت ٤٠٣ هـ .

(٢) ومن الذين أنكروا ذلك ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل ، حيث قال : « اعلم أنّ النزول الذي هو الانتقال من علو إلى سفلى لا يجوز حمل الحديث عليه لوجوه : الأول : النزول من صفات الأجسام والمحدثات ، ويحتاج إلى ثلاثة أجسام ، منتقل ومنتقل عنه ومنتقل إليه ، وذلك على الله تعالى محال .

=

وغيره يقفون على هذا^(١). وقد ذكر الأقوال الثلاثة القاضي أبو يعلى في كتاب
«اختلاف الروايتين والوجهين ونفي اللفظ بمجمله»^(٢).

والأحسن في هذا الباب (ممن اعاة)^(٣) ألفاظ النصوص ، فيثبت ما مراعاة ألفاظ النصوص

الثاني : لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له في كل يوم وليلة حركات عديدة ،
تستوعب الليل كله ، وتنقلات كثيرة ، لأنّ ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض
مع اللحظات شيئاً فشيئاً ، فيلزم انتقاله في السماء الدنيا ليلاً ونهاراً ، من قوم إلى قوم ،
وعودة إلى العرش في كل لحظة على قلوبهم ، ونزوله فيها إلى السماء الدنيا ، ولا يقول ذلك
ذولب.

الثالث : أنّ القائل بأنه فوق العرش ، وأنه ملاءه ، كيف تسعه سماء الدنيا ؟ وهي بالنسبة إلى
العرش كحلقة في فلاة ، فيلزم عليه أحد أمرين ، إما اتساع السماء الدنيا كل ساعة حتى
تسعه ، أو تضال ذات المقدسة عن ذلك ، حتى تسعه ونحن نقطع بانتفاء الأمرين .
الرابع : إن كان المراد بالنزول استماع الخلق إليه ، فذلك لم يحصل باتفاق ، وإن كان
المراد به النداء من غير إسماع فلا فائدة فيه ، ويتعالى الله عن ذلك . إيضاح الدليل
(٦٥ / ١).

(١) قال ابن بطة : « وإن قلتم لا ينزل إلا بزوال ، فقد شبهتموه بخلقه ، وزعمتم أنه
لا يقدر أن ينزل إلا بزواله ، على وصف المخلوق الذي إذا كان بمكان خلا منه
مكان ، لكننا نصدق بنبينا ﷺ ، ونقبل ما جاء به ، فإننا بذلك أمرنا وإليه نُدبنا ،
فنقول كما قال : ينزل ربنا عز وجل ، ولا نقول إنه يزول ، بل ينزل كيف يشاء ،
ولا نصف نزوله ولا نحده ، ولا نقول إن نزوله زواله » الإبانة عن شريعة الفرقة
الناجية (٣ / ٢٤٠).

(٢) انظر : اختلاف الروايتين ص (٥٧ ، ..).

(٣) هكذا في المخطوط ، وهو تصحيف . والصحيح كما في الأصل ص (٣٤٤)
(مراعاة) .

أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبتته ، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه .
وهو أن يثبت النزول ، والإتيان ، والمجيء ؛ وينفي المثل ، والسمي ، والكفو ،
والند^(١) .

وبهذا يحتج البخاري^(٢) وغيره على نفي المثل . يقال : ينزل نزولاً
ليس كمثلته شيء ، ينزل نزولاً لا يماثل نزول المخلوقين ، نزولاً يختص
به ، كما أنه في ذلك [و]^(٣) في سائر ما وصف به نفسه ليس كمثلته شيء
في ذلك . وهو منزّه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين ، وحركتهم ، وانتقالهم ،
وزوالهم ، مطلقاً لا نزول الأدميين ولا غيرهم .

(فالمخلوقات)^(٤) إذا نزل من علو إلى سفلى زال وصفه بالعلو وتبدل

(١) إن السبب في نزاع الناس في معنى الأفعال اللازمة كالنزول والمجيء والإتيان
والاستواء ، والأفعال المتعدية كالخلق والعدل وغيرها ، إنما نشأ من نزاعهم في
هل يقوم بالرب فعل من الأفعال ؟ أو أن فعله هو المفعول ؟ والخلق هو
المخلوق ؟ فالأول متأثر عن السلف وجهاهير الطوائف ، وكثير من أساطين
الفلسفة ، والثاني قول الجهمية ، وأكثر المعتزلة ، والأشعرية . وقد سبق الكلام
على ذلك .

(٢) انظر : خلق أفعال العباد ص (١٤ - ١٥) وصحيح البخاري (٢٧٣٥ / ٦) باب
قول الله تعالى : كِبَ كِبَ كِبَ كِبَ كِبَ وإن حدثه لا يشبه حدث
المخلوقين لقوله تعالى : ذُتْ ذُتْ ذُتْ ذُتْ ذُتْ ، وباب
الدعاء والصلاة من آخر الليل رقم (١٠٩٤) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، ليست في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٤٤) .
(٤) هكذا في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٤٥) «المخلوق» ، وهو

الصواب .

إلى وصفه بالسفول ، وصار غيره أعلى منه .

والرب تعالى لا يكون شيء أعلى منه قط ، بل هو العلي الأعلى . ولا الجمع بين النقيضين
يزال هو العلي الأعلى مع أنه يقرب إلى عباده ويدنو منهم ، وينزل إلى
حيث شاء ، ويأتي كما شاء . وهو في ذلك العلي الأعلى ، الكبير المتعالي ،
عليّ في (دنوبه) ^(١) ، قريبٌ في علوه .

فهذا وإن لم يتصف به غيره فلعجز المخلوق أن يجمع بين هذا وهذا . كما
يعجز أن يكون هو الأول والآخِر والظاهر والباطن .

ولهذا قيل لأبي سعيد الخراز ^(٢): «بم عرفت الله ؟ قال : بالجمع بين
النقيضين ^(٣)» . وأراد أنه يجتمع له ما يتناقض في حق الخلق ، كما اجتمع
له أنه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها من الأعيان والأفعال ، مع ما
فيها من الخبث ، وأنه عدل ، حكيم ، رحيم . وأنه يمكن من مكنه من عباده

(١) هكذا في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٤٥) «دنوّه» ، وهو الصواب .

(٢) أحمد بن عيسى البغدادي الخراز ، يقال إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء ،
ومن كلامه : كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل . ويُعد شيخ الصوفية في زمانه .
قال السلمي : هو إمام القوم في كل فن من علومهم ، له في مبادئ أمره عجائب
وكرامات ، وهو أحسن القوم كلامًا ، خلا الجنيد فإنه الإمام . ت ٢٧٧هـ
انظر : سير أعلام النبلاء (١٣/٤١٩-٤٢٢) ، وتاريخ بغداد (٤/٢٧٦-٢٧٨) ،
وشذرات الذهب (٢/١٩٢ ، ١٩٣) ، وحلية الأولياء (١٠/٢٤٦-٢٤٩) .

(٣) انظر : الرد على وحدة الوجود لعلي القاريء ص (١٠٥) ، ومصرع التصوف
للبقاعي ص (٦٤) ، ونعمة الذريعة في نصره الشريعة للقسطنطيني ص (٥١) .

[في] ^(١) كماله .

وكذلك لا يجوز أن يقال : هو يكون في السفلى ، لا في العلو ، وهو سفول يليق بجلاله . فإنه سبحانه العلي الأعلى لا يكون قط إلا عالياً ، والسفول نقص هو منزله عنه .

وقوله : « وأنت الباطن فليس دونك شيء » ، لا يقتضي - السفول إلا الباطن لا يقتضي السفول
عند جاهل لا يعلم حقيقة العلو والسفول ، فيظن أن السموات وما فيها قد تكون تحت الأرض إما بالليل وإما بالنهار . وهذا غلط ، كمن يظن أن ما في السماء من المشرق يكون تحت ما فيها مما في المغرب . فهذا أيضاً غلط . بل السماء لا تكون قط إلا عالية على الأرض ، وإن كان الفلك مستديراً محيطاً بالأرض فهو العالي على الأرض علواً حقيقياً من كل جهة . وهذا مبسوط في مواضع ^(٢) .

والنوع الثاني : أنه منزله عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من النوع الثاني صفاته ، فالألفاظ التي جاء بها الكتاب والسنة في الإثبات تُثبت ، والتي جاءت بالنفي تُنفي . والألفاظ المجملة كلفظ الحركة ، والنزول ، والانتقال يجب أن يقال فيها : إنه منزله عن مماثلة المخلوقين من كل وجه ، لا يماثل المخلوق ، لا في نزول ، ولا في حركة ، ولا انتقال ، ولا زوال ، ولا غير ذلك .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٤٦) .

(٢) انظر : مجموعة الرسائل والمسائل (٢/١١٧ - ١٥٠) .

وأما إثبات هذا الجنس ، كلفظ النزول ، أو نفيه مطلقاً كلفظ النوم
والموت ، فقد يسلك كلاهما طائفة تنتسب إلى السنة .

والمثبتة يقولون : ثبتت حركة ، أو حركة وانتقالاً ، أو حركة وزوالاً ،
تليق به ، كالنزول والإتيان اللائق به .

والنفاة يقولون : بل هذا الجنس يجب نفيه .

ثم منهم من ينفي جنس ذلك في حقه بكل اعتبار ، ولا / يجوز عليه / ١٢٩ /
أن يقوم به شيء من الأحوال المتجددة . وهذه طريقة الكلابية ومن
اتبعهم ممن ينتسب إلى السنة والحديث .

ومنهم من لا ينفي في ذلك ما دل عليه النص ، ولا ينفي هذا
الجنس مطلقاً بما ذكره من أنه لا تقوم به الحوادث لما قد علم بالآيات
والسنة والعقل أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأنه يجب عبده المؤمن
إذا تبع رسوله ، إلى غير ذلك من المعاني التي دل عليها الكتاب والسنة .
بل ينفي ما ناقض صفات كماله ، وينفي مماثلة مخلوق له . فهذان هما اللذان
يجب نفيهما ، والله أعلم^(١) .

وكذلك إذا قال القائل : الله يجب تنزيهه عن سمات الحدث أو
علامات الحدث أو كل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فالرب منزّه عنه ،
تنزيهه عن سمات
الحدث

(١) وهذا ما نبه عليه المصنف رحمه الله ، طريقة أهل السنة في مثل كتابه «الرسالة
التدمرية» وسبق بيان ذلك في هذا الكتاب .

والبكم . فإن كل ما كان كذلك لم يكن إلا محدثاً ، لأن القديم الأزلي منزّه عن ذلك ، لأن القديم الأزلي متصف بنقيض هذه الصفات ، وصفات الكمال لازمة له . واللازم يمتنع زواله إلا بزوال الملزوم . والذات قديمة أزلية ، واجبة بنفسها ، غنية عما سواها ، يستحيل عليها العدم والفناء ، بوجه من الوجوه . فيستحيل عدم لوازمها ، فيستحيل اتصافها بنقيض تلك اللوازم . فلا يوصف بنقيضها إلا المحدث ، فهي من سمات الحدث المستلزمة لحدوث ما اتصف بها .

وهذا يدخل في قول القائل : « كل ما استلزم حدوثاً أو نقصاً فالرب كل ما استلزم حدوثاً فالرب منزّه عنه » . والنقص المناقض لصفات كماله مستلزم لحدوث المتصف به ، والحدوث مستلزم للنقص اللازم للمخلوق . فإن كل مخلوق فهو يفتقر إلى غيره ، كائن بعد أن لم يكن ، لا يعلم إلا ما عُلِّم ، ولا يقدر إلا على ما أُقَدِر ، وهو محاط به مقدور عليه .

فهذه النقائص اللازمة لكل مخلوق هي ملزومة للحدوث ، حيث كان حدوث كانت . والحدوث أيضاً ملزوم لها ، فحيث كان محدث كانت هذه النقائص .

فقولنا : « ما استلزم نقصاً أو حدوثاً فالرب منزّه عنه » حق . والحدوث والنقص اللازم للمخلوق متلازمان . والرب منزّه عن كل منهما من جهتين ، من جهة امتناعه في نفسه ، ومن جهة أنه مستلزم للآخر ، وهو ممتنع في نفسه . فكل منهما دليل ومدلول عليه باعتبارين ، على أن الرب منزّه عنه ، وعن مدلوله الذي هو لازمه .

والحاجة إلى الغير والفقر إليه مما يستلزم الحدوث والنقص اللازم للمخلوق.
وقولي « اللازم » ليعم جميع المخلوقين ، وإلا فمن النقائص ما يتصف بها بعض
المخلوقين دون بعض . فتلك ليست لازمة لكل مخلوق .

والرب منزّه عنها أيضاً ، لكن إذا نُزّه عن النقص اللازم لكل مخلوق
فعن ما يختص به بعض المخلوقين أولى وأحرى . فإنه إذا كان مخلوق
يُنزّه / عن نقص فالخالق أولى بتنزيهه عنه . وهذه طريقة الأولى ، كما دل / ٢٩ ب /
عليها القرآن في غير موضع (١) .

(١) قال شيخ الإسلام : (إن العلم الألهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي
يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده ، فإن الله
سبحانه ليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره
تحت قضية كلية تستوي أفرادها .

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الألهية
لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم _ بعد التناهي _
الحيرة والاضطراب ، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها ، ولكن يستعمل في
ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً ، كما قال تعالى : كَيْ جَ كَيْ
سورة النحل (٦٠) مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لانقص فيه
بوجه من الوجوه _ وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم _ فالواجب
القديم أولى به ، وكل كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق
المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبره ، فهو أحق به منه ،
وأن كل نقص وعيب في نفسه _ وهو ما تضمنه سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه
عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات - فإنه يجب نفيه عن
الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ،
=

وقد ذكرنا في جواب « المسائل التدمرية » الملقب بـ « تحقيق الإثبات

عدم ورود الخبر لا يكفي
في النفي

للأساء والصفات ، وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع » أنه لا يجوز

الاكتفاء فيما يُنزه الرب عنه على عدم ورود السمع والخبر به ، فيقال : كل

ما ورد به الخبر أثبتناه ، وما لم يرد به لم نثبت به بل نفيه ، وتكون عمدتنا في

النفي على عدم الخبر^(١) .

وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب كما

استعمل نحوها الأمام أحمد ، ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام ، وبمثل

ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ،

ونحو ذلك (درء التعارض (١/ ٢٩-٣٠) .

(١) كما يقول في موضع آخر : (إن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل ، كما

يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ، كما أرشد إلى ذلك قوله $\text{يُـدْرِـيـكُ$ ن

وقد اتفق النظار من مثبته الصفات : على أنه يعلم بالعقل عند المحققين أنه حي ؛

عليم ؛ قدير ؛ مريد ، وكذلك السمع ؛ والبصر- ، والكلام : يثبت بالعقل عند

المحققين منهم ، بل وكذلك الحب والرضاء والغضب ، يمكن إثباته بالعقل .

وكذلك علوه على المخلوقات ومبايئته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك

الأئمة ، مثل أحمد بن حنبل ، ومثل عبدالعالي المكي ، وعبدالله بن سعيد بن

كلاب ، بل وكذلك إمكان الرؤية يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل

موجود تصح رؤيته ، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه

الطريق أصح من تلك ، وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقين .. إلخ)

التدمرية ضمن الفتاوى (٣/ جـ د) . كما أَلَّفَ شيخ الإسلام في ذلك الرسالة

الاكتمالية ص (١١) .

عدم الدليل يستلزم عدم
المدلول

بل هذا غلط لوجهين : أحدهما : أن عدم الخبر هو عدم دليل
معين ، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم إذا لم يخبر بالشيء أن يكون متتفياً في
نفس الأمر .

ولله أسماء سمى بها نفسه واستأثر بها في علم الغيب عنده . فكما لا يجوز
الإثبات إلا بدليل لا يجوز النفي إلا بدليل . ولكن إذا لم يرد به الخبر ولم يعلم
ثبوته يُسكت عنه ، فلا يُتكلم في الله بلا علم .

تنزيهه عن كل ما
ينافض صفات كماله

الثاني : أن [هناك] ^(١) أشياء لم يرد (به) ^(٢) الخبر بتنزيهه عنها ، ولا
(هو) ^(٣) منزّه عنها ، لكن دل الخبر على اتصافه بنقائضها فعلم انتفاؤها .
فالأصل أنه منزّه عن كل ما يناقض صفات كماله ، وهذا مما دل عليه السمع
والعقل .

وما لم يرد به الخبر إن علم انتفاؤه نفينا ، وإلا سكتنا عنه . فلا ثبت
إلا بعلم ولا نفي إلا بعلم .

ونفي الشيء من الصفات وغيرها كنفى دليله طريقة طائفة من أهل
النظر والخبر . وهي غلط إلا إذا كان الدليل لازماً له . فإذا عُدِمَ اللازم
عُدِمَ الملزوم .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، ولا في الأصل ص (٣٥١) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٥١) ، ولا محل لها هنا .

(٣) هكذا في المخطوط ، والأولى أن تكون كما في الأصل ص (٣٥١) « بأنه » .

وأما جنس الدليل فيجب فيه الطرد ، لا العكس^(١) . فيلزم من
يجب في جنس الدليل
الطرد لا العكس
وجود الدليل وجود المدلول عليه ، ولا ينعكس .

فالأقسام ثلاثة . ما علم ثبوته أثبت ، وما علم انتفاؤه نفي ، وما لم
يعلم نفيه ولا إثباته سُكِّت عنه . هذا هو الواجب . والسكوت عن
الشيء غير الجزم بنفيه أو ثبوته .

ومن لم يثبت ما أثبتته إلا بالألفاظ الشرعية التي أثبتها ، وإذا تكلم
بغيرها استفسر واستفصل ، فإن وافق المعنى الذي أثبتته الشرع أثبتته باللفظ
الشرعي ، فقد اعتصم بالشرع لفظاً ومعنى^(٢) . وهذه سبيل من اعتصم بالعروة
الاعتصام بالشرع

(١) قال في لسان العرب : اطرده الشيء تبع بعضه بعضاً وجرى ، واطرده الأمر
استقام واطردت الأشياء إذا تبع بعضها بعضاً . (٢٦٨ / ٣) .

وفي الحدود الأنيفة قال : العكس لغة : رد آخر الشيء إلى أوله ، واصطلاحاً : انتفاء
الحكم أو الظن به لانتفاء العلة . (٨٣ / ١) .

وفي المواقف : الطرد والعكس وهو المسمى بالدوران ، وجوداً وعدماً ، أي كلما
وجد ذلك المشترك وجد الحكم ، وكلما عدم عدم ذلك . (١٩٠ / ١) .

وقياس الطرد : هو إثبات مثل حكم الأصل في الفرع ، لاشتراكهما في مناط الحكم ،
وقياس العكس : هو نفي حكم الأصل عن الفرع لافتراقهما في مناط الحكم .
منهاج السنة (٤١٤ / ٣) .

(٢) الأصل الذي يجب على المسلم أن يؤمن بما ثبت عن الرسول ﷺ ، فيصدق
خبره ويطيع أمره ، وما لم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام ، فلا يجب الحكم فيه
بنفي ولا إثبات ، حتى يعلم مقصود المتكلم ويعلم صحة نفيه أو إثباته .

وأما الألفاظ المجملة فالكلام فيها نفيّاً أو إثباتاً دون الإستفصال يوقع في الجهل
والضلال والفتن . وقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء .

الوثقى .

لكن ينبغي أن تُعرف الأدلة الشرعية إسناداً وامتناً . فالقرآن معلوم ثبوت ألفاظه ، فينبغي أن يعرف وجوه دلالاته . والسنة ينبغي معرفة ما ثبت منها وما عُلم أنه كذب .

عدم التمييز بين
الصحيح والكذب

فإن طائفة ممن انتسب إلى السنة ، وعظّم السنة والشرع ، وظنوا أنهم اعتصموا في هذا الباب بالكتاب والسنة ، جمعوا أحاديث وردت في الصفات ، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب ، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب ، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب ، ومنها متردد . وجعلوا تلك الأحاديث عقائد ، وصنفوا مصنفات^(١) . ومنهم من يكفر من يخالف ما دلت عليه تلك الأحاديث .

اعتمد البعض على
الأدلة العقلية دون
الشرعية

وبيزاء هؤلاء (المكذبين)^(٢) بجنس الحديث^(١) ، ومن يقول عن

انظر منهاج السنة (٢/٢١٧) .

(١) ومن ذلك أبو يعلى في كتابه إبطال التاويلات الذي ألقه رداً على ابن فورك في كتابه (مشكل الحديث وبيانه) ، الذي أول فيه آيات وأحاديث الصفات ، وقد ذكر - رحمه الله - في هذا الكتاب عدة أحاديث موضوعه ، مثل حديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ، - كما سيمر معنا - ومنها أشياء رواها مرفوعة عن بعض السلف ، مثل حديث قعود الرسول ﷺ على العرش ، فجميع طرقه موضوعه .
انظر : درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٧) ، وسير أعلام النبلاء (١٨/٩٠) والعلو للعلي الغفار ص (١٨٤) .

(٢) هكذا في المخطوط ، والصواب المكذبون فهي في محل رفع . وهي كذا في الأصل

أخبار الصحيحين^(٢) وغيرها : هذه أخبار آحاد لا تُقيد العلم .

ص (٣٥٢) .

(١) ظهرت بوادر هذه الدعوى في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، وإن كانت ليست على ماهي عليه اليوم ، فكانت شبهات عارضة ، فعن الحسن قال : بينما عمران ابن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ ، إذ قال له رجل : يا أبا نجيذ ، حدثنا بالقرآن ، فقال له عمران : أنت وأصحابك يقرأون القرآن أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والأبل والبقر وأصناف المال ؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت ، ثم قال : فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا ، فقال الرجل : أحييني أحيك الله . قال الحسن : فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين . رواه الحاكم في المستدرک (١/١٠٩) ، وفي الرد على أولئك يقول الإمام الشافعي رحمه الله : (وقد سن رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب ، وكل ما سن فقد أئزنا الله اتباعه ، وجعل في اتباعه طاعته ، وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً ، ولم يجعل لهم من اتباع سنن رسول الله مخرجاً) الرسالة ص (٥١ ، ٥٢_٥٤) .

وقد ضلل السلف من لم يأخذ بالسنة ، ومنهم أيوب السخيتاني . انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب ص (١٦) .

ومن هؤلاء في وقتنا الحاضر من يسمون بالقرآنيين ، في بلاد الهند وباكستان .

انظر : القرآنيون وشبهاتهم حول السنة ص (٨_٩)

(٢) لقد تلقت الأمة أخبارهما بالقبول ، يقول ابن الصلاح : (.. إن ما انفرد به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ..) مقدمة ابن الصلاح (١٤_١٥) .

ومن عارضوا ذلك جماعة من العلماء منهم ابن عبدالسلام والنووي ، فقد قال النووي تعليقاً على كلام ابن الصلاح : وخالفه المحققون والأكثر ، فقالوا : يفيد الظن ما لم يتواتر . شرح صحيح مسلم (١/٢٠) .

=

وأبلغ من هؤلاء من يقول : دلالة / القرآن لفظية سمعية ، والدلالة / ٣٠ /
السمعية اللفظية لا تفيد اليقين^(١) . ويجعلون العمدة على ما يدعون من

والصحيح أن ابن الصلاح لم ينفرد بذلك ، بل سبقه إليه علماء ، قال السخاوي
رحمه الله : (فقد سبقه إلى القول بذلك في الخبر المتلقى بالقبول الجمهور من
المحدثين ، والأصوليين ، وعامة السلف بل كذا غير واحد في الصحيحين) فتح
المغيث (١ / ٥١) ، وممن وافقوا ابن الصلاح شيخ الإسلام ، وابن كثير ، وابن
حجر ، والسيوطي ، والشوكاني ، وغيرهم . انظر : تدريب الراوي (١ / ١٣٤) ،
وتوضيح الأفكار (١ / ١٢٣ - ١٢٥) ، وإرشاد الفحول ص (٤٩ - ٥٠)

(١) لعل الرازي أول من نظّر لهذه المسألة وأظهرها ، ومما قاله : (والدليل اللفظي
لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة :
عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ؛ وإعرابها ؛ وتصريفها ؛ وعدم الاشتراك
والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأزمنة ؛ وعدم الإضرار ؛ والتأخير ؛
والتقديم ؛ والنسخ ؛ وعدم التعارض العقلي ؛ الذي لو كان لرجح عليه) محصل
أفكار المتقدمين والمتأخرين ص (٧١) .

وقد قرر الرازي هذا القانون في كثير من كتبه وشرح كل واحد من هذه الأمور
العشرة على اختلاف يسير . انظر : أصول الدين ص (٢٤) ، وأساس التقديس
ص (٢٣٤ - ٢٣٥) ، والمحصول (١ / ٥٤٧ - ٥٧٦) .

ويقول : (فثبت أن الدلائل النقلية موقوفة على هذه المقدرات العشرة ، وكلها
ظنية ، والموقوف على الظني أولى بأن يكون ظنياً ، فالدلائل النقلية ظنية)
الأربعين ص (٤٢٦) ، وقد تبعه على هذا القانون غيره ، مثل الإيجي في المواقف
ص (٤٠) ، والشاطبي في الموافقات (١ / ٣٥) ، والآمدي يقرر بأن دلالة الكتاب
والسنة تتقاصر عن إفادة القطع واليقين ، بل هي كلها ظنية . انظر : غاية المرام في
علم الكلام ص (١٧٤ - ٢٠٠) .

العقليات ، وهي باطلة فاسدة ، منها ما يُعلم بطلانه وكذبه .

وهؤلاء أيضاً قد يُكفرون من خالف ذلك ، كما فعل أولئك . وكلا الطريقتين باطل ولو لم يُكفّر مخالفه . فإذا كَفَّر مخالفه صار من أهل البدع الذين يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها ، كما فعلت الخوارج وغيرهم .

عدم تناقض الدليل
العقلي والسمعي

وقد بسط في غير هذا الموضوع أن الأدلة التي توجب العلم لا تناقض قط . ولا يناقض الدليل العقلي الذي يفيد العلم (للدليل) ^(١) السمعي الذي يفيد العلم قط ، كما قد بينا ذلك في كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ^(٢) .

أحاديث الصفات
الضعيفة

وهذه الأحاديث قد ذكر بعضها القاضي أبو يعلى في كتاب « إبطال التأويل » ، مثل ما ذكر في حديث المعراج حديثاً طويلاً عن أبي عبيدة ^(٣)

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٥٣) «الدليل» وهو الصواب .

(٢) يتبين من هذا تأخر تأليف هذا الكتاب . عن كتاب درء تعارض العقل والنقل .

(٣) هو عامر بن عبدالله بن الجراح ، أحد السابقين الأولين ، وعزم الصديق على توليته الخلافة ، يجتمع في النسب مع النبي ﷺ في فهر ، شهد له النبي ﷺ بالجنة ، وسماه أمين هذه الأمة ، ت ١٨ هـ ، وله ٥٨ سنة . انظر : سير أعلام النبلاء (١/ ٢٣_٥) ، وصفة الصفوة (١/ ١٤٢) ، والرياض النظرية (٢/ ٣٠٧) ، ودول

« أن محمداً رأى ربه »^(١).

وطائفة ممن يقول بأنه رأى ربه بعينه يُكفرون من خالفهم لما ظنوا أنه قد جاء في ذلك أحاديث صحيحة ، كما فعل أبو الحسن علي بن شكر^(٢) ، فإنه سريع إلى تكفير من يخالفه فيما يدعيه من السنة وقد يكون مخطئاً فيه . إما لا حتججه بأحاديث ضعيفة ، أو بأحاديث صحيحة لكن لا تدل على مقصوده . وما أصاب فيه من السنة لا يجوز تكفير كل من خالف فيه . فليس كل مخطئ كافرًا لا سيما في المسائل الدقيقة التي كثر فيها نزاع الأمة ، كما قد بسط هذا في مواضع^(٣) .

الإسلام (١/١٥) ، ومشاهير علماء الأمصار ص (٨) .

(١) فقد نقل عن سنن أبي بكر الخلال بسنده إلى أبي عبيده بن الجراح عن النبي ﷺ قال: (لما كانت ليلة أسري بي رأيت ربي في أحسن صورة ، فقال : فيم يختصم الملائ الأعلی ؟ قال : قلت : لأدري ، فوضع يده حتى وجدت ، فذكر كلمة ذهب عني ، ثم قال : فيم يختصم الملائ الأعلی ، وذكر الخبر) إبطال التاويلات (١٠٣/١) .

(٢) علي بن شكر بن أحمد القاضي العالم ، جمال الدين أبوا الحسن بن القاضي أبي السعادات المصري الفقيه الشافعي ، جمع في السنة والصفات وفي الرقائق . توفي في رجب سنة ٦١٦ هـ بالقاهرة . انظر : تكملة إكمال الإكمال (١/٧٩) ، والتاريخ الإسلامي (١/٤٤٨٤) .

(٣) من منهج شيخ الإسلام أنه لا يحكم على كل من خالف عقيدة السلف بالكفر بمجرد المخالفة ، بل يختلف هذا الحكم وله أحوال ، فليس كل من جاء بكفر كافرًا ، كما أنه ليس كل من قال كلمة الكفر أصبح كافرًا ، وأشار في هذا في أحد

وكذلك أبو علي الأهوازي^(١) له مصنف في الصفات قد جمع فيه الغث والسمين.

مناظراته: « ثم قلت لهم ليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا ، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطاه ، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحوا الله به سيئاته » انظر: الفتاوى (٣/ ١٧٩) ، وهذا لا يعني أنه لا يطلق اسم الكفر على من أطلقه الشارع عليه ، بل يجب ذلك لأنه حكم شرعي ، لكنه يطلق ذلك بعد استكمال الشروط وانتفاء الموانع . انظر: على سبيل المثال كلامه في المواضع التالية : الفتاوى (١٢/ ٤٩٧_٤٩٨) ، وبغية المراتد ص (٣١١) ، والفتاوى (١٩/ ١٢٧_١٢٨) ، و (٧/ ٥٣٨) ، و (١١/ ٤٠٦) ، و (١٢/ ٤٧٨_٤٧٩) ، و (٨/ ٥٠٤) ، والفتاوى المصرية (١/ ٥٦) .

(١) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزيد ، الاستاذ أبو علي الأهوازي ، المقرئ صاحب التصانيف ، ومقري الشام ، قال ابن حجر : صنف كتابًا في الصفات ، لو لم يجمعه لكان خيرًا له ، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح . وكان يحط على الأشعري ، وهو الذي روى حديث : « إذا كان يوم الجمعة ينزل الله بين الأذان والإقامة عليه رداء مكتوب عليه إنني أنا الله لا إله إلا أنا ، يقف في قبلة كل مؤمن مقبلًا عليه ، فإذا سلّم الإمام صعد إلى السماء » وروى عن ابن سلمون بإسناد له رأيت ربي بعرفات على جمل أحمر ، عليه إزار . ذكره أبو الفضل بن خيرون فوهاه . وقال الحافظ عبدالله بن السمرقندي : قال الحافظ أبو بكر الخطيب : أبو علي الأهوازي كذاب في الحديث والقراءات جميعًا . وقال ابن عساكر في تبين كذب المفتري : لا يستبعد من جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات ، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات . وقال ابن عساكر : جمع كتابًا سماه « شرح البيان في عقود أهل الإيمان » ، أو دعه أحاديث منكورة كحديث إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ، ثم خلق نفسه من ذلك العرق . وكان مذهبه مذهب

وكذلك ما يجمعه عبد الرحمن بن منده^(١) مع أنه من أكثر الناس حديثاً ، لكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة ، ولا يميز بين الصحيح والضعيف . وربما جمع باباً وكل أحاديثه ضعيفة كأحاديث أكل الطين^(٢) وغيرها . وهو يروي عن أبي علي الأهوازي .

السالمية ، يقول بالظاهر ، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة لتقوية مذهبه .
انظر: لسان الميزان لابن حجر (٢/٢٣٧-٢٣٩) ، والكشف الحثيث للحلبي (١/٩٢) ، وتاريخ دمشق (١٣/١٤٣-١٤٥) .

(١) عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي عبد الله بن محمد بن إسحاق بن منده ، ويقول عن نفسه ضمن كلام طويل « ... وأنا متمسك بالكتاب والسنة ، متبريء إلى الله من الشبه ؛ والمثل ؛ والند ؛ والضد ؛ والأعضاء ؛ والجسم ؛ والآلات ؛ ومن كل ما ينسبه الناسون إليّ ، ويدعيه المدعون عليّ ، من أن أقول في الله تعالى شيئاً من ذلك ، أو قلته ، أو أراه ، أو أتوهمه ، أو أصفه به » ، قال الذهبي عنه : « أطلق عبارات بدّعه بعضهم بها ، الله يسامحه ، وكان زَعْرًا - أي سيء الخلق - على من خالفه ، فيه خارجية وله محاسن ، وهو في تواليفه حاطب ليل ، يروى الغث والسمين ، وينظم ردىء الخرز مع الدر الثمين » ويقول إسماعيل الأنصاري فيه : كانت مضرتّه أكثر من منفعتّه في الإسلام ، مات سنة (٤٧٠هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٣٤٩-٣٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (٣/١١٦٥-١١٧٠) ، وشذرات الذهب (٣/٣٣٧-٣٣٨) ، وطبقات الحنابلة (٢/٢٤٢) ، والنجوم الزاهرة (٥/١٠٥) .

(٢) وهو " جزء في أكل الطين " ، كما ذكر ذلك صاحب الرسالة المستطرفة ص (٣٢) ، وهو مفقود على حد علمي .

وقد ذكر العلماء أن أحاديث أكل الطين لم يثبت منها شيء ، فابن حجر يقول : « جمع أبو القاسم ابن منده جزءاً فيه أحاديث ليس فيها ما يثبت » ، وعقد لها البيهقي باباً وقال : (لا يصح منها شيء ، وروى فيها عن ابن عباس (من انهمك على أكل

وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي^(١) فبنى رؤية الله عياناً في الدنيا

الطين فقد أعان على قتل نفسه ، وفي إسناده عبدالله بن مروان ، ضعّفه ابن عدي ، وابن حبان ، وعن أبي هريرة مثله ، وفيه سهل بن عبدالله الروزي ، قال العقيلي : صاحب مناكير . قال البيهقي : وقيل لعبدالله بن المبارك : حديث (إن أكل الطين حرام) فأنكره . تلخيص الحبير (٤ / ١٥٩) .

كذلك قال في كشف الخفاء : « وفي ذلك تصنيف لأبي القاسم بن منده ، وله عن عائشة « يا حميراء لا تأكلي الطين ، فإن فيه ثلاث خصال : يورث الداء و يعظم البطن و يصفر اللون » . ورواه الدارقطني عنها أيضاً بلفظ : « يا حميراء لا تأكلي الطين ، فإنه يصفر اللون » . وقال البيهقي : لا يصح في الباب شيء . (١ / ١٩٧) .

وقال أيضاً : (وباب النهي عن أكل الطين لم يثبت فيه شيء) (٢ / ٣٣٧٢) .

ونقل ذلك عن البيهقي في تذكرة الموضوعات (١ / ١١٧٥) .

وقال في الدرر المنتشرة : (أحاديث أكل الطين وتحريمه صنف فيه بعضهم جزءاً وأحاديثه لا تصح) ص (٥٠٤) .

وقال ابن القيم : (ورد في _ الطين _ أحاديث موضوعة لا يصح منها شيء .. إلى أن قال .. وكل حديث في الطين فإنه لا يصح ، ولا أصل له عن رسول الله ﷺ ، إلا أنه ردئ موزي يسد مجاري العروق ، وهو بارد يابس ، قوي التجفيف ، ويمنع استطلاق البطن ، ويوجب نفث الدم ، وقروح الفم) زاد المعاد (٤ / ٣٠٨) .

(١) حسن بن عدي بن أبي البركات بن حجر ، شيخ الأكراد ، له تواليف في التصوف ، كان يلوح في نظمه بالالحاد ، ويزعم أنه رأى رب العزة عياناً ، واعتقاده ضلالة ، قتل مخنوقاً في (٦٤٤ هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٢٢٣) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥ / ٣١٣) ، والوفاء بالوفيات (١٢ / ١٠١ - ١٠٣) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٢٩) .

يقولون بهذا من أتباعه يكفرون من خالفهم . وهذا كما تقدم من فعل
أهل البدع ، كما فعلت الخوارج .

أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت) ، مسلم (٤ / ٢٢٤٥) ، فهذا
حديث صريح صحيح في نفي رؤية الله تعالى قبل الموت ، فمن قال :
بأن الله يرى في الدنيا فهو قول باطل ، مخالف لقول الله تعالى وقول
رسول الله ﷺ ، وما عليه أصحابه رضي الله عنهم ، وعلماء المسلمين .
انظر للاستزادة : رؤية الله وتحقيق الكلام فيها (١٢٦ - ١٣٧) د / أحمد
آل حمد .

هذا بالنسبة لرؤيته سبحانه في اليقظة ، أما رؤيته في المنام فقد اتفق
الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون من بعدهم على جوازها
ووقوعها . انظر : سراج الطالبين على منهج العابدين . بشرح إحسان
محمد دحلان (١ / ١٣٣) .

ويستدلون على ذلك بالحديث الذي رواه أهل العلم من طرق كثيرة ،
أنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه في المنام ، فعن ابن عباس رضي الله
عنهما أن النبي ﷺ قال : (رأيت ربي في أحسن صورة فقال : يا محمد ،
فقلت : لبيك وسعديك ، قال : فيم يختصم الملا الأعلى ؟ قلت : يارب
لا أدري .. الحديث) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢١٧ - ٢١٨) ففيه
دليل على رؤية محمد ﷺ لربه مناماً . ويجوز لغيره من المؤمنين رؤيته في
المنام ومخاطبته على قدر الإيمان واليقين ، فيرى ما يشبه إيمانه . انظر :
الفتاوى (٣ / ٣٩٠) . ومع ذلك فإنه سبحانه ليس كما يراه النائم ،
فرؤية النائم مشابهة لاعتقاده لربه ، فتكون الصورة التي رآه فيها
مناسبة لذلك . وقد أنكر رؤية الله في المنام طائفة من المعتزلة وغيرهم ،
وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، بل ولما اتفق عليه عقلاء
بني آدم ، فليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق بالله . انظر
بيان تلبس الجهمية (١ / ٧٣ - ٧٤) .

ومن ذلك حديث عبد الله بن خليفة^(١) المشهور الذي يُروى عن

عمر ، عن النبي ﷺ ، وقد رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد
المقدسي^(٢) في « مختاره »^(٣) .

(١) عبد الله بن خليفة الهمداني ، روى عن جابر ، وعن عمر بن الخطاب ، ذكره ابن
حبان في كتاب الثقات . وهو مقبول ، من الثانية ، ولا يكاد يُعرف . انظر :
تهذيب الكمال (٤٥٦ / ١٤) رقم (٣٢٤٥) و تقریب التهذيب (٣٠١ / ١) ،
والتاريخ الكبير (٨٠ / ٥) ، الأحاديث المختارة (٢٦٥٥ / ١) رقم (١٥٣) .

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي الجماعيلي
الحنبلي ، صاحب التصانيف والرحلة الواسعة ، جرح وعدل وصحح وعلل وقيد
وهمل ، مع الديانة ؛ والإمانة ؛ والتقوى . ومن تصانيفه ، فضائل الأعمال ،
والأحاديث المختارة ، ومناقب المحدثين ، ت (٦٤٣ هـ) . انظر : سير اعلام
النبلاء (١٢٦ / ٢٣ - ١٣٠) ، وذيل التقييد (١٧٠ / ١) ، وهدية العارفين أسماء
المؤلفين وآثار المصنفين (١٢٣ / ٦) ، والمقصد الأرشد (٥٤ / ٢) ، وفوات
الوفيات (٣٩١ / ٢) .

(٣) لقد روي هذا الحديث من عدة طرق ، وبعده ألفاظ ، فمثلاً في المختارة ، ساق
بسنده إلى عبد الله بن خليفة عن عمر قال : { أتت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت :
ادع الله أن يدخلني الجنة . قال : فعظم الرب تبارك وتعالى ، وقال : إن كرسيه
وسع السموات والأرض ، وإنه يقعد عليه ، فما يفضل منه مقدار أربع أصابع ،
ثم قال بأصابعه وجمعها ، وأن له أطيظاً كأطيظ الرحل الجديد إذا ركب من ثقله }
الأحاديث المختارة (٢٦٥ / ١) رقم (١٥٣) .

ورواه كذلك في المختارة بلفظ آخر ، لم يذكر فيه « فما يفضل منه .. » المختارة
(٢٦٤ / ١) رقم (١٥١) .

وروي موقوفاً على عمر ، وليس فيه زيادة (فما يفضل منه) . السنة (٣٠١ / ١) رقم
(٥٨٥) وكذلك رواه في باب الرد على الجهمية موقوفاً على عمر رضي الله عنه .

(٤٥٤/٢) . رقم (١٠١٩) .

كما رواه عبدالله كذلك في السنة ، بلفظ الاستثناء وموقوفاً على عبدالله بن خليفة .
السنة (٣٠٥ /١) رقم (٥٩٣) .

وفي ابن جرير ، ساق بسنده إلى عبدالله بن خليفة ، وأوقفه عليه ، وذكر نحوه .
تفسير الطبري (٦/٣) .

كما ذكره الدارقطني في كتاب الصفات (٤٨_١٤٩) وليس فيه ما يفضل منه .

وابن خزيمة في التوحيد (٢٤٥ /١) وليس فيه ما يفضل منه .

وذكره ابن بطه في الإبانة بسنده ، وقال عنه منكر مضطرب (٣ /١٨٠) ، وقد
ضعف الحديث الشيخ الألباني في ظلال الجنة ج١ رقم (٥٧٤) .

وفي السلسلة الضعيفة قال : منكر (٢٥٦ /٢) رقم (٨٦٦) .

وقد تكلم على هذا الحديث بعض أهل العلم ، مثلما فعل ابن الجوزي في العلل
المتناهية ، تحت باب ذكر الاستواء على العرش ، بعد أن أورد طرق الحديث :

(قال المؤلف هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، وإسناده مضطرب جداً ،

وعبدالله بن خليفة ليس من الصحابة ، فيكون الحديث الأول مراسلاً ، وابن

الحكم وعثمان لا يعرفان ، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر عن رسول الله ﷺ ،

وتارة يُوقف على عمر ، وتارة يُوقف على ابن خليفة ، وتارة يأتي فما يفضل منه إلا

قدر أربعة أصابع ، وتارة يأتي فما يفضل منه مقدار أربعة أصابع ، وكل هذا تخليط

من الرواة فلا يعول عليه . وقد ذكر الخلال في السنة أنه في إسناده الحسين بن

سعيد، مجهول الحال) (١ /٢٢٠) ، وفي السنة لعبدالله بن أحمد ، أن إسناده ضعيف

(١ /٣٠١-٣٠٢) رقم (٥٨٦ و٥٨٧) ، وص (٣٠٥ رقم ٥٩٣) .

وقد ذكره ابن كثير في البداية والنهاية فقال : (عبدالله بن خليفة هذا ليس بذلك

المشهور ، وفي سماعه من عمر نظر ، ثم منهم من يرويه موقوفاً ، ومرسلاً ، ومنهم

من يزيد فيه زيادة غريبه والله أعلم) انظر : (١ /١١) .

وكذلك رده ابن جماعة في إيضاح الدليل فقال : (حديث لأستجيز إسناده إلى

=



صحابي . وقال : هذا حديث ضعيف مضطرب موضوع ، شديد الإضطراب والتخليط والإختلاف ، وذلك من تخليط الرواة ، وسوء الحفظ ، وقصد رد الدين ، وكيف يثبت صفات الرب تعالى بمثل هذه الروايات الواهية الضعيفة من الزنادقة وغيرهم .

ثم قال : وإنما غلب على كثير من المحدثين مجرد النقل والإكثار من الغرائب ، مع جهلهم بما يجب لله تعالى من الصفات ، وما يستحيل عليه بأدلة ذلك القطعية القاطعة عند أهل النظر والعلم ، إذا قنعوا من العلم بمجرد النقل ، وهو في الحقيقة كما قال بعض الأئمة الاقتصار على جمع الحديث (إيضاح الدليل . الحديث السادس والثلاثون . ص (٢٣٤) .

وروى ذلك أبو بكر الحصني في دفع شبه من شبه وتمرد ، وقد أغلظ القول على من قبلوه . انظر : ص (١٦) .

وكذلك فعل ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه . انظر : ص (٢٤٨ _ ٢٥٠) .

أما الفريق الثاني : فهم الذين قبلوه ، وقد وجَّهوا هذا الحديث بعدة توجيهات ، ومنهم ابن الزاغوني ، حيث قال في معرض رده على من رد الحديث : (قالوا : قد رويتم في الاستواء على العرش أخباراً ، تدل على التشبية والتجسيم . فرويتم عن النبي ﷺ أنه قال : (استوى على العرش ، فما ينفصل منه إلا مقدار أربعة أصابع) . وهذا يوهم دخول الكمية ، والتقدير على ذاته تعالى ، لأن الذاتين إنما يتساويان في مساحة العظم ، ويزيد أحدهما على الآخر لتساويهما في الجسمية ، وانفراد أحدهما بكمية وأجزاء . وهذا مستحيل في حق الرب تعالى . إلا على قول المشبهة والمجسمة الذين يثبتون لله تعالى ذاتاً لها كمية ، وضخامة جسمية ، وهذا مما أتفقنا على تكفير القائل به .

قلنا : أما الحديث فقد رواه عامة أئمة أصحاب الحديث في كتبهم التي قصدوا فيها نقل الأخبار الصحيحة ، وتكلموا على توثقة رجاله ، وتصحيح طرقه .. إلى أن قال .. فأما أنه يفيد ما ذكروه من زيادة أحد المتحاذيين عن الآخر بطريق الكمية

وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي،

والجزئية الدالة على الجسمية، فغير صحيح من جهة: أنا إذا نظرنا تسمية الفضل على ماذا يقع في الشاهد، ثم حينئذ نقرر معناه على الوجه الذي يستحقه الله لنفسه.

فنقول: قد يطلق الفضل على ما ذكرتم، لما في الأجسام من التساوي، والتفاضل بطريق الكمية؛ والجزئية.

ويطلق الفضل والمراد به الخروج عن حد الوصف، والاختصاص. ولهذا يقال: حقق ملك فلان في الأرض فلم يفضل منه إلا مقدار جريب. أراد به فلم يدخل تحت وصف الاختصاص بالملكة إلا هذا المقدار.

وقد يطلق الفضل والمراد به تحصيل التشریف والكمال. ولهذا يقال تساوت الأرض في الصفة والشرف وفضل منها المكان الفلاني بأنه زكى؛ وأثمر؛ وتساوى الناس في النسب، وفضلهم فلان بالجود؛ والكرم.. إلى أن قال.. وقد يقال غير ذلك.. ثم قال: والذي يقتضيه الحال، ويجوز إضافته إلى الله تعالى في هذا، أن يقال: فما خرج عن الاختصاص بوصف الاستواء إلا هذا المقدار، ويحقق هذا، أنا لانقول: أن الاستواء على الوجه المعقول من المماسية، والحلول، والملاصقة.

وإنما المراد به الاختصاص بالتعريف؛ والدنو؛ والقرب، وله تعالى أن يخص ما شاء منه بوصف الاختصاص دون ما شاء.

فأما ما ذكره فهو ممتنع لما بينا، ووصف التشریف؛ والتكملة ممتنع أيضاً، لأنه يعطى تشریف الأقل على الأكثر، وفي هذا بُعد، فبقي ما ذكرنا (الإيضاح في

أصول الدين (٢٠١-٢٠٣) وانظر كذلك: أقاويل الثقات ص (١١٩)

وابن الجوزي^(١)، وغيرهم . لكن أكثر أهل السنة قبلوه^(٢) .

وفيه قال : « إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض ، وإنه يجلس عليه فما يفضل منه قدر أربعة أصابع - أو فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع - وإنه ليئط به أطيط الرحل الجديد براكبه »^(٣) .

ولفظ « الأيطيط » قد جاء في حديث جبير بن مطعم^(٤) الذي رواه حديث بن مطعم في صفة العرش أبو داود في السنن^(٥)، وابن عساكر^(١) عمل فيه (جزءاً)^(٢)، وجعل

(١) سبقت ترجمته ، كما سبق رأيه في هذا الحديث وموقفه منه وممن قبله في الملاحظة السابقة .

(٢) وقد ذكر ذلك ابن الزاغوني في الإيضاح ص (٢٠١_٢٠٢) .

وذكر ذلك عبدالله بن الإمام أحمد في السنة ، عن أبيه عن عبدالرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة ، ومن طريق أحمد عن وكيع بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق ، ومن طريق عباس بن عبدالعزيز الصنبري ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق به (١ / ٣٠٥) .

(٣) سبق تخريجه ص (٤٠٧) .

(٤) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي ، وهو من الطلقاء الذين حسن إسلامهم ، كان موصوفاً بالحلم ونبيل الرأي ، وأبوه الذي قام على نقض صحيفة أهل الشعب ، ويصلهم في السر- ، وهو الذي أجاز النبي ﷺ حين رجع من الطائف ، وكان يؤخذ عن جبير النسب ، (ت سنة ٥٩ هـ ، وقيل ٥٨ هـ) انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٩٥-٩٩) ، والتاريخ الكبير (٢/ ٢٢٣) ، والجرح والتعديل (٢/ ٥١٢) ، ومشاهير علماء الأمصار (١/ ١٣) ، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٢٥) .

(٥) عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال : أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال : (يا رسول الله ، جهدت الأنفس ، وضاعت العيال ، ونهكت الأموال ، وهلكت الأنعام ، فاستسق الله : لنا فإننا نستشفع بك على الله ، ونستشفع بالله عليك ، قال رسول

عمدته الطعن في ابن إسحاق. والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد ،
وأبي داود ، وغيرهما ، وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى . ولفظ
« الأطيظ » قد جاء في غيره .

وحدِيث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصراً ، وذكر

اختلاف روايات حديث
ابن خليفة

/ ٣٠ ب /

الله ﷺ " ويحك أتدري ما تقول ؟ " ، وسيح رسول الله ﷺ فما زال يسبح حتى عرف
ذلك في وجوه أصحابه . ثم قال " ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه ، شأن
الله أعظم من ذلك ، ويحك أتدري ما الله ؟ إن عرشه على سمواته هكذا . وقال بإصابه
مثل القبة عليه ، وإنه ليئط به اطيظ الرجل بالراكب " قال ابن بشار في حديثه " إن الله
فوق عرشه ، وعرشه فوق سمواته " ، وساق الحديث وقال عبد الأعلى وابن المثنى وابن
بشار عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده . قال أبو داود
والحديث بإسناد أحمد بن سعيد ، هو الصحيح ، وافقه عليه جماعة ، منهم يحيى بن معين ،
وعلي بن المديني ، ورواه جماعة عن ابن إسحاق ، كما قال أحمد أيضاً ، وكان سماع عبد
الأعلى وابن المثنى وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني .

والحديث أخرجه أبو داود في السنن (٤/ ٢٣٢) قم (٤٧٢٦) كتاب السنة باب في
الجهمية ، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٢٨) رقم (١٥٤٧) ، ومسند أبي عوانة
(٢/ ١٢٠) رقم (٢٥٧١) باب زيادات في الاستسقاء ما لم يخرج مسلم رحمه الله
في كتابه وضعفه الألباني في سنن أبي داود .

(١) هو علي بن الشيخ أبي محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين ، صاحب
تاريخ دمشق ، وله تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري ، وحديث الأطيظ ،
وغيرها كثير . (ت: ٥٧١هـ) انظر سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٥٤ — ٥٧١) ،
ووفيات الأعيان (٣/ ٣٠٩ — ٣١١) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢ — ١٣٣٤) ،
وتاريخ بغداد (١٨٦ — ١٨٩) وكتابه هو بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث
الأطيظ ، وهو رسالة في جزء ، رد فيه الحديث الذي أخرجه أبو داود . وعلى حد
علمي أنه في حكم المفقود . انظر كشف الظنون (١/ ٣٤٠) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٥٦) « جزء » ، وما في المخطوط هو الصواب .

أنه / حدث به وكيع ^(١).

لكن كثير ممن رواه روهه بقوله: «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع» ^(٢) فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع . واعتقد القاضي ، وابن الزاغوني ، ونحوهما ، صحة هذا اللفظ . فأمروه وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء ^(٣) . وذكر عن ابن العايد ^(٤) أنه قال : «هو موضع جلوس محمد ﷺ» .

(١) سبق ذلك في السنة لعبدالله بن أحمد (٣٠٢ / ١) رقم (٥٨٧).

(٢) مثل إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل . لابن جماعة (٢١٣ / ١) الحديث الثاني عشر . والسنة لعبدالله بن أحمد (٣٠٥ / ١) رقم (٥٩٣) ونقض الدارمي (٤٢٦ / ١) ، وتاريخ بغداد (٥٢ / ٨).

(٣) قال ابن الزاغوني « أما الحديث فقد رواه عامة أئمة أصحاب الحديث في كتبهم التي قصدوا بها نقل الأخبار الصحيحة ، وتكلموا على توثقة رجاله ، وتصحيح طرقه ، ورواه من أصحابنا جماعة ، أحدهم إمامنا أحمد رضي الله عنه ، وممن رواه أبو بكر الخلال ، وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز ، وأبو عبدالله بن بطة ، صاحب عبدالعزيز ، وقد رواه محمد الخلال الحافظ في كتاب الصفات ، ورواه أبو الحسن الدارقطني في كتاب الصفات ، والذي جمعه - إلى أن قال - والذي يقتضيه الحال ، ويجوز إضافته إلى الله تعالى في هذا ، أن يقال فما خرج عن الاختصاص بوصف الاستواء إلا هذا المقدار» الإيضاح في اصول الدين ص (٢٠٢-٢٠٣).

(٤) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٥٧) . والصحيح أنه ابن العابد . وهو أبو بكر بن مسلم العابد ، صاحب قنطرة بردان كان من أهل طرسوس ، وبردان هو نهر طرسوس . قال أبو بكر المروزي : قال لي أبو بكر بن مسلم العابد ، حين قدمنا إلى بغداد: أخرج ذلك الحديث الذي كتبه عن أبي حمزة - أي حديث عبدالله بن خليفة - فكتبه أبو بكر بن مسلم بخطه وسمعناه جميعاً ،

والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره^(١) وغيره ، ولفظه : « وإنه
ليجلس عليه ، فما يفضل منه قدر أربع أصابع » بالنفي .

فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروایتين - هذه تنفي ما
اختلاف الروايات دليل
بطلانه
(أثبت)^(٢) هذه . ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ (أنه)^(٣)
أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها
الرب . وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات . بل هو
يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر . وهذا باطل ، مخالف للكتاب
والسنة ، وللعقل .

ويقتضي أيضاً أنه إنما عرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق .
وقد جعل العرش أعظم منه : فما عَظُم الرب إلا بالمقايسة بمخلوق ،
وهو أعظم من الرب . وهذا معنى فاسد ، مخالف لما علم من الكتاب
والسنة والعقل .

فقال أبو بكر بن مسلم : إن الموضع الذي يفضل لمحمد ﷺ ليجلسه عليه . قال
أبو بكر الصيدلاني : من رد هذا فإنما أراد الطعن على أبي بكر المروزي ، وعلى أبي
بكر بن مسلم العابد ، قال أبو نعيم الحافظ : وأما أبو بكر بن مسلم فمن
المستأنسين بالله لا ينفك من مشاهدته ومذاكرته ، وكان الجنيد من تلامذته . انظر :
بغية الطلب في تاريخ حلب (١٠/٤٣٥٤_٤٣٥٥) .

(١) انظر : تفسير ابن جرير (٣/١٠) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٥٧) « أثبتت » وهو الصواب .

(٣) هكذا في المخطوط ، وليست في الأصل ص (٣٥٧) ، وعدم وجودها هو
الصواب .

فإن طريقة القرآن في ذلك أن يُبيِّن عظمة الرب ، فإنه أعظم من كل ما يُعَلَّم
عظمته . فيذكر عظمة المخلوقات ويُبيِّن أن الرب أعظم منها .

كما في الحديث الآخر الذي في سنن أبي داود ، والترمذي ، وغيرهما
- حديث الأبيط - لما قال الأعرابي : « إنا نستشفع بالله عليك ،
ونستشفع بك على الله تعالى ، فسبح رسول الله ﷺ حتى عرف ذلك في
وجوه أصحابه ، ثم قال : ويحك أتدري ما تقول ؟ أتدري ما الله ؟ شأن
الله أعظم من ذلك . إن عرشه على سمواته هكذا » وقال بيده مثل
القبة - « وإنه ليئط به أطيظ الرحل الجديد براكبه »^(١) .

فبيِّن عظمة العرش ، وأنه فوق السموات مثل القبة . ثم بيِّن تصاغره
لعظمة الله ، وأنه يئط به أطيظ الرحل الجديد براكبه . فهذا فيه تعظيم
العرش ، وفيه أن الرب أعظم من ذلك . كما في الصحيحين عن النبي
ﷺ قال : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ لأنا أغير منه ، والله
أغير مني »^(٢) . وقال : « لا أحد أغير من الله . من أجل ذلك حرم

(١) رواه ابو داود في السنن (٢٣٢ / ٤) كتاب السنة ، باب في الجهمية رقم
(٤٧٢٦) ، والمعجم الكبير (١٢٨ / ٢) رقم (١٥٤٧) ، ومسند البزار (٥٤ / ٨)
حديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ رقم (٣٠٤٣٢) ، والتمهيد (١٤١ / ٧) ولم
أجده في الترمذي . وقد سبق تخريجه وضعفه الألباني .

(٢) رواه البخاري (٢٥١١ / ٦) رقم (٦٤٥٤) كتاب المحاربين من أهل الكفر
والردة ، باب من رأى مع امراته رجلاً فقتله ، ومسلم (١١٣٦ / ٢) رقم
(١٤٩٩) كتاب اللعان .

الفواحش ما ظهر منها وما بطن»^(١) ومثل هذا كثير .

تصويب الشيخ لرواية
النفى

وهذا وغيره يدل على أن الصواب في روايته النفى ، وأنه ذكر عظمة
العرش ، وأنه مع هذه العظمة فالرب مستو عليه كله لا يفضل منه قدر
أربعة أصابع . وهذه غاية ما يُقدَّر به في المساحة من أعضاء الإنسان ، كما
يقدر في الميزان قدره ، فيقال : ما في السماء قدر كف سحاباً . فإن الناس
يقدرون الممسوح بالباع والذراع ، وأصغر ما عندهم الكف . فإذا
أرادوا نفى القليل والكثير قدَّروا به ، فقالوا: ما في السماء قدر كف
سحاباً ، كما يقولون في النفى العام: ﴿ ج ج ج ج ج ج ﴾^(٢) ، و﴿
ژ ژ ژ ژ ﴾^(٣) ، ونحو ذلك .

فبيّن الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء ، ولا هذا القدر اليسير
الذي هو أيسر ما يُقدَّر به / وهو أربع أصابع . وهذا معنى صحيح / ٣١ /
موافق للغة العرب ، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة ، موافق لطريقة بيان
الرسول ، له شواهد . فهو الذي يجزم بأنه في الحديث .

ومن قال: « ما يفضل إلا مقدار أربع أصابع » فما فهموا هذا المعنى ،
فظنوا أنه استثنى ، فاستثنوا ، فغلطوا . وإنما هو توكيد للنفى وتحقيق

(١) رواه البخاري (٤/١٦٩٦) رقم (٤٣٥٨) كتاب التفسير ، باب قوله : ﴿ ولا
تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ ، ومسلم (٤/٢١١٤) رقم (٢٧٦٠)
كتاب التوبة ، باب غيره الله تعالى وتحريم الفواحش .

(٢) سورة النساء (٤٠) .

(٣) سورة فاطر (١٣) .

للنفي العام . وإلا فأى حكمة في كون العرش يبقى منه قدر أربع أصابع خالية ، وتلك الأصابع أصابع من الناس ، والمفهوم من هذا أصابع الإنسان . فما بال هذا القدر اليسير لم يستو الرب عليه ؟ .

حديث أبي سعيد دليل
آخر على عظمة الله

والعرش صغير في عظمة الله تعالى . وقد جاء حديث رواه ابن أبي حاتم في قوله: ﴿ ت ت ت ﴾^(١) لمعناه شواهد تدل على هذا . فينبغي أنا نعتبر الحديث ، فنطابق بين الكتاب والسنة . فهذا هذا والله أعلم .

قال حدثنا أبو زرعة^(٢) ، ثنا منجاب بن الحارث^(٣) ، أنبأ بشر- بن عمار^(٤) ، عن أبي روق^(١) ، عن عطية العوفي^(٢) ، عن أبي سعيد

(١) سورة الأنعام (١٠٣) .

(٢) هو عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي ، من كبار الحفاظ، وسادات أهل التقوى . عن عبدالله بن أحمد قال سمعت أبي يقول : ما جاوز الجسر- أحفظ من أبي زرعة . وقد جالس أحمد بن حنبل ، وذاكره ، وكان أحمد إذا ذكره يترك الشغل ويشغل بمذاكرته . توفي بالري سنة ٢٦٤هـ . انظر : الكاشف (١/٦٨٣) ، وصفة الصفوة (٤/٨٩) ، وتقريب التهذيب (٣٧٣) ، وطبقات الخبابة (١/١٩٩) ، والجرح والتعديل (٥/٣٢٥) ، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٥٧) .

(٣) هو منجاب بن الحارث بن عبدالرحمن التميمي ، أبو محمد الكوفي عن علي بن مسهر في الإيمان والفضائل والآيات وغيرها . انظر : الكاشف (٢/٢٩٤) ، وتهذيب الكمال (٢٨/٤٩٠) ، والثقات (٩/٢٠٦) ، وطبقات ابن سعد (٦/٤١٢) ، ورجال مسلم (٢/٢٧١) .

(٤) هو بشر- بن عمار الخثعمي الكوفي ضعيف من السابعة . قال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال البخاري : تعرف وتنكر . وقال النسائي : ضعيف . وذكر ابن حبان أنه لا يحتج به إذا انفرد . انظر : تهذيب الكمال (٤/١٣٧) ، والمجروحين

الخدرى^(٣)، عن رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿ثُ ثُ ثُ ثُ ثُ ثُ﴾
، قال: «لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خلقوا إلى أن فنوا صفوا
صفوا واحداً ما أحاطوا بالله أبداً»^(٤).

(١/١٨٨)، والجرح والتعديل (٢/٣٦٢)، والكامل في الضعفاء (٢/١٠)،
والضعفاء الكبير (١/١٤٠).

(١) هو عطية بن حارث الهمداني أبو روق. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد
والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن معين: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات.
انظر: الكاشف (٢/٢٦)، وتهذيب الكمال (٢٠/١٤٣)، والثقات (٧/٢٧٧)،
وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (١/٢٣١).

(٢) هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي. كان يأتي الكلبى يأخذ منه التفسير،
وكان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية. وقال يحيى بن معين: صالح.
وقال أبو زرعة: لئ. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وقال النسائي:
ضعيف كان يعد من شيعة أهل الكوفة. ت (١١١هـ). انظر: تهذيب
الكمال (٢٠/١٤٥)، والتاريخ الكبير (٧/٨)، ومعرفة الثقات (٢/١٤٠)،
والمجروحين (٢/١٧٦)، وطبقات المدلسين (١/٥٠)، وطبقات المفسرين
للداودي (١/١٣).

(٣) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدرى، له ولابيه
صحبة. استصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير، وهو من أصحاب
الشجرة. ويروى أنه كان من أهل الصفة. مات بالمدينة بعد الحرة سنة ٦٤هـ
وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٣/٧٨)، والكاشف (١/٤٣٠)،
ومشاهير الأمصار (١/١١)، والإستيعاب (٤/١٦٧١)، وتقريب التهذيب
(٢٣٢).

(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٤/١٣٦٣) رقم (٧٧٣٦)، وقال ابن كثير حديث

﴿مَنْ عَمِلْ كَثْرًا﴾ (١).

وهذا قد بسط في موضع آخر في «مسألة الإحاطة»^(٢) وغيرها،
والله أعلم.

﴿مَنْ عَمِلْ كَثْرًا﴾ انظر: الفتاوى (٦/ ٥٥٠)، ومقصوده من هذا أنه
إذا كانت السموات والأرض والعرش على عظمتها لاتساوي شيئاً عند الله،
ولاحيط به . فكيف يبقى من العرش هذا الجزء الذي لا يكون عليه استواء؟! .
وشيخ الإسلام هنا يذكر هذا ليبرهن على ما ذهب إليه ، وهو توكيد للنفي العام ،
المقصود به ، أنه لايفضل من العرش شيئاً ، ولاحتى هذا القدر اليسير ، والله
أعلم .

(١) سورة غافر (٧).

(٢) انظر: الفتاوى (٥ / ١٣٦ - ٣٢٠) ، ومجموعة الرسائل والمسائل (٢ / ١١٧ -

(١٥٠).

فصل

فالرسول ﷺ يبين الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان ، وبين الأصول الموصلة إلى الحق الآيات الدالة على الخالق سبحانه ، وأسمائه الحسنى ، وصفاته العليا ، ووحدانيته ، على أحسن وجه ، كما قد بسط في مواضع (١) .

وأما أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم فهم لم يثبتوا أصول أهل البدع تناقض الحق ، بل أصّلوا أصولاً تناقض الحق . فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلوا على الحق حتى أصّلوا أصولاً تناقض الحق ، ورأوا أنها تناقض ما جاء به الرسول ﷺ ، فقدموها على ما جاء به الرسول (٢) .

ثم تارة يقولون : الرسول جاء بالتحجيل ، وتارة يقولون : جاء أقسام الناس في خطاب الرسول « استطراد » بالتأويل ، وتارة يقولون : جاء بالتجهيل (٣) .

(١) سبق أن ذكرت في أول هذا الكتاب بعض المواضع التي أشار إليها - رحمه الله - وانظر: الرسالة التدمرية والرسالة الأكملية والعقيدة الواسطية والعقيدة الحموية وغيرها .

(٢) قال شيخ الإسلام : « فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسول من هؤلاء ، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص ، أو بتصديقه النقل الكاذب عن الرسول ، كالخوارج والمرجئة والإمامية وغيرهم ، بخلاف بدعة الجهمية والفلاسفة ، فإنها مبنية على ما يقرّونهم بأنه مخالف للمعروف من كلام الأنبياء ، وأولئك يظنون أن ما ابتدعوه هو المعروف من كلام الأنبياء وأنه صحيح عندهم » انظر درء التعارض (٢/٧-٨) .

(٣) انظر : درء التعارض (١/٨ - ١٦) ، والفتاوى (٤ / ٦٦ ، ..) ، و(٥ / ٣١ ، ..) .

فالفلاسفة ومن وافقهم أحياناً يقولون : خاطب الجمهور بالتخييل ، لم يقصد القسم الأول

إخبارهم بالأمر على ما هو عليه ، بل أخبرهم بخلاف ما الأمر عليه ليتخيلوا ما

ينفعهم . وهذا قول من يُعَرَّف بأنه كان يَعْرِف الحق ، كابن سينا^(١) وأمثاله ،

ويقولون : الذي فعله من التخييل غاية ما يمكن^(٢) .

(١) أبو علي ، الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا ، صاحب التصانيف

في الطب ، والفلسفة ، والمنطق ، كان أبوه من دعاة الإسماعيلية ، وله المجموع ،

والإنصاف ، والشفاء ، والقانون ، والمعاد ، وغيرها . كَفَّره الغزالي في « تهافت

الفلاسفة » ، (ت : ٤٢٨ هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٣١ - ٥٣٧) ،

ووفيات الأعيان (٢ / ١٥٧ - ١٦٢) ، وشذرات الذهب (٣ / ٢٣٤ - ٢٣٧) ،

وتاريخ حكماء الإسلام لليبهي ص (٥٢ - ٧٢) .

(٢) وفي ذلك يقول : « ولو أُلقي هذا - على هذه الصورة - إلى العرب العاربة ، أو

العبرانيين والأجلاف ، لتسارعوا إلى العناد ، واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه

إيمان معدوم أصلاً .

ومنهم من يقول : لم يعرف الحق ، بل تخيّل وخيّل ، كما يقوله
الفارابي^(١) في المدينة الفاضلة^(٢) ، وأمثاله . ويجعلون الفيلسوف أفضل

ولهذا ورد التوحيد تشبيهاً كله ، ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر
الأهم شيء ، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه من التوحيد بيان مفصل ، بل أتى
بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضه تنزيهاً مطلقاً عاماً جداً ، لا تخصيص
ولا تفسير له ... إلى أن يقول ... فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب
الجمهور ، بما يفهمون ، مقرباً ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل ، ولو
كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة . الرسالة الأضحوية ص (٤٤ - ٥١) .

(١) أبونصر ، محمد بن محمد بن طرخان التركي الفارابي المنطقي ، قال الذهبي : « له
تصانيف مشهورة ، من ابتغى الهدى منها ضل وحرار ، منها تخرج ابن سينا » .

أخذ المنطق من متى بن يونس بالعراق ، وسار إلى حران ، ولزم بها يوحنا بن
حيلان النصراني ، وكان يتزهد زهد الفلاسفة ، ويقال إنهم سألوه أنت أعلم أم
أرسطو؟ فقال: لو أدركته لكنت أكبر تلامذته . (ت: ٣٣٩هـ) . انظر سير أعلام
النبلاء (١٥٣/١٥ - ٤١٨) ، والفهرست ص (٣٦٨) ، ووفيات الأعيان
(١٥٣/٢ - ١٥٧) ، وشذرات الذهب (٣٥٠ - ٣٥٤) .

(٢) وقد ذكر ذلك في كتابه (رسالة في آراء أهل المدينة الفاضلة) ، في باب « في
الوحي ورؤية الملك » ، وفيه قال : « وذلك أن القوة المتخيلة إذا كانت في إنسان
ما قوية كاملة جداً ، وكانت المحسوسات الواردة عليها من خارج لا تستولي
عليها استيلاءً يستغرقها بأسرها ، ولا أخذمتها للقوة الناطقة ، بل كان فيها مع
اشتغالها بهذين في وقت اليقظة مثل حالها عند تحللها منها في وقت النوم ، وكثير
من هذه التي يعطيها العقل الفعّال ، فتتخيلها القوة المتخيلة بما تحاكيها من
المحسوسات المرئية ... إلى أن يقول ... فيكون له بما قبله من المعقولات نبوة
بالأشياء الإلهية ، فهذا هو أكمل المراتب التي ينتهي إليها القوة المتخيلة ،
وأكمل المراتب التي يبلغها الإنسان بقوته المتخيلة ... إلخ » ص (٥١ - ٥٢) .

من النبي ، ويجعلون النبوة من جنس المنامات .

وأما أكثر المتكلمين فيقولون : بل لم يقصد أن يخبر إلا بالحق ، لكن القسم الثاني
بعبارات لا تدل وحدها عليه ، بل تحتاج إلى التأويل ليعتد المهمم على معرفته
بالنظر والعقل ، ويعتد على تأويل كلامه ليعظم أجرها .

والملاحظة يسلكون مسلك التأويل ويفتحون باب القرمطة .
وهؤلاء يُجوزون التأويل مع الخاصة .

وأما أهل التخييل فيقولون : الخاصة قد عرفوا أن مراده التخييل
للعامه ، فالتأويل ممتنع .

والفريقان يسلكون مسلك إجماع العوام عن التأويل ، لكن أولئك
يقولون : لها تأويل يفهمه الخاصة .

وهي طريقة الغزالي^(١) في الإجماع . استتبع أن يُقال : كذبوا طريقة الغزالي
للمصلحة^(٢) . وهو أيضاً لا يرى تأويل الأعمال كالقرامطة ، بل تأويل

(١) أبو حامد ، محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، لازم إمام الحرمين ، برع في
الفقه ، ومهر في الكلام ، والجدل ، قال عنه الذهبي : « أدخله سيلان ذهنه في
مضايق الكلام ومزال الأقدام ، والله سر في خلقه » له تصانيف منها كتاب الإحياء ،
والأربعين ، والقسطاس ، ومحل النظر ، وتهافت الفلاسفة . مرّ في حياته بمراحل .
(ت : ٥٠٥ هـ) انظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢ - ٣٤٦) ، ووفيات الأعيان
(٤ / ٢١٦ - ٢١٩) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٦ / ١٩١ - ٢٨٩) ، شذرات
الذهب (٤ / ١٠ - ١٣) .

(٢) انظر : إجماع العوام عن علم الكلام ص (٣٧ - ٤١) .

الخبر عن الملائكة وعن اليوم الآخر . وكذلك طائفة من الفلاسفة ترى التأويل في ذلك . وهذا مخالف لطريقة أهل التخييل .

وقد ذكر الغزالي هذا عنهم في الإحياء^(١) ، لما ذكر إسرائفهم في

(١) يقول في ذلك : « ولكن لم يتكلم الأنبياء صلوات الله عليهم مع الخلق إلا في علم الطريق والإرشاد إليه ، وأما علم المكاشفة فلم يتكلموا فيه إلا بالرمز والإيحاء على سبيل التمثيل والإجمال ، علمًا منهم بقصور أفهام الخلق عن الاحتمال والعلماء ورثة الأنبياء ، فما لهم سبيل إلى العدول عن نهج التأسّي والافتداء ، ثم إن علم المعاملة ينقسم إلى علم ظاهر - أعنى العلم بأعمال الجوارح - وإلى علم باطن - أعنى العلم بأعمال القلوب - » إحياء علوم الدين (٤ / ١).

ويقول كذلك : « وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة ، من قبل أسماؤها فيتوهم لها معاني مجملة غير متصفحة إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه ، وبصفاته الباقيات التامات ، وبأفعاله ، وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة ، ووجه ترتيبه للآخرة على الدنيا ، والمعرفة بمعنى النبوه والنبوي ، ومعنى الوحي ، ومعنى الشيطان ، ومعنى لفظ الملائكة والشياطين - إلى أن يقول - ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر والصراط والميزان والحساب ، - إلى أن يقول - فبعضهم يرى أنّ جميع ذلك أمثلة ، وأن الذي أعده الله لعباده الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر - ، وأنه ليس مع الخلق من الجنة إلا الصفات والأسماء .

وبعضهم يرى أنّ بعضها أمثلة ، وبعضها يوافق حقائقها المفهومة من ألفاظها ، وكذا يرى بعضهم أنّ منتهى معرفة الله عزّ وجل الاعتراف بالعجز عن معرفته ، وبعضهم يدعى أمورًا عظيمة في المعرفة بالله عزّ وجل ، وبعضهم يقول : حد معرفة الله عزّ وجل ما انتهى إليه اعتقاد جميع العوام ، وهو أنه موجود عالم قادر سميع بصير متكلم ، فنحنى بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جليلة الحق في هذه الأمور... إلخ » . إحياء علوم الدين (٢٠ / ١).

التأويل ، وذكره في مواضع ، كما حُكِيَ كَلامُه في السبعينية^(١) ،
وغيرها .

والقسم الثالث الذين يقولون : هذا لا يعلم معناه إلا الله ، أو له
تأويل يخالف ظاهره لا يعلمه إلا الله • فهؤلاء يجعلون الرسول وغيره
غير عالمين بما أنزل الله . فلا يُسَوِّغون التأويل ، لأن العلم بالمراد عندهم
ممتنع . ولا يستجيزون القول بطريقة التخيل لما فيها من التصريح
بكذب الرسول . بل يقولون : خوطبوا بما لا يفهمونه لِيَثَابُوا على
تلاوته والإيمان بالفاظه وإن لم يفهموا معناه . يجعلون ذلك تعبدًا محضًا
على رأي المجبرة الذين يُجَوِّزون التعبد بما لا نفع فيه للعامل ، بل
يؤجر عليه .

والكلام على هؤلاء وفساد قولهم المذكور في مواضع^(٢) . والمقصود
هنا أن الذي دعاهم إلى ذلك ظنهم أن المعقول يناقض ما أخبر به
الرسول ﷺ ، أو ظاهر ما أخبر به الرسول^(٣) . وقد بُسَطَ الكلام على رد

(١) انظر السبعينية (١٨٤ - ١٩١) .

(٢) انظر : على سبيل المثال ، درء تعارض العقل والنقل (١ / ١٥ ، ..) .

(٣) وقد بنوا هذا التصوّر ، على القانون الكلي الذي ذكره الرازي ، وسبقه إليه
أبو حامد ، والجويني ، وابن العربي ، والباقلاني : « إذا تعارضت الأدلة السمعية
والعقلية ، أو السمع والعقل ، أو النقل والعقل ، أو الظواهر الثقيلة والقواطع
العقلية ، أو نحو ذلك من العبارات ، فإما أن يجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع
بين النقيضين ، وإما أن يردا جميعًا ، وإما أن يقدم السمع ، وهو محال ، لأن العقل

هذا في مواضع^(١)، ويبيّن أن العقل لا يناقض السمع، وأن ما ناقضه فهو فاسد. ويبيّن بعد هذا أن العقل موافق لما جاء به الرسول، شاهد له، ومصدق له.

/ ٣١ ب /

لا يقال: إنه غير معارض فقط، بل هو موافق مصدق، فأولئك كانوا يقولون: هو مكذب مناقض. يبيّن أولاً أنه لا يكذب ولا يناقض، ثم يبيّن ثانياً أنه مصدق موافق.

وأما هؤلاء فبيّن أن كلامهم الذي يعارضون به الرسول باطل لا تعارض فيه. ولا يكفي كونه باطلاً لا يعارض، بل هو أيضاً مخالف لصريح العقل. فهم كانوا يدعون أن العقل يناقض النقل.

فبيّن أربع مقامات: أن العقل لا يناقضه. ثم يبيّن أن العقل يوافقته. ويبيّن أن عقلياتهم التي عارضوا بها النقل باطلة. ويبيّن أيضاً أن العقل الصريح يخالفهم.

أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول، وإما أن يفوّض، وأما إذا تعارضتا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما، ولم يمتنع ارتفاعهما. انظر: أساس التقديس (١٣٠)، ودرء تعارض العقل والنقل (٤ / ١)، وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله على هذا القانون من أربعة وأربعين وجهاً.

(١) وقد أفرد لذلك مصنفات، مثل درء تعارض العقل والنقل ونقض تأسيس الجهمية.

دليلهم إثبات الصانع يدل
على نفيه

ثم لا يكفي أن العقل يُبطل ما عارضوا به الرسول ، بل يُبيّن أن ما جعلوه
دليلاً على إثبات الصانع^(١) إنما يدل على نفيه . فهم أقاموا حجة تستلزم نفي
الصانع ، وإن كانوا يظنون أنهم يثبتون بها الصانع .

والمقصود هنا : أن كلامهم الذي زعموا أنهم أثبتوا به الصانع إنما خلاصة الاستطراد
يدل على نفي الصانع وتعطيله . فلا يكفي فيه أنه باطل لم يدل على الحق ، بل دل
على الباطل الذي يعلمون هم وسائر العقلاء أنه باطل .

ولهذا كان يُقال في أصولهم : « ترتيب الأصول في تكذيب الرسول » ،
ويقال أيضاً هي : « ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول » .
جعلوها أصولاً للعلم بالخالق ، وهي أصول تناقض العلم به . فلا يتم
العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها . وفرق بين الأصل والدليل المستلزم
للعلم بالرب ، وبين المناقض المعارض للعلم بالرب .

فالمُتفلسفة يقولون إنهم أثبتوا واجب الوجود^(٢) ، وهم لم يثبتوه ، بل
أدلتهم تستلزم نفي
الصانع

(١) لفظ أطلقه أفلاطون على مبدع الكون ، وفي « تياوس » يميز بن الصانع الذي
أبدع النفس العالمية وبين الآلهة التي صنعت نفوس الأحياء المائتين . وأطلقه
أفلاطون على النفس العالمية ، باعتبار أنّ هذه النفس ، حين تتوجه نحو العقل
الصادرة عنه ، تلد نفوس الكواكب ، ونفوس البشر- وسائر المحسوسات . انظر:
المعجم الفلسفي (٣٩٩) .

(٢) واجب الوجود يعرفه الفارابي بقوله: «متى فرض غير موجود لزم منه محال ،
ولا علة لوجوده ، ولا يجوز كون وجوده بغيره ، وهو السبب الأول لوجود
الأشياء ، ويلزم أن يكون وجوده أول وجود ، وأن ينزه عن جميع أنحاء النقص » .
وعند ابن سينا : « واجب الوجود ماهيته هويته » .

وعند الغزالي : « واجب الوجود ليس له إلا وجوب الوجود ، وليس ماهية
يضاف الوجود إليها » المعجم الفلسفي ص (٧٢٥-٧٢٦) .

كلامهم يقتضي أنه ممتنع الوجود . والجهمية والمعتزلة ونحوهم يقولون إنهم أثبتوا القديم^(١) المحدث للحوادث ، وهم لم يثبتوه ، بل كلامهم يقتضي أنه ما ثم قديم أصلاً . وكذلك الأشعرية والكرامية وغيرهم ممن يقول : إنه أثبت العلم بالخالق ، فهم لم يثبتوه ، لكن كلامهم يقتضي - أنه ما ثم خالق .

وهذه الأسماء الثلاثة هي التي يظهرها هؤلاء : واجب الوجود ، والقديم ، والصانع أو الخالق ونحو ذلك .

نفي المعرفة الفطرية
دليل فساد أصولهم

ثم إنه من المعلوم بضرورة العقل أنه لا بد في الوجود من موجود واجب بنفسه قديم أزلي محدث للحوادث . فإذا كان هذا معلوماً بالفطرة والضرورة والبراهين اليقينية ، وكانت أصولهم التي عارضوا بها الرسول تناقض هذا ، دل على فسادها جملة وتفصيلاً .

وقد ذكرنا في مواضع أن الإقرار بالصانع فطري ضروري مع كثرة

(١) القديم في اللغة : ما تقادم وجوده ، لهذا يقال بناء قديم ، ورسم قديم ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ ﷻ ﷻ ﷻ ﴾ .

وفي اصطلاح المتكلمين هو : ما لا أول لوجوده ، والله تعالى هو الموجود الذي لا أول لوجوده . انظر : شرح الأصول الخمسة ص (١١٧) .

ويقال على وجهين : القدم بالقياس ، هو شيء آخر ، فهو قديم بالقياس إليه ، والقدم المطلق هو أيضاً على وجهين ، يقال بحسب الزمان ، وبحسب الذات ، فالذي بحسب الزمان هو الذي وجد في زمان ماضي غير متناه ، والذي بحسب الذات هو الذي ليس له علة وليس ذلك إلا للباري عز وجل « انظر : المعجم الفلسفي ص (٥٢٦) .

دلائله وبراهينه^(١) .

امتناع تسلسل المؤثرات
والعلل

ونقول هنا : لا ريب أن نشهد الحوادث كحدوث السحاب ، والمطر ،
والزرع ، والشجر ، والثمر ، وحدوث الإنسان وغيره من الحيوان ، وحدوث
الليل والنهار ، وغير ذلك . ومعلوم بضرورة العقل أن المُحَدَّث لا بد له من
مُحَدِّث ، وأنه يمتنع تسلسل المُحَدِّثات بأن يكون للمُحَدِّث مُحَدِّث ،
وللمُحَدِّث مُحَدِّث ، إلى غير غاية .

وهذا يُسمى تسلسل المؤثرات ، والعلل ، والفاعلية ، وهو ممتنع
باتفاق العقلاء ، كما قد بُسِّط في مواضع ، وذُكر ما أورد عليه من
الإشكالات^(٢) . حتى ذكر كلام الأمدى ، والأبهري^(٣) مع كلام الرازي ،
وغيرهم^(٤) .

مع أن هذا بديهي ضروري في العقول ، وتلك الخواطر من وسوسة
الشیطان . ولهذا أمر النبي ﷺ العبد إذا خطر له ذلك أن يستعين بالله
منه ، وينتهي عنه . فقال : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق
كذا ؟ من خلق كذا ؟ فيقول : الله . فيقول : فمن خلق الله ؟ فإذا وجد

(١) انظر ص (٢٢٤) من هذا الكتاب . وفي درء التعارض المجلد الثامن .

(٢) انظر : منهاج السنة (١ / ١٤٥ — ١٤٨ ، ٢١٦ ، ٤٣٦ — ٤٣٧) و (٢ / ٣٩٢ — ٢٩٣) ،

والفتاوى (٦ / ٧٨ ، ..) ، والنبوات (١ / ٩٨) ، ودرء التعارض (١ / ٣٢٠ ، ..) ،

و (٦ / ١٨٥ — ١٩١) ، و (٨ / ٢٧٣ ، ..) ، ومنهاج السنة (١ / ٢١٩ ، ..) .

(٣) هو أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي صاحب كتاب

(هداية الحكمة) ت سنة ٦٦٣ هـ . انظر : تاريخ مختصر الدول لأبن العبري

(٤٤٥) ، والأعلام (٨ / ٢٠٣) .

(٤) انظر : على سبيل المثال درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٣٠ ، ..) .

ذلك أحدكم فليستعد بالله ولينته»^(١) .

ومعلوم أن المُحَدَّث الواحد لا يُحَدَّث إلا بِمُحَدِّث . فإذا كثرت
الحوادث وتسلسلت / كان احتياجها إلى المُحَدِّث أولى . وكلها محدثات ، / ٣٢ /
فكلها محتاجة إلى مُحَدِّث . وذلك لا يزول إلا بِمُحَدِّث لا يحتاج إلى غيره ،
بل هو قديم أزلي بنفسه سبحانه وتعالى .

وإذا قيل : إن الموجود إما قديم وإما مُحَدَّث ، والمُحَدَّث لا بد له من
قديم ، فيلزم وجود القديم على التقديرين ، كان برهاناً صحيحاً .
وكذلك إذا قيل : إما ممكن وإما واجب ، ويبيّن الممكن بأنه المُحَدَّث ، كان من
هذا الجنس .

وأما إذا فُسِّر الممكن بما يتناول القديم ، كما فعل ابن سينا وأتباعه كالرازي ،
تفسير ابن سينا
للممكن
كان هذا باطلاً^(٢) . فإنه على هذا التقدير لا يمكن إثبات الممكن المفتقر
إلى الواجب ابتداءً ، والدليل لا يتم إلا بإثبات هذا ابتداءً . وإنما يمكن

(١) رواه البخاري (٣/ ١١٩٤) رقم (٣١٠٢) كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس
وجنوده، ومسلم (١/ ١٢٠) رقم (١٣٤) كتاب الإيمان باب الوسوسة في الإيمان
وما يقوله من وجدها.

(٢) قال ابن سينا : «الإمكان إما أن يعني به ما يلزم سلب ضرورة العدم ، وهو
الامتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول ، وهناك ما ليس يمكن فهو
المتنع ، والواجب محمول عليه هذا الإمكان «الإشارات والتنبيهات (٢٧٢) .
.. مثل ما إذا سُمي معنىً عاماً باسم ، وسُمي معنىً خاصاً تحته بذلك الاسم ،
فوقوع الاسم عليهما والحالة هذه يكون بالاشتراك ، مثل الممكن إذا قيل لغير
المتنع ، وقيل لغير الضروري ، فإن غير المتنع أعم من غير الضروري ، فإذا
قيل الممكن عليهما فهو بالاشتراك «المحصول (١ / ٣٦٧) فإطلاق الممكن على
غير المتنع يتناول : الواجب والممكن ، وإطلاقه على غير الضروري يتناول
الممكن فقط .

ذلك في أن المُحَدَّث لا بد له من مُحَدِّث . فإن هذا تشهد أفراده ، وتعلم بالعقل كلياته .

وأما إثبات قديم أزلي ممكن فهذا مما اتفق العقلاء على امتناعه . وابن سينا وأتباعه وافقوا على امتناعه ، كما ذكروه في المنطق تبعاً لسلفهم ، لكن تناقضوا أولاً . فسلفهم وهم يقولون : الممكن العامي والخاصي الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثاً ، لا يكون ضرورياً ، وكل ما كان قديماً أزلياً فهو ضروري عندهم .

طريقة التقسيم والحصر
في إثبات الصفات

وكذلك إذا قيل : الموجود إما أن يكون مخلوقاً وإما أن لا يكون مخلوقاً ، والمخلوق لا بد له من موجود غير مخلوق ، فثبت وجود الموجود الذي ليس بمخلوق على التقديرين .

وكذلك إذا قيل : الموجود إما غني عن غيره وإما فقير إلى غيره ، والفقير المحتاج إلى غيره لا تزول حاجته وفقره إلا بغنى عن غيره ، فيلزم وجود الغنى عن غيره على التقديرين .

وكذلك إذا قيل : الحي إما حي بنفسه وإما حي حياته من غيره ، وما

كانت حياته من غيره فذلك الغير أولى / بالحياة ، فيكون حياً بنفسه ، / ٣٢ ب / فثبت وجود الحي بنفسه على التقديرين .

وكذلك إذا قيل : العالم إما عالم بنفسه وإما عالم علمه غيره ، ومن

طريقة الأولى علم غيره هو^(١) أولى أن يكون عالماً ، وإذا لم يتعلم من غيره كان عالماً

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٦٦) بزيادة « ف » ، وبه يستقيم المعنى .

بنفسه ، فثبت وجود العالم بنفسه على التقديرين الحاصرين ، فإنه لا يمكن سوى هذين التقديرين والقسمين .

فإذا كان لا يمكن إلا أحدهما ، وعلى كل تقدير العالم بنفسه موجود ، والحي بنفسه موجود ، والغني بنفسه موجود ، والقديم الواجب بنفسه موجود ، لزم وجوده في نفس الأمر وامتناع عدمه في نفس الأمر . وهو المطلوب .

وكذلك إذا قيل : القادر إما قادر بنفسه وإما قادر قدره غيره ، ومن أقدر غيره فهو أولى أن يكون قادراً . وإذا لم تكن قدرته من غيره كانت قدرته من لوازم نفسه ، فثبت وجود القادر بنفسه الذي قدرته من لوازم نفسه ، وعلمه من لوازم نفسه ، وحياته من لوازم نفسه ، على كل تقدير .

وكذلك الحكيم إما أن يكون حكيماً بنفسه وإما أن تكون حكمته من غيره . ومن جعل غيره حكيماً فهو أولى أن يكون حكيماً فيلزم وجود الحكيم بنفسه على التقديرين .

وكذلك إذا قيل : الرحيم إما أن تكون رحمته من نفسه وإما أن يكون غيره جعله رحيماً . ومن جعل غيره رحيماً [فـ]^(١) هو أولى أن يكون رحيماً وتكون رحمته من لوازم نفسه ، فثبت وجود الرحيم بنفسه الذي رحمته من لوازم نفسه على التقديرين .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المخطوط ، وهي كذا في الأصل

وكذلك إذا قيل : الكريم المحسن إما أن يكون كرمه وإحسانه من نفسه وإما أن يكون من غيره . ومن جعل غيره كريماً محسناً فهو أولى أن يكون كريماً محسناً وذلك من لوازم نفسه . وفي الصحيح عن النبي ﷺ « أنه رأى امرأة من السبي إذا رأت طفلاً أرضعته رحمة له ، فقال : أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قالوا : لا يا رسول الله فقال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها »^(١).

فبيّن أن الله أرحم بعباده من أرحم الوالدات بولدها . فإنه من جعلها رحيمة أرحم منها .

وهذا مما يدل عليه قوله: ﴿ ذُكِّرْ ﴾ ، وقولنا « الله أكبر » فإنه سبحانه أرحم الراحمين ، وخير الغافرين ، وخير الفاتحين ، وخير الناصرين ، وأحسن الخالقين ، وهو نعم الوكيل ، ونعم المولى ، ونعم النصير .

وهذا يقتضي حمداً مطلقاً على ذلك ، وأنه كافي من توكل عليه ، وأنه يتولى عبده تولى حسناً ، وينصره نصراً عزيزاً . وذلك يقتضي أنه أفضل وأكمل من كل ما سواه ، كما يدل على ذلك قولنا « الله أكبر ».

وكذلك إذا قيل : المتكلم السميع البصير إما أن يكون متكلماً سميعاً بصيراً بنفسه وإما أن يكون غيره جعله سميعاً بصيراً متكلماً . ومن جعل

(١) رواه البخاري (٢٢٣٥ / ٥) رقم (٥٦٥٣) كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانفته . ومسلم (٢١٠٩ / ٤) رقم (٢٧٥٤) كتاب التوبة ، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه .

غيره متكلماً سميعاً بصيراً فهو أولى أن يكون متكلماً سميعاً بصيراً ، وإلا كان المفعول أكمل من الفاعل ، فإن هذه صفات كمال .

وكذلك يقال : العادل إما أن يكون عادلاً بنفسه ، والصادق إما أن يكون صادقاً بنفسه ، وإما أن يكون غيره جعله صادقاً عادلاً . ومن جعل غيره صادقاً عادلاً فهو أولى أن يكون صادقاً عادلاً .
فهذه كلها طرق صحيحة بيّنة .

فإن قيل : يُعَارَضُ هذا بأن يقال : من جعل غيره ظالماً أو كاذباً فهو شبهة وإبطالها من وجهين
أيضاً ظالم كاذب ، وأهل السنة يقولون إنه جعل غيره كذلك ، وليس هو كذلك - سبحانه ، قيل : هذا باطل من وجهين .

أحدهما : أنه ليس كل من جعل غيره على صفة - أي صفة كانت - الوجه الأول
كان متصفاً بها بل من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى
باتصافه بصفة الكمال من مفعوله .

وأما صفات النقص فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصاً أن يكون هو ناقصاً . فالقادر يقدر أن يعجز غيره ولا يكون عاجزاً .

والحي يمكنه أن يقتل غيره ويميته ولا يكون ميتاً . والعالم يمكنه أن يُجْهِلَّ غيره ولا يكون جاهلاً . والسميع والبصير والناطق يمكنه أن يعمي [غيره] ^(١) ، ويصمه ، ويخرسه ، ولا يكون هو كذلك .

(١) غير واضح في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٦٨) «غيره» وبها يستقيم المعنى .

فلا يلزم حينئذ أن من جعل غيره ظالماً وكاذباً أن يكون كاذباً
وظالماً ، لأن هذه صفة نقص .

فإن قيل : الكاذب والظالم قد يُلزم غيره بالصدق والعدل أحياناً ،
قيل : هو لم يجعله صادقاً وعالماً وإنما أمره بذلك ، وهو فعل ذلك بنفسه . ولم
نقل : كل من أمر غيره بشيء / كان متصفاً بما أمر به غيره .

/ ٣٣ /
الوجه الثاني

الثاني : أن الظلم أمر نسبي إضافي ، فمن أمر غيره أن يقتل شخصاً فقتله
هذا القاتل من غير جرم يَعْلَمُهُ كان ظالماً ، وإن كان ذلك الأمر إنما أمره به
لكونه قد قتل أباه والمأمور لم يفعله لذلك . فلو فعله بطريق النيابة لم يكن ظالماً .
فإن كان له معه غرض فقتله ظلماً ، ولكن الأمر كان مستحقاً لقتله^(١) .

وكذلك من أمر غيره بما هو كذب من المأمور ، كأمر يوسف للمؤذن
أن يقول : ﴿ پ پ ث ث ﴾ . يوسف عليه السلام^(٢) .
قصد : إنكم (لسارقون)^(٣) يوسف من أبيه ، وهو صادق في هذا .
والمأمور قصد : إنكم (لسارقون)^(٤) الصواع ، وهو يظن أنهم سرقوه ،
فلم يكن متعمداً للكذب ، وإن كان خبره كذباً .

(١) اختلف الفقهاء فيما إذا أمر غيره بقتل إنسان على أربعة أقوال :

الأول : يُقتل الأمر وحده . قال به أبو حنيفة وغيره .

الثاني : يُقتل المأمور وحده . قال به زفر .

الثالث : يقتلان جميعاً . قال به مالك وقتادة .

الرابع : لا يُقتل واحد منهما . قال به أبو يوسف وسليمان بن موسى .

وأما استيفاء القصاص فإن الجمهور اشترطوا حضور السلطان أو نائبه لأنه بعدم
حضوره لا يؤمن الخيف مع قصد التشفي . وإذا كان ولي الدم يحسن القصاص
مكنه السلطان منه ، وإن لم يكن يحسنه أمره أن يوكل من يحسنه ، وقال البيهقي
« ومن انتصر لنفسه دون السلطان فهو عاص مسرف قد عمل بحمية الجاهلية ،
ولم يرضى بحكم الله » . انظر : المحلى لابن حزم (١٠ / ٥٠٨ ، ..) ، والمغني
لابن قدامة (٨ / ٢١٣) و (٨ / ٢٤٣) ، وسنن البيهقي الكبرى (٨ / ٦١) ،
والأم للشافعي (٥ / ٢٨٥) ، ومانر السبيل (٢ / ٢٩٣) وغيرها .

(٢) سورة يوسف (٧٠) .

(٣) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٦٩) . والصواب « لسارقو »
فتحذف النون للإضافة .

(٤) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٦٩) . والصواب « لسارقو »
فتحذف النون للإضافة .

إثبات واجب الوجود^(١) . فإنهم جعلوا وجوده موقوفاً على إثبات الممكن الذي يدخل فيه القديم . فما بقي يمكن إثبات واجب الوجود على طريقهم إلا بإثبات ممكن قديم ، وهذا ممتنع في بديهية العقل واتفاق العقلاء . فكان طريقهم موقوفاً على مقدمة باطلة في صريح العقل . وقد اتفق العقلاء على بطلانها ، فبطل دليلهم . ولهذا كان كلامهم في « الممكن » مضطرباً غاية الاضطراب .

ولكن أمكنهم أن يستدلوا على أن المحدث لا بد له من قديم ، وهو دليل تناقضهم واجب الوجود . ولكن قد أثبتوا قديماً ليس بواجب الوجود . فصار ما أثبتوه من القديم يناقض أن يكون هو رب العالمين ، إذ أثبتوا قديماً ينقسم إلى واجب وإلى غير واجب .

وأيضاً فالواجب الذي أثبتوه قالوا : إنه يمتنع اتصافه بصفة ثبوتية . وهذا ممتنع الوجوب ، لا ممكن الوجوب ، فضلاً عن أن يكون واجب الوجود ، كما قد بسط هذا في مواضع ، وبين أن الواجب الذي يدعونه يقولون إنه لا يكون لا صفة ولا موصوفاً ألبتة . وهذا إنما يتخيل في

الذات لم تخلق ، ولهذا صار من سار خلفهم ممن يدعى التحقيق إلى أن جعل الواجب هو الوجود المطلق . انظر: الفتاوى (١/٤٩ — ٥٠) باختصار و (١٢/٥٨٣) و (١٣/١٦٨) .

(١) انظر في ذلك الأربعين في أصول الدين ، عند كلامه عن إثبات العلم بالصانع (١٠١ - ١٠٠) .

الأذهان لا حقيقة له في الأعيان.

والواجب إذا فُسِّر بمبدع الممكنات فهو حق ، وهو اسم للذات المتصفة بصفاتهما . وإذا فُسِّر بالموجود بنفسه الذي لا فاعل له فالذات واجبة والصفات واجبة . وإذا فُسِّر بما لا فاعل له ولا محدد (...) ^(١) فالذات واجبة والصفات ليست واجبة . وإذا فُسِّر بما ليس صفة ولا موصوفاً فهذا باطل لا حقيقة له . بل هو ممتنع الوجود ، لا ممكن / الوجود ، ولا واجب / ٣٣ ب / الوجود . وكلما أمعنوا في تجريده عن الصفات كانوا أشد إيغالاً في التعطيل ، كما قد بسط في مواضع ^(٢) .

وأما الذين قالوا إنهم أثبتوا القديم ، من الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم من الأشعرية والكرامية الذين استدلوا بحدوث الأعراض ولزومها للأجسام ، وامتناع حوادث لا أول لها ، على حدوث الأجسام ، فهو لاء لم يثبتوا الصانع لما عُرف من فساد هذا الدليل حيث ادعوا امتناع كون الرب متكلماً بمشيئته أو (أفعالاً) ^(٣) لما يشاء . بل حقيقة قولهم امتناع كونه لم يزل قادراً . وأدلتهم على هذا الامتناع قد ذكرت مستوفاة في غير هذا الموضوع ^(٤) ، وذكر كلامهم هم في بيان

(١) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٧١) « محدث » وبه يستقيم المعنى .

(٢) انظر: الفتاوى (٢/٧٩-٨٠) .

(٣) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٧١) بدون الهمزة «فعالاً» ، وهو الصواب .

(٤) انظر: الفتاوى (٦/١٦٦) و(٦/٢٤٧) .

بطلانها .

وأما كونهم عطلوا الخالق فلأن حقيقة قولهم أن من لم يزل متكلماً بحقيقة قول المتكلمين بمشيئته فهو محدث ، فيلزم أن يكون الرب محدثاً ، لا قديماً . بل حقيقة أصلهم أن (ما)^(١) قامت به الصفات والأفعال فهو محدث ، وكل موجود فلا بد له من ذلك ، فيلزم أن يكون كل موجود محدثاً . ولهذا صرح أئمة هذا الطريق - الجهمية والمعتزلة - بنفي صفات الرب ، وبنفي قيام الأفعال وسائر الأمور الاختيارية بذاته ، إذ هذا موجب دليلهم . وهذه الصفات لازمة له ، ونفي اللازم يقتضي - نفي الملزوم . فكان حقيقة قولهم نفي الرب وتعطيله .

وهم يسمون الصفات أعراضاً ، والأفعال ونحوها حوادث . فقالوا إثبات الصفات والأفعال عندهم تجسيم
الرب ينزه عن أن تقوم به الأعراض والحوادث . فإن ذلك مستلزم أن يكون جسماً . قالوا : وقد أقمنا الدليل على حدوث كل جسم . فإن الجسم لا ينفك من الأعراض المحدثه ولا يسبقها ، وما لم ينفك عن الحوادث ولم يسبقها فهو حادث .

وقد قامت الأدلة السمعية والعقلية على مذهب السلف ، وأن الرب لم يزل متكلماً إذا شاء ، فيلزم على قولهم أنه لم يسبق الحوادث ولم ينفك عنها . ويجب على قولهم [كونه]^(٢) حادثاً .

(١) هكذا في المخطوط ، وكذلك في الأصل ص (٣٧٢) ، والصواب « من » للعاقل .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي ساقطة من المخطوط ، وهي كذا في الأصل

فالأصل الذي أثبتوا به القديم هو نفسه يقتضي أنه ليس بقديم ، وأنه ليس في الوجود قديم . كما أن أولئك أصلهم يقتضي أنه ليس بواجب بذاته ، وأنه ليس في الوجود واجب بذاته .

والطريق التي قالوا بها يُثبَّت الصانع هي مناقضة لإثبات الصانع . وإذا قالوا : لا يمكن العلم بالصانع إلا بها ، كان الحق أن يقال : بل لا يمكن تمام العلم بالصانع إلا مع العلم بفسادها .

ولهذا كان كل من أقر بصحتها قد كذَّب بعض ما أخبر به الرسول مما هو من لوازم الرب ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم .

والذين زعموا أنهم يحتجون به على حدوث الأجسام من جنس ما زعم أولئك أنهم يحتجون به على إمكان الأجسام . وكل منهما باطل . ومقتضاه حدوث كل موجود وإمكان كل موجود ، وأنه ليس في الوجود قديم ولا واجب بنفسه .

فأصولهم تناقض مطلوبهم . وهي طريقة مضلَّة ، لا هادية . لكن كما قال الله تعالى : ﴿ تَطَّافُوا عَلَى الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١) .

وأما الذين يقولون : ثبت الصانع والخالق ، ويقولون : إنا نسلك غير هذه الطريق ، كالأستدلال بحدوث الصفات على الرب . فإن هذه

ص (٣٧٢) ، وبه يستقيم المعنى .

(١) سورة الزخرف (٣٦-٣٧) .

مواضع^(١).

ثم يقال : هؤلاء يثبتون خالقاً لا خلق له . وهذا ممتنع في بداية^(٢)
العقول، فلم يثبتوا خالقاً .

والكرامية^(٣)، وإن كانوا يقولون : الخلق غير المخلوق ، فهم الكرامية ما أثبتوا خالقاً
يقولون بحدوث الخلق بلا سبب يوجب حدوثه . وهذا أيضاً ممتنع . فما
أثبتوا خالقاً .

وأيضاً فهؤلاء وهؤلاء يقولون : الموجب للتخصيص بحدوث ما
حدث دون غيره هو إرادة قديمة أزلية . فالكرامية يقولون : هي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٢٠٣، ..).

(٢) هكذا في المخطوط ، أما في الأصل ص (٣٧٤) «بداهة» .

(٣) قال الشهرستاني في أثناء عرضه مذهبهم : « ويفرقون بين الخلق والمخلوق
والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم ، فالمخلوق إنما يقع
بالخلق ، والخلق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام
الواقع في ذاته بالقدرة ... إلى أن قال ... وعلى قول الأكثرين منهم ، الخلق عبارة
عن القول ، والإرادة ، ثم اختلفوا في التفصيل ، فقال بعضهم لكل موجود إيجاد ،
ولكل معدوم إعدام ، وقال بعضهم إيجاد واحد يصلح لموجودين ، إذا كانا من
جنس واحد ، وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم لو افتقر كل
موجود ، أو كل جنس إلى إيجاد فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة ، فالتزم تعدد القدرة
بتعدد الإيجاد ، وقال بعضهم بتعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات ، وأكثرهم
على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون
والإرادة والسمع والبصر ، وهي خمسة أجناس .. الخ » . الملل والنحل
(١ / ١١٠) .

المخصّص لما قام به وما خلقه . وهؤلاء عندهم لم يقيم به شيء يكون مراداً بل يقولون : هي المخصّص لما حدث .

والطائفتان ومن وافقهم يقولون : تلك الإرادة قديمة أزلية لم تنزل على نعت واحد ، ثم وُجدت الحوادث بلا سبب أصلاً . ويقولون : من شأنها أن تُخصّص مثلاً على مثل ، ومن شأنها أن تتقدم على المراد تقدماً لا أول له . فوصفوا الإرادة بثلاث صفات باطلة يُعلم بصريح العقل / أن / ٣٤ / ١
الإرادة لا تكون هكذا . وهي المقتضية للخلق والحدوث ، فإذا انتفت فلا خلق ولا حدوث .

وكذلك القدرة التي أثبتوها وصفوها بما يمتنع أن يكون قدرة . وهي شرط في الخلق . فإذا نفوا شرط الخلق انتفى الخلق ، فلم يبق خالقاً . فالذي وصفوا به الخالق يناقض كونه خالقاً ، ليس بلازم لكونه خالقاً . وهم جعلوه لازماً لا مناقضاً .

لوازم الإرادة عندهم أما الإرادة فذكروا لها ثلاثة لوازم ، والثلاثة تناقض الإرادة .

قالوا إنها تكون ولا مراد لها ، بل لم يزل كذلك ثم حدث مرادها من اللازم الأول غير تحوّل حالها . وهذا معلوم الفساد ببديهة العقل . فإن الفاعل إذا أراد أن يفعل فالمتقدم كان عزمًا على الفعل ، وقصدًا له في الزمن المستقبل ، لم يكن إرادة للفعل في الحال . بل إذا فعل فلا بد من إرادة الفعل في الحال . ولهذا يُقال : الماضي عزم ، والمقارن قصد . فوجود الفعل بمجرد عزم من غير أن يتجدد قصد من الفاعل ممتنع . فكان حصول المخلوقات بهذه



﴿(١)﴾ ﴿چ ي د ت ت﴾ ﴿(٢)﴾ . فَيَبِّنُ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ ذَلِكَ لَكَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ ،
لكنه لا يفعله لأنه لم يشأه ، إذ كان عدم مشيئته أرجح في الحكمة مع كونه
قادرًا عليه لو شاءه .

قول الجهمية والكرامية
في القدرة

وقد بُسِطَ الكلام على ما يذكرونه في القدرة والإرادة - هم
وغيرهم - في غير هذا الموضع ^(٣) . وأن من هؤلاء من يقول : إنما يقدر
على الأمور المبينة له دون الأفعال القائمة بنفسه ، كما يقول ذلك المعتزلة
والجهمية ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم . ومنهم من يقول : بل
يقدر على ما يقوم به من الأفعال ، وعلى ما هو باين عنه ، كما يُحكى عن
الكرامية .

والصواب الذي دل عليه القرآن والعقل أنه يقدر على هذا وهذا . القول الصواب

الأدلة على القدرة من
القرآن

قال تعالى: ﴿كَّ كَّ كَّ س﴾ ﴿(٤)﴾ ، وقال: ﴿كَّ كَّ كَّ﴾
﴿(٥)﴾ ، وقال: ﴿وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ﴾
﴿(٦)﴾ ، وقال: ﴿پ پ پ پ ن﴾ ﴿(٧)﴾ . وهذا كثير في القرآن ، أكثر

(١) سورة هود (١١٨) .

(٢) سورة البقرة (٢٥٣) .

(٣) انظر: الفتاوى (٨ / ٥٤ ، ..) وص (٤٩٨ ، ..) .

(٤) سورة القيامة (٤) .

(٥) سورة القيامة (٤٠) .

(٦) سورة يس (٨١) .

(٧) سورة المؤمنون (١٨) .

يكفي فيه مجرد خبر الرسول . فإن ما أخبر به الرسول فهو حق . وكل ما أثبت للرب فهو لازم الثبوت ، وما انتفى عنه فهو لازم الانتفاء . فإذا قدر عدم اللازم لزم عدم الملزوم .

لكن هذا كله لازم المذهب ، وهو يدل على بطلانه . ولازم المذهب لازم المذهب لا يجب أن يكون مذهباً ، بل أكثر الناس يقولون أقوالاً ولا يلتزمون لوازمها . فلا يلزم إذا قال القائل / ما يستلزم التعطيل أن يكون / ٣٤ ب / معتقداً للتعطيل . بل يكون معتقداً للإثبات ، ولكن لا يعرف ذلك اللزوم^(١) .

وأيضاً فإذا كانت أصولهم التي بنوا عليها إثبات الصانع باطلة لم يلزم أن يكونوا هم غير مقرين بالصانع ، وإن كان هذا لازماً من قولهم . إذا قالوا : إنه لا يُعَرَفُ إلا بهذه الطريق ، وقد ظهر فساد ، لزم أن لا يُعَرَفُ . لكن هذا اللزوم يدل على فساد هذا النفي ، ولا يلزم أن لا يكونوا هم مقرين بالصانع لما قد بيناه في غير موضع أن الإقرار بالصانع ، ومعرفته ، ومحبته ، وتوحيده فطري^(٢) ، يكون ثابتاً في قلب الإنسان ، وهو يظن أنه ليس في قلبه .

(١) لقد سئل شيخ الإسلام عن لازم المذهب هل هو مذهب أم لا ؟ وقد ذهب رحمه الله إلى أنه ليس بمذهب ، كما فعل هنا . انظر : الفتاوى (٢ / ٢١٧)

(٢) سبق الحديث عن ذلك .



ولهذا كان عامة هؤلاء مقرين بالصانع ، معترفين به ، قبل أن يسلكوا هذه الطريق النظرية ، سواء كانت صحيحة أو باطلة . وهذا أمر يعرفونه من أنفسهم . فعلم أنه لا يلزم من عدم سلوك هذه الطريق عدم المعرفة . وقد اعترف كثير منهم بذلك ، كما قد بيناه في مواضع (١) .

ومنهم من يقول : إن الطريق النظرية التي (يسلكها) (٢) زادته بصيرة وعلماً ، تفاوت النظر في هذه الطرق كما يقوله ابن حزم وغيره (٣) . وهو سلك طريقة الأعراض .

وكثير من الناس يقول : إن هذه الطريق لم تفدهم إلا شكاً وريباً . وفطرة هؤلاء أصح ، فإنها طرق فاسدة .

ومنهم من يقول : لم يحصل لي بها شيء ، لا علم ولا شك .

(١) قال شيخ الإسلام : « القاضي أبو يعلى وغيره كانوا يقولون بوجوب النظر في هذه الطريقة ، طريقة الأعراض ، ثم رجعوا عن ذلك ، ويقولون : إن المعرفة نظرية ، وإنما حاصلة بالنظر في الأدلة المذكورة في القرآن ، وكثير من الناس كانوا يقولون أولاً بوجوب النظر المعين ، الذي توجه الجهمية والمعتزلة ، وهو النظر في حدوث الأعراض ، ولزومها للأجسام ، وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، وأنه أول واجب على العباد ، ثم رجعوا عن ذلك لما تبين له فساد القول بوجوب ذلك .

ومن هؤلاء القاضي أبو يعلى ، وابن عقيل ، وأبو المعالي الجويني ، والغزالي ، والرازي ، وغيرهم ، فإن هؤلاء وأمثالهم سلكوا أولاً الطريقة التي وجدوها للمتكلمين الذين سلكوا مسلك الجهمية والمعتزلة « درء التعارض (٤/٢٧٢) .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٧٨) « يسلكها » ، وهو الصواب .

(٣) انظر : الفصل في الملل والنحل (٥/٤٢-٦٧) .

وذلك أنها لم تحصل له علماً ولا سَلِمَها ، فلم يتبين له صحتها ولا
فسادها .

ومن الناس من لا يفهم مرادهم بها . وأكثر أتباعهم لا يفهمونها ،
بل يتبعونهم تقليداً لهم وإحساناً للظن بهم .

فصل

ومما ينبغي أن يُعرف أننا لا نقول إن الشيء لا يُعرف إلا بإثبات جميع معرفة لوازم الشيء
لوازمه . هذا لا يقوله عاقل ، بل قد تُعرف عامة الأشياء وكثير من لوازمها لا
تُعرف ، وقد يعلم المسلمون أن الرب على كل شيء قدير ، وأنه يفعل ما يشاء ،
وهم لا يعرفون كثيراً من لوازم القدرة والمشية . لكن أهل الاستقامة كما لا
يعرفون اللوازم فلا ينفونها ، فإن نفيها خطأ .

وأما عدم العلم بها كلها فهذا لازم لجميع الناس ، فسبحان من
أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً . وما سواه ﴿ □ □ □ ﴾
□ □ □ □ □ ، وهو سبحانه ﴿ و و و و و و و ﴾^(١) ،
﴿ □ □ ﴾^(٢) .

ولكن المقصود بيان أن المخالفين للرسول ﷺ - ولو في كلمة - لا بد أن
يكون في قولهم من الخطأ بحسب ذلك . وأن الأدلة العقلية والسمعية المنقولة
عن سائر الأنبياء توافق ما جاء به الرسول ﷺ ، وتناقض ما يقوله أهل البدع
المخالفون للكتاب والسنة .

الأصول الخمسة التي
أخطأ فيها من قال
بمخالفة العقل للنقل

وإذا قالوا : إن العقل يخالف النقل ، أخطئوا في خمسة أصول :

أحدها : أن العقل الصريح لا يناقضه .

(١) سورة البقرة (٢٥٥).

(٢) سورة طه (١١٠).

الثاني : أنه يوافق.

الثالث : أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح .

الرابع : أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول

الصريح .

الخامس : أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها ،

وهذا المعنى مأثور عن السلف ، كما روى ابن أبي حاتم ،
عن عطاء بن السائب قال : «أقرأني أبو عبد الرحمن^(١) القرآن . وكان
إذا أقرأ أحدنا القرآن قال : قد أخذت علم الله ، فليس أحد اليوم أفضل
منك إلا بعمل ، ثم يقرأ ﴿ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ كَبَّ ﴾^(٢) .

وكذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ تَطْفُتُ فِثْفُثًا ﴾ ، قالوا : «أنزله
وفيه علمه^(٣)» .

قلت : الباء قد يكون للمصاحبة ، كما تقول : جاء بأسياده
وأولاده . فقد أنزله متضمناً لعلمه ، مستصحباً لعلمه . فما فيه من الخبر
هو خبر بعلم الله ، وما فيه من الأمر فهو أمر بعلم الله ، بخلاف الكلام
المنزل من عند غير الله . فإن ذلك قد يكون كذباً وظلماً كقرآن مسيلمة ، وقد
يكون صدقاً لكن إنما فيه علم المخلوق الذي قاله فقط ، لم يدل على علم الله تعالى

الإعراب والقراءات لابن البقاء العكبري (٢٠٣/١) ، والتبيان للعكبري كذلك
(٤١٠/١) .

(١) أبو عبد الرحمن السلمي ، وهو مقري الكوفة ، عبد الله بن حبيب بن ربيعة ولأبيه
صحبة ، ولد في حياة الرسول ﷺ ، وقرأ القرآن وجوده وبرع في حفظه ، وعرضه
على عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب رضي الله عنهم ،
وأخذ عنه القراءة عرضاً عاصم بن أبي النجود وعطاء بن السائب وغيرهم ، توفي
سنة ٧٤هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : معرفة القراء الكبار (١/٥٢_٥٧) ورجال
مسلم (١/٣٥٨) والمعين في طبقات المحدثين (١/٣٣) والمنتظم (٧/١٠١) .

(٢) انظر : تفسير ابن أبي حاتم (٤/١١٢١) .

(٣) انظر معالم التنزيل (٢/٣٧٦) وتفسير القرآن للسمعاني (٢/٤١٨) .

□ □ □ □ □ □ ﴿^(١)﴾ ، (أو قيل بأنه انزله بعلمه ، فاعلموا أننا
أنزل بعلم الله)^(٢) .

وهذا وهذا مما استدل به الإمام أحمد^(٣) وغيره من أئمة السنة على أن استدلال أحمد بالآيات
القرآن كلام الله ، ليس بمخلوق خلقه في محل غيره ، فإنه كان يكون
منزلاً من ذلك المحل لا من الله . وقال إنه نزل بعلم الله ، وإنه من علم
الله ، وعلم الله غير مخلوق^(٤) .

وقال أحمد : « كلام الله من الله ليس (ببائن) ^(٥) منه »^(٦) . ولهذا قال
السلف : « القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود »^(٧) .
فقالوا : منه بدأ لم يبدأ من غيره ، كما تقوله الجهمية . يقولون : بدأ من المحل

(١) سورة النحل (١٠٢) .

(٢) ما بين القوسين في المخطوط ، وهو ساقط من الأصل ص (٣٨٤) .

(٣) انظر : أصول السنة للإمام أحمد ، ص (٢٢) .

(٤) انظر : اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٣٥٤) ، ومختصر الأحكام مستخرج
الطوسي على جامع الأحكام ، ص (٣١) .

(٥) غير واضحة في المخطوط ، وهي في الأصل ص (٣٨٤) « شتان » . والصواب ما
أثبتته وذلك من المصدر .

(٦) أصول السنة للإمام أحمد ، ص (٢٢) .

(٧) انظر : صريح السنة (١ / ١٩) ، واعتقاد أهل السنة والجماعة (٢ / ٢٣٤) ، ولمعة

الاعتقاد (١ / ١٦) ، واعتقاد أهل السنة (١ / ١٥١) ، واختصاص القرآن بعوده

إلى الرحمن الرحيم (١ / ٢٠) ، وإيضاح الدليل ص (٢٣١) .

الذي خلق فيه . وهذا مبسوط في مواضع^(١) .

والمقصود أنه إذا كان فيه علمه فهو حق ، والكلام الذي يعارضه به خلاصة الفصل

خلاف علم الله فهو باطل ، كالشرك الذي قال الله تعالى فيه:

﴿ تَطَّهَّرْهُ ۖ رَبُّهُ مُهَيَّبٌ مُّسْتَقِيمٌ ۚ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ بَاطِلٌ لِّمَا يُشْرِكُونَ ۚ ﴾

وَوَوِّدُ الَّذِينَ كَفَرُوا جَافِيَاءُ يَدُورُونَ ۚ ﴿٢﴾ .

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣١٥، ..)، وص (٥٢٩، ..) و (٣٧/١٢).

(٢) سورة يونس (١٨).

فصل

وهذا الذي ذكرته من أنه يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة ، كما بيّنته من أن الكتاب بيّن الأدلة العقلية التي بها تُعرف المطالب الإلهية ، وبيّن ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله هو ، يُظهر الحق بأدلتها السمعية والعقلية .

مشابهة المتكلمين بمن
يحتج بالأحاديث
الضعيفة والموضوعة

وبيّن أن لفظ العقل والسمع قد صار لفظاً مجملاً . فكل من وضع شيئاً برأيه سماه « عقليات » ، والآخريّين خطأه فيما قاله ويدّعي العقل أيضاً ، ويذكر أشياء أخر تكون أيضاً خطأ ، كما قد بسط في مواضع .

وهو نظير من يحتج في السمع بأحاديث ضعيفة أو موضوعة ، أو نصوص ثابتة لكن لا تدل على مطلوبه .

وكثير من أهل الكلام يجعل دلالة القرآن والأحاديث من جهة الخبر المجرد^(١) . ومعلوم أن ذلك لا يوجب العلم إلا بعد العلم بصدق المخبر . فلهذا يضطرون إلى أن يجعلوا / العلوم العقلية أصلاً ، كما يفعل أبو المعالي ، / ٣٦ / وأبو حامد ، والرازي ، وغيرهم^(٢) .

(١) وهم الجهمية والمعتزلة والمعتلة والرافضة . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (٣٥١)

(٢) يقول أبو المعالي : « العقل علوم ضرورية - والدليل على أنه من العلوم الضرورية ، استحالة الانصاف به ، مع تقدير الخلو عن جميع العلوم - إلى أن يقول - فقصدنا ضبط تلك العلوم التي نشترط تقديمها على ابتداء النظر ، وسمينا عقلاً - إلى أن يقول - وليس العقل من العلوم النظرية ، إذ شرط ابتداء النظر تقدم العقل ، وليس العقل جملة العلوم الضرورية » الإرشاد ص (١٥-١٦) باختصار .

فالنظار في القرآن على ثلاث درجات . منهم من يُعَرِّض عن دلائله درجات النظر العقلية ، ومنهم من يقر بها لكن يغلط في فهمها ، ومنهم من يعرفها على وجهها ، كما أنهم ثلاث طبقات في دلالاته الخبرية . منهم من يقول : لم يدل على الصفات الخبرية ، ومنهم من يستدل به على غير ما دل عليه ، ومنهم من يستدل به على ما دل عليه .

والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية . أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ، ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة . فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية ، ومن الناس من مال إليه من الجهة البدعية الجهمية ، كأبي المعالي وأتباعه . ومنهم من سلك مسلكهم كأئمة أصحابهم ، كما قد بسط في مواضع ^(١) .

إذ المقصود هنا أن جعل القرآن إماماً يؤتم به في أصول الدين وفروعه هو دين الإسلام . وهو طريقة الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين . فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد قط أن يُعَارِض القرآن بمعقول أو رأي يقدمه على القرآن . ولكن إذا عرض للإنسان إشكال سأل حتى يتبين له الصواب .

ولهذا صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من مشابهة القرآن وتأولته على غير تأويله .

(١) انظر: الفتاوى (٥/٥٥٧) و(١٣/٢٢٨-٢٢٩).

ولهذا كان الأئمة الأربعة وغيرهم يرجعون في التوحيد والصفات إلى القرآن والرسول ، لا إلى رأي أحد ، ولا معقوله ، ولا قياسه .

قال الأوزاعي : « كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته »^(١) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث »^(٢) .

وقال الشافعي في خطبة الرسالة : « الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه »^(٣) .

وقال مالك : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة »^(٤) . وكان يكره ما أحدث من الكلام . وروي عنه وعن أبي يوسف : « من طلب الدين بالكلام تزندق »^(٥) .

(١) كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٥٠) .

(٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص (١٠٣) .

(٣) الرسالة (١/ ٧-٨) .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) انظر: اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٧) رقم (٣٠٥) ، والعلو للعلي الغفار (١٥١) رقم (٤٠٧) ، ونسبه ابن عساكر في تبين كذب المفترى مرة للشعبي ص (٣٣٣) ، ثم ذكره مسنوباً لأبي يوسف ص (٢٣٤) ، وأحاديث في ذم الكلام وأهله لأبي الفضل المرقىء (٥/ ٢٠٢) رقم (٩٩٨) .

وقال الشافعي : « حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجرید والنعال ، ويُطاف بهم في الأسواق ، ويُقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام ^(١) ». وقال : « لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه ، ولأن يُبتلى العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له [من] ^(٢) أن يبتلى بالكلام ^(٣) ».

وقد بُسط تفسير كلامه وكلام غيره في مواضع ، وبُيّن أن مرادهم بالكلام هو كلام الجهمية الذي نفوا به الصفات ، وزعموا أنهم يثبتون به حدوث العالم ، وهي طريقة الأعراض .

وقال أحمد أيضاً : « علماء الكلام زنادقة ، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح ^(٤) ».

(١) انظر: تحريم النظر في كتب الكلام ص (٤١) ، وحلية الأولياء بسنده (١١٦/٩).

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي ساقطة من المخطوط ، وفي الأصل ص (٣٨٨) بزيادة « من » ، وبها يستقيم المعنى . وهو كذا في المصدر .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٦/١٠) ، رقم (٢٠٦٨٤) كتاب الشهادات ، باب ما تُرد به شهادة أهل الأهواء ، وحلية الأولياء (١١١/٩) ، واعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٧٠) رقم (١٠١٣) ، والإبانة لابن بطه (٢٦٢/٢) رقم (١٨٨١) ، وصفة الفتوى أحمد بن حمدان الحاراني ص (٤٩).

(٤) انظر: قواعد العقائد للغزالي (٨٧/١) وليس فيه «وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح».



وكلام عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون^(١) مبسوط في هذا .
وذكر أصحاب أبي حنيفة ، عن أبي يوسف^(٢) ، عن أبي حنيفة قال :
« لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله بشيء من رأيه ، ولكنه يصفه بها وصف
به نفسه »^(٣) .

(١) انظر: بيان تلبس الجهمية (٢/١٦٦-١٦٩).

وماجشون : هو عبدالعزیز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون التيمي مولا هم
المدني الفقيه ، كان إماماً معظماً . قال أبو الوليد : كان يصلح للوزارة سمي بذلك
لأن وجنتيه كانت حمراوين ، فسمي بالفارسية الماهكون ، فشبه وجنتاه بالقمر
فمر به أهل المدينة فقالوا الماجشون ، كان يقول بالقدر والكلام ، ثم تركه ، وأقبل
إلى السنة ، ولم يكن من شأنه الحديث . كان صدوقاً . قال أبو زرعة ، وأبو حاتم ،
والنسائي : ثقة . وكان فقيهاً ورعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين . (ت ١٦٤ هـ
بيغداد) . انظر : الكاشف (١/٦٥٦) رقم (٣٣٩٥) ، والتاريخ الكبير (٦/١٣)
رقم (١٥٣٠) ، وتهذيب التهذيب (٦/٣٠٦) رقم (٦٦٣) .

(٢) الامام القاضي أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصاري
الحنفي ، ولد سنة ١١٣ هـ ، قال الإمام أحمد : أول ما كتبت الحديث أختلفت إلى
إبي يوسف ، وكان أميل إلى المحدثين من أبي حنيفة ومحمد . عن ابن معين قال :
أبو يوسف صاحب حديث ، صاحب سنة . وروي عنه أنه قال : لا نصلي خلف
من قال أن القرآن مخلوق ، ولا يفلح من استحل شيئاً من الكلام . ت (١٨٢ هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥-٥٣٩) ، والتاريخ لابن معين (٦٨٠) ،
والنجوم الزاهرة (٢/١٠٧) ، وطبقات الحنفية (١٢/١) ، وهداية العارفين
(٢/٥٣٦) .

(٣) انظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص (٢١).

وقال أبو حنيفة: «أتانا من خراسان ضيفان كلاهما ضالان
الجهمية، والمشبهة»^(١).

وعن أبي عصمة^(٢) قال: «سألت أبا حنيفة: من أهل الجماعة؟ قال
من فضل أبا بكر وعمر، وأحب علياً وعثمان، ولم يُحرم نبذ الجر، ولم
يكفر أحداً بذنب، ورأى المسح على الخفين، وآمن بالقدر خيره وشره
من الله، ولم ينطق في الله بشيء»^(٣).

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٣ / ١٦٤)، وفيه: «أتانا من المشرق ريان خيشان
جهم معطل ومقاتل مشبه».

(٢) نوح بن أبي مريم أبو عصمة الجامع لجمعه العلوم من أهل مرو، وكان ممن
يقلب الأسانيد، وقال الأصبهاني كان جامعاً في الخطأ، قال ابن حجر «لكن
كذبوه في الحديث» قال عبدالله بن أحمد بن حنبل قال أبي: «كان أبو عصمة
يروى أحاديث مناكير، لم يكن في الحديث بذلك»، كان شديداً على الجهمية،
والرد عليهم، تعلم منه نعيم بن حماد الرد على الجهمية. وقيل: سمي بالجامع
لأنه أخذ الرأي عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ت: ٧٣).

انظر: طبقات الحنفية (٢ / ٢٥٨) رقم (١٢٥)، الضعفاء الكبير (٤ / ٣٠٤)،
والكامل في الضعفاء (٧ / ٤٠) رقم (١٩٧٥)، والجرح والتعديل (٨ / ٤٨٤)
رقم (٢٢١٠)، المجروحين (٣ / ٤٨) رقم (١١٠٣)، والتاريخ الكبير
(٨ / ١١١) رقم (٢٣٨٣)، والضعفاء للأصبهاني (١ / ١٥١) رقم (٢٤٩)،
وتقريب التهذيب (٥٦٧) رقم (٧٢١٠).

(٣) انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، على مذهب السلف وأصحاب
الحديث، للبيهقي ص (١٦٣)، والسير الكبير لنوح بن أبي مريم (١ / ١٥٨)،
ومرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، لعبدالله بن أسعد اليافعي
ص (١٤٢).

وروى خالد بن صبيح^(١)، عن أبي حنيفة قال: «الجماعة سبعة أشياء: أن تفضل أبا بكر وعمر، وأن تُحب عثمان وعلياً، وأن تُصلي على من مات من أهل قبلتك (وأن تصلي خلف كل بر وفاجر، وأن تمسح على الخفين، وأن لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب)^(٢)، وأن لا تنطق في الله شيئاً^(٣)».

قلت: قوله في هاتين الروايتين / «لا ينطق في الله شيئاً»، قد بيّنه في / ٣٦ ب / رواية أبي يوسف، وهو: «أن لا ينطق في الله بشيء من رأيه، ولكنه يصفه بما وصف به نفسه».

فهذا ذم من الأئمة لكل من يتكلم في صفات الرب بغير ما أخبر به

(١) خالد بن صبيح المروزي، أبو معاذ قال: ابن أبي حاتم عن أبيه كان صاحب رأي، وكان صدوقاً. وذكره ابن أبي حبان في زيادات الضعفاء التي تخرج في البخاري، كان يقرأ على طلابه كتب أبي يوسف، وقال عبدالرحيم: سمعت خالدًا، وقرأ حديث عمر رضي الله عنه "أصحاب الرأي أعداء السنة". فقلت له: من هم؟ قال: نحن. انظر لسان الميزان (٣٧٨/٢)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤١٣/٢) و(٢٧٨/٢)، وطبقات الحنفية (٢٢٩/١) رقم (٥٧٨).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ص(٣٨٨)، وهو كذا في المخطوط. وفي الأصل ص(٣٨٨) «وأن يصلي على من مات من أهل القبلة بذنوب، وأن لا ينطق في الله شيئاً». وما صوبته هو كذا في المصدر.

(٣) انظر: السير الكبير لنوح بن أبي مريم (١٥٨ / ١)، وشرح الطحاوية (٢ / ٤٢٧)، وجلاء العينين (ص ٣٦٨)، والتقدير والتجوير (٣ / ٤٢٤).

الرسول . فكيف بالذين يجعلون الكتاب والسنة لا يفيد علماً ، ويقدمون رأيهم على ذلك ، مع فساده من وجوه كثيرة .

وروى هشام^(١) ، عن محمد^(٢) ، عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهو قول محمد : « قالوا : السنة التي عليها أمر الناس أن لا يكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، و (لا)^(٣) يخرج من الإسلام ، ولا يشك في الدين - يقول الرجل : لا أدري أمؤمن أنا أو كافر - ولا يقول بالقدر ، ولا يخرج على المسلمين بالسيف ، ويُقدّم من يُقدّم من أصحاب النبي ﷺ ، ويُفضّل من فُضِّل »^(٤) .

(١) هشام بن عبيد الله الرازي الفقيه ، قال أبو حاتم صدوق . وضعفه ابن حبان . ذكره ابن اسحاق في طبقات الحنفية . وقال : هو لئى في الرواية ، مات في داره محمد بن الحسين . قال صاحب تاريخ الإسلام : كان من كبار أئمة السنة . وقال أيضاً : كان داعية إلى السنة ، محطاً على الجهمية ، وقد لئنه في الحديث . روى له الجماعة . انظر : طبقات الحنفية (٢/٢٠٥) ، وتاريخ الإسلام (١٦/٤٣٩) ، وتذكرة الحفاظ (١/٣٨٧) ، وتهذيب التهذيب (١١/٤٣) .

(٢) محمد بن الحسن أبو عبد الله الشيباني ، ولد بواسط ، وسمع من أبي حنيفة والأوزاعي ومالك وغيرهم . نشر - علم أبي حنيفة . قال أحمد : لا أروي عنه شيئاً . وقال ابن معين : ليس بشيء . كان من مرجئة الفقهاء . قال أبو عبيد القاسم بن سلام : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسين . ولي القضاء للرشيد ت (١٧٨ هـ) . انظر : طبقات الحنفية (٢/٤٢) ، وطبقات الفقهاء (١/١٤٢) ، والجرح والتعديل (٧/٢٢٧) ، والكامل في الضعفاء (٦/١٧٤) .

(٣) هكذا في المخطوط ، وهو ساقط من الأصل ص (٣٨٩) . وبه يستقيم المعنى ، بل بدونه ينعكس المعنى .

(٤) لم أجده فيما بين يدي من المراجع .

وذكروا عن أبي يوسف أنه قال : « مذهب أهل الجماعة عندنا ، وما قول أبو يوسف في مذهب أهل السنة

أدركنا عليه جماعة أهل الفقه ممن لم يأخذ من البدع والأهواء ، أن لا يَشْتُم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا يَذْكُر فيهم عيباً ، ولا يَذْكُر ما شجر بينهم فيَحْرِف القلوب عنهم ، وأن لا يَشْك بأنهم مؤمنون ؛ وأن لا يُكْفِر أحداً من أهل القبلة ممن يُقر بالإسلام ويؤمن بالقرآن ، ولا يُخرجه من الإيثار بمعصية إن كانت فيه ؛ ولا يقول بقول أهل القدر ، ولا يُجاصم في الدين ، فإنهما من أعظم البدع .

فهذا قول أهل السنة والجماعة . ولا ينبغي لأحد أن يقول في هذا : مخالطة أهل الأهواء كيف ولم ؟ ولا ينبغي أن يُخَبَّر السائل عن هذا إلا بالنهي له عن المسألة ، وترك المجالسة والمشي معه إن عاد . ولا ينبغي لأحد من أهل السنة والجماعة أن يُخالط أحداً من أهل الأهواء حتى يصاحبه ويكون خاصته ، مخافة أن يستزله ، أو يُستزَل غيره بصحبة هذا»^(١) . قال : « والخصومة في الدين بدعة ، وما ينقض أهل الأهواء بعضهم على بعض بدعة محدثة .

لو كانت فضلاً لسبق إليها (بعضهم)^(٢) أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم ، فهم كانوا عليها أقوى ولها أبصر . وقال الله تعالى : ﴿ كَجِبْ

(١) لم أجده فيما بين يدي من المراجع .

(٢) هكذا في المخطوط ، وليست في الأصل ص (٣٩٠) ، وليس لوجودها هنا

بِ كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ^(١)، ولم يـــــــأمره بالجدال . ولو شاء لأنزل حججاً ، وقال له : قل كذا وكذا^(٢) . وقال أبو يوسف : « دعوا قول أصحاب الخصومات وأهل البدع في الأهواء من المرجئة^(٣) ، والرافضة^(٤) ، والزيدية^(٥) ،

(١) سورة آل عمران (٢٠) .

(٢) لم أجده فيما بين يدي من المراجع .

(٣) الإرجاء على معنيين : الأول بمعنى التأخير ، والثاني إعطاء الرجاء ، والمرجئة : فرقة من اعتقاداتها أنهم يقولون : « لاتضر- مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة » . وهم أربعة أصناف ، مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية . ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة ، ، ويقولون بتأخير العمل عن الإيمان . انظر الملل والنحل (١/١٣٩-١٤٦) ، والإيمان لابن منده (١/٣٣١) ، والفصل في الملل والنحل (٢/٨٨-٨٩) ، و(٤/٣٧) ، ومقالات الإسلاميين ص (١٣٢-١٧٧) .

(٤) صنف من أصناف الشيعة ، وسموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وقيل لرفضهم زيد بن علي بن الحسين ومقولته في الترحم على الشيخين ، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نصّ على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص ، وأجازوا للإمام في حال التقية أن يقول إنه ليس بإمام ، وأبطلوا الاجتهاد في الأحكام ، وأن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس ، ولهم عقائد باطلة مخالفه للإسلام ، منها : التقية ، والبداء على الله ، والإمامة ، والقول بتحريف القرآن ، وتكفير الصحابة ، وغير ذلك من الخزعبلات . وهم فرق عدة . انظر : مقالات الإسلاميين (١/٨٨-١٣٤) . والملل والنحل (١/١٦٩-١٩١) .

(٥) صنف من أصناف الشيعة ، سمو بذلك نسبة لزيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان يفضل علياً على سائر أصحاب الرسول ﷺ . وكان =

والمشبهة^(١)، والشيعة^(٢)، والخوارج^(٣)، والقدرية^(٤)، والمعتزلة^(٥)،

يتولى أبابكر وعمر، فلما ظهر في الكوفة مع أصحابه سمع الطعن في أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك، فتفرق عنه الذين بايعوه فقال لهم رفضتموني، ولذلك يقال سموا الرافضة بذلك من هذا الموقف، والزيدية فرق ست. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٦٥-٨٢)، والملل والنحل (١/ ١٥٤-١٩٠)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (١/ ٥٢).

(١) المشبهة: هم صنفان صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف مفترقون على أصناف شتى، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة. انظر: الفرق بين الفرق (١/ ٢١٦-٢١٩)، والملل والنحل (١/ ١٠٣-١١١).

(٢) الشيعة سموا بذلك نسبة لادعائهم تشييع علي وآل البيت، قدموا علياً رضوان الله عليه على سائر الصحابة. ومنهم الغالية، والرافضة، والزيدية، والإسماعيلية. ومنهم من قال: إنه الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، بالنص الجلي والخفي، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن ولده، وإن خرجت فبظلم وتقية منه أو من أولاده، ويجعلون الإمامة من أصول الدين، وأن الأئمة معصومون، ووقعوا في الاعتزال، ومنهم من وقع في التشبيه. انظر: الفصل في الملل والنحل (٢/ ٩٠)، و(٤/ ٧٢-١٤٤)، والملل والنحل (١/ ٩٣، ١٠٠).

(٣) الخوارج: كفروا علياً رضي الله عنه، وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، وقالوا بأن مرتكب الكبيرة كافر خالد مخلد في نار جهنم، ويقولون بخلق القرآن: وهم فرق عدة، تبقى منهم الإباضية في هذا الزمان. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٢١-١٣١)، والملل والنحل (١/ ١١٤-١٧٩).

(٤) سبق التعريف بها.

(٥) سبق التعريف بها.

والجهمية^(١)». قالوا: وزُوي عن محمد قال: «أبو بكر وعمر أفضل من علي»^(٢).

قلت: ما ذكر أبو يوسف في أمر الجدال هو يشبه كلام كثير من أئمة السنة، يشبه كلام الإمام أحمد وغيره. وفيه بسط وتفصيل ليس هذا موضعه. ولهذا كان بشر بن الوليد^(٣) - صاحب أبي يوسف - يجب أحمد، ويميل إليه^(٤).

(١) سبق التعريف بها.

(٢) لم أجده فيما بين يدين من المراجع.

(٣) بشر بن الوليد بن خالد، المحدث الصادق، قاضي العراق، الحنفي، سمع من جماعة منهم مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وأبو يوسف، وبه تفقه وتميَّز. قال الذهبي: كان حسن المذهب، وله هفوة لاتزِيل صدقه وخيرة إن شاء الله. ولي القضاء عدة مرات، وكان صاحب حديث وديانة. حسب في داره لانه لايقول بخلق القرآن، ثم أطلقه المتوكل. ولزم الوقوف في مسألة خلق القرآن في آخر حياته، فنفر منه أصحاب الحديث، مات سنة ٢٣٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٦٧٣ - ٦٧٥)، ومن رمي بالإختلاط (١/٥٦)، والكواكب النيرات (١/٢١)، والثقات (٨/١٤٣)، والفهرست (١/٢٨٦)، وطبقات الحنفية (١/١٦٦)، والمختلطين (١/١٦)، ولسان الميزان (٢/٣٥)، والمنتقى في سرد الكنى (٢/١٣٩).

(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١١/٢٦١)، حيث قال: كان بشر - مع ميله إلى أصحاب الرأي لايعين على أحمد بن حنبل، وسعى به رجل إلى المعتصم، فقال إنه لايقول القرآن مخلوق، فحبسه في بيته.

فإن أبا يوسف كان أميل إلى الحديث من غيره^(١)، والله أعلم ميل أبي يوسف للحديث وأحكم. (انتهى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من الكلام على تفسير سورة القلم^(٢)، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم)^(٣) / .

/ ١ ٣٧ /

(١) قال عنه الإمام أحمد: أول ما كتبت الحديث اختلفت إلى أبي يوسف، وكان أميل إلى المحدثين من أبي حنيفة ومحمد. وقال ابن معين: مارأيت في أصحاب الراي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف. انظر: سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٦_٥٣٧).

(٢) هكذا في المخطوط ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. وهو كذا في المخطوط.

الخاتمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ...
أما بعد :

فقد توصلت بعد دراستي لهذا الكتاب لعدة نتائج منها :

- ١ - صحة نسبة هذا الكتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لتوافق أسلوبه وأفكاره مع أسلوب وأفكار الشيخ .
- ٢ - أن هذا الكتاب من أواخر ما ألف شيخ الإسلام ، فلذلك فهو يمثل خلاصة أفكار مؤلفه - رحمه الله - في هذه المسائل .
- ٣ - ناقش شيخ الإسلام في هذا الكتاب دليل الحدوث عند المتكلمين ، ونقده نقداً علمياً في أصوله ولوازمه . وبين أن أصول الدين مبينة في أول ما أنزل من القرآن ، ولسنا بحاجة إلى ما أحدثه المتكلمون .
- ٤ - أن هذا الكتاب في جميع طبعاته يحتاج إلى خدمة جليلة كسائر كتب شيخ الإسلام ، وهو ما أزعمت أنني قد قمت بشيء منه .
وبناءً على هذه النتائج فإني أوصي بما يلي :
- ١ - الاهتمام بكتب ابن تيمية ، وأنها تحتاج إلى خدمة أكبر .
- ٢ - دراسة أفكار شيخ الإسلام وآراؤه ، والاهتمام بها .
- ٣ - أوصي بدراسة العقيدة الإسلامية من خلال الكتاب والسنة ، والبعث عما أحدثه المتكلمون في دراستهم للعقيدة .
- ٤ - إعادة النظر فيما طُبِع ونُشر من كتب شيخ الإسلام لأنها لا تخلو من ملاحظات .



الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ ۖ وَلَا تَلْوُوهَا ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّقُوا يَوْمَ تُدْعَى السُّعُودُ ۚ﴾	(٢-٣)	١٦٢
سورة البقرة		
- ﴿قَدْ جَاءَكُمْ آيَاتُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ۖ فَلِمَ تَكْفُرُونَ بِهَا ۚ﴾	(٢١)	٢٣٥
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّعُودَ ۖ﴾	(٢٢)	٢٩٤
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ ۖ﴾	(٢٨)	١٦٠
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ ۖ﴾	(٢٩)	٣٤٣
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّعُودَ ۖ﴾	(٢٩)	٣٣٥
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ ۖ وَلَا تَلْوُوهَا ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّقُوا يَوْمَ تُدْعَى السُّعُودُ ۚ﴾	(٧٨)	٣٧٢



الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿بِبِ﴾ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □	(٨٨)	٢٥٦
﴿﴾		
- ﴿□ □ □ □ □ □ □ □﴾	(١٤٠)	٣٧٠
- ﴿چ چ﴾	(١٤٣)	١٨٥
- ﴿ذ ث ث ث ث ث﴾	(١٤٧)	٢٢٢
- ﴿ی ی ی ی ی ی﴾ ﴿□ □ □ □﴾	(١٧٦)	٣١٧
- ﴿□ □ □ □ □ □ □ □﴾	(٢١٠)	٢٩٥
﴿﴾		
- ﴿أ ب ب﴾	(٢١١)	٢٢٣
- ﴿چ ی ی ی ت ت﴾	(٢٥٣)	٤٤٧
- ﴿ث ه ه ه ه ب﴾	(٢٥٥)	٢٩١
- ﴿□ □ □ □ □ □ □﴾	(٢٥٥)	٤٥٢
- ﴿چ چ چ چ﴾	(٢٥٨)	١٦١

سورة آل عمران

- ﴿ی ی ی ی ی ی ی ی﴾	(٤-٣)	٢٩٣
﴿ث ث ث ث ث ث﴾		

الصفحة	رقمها	الآية
۳۶۳	(۷)	﴿اٰ كَ كَ وُ وُ و و و و و و﴾
۴۷۱	(۲۰)	﴿گ گ گ گ گ گ﴾
۲۰۰	(۶۱)	﴿و و و و ی ی ی ی ی ی﴾
۲۰۷	(۱۱۰)	﴿ن ن ن ن ن ن﴾
۱۸۴	(۱۵۹)	﴿ق ق ج ج ج ج﴾

سورة النساء

۴۱۶	(۴۰)	﴿ج ج ج ج ج ج﴾
۲۲۱	(۷۹)	﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □﴾
۱۴۷	(۱۴۵)	﴿ئ ئ ئ ئ ك ك و و﴾
۲۸۶	(۱۵۸)	﴿گ گ گ گ﴾
۴۵۷	(۱۶۳-۱۶۵)	﴿ب ب ب ب﴾ إلى قوله - ﴿چ ی ی ی﴾
۴۵۴	(۱۶۶)	﴿ک ک ک گ گ گ گ﴾



الآية رقمها الصفحة

سورة الأعراف

- ٢٦١ (٤) - ﴿ق ج ح ج ح ج ح ج ح ج ح﴾
- ٢٩٥،٢٠٢،١٨١ (٥٤) - ﴿ك د هـ ك﴾
- ٣٤٣ (١٣٧) - ﴿□ □ □﴾
- ١٩١ (١٦٧) - ﴿ذ ث ذ ث ز ر ك ك د هـ﴾
- ٢٤٣ (١٧٢) - ﴿ط ظ ط ف ف ق ق ف ق ق﴾
- ٢٥٦ (٢٠١) - ﴿ذ ز ر ر ك ك د هـ ك﴾
- ٢٥٦ (٢٠٢) - ﴿ك ك ك ك ك ك ك ك﴾

سورة الأنفال

- ١٩١ (٦٨) - ﴿□ □ □ □ □ □ □ □﴾
- ﴿□ □﴾

سورة التوبة

- ٢٤٤ (٧) - ﴿ح ج ح ج ح ج ح ج﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٠٥	(١٠٨)	- ﴿چ چ ی ی ت ت ت ت ت ت ت ت﴾

سورة الرعد

١٥٨	(٥)	- ﴿ؤ و و و و و و و و و و﴾
١٧٩	(١١)	- ﴿و و و و و و و و و و﴾
٢٠١	(١٧)	- ﴿ے ے ے ے ے ے ے ے ے ے...﴾

سورة ابراهيم

٢٠٤	(١)	- ﴿ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت﴾ ﴿ق ج﴾
٢٣٩	(١٠)	- ﴿ك ك و﴾
٢٥٣	(٢٤)	- ﴿□ □ ی ی ی ی ی ی﴾

سورة النحل

٢٧٠	(٦٠)	- ﴿گ گ گ﴾
٤٦٠	(١٠٢)	- ﴿گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ه ه ه ه ه﴾ - ﴿ج﴾ ^(١)	(١٢٥)	٢٤٢
سورة الإسراء		
- ﴿ث ث ث﴾	(٩)	٣٢٦
- ﴿ژ ژ ژ ک ک ک گ گ گ﴾	(١٠)	٢١٦
- ﴿گ﴾		
- ﴿□ □ □ □ □ □ □ □﴾	(١٦)	١٧٩
- ﴿ی □ □ □ □﴾		
- ﴿ی □ □ □ □﴾	(٣١)	٣٦٦
- ﴿چ چ چ چ ی ی ت ت ت ت ت﴾	(٤٢)	٢٩٢
- ﴿ٹ﴾		
- ﴿ژ ژ ژ ک ک﴾	(٤٣)	٢٧٤
- ﴿ی □ □ □ □ □ □ □﴾	(٨٥)	٣٨٨
- ﴿ؤ و و و و ی ی پ پ﴾	(١٠٢)	٢٣٨

(١) البقرة (١٤٣) والأنعام (٣٢) والحجر (٩٧) والنحل (١٠٣) والكهف (٢١) وسبأ

(٢١) ويس (٧٦) ومحمد (٣١) وق (١٦) والحاقة (٤٩).

الآية رقمها الصفحة

سورة الكهف

﴿ و و و و و و ﴾ - ٢٨٢ (٥١)

﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ - ١٧٨ (٨٢)

سورة مريم

﴿ گ گ گ گ گ گ گ گ ﴾ - ١١٢ (٨)
﴿ ط ﴾

﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾ - ١١٢ (٩)

﴿ ن ن ن ن ن ن ن ن ﴾ - ١١١ (٢٧-٢٦)

﴿ ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ ﴾ - ١٢٧ (٦٧)

سورة طه

﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾ - ٢٤٢ (٤٤)

﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ - ١١٣ (٥٠)

﴿ و و و و و و و و ﴾ -

﴿ و و و و و و و و ﴾ - ٢٩٣ (١١١-١٠٩)
﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾
﴿ □ □ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿و و و و ي ي ب ب ب ب﴾	(۱۱۰)	۴۵۲
- ﴿ب ب ب ب ب ب ب ب﴾	(۱۲۶)	۲۵۸
- ﴿چ چ چ چ چ چ چ چ﴾	(۱۲۹)	۱۹۱

سورة الانبياء

- ﴿پ پ پ پ پ پ ن ن﴾	(۲)	۳۱۵
- ﴿ذ ذ ذ ذ ذ ذ ر ر ر ر ک ک﴾	(۱۷-۱۸)	۱۷۳
- ﴿ے ے ے ے ے ے ٹ ٹ ٹ ٹ﴾	(۶۸)	۲۹۲

سورة الحج

- ﴿ر ر ر ر ک ک﴾	(۵)	۱۱۰
﴿ب ب ب ب ب ب﴾		
- ﴿ب ب ب ب ب ب﴾	(۴۶)	۲۵۰
﴿ب ب ب ب﴾		
- ﴿س س س س س س ت ت ت ت﴾	(۵)	۱۱۰
- ﴿ک ک ک ک ک ک گ گ گ ب﴾	(۱۸۹)	۱۶۵
﴿ب ب ب ب﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
سورة السجدة		
- ﴿ت ت ت ت ت﴾	(١٣)	٤٤٧
سورة الأحزاب		
- ﴿ب ب ب ب ب﴾	(٤٨ ، ١)	٢٢٢
سورة سبأ		
- ﴿ج ج ج ج ج﴾	(٣)	١٥٩
- ﴿ي ي ي ي ي﴾	(٤٧)	٢٠٤
- ﴿ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠﴾		
- ﴿ ٠ ٠﴾		
سورة فاطر		
- ﴿ز ز ز ز ز﴾	(١٣)	٤١٦
سورة يس		
- ﴿ه ه ه﴾	(٢٠ - ٢١)	٢٠٥
- ﴿و و و و و﴾	(٦٨)	١٤٦
- ﴿ك ك ك ك ك﴾	(٧٨ ، ٧٩)	١١١
﴿﴾		

الصفحة	رقمها	الآية
٤٤٨	(٨١)	- ﴿و و و و و و و و و و و و﴾
١٧٨	(٨٢)	- ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ ﴿ □ ﴾

سورة الصافات

١٩١ (١٧٣-١٧١) - ﴿ ء ء ء ء ء ﴾

سورة ص

٢٩٢ (٦) - ﴿ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ ﴾

١٩١ (٨٥) - ﴿ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ ﴾

سورة الزمر

٤٦٠ (١) - ﴿ ج ج ج ج ج ج ﴾

٢٨٢ (٦) - ﴿ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ﴾

١٧٩ (٣٨) - ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾

٤٥٨ (٤٩) - ﴿ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٤١٩	(٦٧)	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ -
١٥٥	(٣٣١)	﴿ ت ت ت ت ط ﴾ -

سورة غافر

٤٢٠	(٧)	﴿ ن ن ن ن ن ن ﴾ -
٢٣٦	(٣٧-٣٦)	﴿ ك ك ك ك ك ك ﴾ -
٢٩٥	(٦٤)	﴿ ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾ - ﴿ ه ﴾

سورة فصلت

٢٩٤	(١٢)	﴿ أ ب ب ﴾ -
٢٦٩	(١٥)	﴿ ك ك ك ك ك ﴾ -
١١١	(٥٣)	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ - ﴿ □ ﴾

سورة الشورى

٣٣٩	(١١)	﴿ ت ت ﴾ -
٢٠٤	(٢٣)	﴿ پ پ پ پ ن ن ﴾ -

الآية	رقمها	الصفحة
سورة محمد		
- ﴿ك ك ك ك ك ك﴾	(٢٤)	٣٦٦
- ﴿و و و و و و و و و و﴾	(١٦)	٣٦٦
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □		
سورة الحجرات		
- ﴿ي ي ي ي ي ي﴾	(١٣)	١٦٥
سورة الذاريات		
- ﴿ط ط ط ط ط ط﴾	(٢)	١١١
- ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾	(٤٧)	٢٩٤
سورة الطور		
- ﴿ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث...﴾	(٣٥)	١١١
سورة الرحمن		
- ﴿ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج﴾	(١-٤)	٢٨١
- ﴿ث ث ث﴾	(٢٧)	٢١٠
- ﴿ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك﴾	(٢٩)	٣٩٢
﴿ ك ﴾		
- ﴿ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث﴾	(٧٨)	٢١٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة	(٥٨ - ٥٩)	١٢٢
- ﴿ ج ج ج ج ﴾		
سورة الحديد	(٣)	٢٨٩
- ﴿ ي ي □ □ □ □ □ □ ﴾		
سورة الحشر	(١٩)	٢٥٨
- ﴿ ق ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾		
سورة التغابن	(٧)	١٥٩
- ﴿ ع ع ع ع ء ء ء ء ء ء ﴾		
سورة الملك	(١٠)	١٣٠
- ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾		
سورة نوح	(١٤)	٢٦٤
- ﴿ پ پ ن ن ن ن ن ن ﴾		
سورة نوح	(١٧)	٢١٢
- ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجن		
﴿ ٤٥٨ ﴾	(٢٦-٢٧)	﴿ ٤٥٨ ﴾
سورة المزمل		
﴿ ٢٢٣ ﴾	(١-٢)	﴿ ٢٢٣ ﴾
سورة المدثر		
﴿ ٩٩ ﴾	(١)	﴿ ٩٩ ﴾
﴿ ٢٢٤ ﴾	(١-٢)	﴿ ٢٢٤ ﴾
﴿ ١٠٥ ﴾	(١-٥)	﴿ ١٠٥ ﴾
﴿ ٣٦٦ ﴾	(٣١)	﴿ ٣٦٦ ﴾
﴿ ٢١١ ﴾	(٥٦)	﴿ ٢١١ ﴾
سورة القيامة		
﴿ ٤٤٧ ﴾	(٤)	﴿ ٤٤٧ ﴾
﴿ ٣٢٦ ﴾	(١٧-١٨)	﴿ ٣٢٦ ﴾
﴿ ١٧٣ ﴾	(٣٦)	﴿ ١٧٣ ﴾
﴿ ١١٠ ﴾	(٣٧-٤٠)	﴿ ١١٠ ﴾
﴿ ٤٤٧ ﴾	(٤٠)	﴿ ٤٤٧ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشرح		
﴿ ٥ ٦ ٧ ﴾ -	(١)	١٥٠
سورة التين		
﴿ ١ ٢ ٣ ﴾ -	(٤ - ٦)	٩٩
﴿ ١ ٢ ٣ ﴾ -	(٤ - ٧)	١٤٣
﴿ ٤ ٥ ٦ ﴾ -	(٦)	١٤٥
﴿ ٧ ٨ ٩ ﴾ -	(٧)	١٤٧
﴿ ١٠ ١١ ١٢ ﴾ -	(٨)	١٥٧
سورة العلق		
﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ﴾ -	(١)	٩٩
﴿ ٦ ٧ ٨ ﴾ -	(٢)	١٠٢
﴿ ٩ ١٠ ١١ ﴾ -	(٣ - ٥)	١٠٢
﴿ ١٢ ١٣ ١٤ ﴾ -	(١٩)	٢٢٣
سورة العصر		
﴿ ١ ٢ ٣ ﴾ -	(٢ - ٣)	١٦٠
سورة الكافرون		
﴿ ١ ٢ ٣ ﴾ -	(٢)	١٥٧

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
- « أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قال : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم » . فقال : ليهنك العلم ، أبا المنذر »	١٩٩
- « أتعجبون من غيرة سعد ؟ لأننا أغير منه ، والله أغير مني »	٤١٥
- « إذا أذنب العبد نكتت في قلبه نكتة سوداء..... »	٢٥٥
- « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سباهم الله فاحذروهم »	٣٧٣
- « إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفه عرش الرحمن »	٣٤٨
- « أن النبي ﷺ قال لأبي مسعود لما رآه يضرب غلامه : الله أقدر عليك منك على هذا »	٤٤٨
- « أن الخضر قال لموسى لما نقر عصفور في البحر : ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر » ..	٣٨٨
- « إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي سنة أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة »	١٩٢
- « إن الله يُحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة »	٣٥١



الحديث

الصفحة

- « أن النبي ﷺ قال لأبي بن كعب : يا أبا المنذر ! أتدري أي آية في ٢٩١
- « إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض ... » ٤١١
- « إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً .
- .. الحديث » ٢٠١
- « أن محمداً رأى ربه » ٤٠١
- « إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم ، وحامل القرآن غير
- الغالي فيه ولا الجافي عنه ، وذي السلطان المقسط » ٢١١
- « إنا نستشفع بالله عليك ، ونستشفع بك على الله تعالى ٠٠٠ » ٤١٥
- « أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء ٢٧١
- « أنه رأى امرأة من السبي إذا رأت طفلاً أرضعته رحمة له ، فقال :
- أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قالوا : لا يا رسول الله فقال :
- الله أرحم بعباده من هذه بولدها » ٤٣٤
- « إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع » ٤١٣
- « إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما
- أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا » ٢٥٢
- « إني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً » ٢١٣
- « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ... » ... ١٠١

- « الإيـمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسـله ، وبالبعث بعد الموت ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » ١٨٨
- « ثم عزم الله لي » ١٨٤
- روي أنه خرج على قوم وهم يتجادلون في القدر ٣٧٤
- « على ملة الإسلام » ٢٥٢
- « فبينما أنا أمشي سمعت صوتا فرفعت بصري قبل السماء » ١٠٤
- « فعزم لي » ١٨٤
- قال : اجعلوها في سجودكم ؛ فقالوا سبحان ربي الأعلى ٢١٦
- « قال : إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » ١٤٥
- « قال : سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن ... » ... ١٠٥
- « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » ١٩٠
- قول النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع بعد ما يقول ربنا ولك الحمد ٢١٢
- « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ٢٥١
- « كل مولود يولد على هذه الملة » ٢٥١
- « كنا مع رسول الله ﷺ ، فكنا إذا علونا كبرنا وإذا هبطنا سبحنا ٢١٣

- « لا أحد أغير من الله . من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها
وما بطن » ٤١٦
- « لا تسموا العنب الكرم ، فإنما الكرم قلب المؤمن » ١٦٣
- « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » ١٧٤
- « لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خلقوا إلى أن فنوا
صفوا صفا واحدا ما أحاطوا بالله أبدا » ٤١٩
- « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب
وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة
طعمها طيب ولا ريح لها » ١٤٦
- « من رآه بديهة هابه ، ومن خالطه معرفة أحبه » ١٦٧
- « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » ٣٦٧
- « وإنه ليجلس عليه ، فما يفضل منه قدر أربع أصابع » ٤١٤
- « وإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين
الله حجاب » ١٦٥
- « ويشركانه » ٢٥٣
- يا رب ، إني أكون على الحال التي أجلك أن أذكرك عليها ٢١٢

- « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ فيقول : الله . فيقول : فمن خلق الله ؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله وليتته » ٤٣٠
- « يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » ٣٦٤
- « ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفري فأغفر له » ٣٨١
- « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء » ٣٦٩

فهرس الآثار

الآثر	الصفحة
- ابن عقيل ، له في هذا الباب أقوال مختلفة وتصانيف يختلف فيها رأيه واجتهاده.....	٣٤٤
- أبو بكر وعمر أفضل من علي	٤٧٤
- أتانا من خراسان ضيفان كلاهما ضالان الجهمية ، والمشبهة	٤٦٨
- « أجلوا الله أن تقولوا كذا »	٢١٢
- الإرادة قديمة أزلية واحدة	١٧٩
- الاستواء صفة فعل	٣٣٨
- الاستواء فعل فعله في العرش	٣٣١
- الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة.....	٤٦٥
- استيقن ، فقد جاءك البيان	١٥٥
- أقراني أبو عبد الرحمن القرآن . وكان إذا أقرأ أحدنا القرآن قال : قد أخذت علم الله ، فليس أحد اليوم أفضل منك إلا بعمل	٤٥٥
- إلا لنرى	١٨٥
- أمروها كما جاءت بلا كيف	٣٤٦



الأثر

الصفحة

- ٣٤٥ - أمروها كما جاءت بلا كيف
- ٢١٧ - إن الاسم هو المسمى
- ٣٣٤ - إن الرب لا تقوم به الصفات الاختيارية
- ٣٤٩ - إن العرب لا تعلم استوى بمعنى استولى، ومن قال ذلك فقد أعظم
- ١٧٥ - « إن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح »
- ٣١٦ - إن المحدث يفتقر إلى إحداث
- ٣٥٢ - إن هذا غلط من حنبل
- ٤٥٨ - أنزله إليك بعلم منه أنك خيرته من خلقه
- ٤٥٤ - أنزله من علمه
- ٤٥٤ - أنزله وفيه علمه
- - أنزله وهو عالم بإنزاله، وعالم أنه حق من عنده . والثاني : أنه أنزله
- ٤٥٨ بما أخبر فيه من الغيوب ، ودل على ما سيكون وما سلف
- ٤٥٨ - أنزله وهو عالم به وبك
- ٢٩٨ - إنه إرادة لا في محل
- ٣٥٤ - أنه تأول « ينزل إلى السماء الدنيا » أنه ينزل أمره



الأثر

الصفحة

- ١٥٦ إنه خطاب للنبي ﷺ ، والمعنى : فمن يقدر
- ٢٩٨ إنه قول « كن » لا في محل
- ٣٢٣ إنه مخلوق
- ٣٣٤ أنها كما دلت عليه أفعال تقوم بذاته بمشيئته واختياره
- ١٥٤ أي استيقن مع ما جاءك من الله أنه أحكم الحاكمين
- ٣٤٣ أي أقبل على خلق السماء . وقيل : قصد
- ١٥٧ أي بالحساب
- ١٥٧ أي بحكم الله
- ٣٣٦ بأنه صفة ذات
- بل لا يصير أولى ولكن القادر ، أو القادر المرید ، يرجح أحد
- ٣٠٩ المتماثلين بلا مرجح
- ٣٨٧ بم عرفت الله ؟ قال : بالجمع بين النقيضين
- ١٨٠ تحدث عند تجدد الأفعال إرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة
- ٣٤٦ « ثم استوى » : استقر
- ٢٧٣ « ثم استوى » قال : ارتفع

- « ثم قال له تعالى « اقرأ وربك الأكرم » على جهة التأنيس ،
 كأنه يقول : امض لما أمرت به وربك ليس كهذه الأرباب ،
 بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص ، فهو ينصرك ويظهرك » ١٦٦
- الجلال مصدر الجليل ، يقال : جليل بين الجلالة والجلال ٢١٠
- الجماعة سبعة أشياء : أن تفضل أبا بكر وعمر ، وأن تحب عثمان
 وعلياً ، وأن تصلي ٤٦٩
- حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون . أتحبون أن يكذب
 الله ورسوله؟ ٣٦٨
- الحكمة هي العلم والعمل به ١٧١
- حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف
 بهم في الأسواق ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة
 وأقبل على الكلام ٤٦٦
- « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من
 أهل العلم ٢٠٧
- الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه ٤٦٥
- حين لم يعملوا بطاعته ٢٦٠
- الخطاب لرسول الله ﷺ والمراد به غيره ٢٢١

- دائم باق لا يزول عما يستحقه ٣٨٣
- دعوا قول أصحاب الخصومات وأهل البدع في الأهواء من ٤٧٢
- دلالة القرآن لفظية سمعية ٣٩٩
- « ذو الجلال » العظمة والكبرياء ٢١٠
- « الزوج النوع ، والكريم المحمود » ١٦٤
- سأل رجل مالك بن أنس عن قوله « الرحمن على العرش استوى »
كيف استوى ؟ ٣٤٥
- سألت أبا حنيفة : من أهل الجماعة ؟ قال من فضل أبا بكر وعمر ،
وأحب علياً وعثمان ٤٦٨
- سمعت الله يقول « وكان الله » ٢٨٩
- السنة التي عليها أمر الناس أن لا يُكفر أحداً من أهل القبلة ٤٧٠
- « الشاهد » المبين لما شهد به ، والله بين ذلك ويعلم مع ذلك أنه حق ٤٥٦
- (العرش) السرير ، وكل سرير للملك يسمى (عرشاً) ، وقلما
يُجمع العرش إلا في الاضطرار ٣٤٦
- علماء الكلام زنادقة ، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح ٤٦٦
- عن ابن عباس قال : يسمى (عرشاً) لارتفاعه ٣٤٧
- غاية المتكلمين المبتدعين الشك ، وغاية الصوفية المبتدعين الشطح .. ١٣٠



الأثر

الصفحة

- ١٤٩ فما الذي يجعلك مكذبا بالجزاء
- ٣٧٩ فما منعكم من تأويل قوله « ترون ربكم » كذلك ؟
- ١٥٢ فما يجعلك كذاباً
- ١٥٣ « فما يكذبك بعد بالدين » ، أي استيقن ، فقد جاءك البيان من الله ...
- في قوله « أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام » : هذا من المكتوم الذي لا يُفسر ٣٦٤
- فيسمي هذه « صفات الجلال » وهذه « صفات الإكرام » ٢١٤
- قال : « ثم استوى إلى السماء » ، أي عمد إلى خلقها ٣٤٤
- قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف : أي ارتفع إلى السماء ٣٤٣
- قال الكلبي ، ومقاتل : استقر . وقال أبو عبيدة : صعد ٣٤٤
- قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة ٣٥١
- قال يهودي : إنكم تزعمون أن الله كان ٢٨٩
- القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ ٣٢٣
- القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ٤٢١
- قلت لمجاهد : « فما يكذبك بعد بالدين » عنى به النبي ﷺ ؟ قال :
- معاذ الله ! ١٥٥



الأثر

الصفحة

- قيل : الهرم. وقيل : العذاب بعد الموت ١٤٣ - ١٤٤
- كذلك كان ولم يزل ٢٨٨
- كل ما استلزم حدوثاً أو نقصاً فالرب منزّه عنه ٣٩٢
- كلام الله من الله ليس شيئاً بيّان منه ٤٦٠
- كلما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره ٣٤٦
- كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله فوق عرشه، ونؤمن
بها وردت به السنة من صفاته ٤٦٥
- لا يزول عن مكانته ٣٨٣
- لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله بشيء من رأيه ولكنه يصفه بما
وصف به نفسه ٤٦٧
- لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، لا يتجاوز
القرآن والحديث ٤٦٥
- لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه ، ولأن يبتلى
العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له من أن يبتلى بالكلام ٤٦٦
- لم يزل الله عالماً ؛ متكلماً ؛ غفوراً ٢٩٠



الأثر

الصفحة

- لم يزل الله متكلماً إذا شاء ٢٩٠
- ليس الخير أن يكثر مالك وولدك ، ولكن الخير أن يكثر علمك
ويعظم حلمك ٢٠٠
- ليس في العقلاء من قال بهذا ١٧٩
- ما السموات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن
إلا كخردلة في يد أحدكم ٤١٩
- ما أنزل الله آية إلا وهو يجب أن يعلم فيما أنزلت وما عنى بها ٣٦٧
- ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم ٤٦٨
- مذهب أهل الجماعة عندنا ، وما أدركنا عليه جماعة أهل الفقه ممن
لم يأخذ من البدع والأهواء ٤٧١
- المعنى « إلا الذين آمنوا » في وقت القوة والقدرة فإنهم في حال الكبر
غير منقوصين وإن عجزوا عن الطاعات ١٤٥
- من طلب الدين بالكلام تزندق ٤٦٥
- « من عرف نفسه عرف ربه » ٢٥٨
- من قرأ القرآن فإنه لا يرد إلى أرذل العمر ١٤٦
- (من كل جنس حسن) ١٦٤

- (« من كل زوج » صنف وضرب ، « كريم » حسن ، من النبات
 ١٦٤ مما يأكل الناس والأنعام)
- منه بدأ هو المتكلم به لم يبدأ من مخلوق ٣٢٣
- (الناس من نبات الأرض ، فمن دخل الجنة فهو كريم ، ومن دخل
 النار فهو لئيم) ١٦٥
- « نسوا الله » أي تركوا أمر الله ٢٦٠
- هذا غلط من حنبل لا شك فيه ٣٥٤
- هذا قاله إلزاماً للخصم على مذهبه ٣٥٥
- هذا من المكتوم الذي لا يُفسَّر ٣٤٥
- هل ينام ربك ؟ فضرب الله لهم المثل بالقاروريتين لما أرق موسى
 ليالي ، ثم أمره بإمسك القاروريتين ١٣٨
- هو سمى نفسه بذلك ، ولم يزل كذلك ٢٨٧
- وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية ٣٤٩
- واختلف في المخاطب ١٥٣
- واعلم أن ذكر العرش مشهور عند العرب في الجاهلية والإسلام ... ٣٤٨

- والخصومة في الدين بدعة ، وما ينقض أهل الأهواء بعضهم على
بعض بدعة محدثة ٤٧١
- وأما « الدين » فهو الجزاء ١٥٦
- وقال الفراء: فمن يكذبك بالثواب والعقاب ١٥٤
- وقال إنه نزل بعلم الله ، وإنه من علم الله ، وعلم الله غير مخلوق ٤٦١
- وقال جمهور من المفسرين : المخاطب الإنسان الكافر ١٥٢
- وقال كعب : إن السموات في العرش كقنديل معلق بين السماء
والأرض ٣٤٩
- وقال مجاهد في قوله « ثم استوى على العرش » ٢٧٤
- وقد سأل أصحابه عن قوله « إذا جاء نصر الله والفتح » ٣٧٦
- وقد يحتمل أن يكون أحد الأمرين - وهو الجلال - مضافاً إلى
الله بمعنى الصفة له ٢١١
- وقيل المعنى: فما يكذبك أيها الشاك - يعني الكفار - في قدرة الله؟ .. ١٥٤
- وهذا كافر بالعرش ٣٤٧
- ويحتمل أن يكون الدين على هذا التأويل جميع شرعه ودينه ١٥٣
- « يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك » ٢٥٩
- يقول : فما يكذبك بعد هذه الأشياء التي فعلت بك ١٤٩
- يلزم أن للخلق خلقاً آخر ٣١٥

فهرس الأبيات الشعرية

- ٩٦ هب ، البعث لم تأتينا رُسله وجاهمة النار لم تضرم
- ٣٣٧ ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهباق
مجدوا الله ، فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً
بالبناء الأعلى الذي سبق لنا س ، وسوى فوق السماء سريراً
- ٣٤٨ شرجعاً لا يناله بصر العيـ ن ، تُرى دونه الملائك صوراً
- ٣٤٩ قد قلما استويا بفضلها جميـ عاً على عرش الملوك بغير زور

فهرس الأعلال المترجم لهل

العلم	الصفحة
- إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا	٣٥٤
- أبو الحسن ؛ سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري	١٥٦
- أبو بكر بن مسلم العابد	٤١٤
- أبو روح وقيل أبو عمر الباهلي مولا هم الجزري الحراني	١٥٧
- أبو محمد عبدالرحمن بن الحافظ الكبير محمد بن ادريس بن المنذر التميمي ...	٣٤٧
- أبو منصور محمد بن محمد بن محمود بن محمد الماتريدي السمرقندي الحنفي ...	١٢٥
- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي	١٦٤
- أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري	٣٠٩
- أبو الفرح عبدالواحد محمد بن علي بن أحمد الأنصاري المقدسي	١٣٤
- أبو المعالي الجويني هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف	١٢٤
- أبو النظر محمد بن السائب بن بشر الكلبي	٣٦٤
- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون	٣٥٣
- أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي	٣٥٣
- أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي	٣١٠



العلم	الصفحة
- أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي	٤٢٤
- أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظورة الديلمي الكوفي النحوي	١٥٤
- أبوسعيد عبدالرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري	١٢٤
- أبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني	١٠٤
- أبوطالب محمد بن علي بن عطية الحارثي العجمي	١٠١
- أبو عبدالله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي	٣٤٢
- أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبدالله	٩٦
- أبو عبدالله وقيل أبوأيوب وقيل أبو مسلم الدمشقي	٣٦٢
- أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سيناء	٤٢٢
- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	١٦٤
- أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان التركي الفارابي	٤٢٣
- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى	٣٣٣
- أحمد بن عمار أبو العباس المهدي	١٥٤
- أحمد بن عيسى البغدادي الخراز	٣٨٧
- أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي	٣٥٣



الصفحة

العلم

- آدم بن أبي إياس واسمه عبدالرحمن بن محمد ٢٧٣
- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم التميمي ٣٤٠
- بشر بن الوليد بن خالد المحدث الصادق ٤٧٤
- بشر بن عمارة الخثعمي الكوفي ٤١٨
- بشر بن مروان بن الحكم الأموي ٣٣٨
- البغوي ١٧١
- ثابت بن أسلم البناني ٣٨٣
- جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة ٩٩
- جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي ٤١١
- جهم بن صفوان ٩٥
- الحسن بن حامد بن علي أبو عبدالله الوراق الحنبلي ٣٨٤
- حسن بن عدي ابن أبي البركات بن حجر ٤٠٥
- الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد ٤٠٢
- حماد بن زيد بن أدهم ٣٤٠
- حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي ٢٣٢



العلم

الصفحة

- حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد ٣٥١
- خالد بن صبيح المروزي أبو معاذ ٤٦٩
- خالد بن يزيد_وقيل زيد_ بن جارية الأنصاري ٢٨٩
- خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ١٠١
- الربيع بن أنس البكري الحنفي ٢٧٣
- رفيع بن مهران ٢٧٣
- سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ٤١٨
- سعيد بن جبير الكوفي ٢٨٨
- سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع ٣٦٣
- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون ٣٢٠
- سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي ١٢٥
- سليمان بن عبد الرحمن أبو سليمان الدمشقي ٤٥٤
- سليمان بن مهران الأعمش الأسدي ٢٨٧
- سيف الدين علي بن أبي علي محمد بن أبي سلم التغلبي الأمدي ٣٥٩
- شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام ٢٥٤
- صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ٣٥٢

- صبيغ بن شريك بن عسيل بن عمرو بن يربوع بن حنظلة التميمي .. ٣٧٣
- الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو محمد وقيل أبو القاسم ٣٤٧
- عائشة بنت أبي بكر الصديقة بنت الصديق ٩٩
- عامر بن عبدالله بن الجراح ٤٠١
- عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث ٣٨٣
- عبدالرحمن بن الحافظ الكبير ٤٠٣
- عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن عبدالله بن حمادي .. ٩٦
- عبدالرحمن بن عمرو بن يُحمد أبو عمر الأوزاعي ٣٦٢
- عبدالرحمن بن مغرا أبو زهير الدوسي ٢٨٩
- عبدالسلام بن الأستاذ أبي علي محمد بن عبدالوهاب بن سلام
- الجبائي المعتزلي ٢٣٥
- عبدالعزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي الحنبلي ٣٨٤
- عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون ٤٦٧
- عبدالله بن أحمد بن حنبل بن هلال ٣٥٢
- عبدالله بن المبارك التركي أبو عبدالرحمن ٣٦٢
- عبدالله بن خليفة الهمداني ٤٠٧



العلم

الصفحة

- ١٩٥ عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري -
- ٢٠٢ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري الحياتي -
- ٤١٧ عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي -
- ٣١٩ عبيدالله بن عبيدالرحمن أبو عبدالرحمن الأشجعي -
- ٣٨٢ عثمان بن سعيد بن خالد التميمي -
- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن
- ١٠٠ قصي القرشي -
- ٣٤٧ عطية بن الحارث الهمداني الكوفي -
- ٤١٨ عطيه بن حارث الهمداني أبو روق -
- ٤١٨ عطيه بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي -
- ٢٣٣ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي -
- علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله
- ١٢١ الأشعري -
- ٤١٢ علي بن الشيخ أبي محمد الحسن -
- ٤٠١ علي بن شكر بن أحمد القاضي -

- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله البغدادي الظفري الحنبلي ١٢٣
- عمرو بن أبي قيس الرازي ٢٨٨
- عيسى بن هارون بن إسماعيل ٢٧٣
- فخرالدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرساني ٣٠٩
- القاضي أبوبكر بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري .. ١٨٣
- الليث بن سعد بن عبدالرحمن أبو الحارث الفهمي ٣٦٣
- مجمع بن يحيى بن يزيد ٢٨٩
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد السمناني ٢٣٣
- محمد بن إسحاق الكلاباذي ٣٠١
- محمد بن الحسن أبو عبدالله الشيباني ٤٧٠
- محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الفراء البغدادي ١٢٣
- محمد بن الهيصم ٣٠٨
- محمد بن خازم الضرير ٢٨٧
- محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله ابن العربي الأندلسي الاشبيلي
- المالكي ١٢٥
- محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن السعدي ٤٠٧



العلم

الصفحة

- محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زُهرة ١٠٠
- محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني ٣٦٢
- محمود بن عمر بن الزمخشري الخوارزمي ٣٨٠
- مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري ٣٤٠
- مطرف بن طريف الحارثي الكوفي ٢٨٨
- منجاب بن الحارث بن عبدالرحمن التميمي ٤١٧
- المنهال بن عمرو الأسدي ٢٨٧
- النظام هوشبخ المعترلة صاحب التصانيف، أبو إسحاق
- إبراهيم بن يسار ١٣٦
- نوح بن أبي مريم أبو عصمة الجامع ٤٦٨
- نور الدين أبوالمحامد أحمد بن أبي بكر الصابوني البخاري الحنفي ١٢٦
- هبة الله بن علي بن ملكا البلدي ٣١٤ ، ١٧٩
- هشام بن عبيد الله الرازي ٤٧٠
- هند بن أبي هاله ١٦٧
- ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزيز بن قصي ١٠٣



الصفحة

العلم

- ١٠٥ يحيى بن أبي كثير الطائي -
- ٤٦٧ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصاري -
- ٣٤٢ يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم النمري -

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإبانة عن أصول الديانة، تأليف: علي بن إسماعيل بن أبي بشر- الأشعري أبو الحسن، دار النشر: دار الأنصار - القاهرة - ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. فوقية حسين محمود .
- ٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، دار النشر: دار الراجة للنشر - السعودية - ١٤١٨هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثوبي .
- ٣- إبطال التأويل لأخبار الصفات . تأليف : أبي يعلى . دار النشر: دار إيلاف الدولية . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م . تحقيق : محمد النجدي .
- ٤- ابن تيمية حياته وعصره - آراؤه وفقهه . تأليف : محمد أبو زهرة . دار النشر : دار الفكر العربي .
- ٥- الإبتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار النشر: دار الفكر - لبنان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد المنذوب .
- ٦- الأحاديث المختارة، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش .

٧- أحاديث في ذم الكلام وأهله (منتخبة من رد السلمي على أهل الكلام)، تأليف: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي المقرئ، دار النشر: دار أطلس - الرياض - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. ناصر عبد الرحمن محمد الجديع .

٨- إحياء علوم الدين، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت

٩- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، تأليف: القاضي أبي عبد الله حسين بن علي الصيمري، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية .

١٠- اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع .

١١- الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية المشبهة (ضمن عقائد السلف) . تأليف: ابن قبيبة . دار النشر: منشأة المعارف، الإسكندرية . جمع: د/ علي النشار و عمار الطالبي .

١٢- الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط / عمر القيام

١٣- الأربعين في أصول الدين . تأليف : فخر الدين الرازي . دار
النشر- : مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى . ١٤٠٦ هـ -
تحقيق : د/ أحمد حجازي السقا .

١٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تأليف: أبي السعود
محمد بن محمد العمادي، دار النشر:- دار إحياء التراث العربي -
بيروت .

١٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن
محمد الشوكاني، دار النشر:- دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ -
١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب .

١٦- أساس البلاغة، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن
عمر الخوارزمي الزمخشر-ي، دار النشر:- دار الفكر - ١٣٩٩ هـ -
١٩٧٩ م .

١٧- أساس التقديس في علم الكلام، تأليف: الإمام فخر الدين أبي
عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار النشر:- مؤسسة
الكتب الثقافية - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، الطبعة: الأولى.

١٨- الاستقامة، تأليف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو
العباس، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة
- ١٤٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم

١٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر:- دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي .

٢٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت / لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي .

٢١- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر:- دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي .

٢٢- أصول السنة، تأليف: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دار النشر: دار المنار - الخرج - السعودية - ١٤١١ هـ، الطبعة: الأولى .

٢٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي .، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

٢٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر:- دار الآفاق

الجديدة - بيروت - ١٤٠١، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد عصام الكاتب.

٢٥- اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢، تحقيق: علي سامي النشار .

٢٦- إعجاز القرآن، تأليف: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاّني، دار النشر: دار المعارف - مصر - ١٩٩٧م، الطبعة: الخامسة، تحقيق: السيد أحمد صقر .

٢٧- الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، تأليف: عمر بن علي بن موسى البزار أبو حفص، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: زهير الشاويش . وطبعة دار الكتاب الجديد . تحقيق: د / صلاح الدين المنجد . الطبعة الأولى . ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٢٨- الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط، تأليف: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، دار النشر: الوكالة العربية - الزرقاء، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد .

٢٩- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، تأليف: مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط .

٣٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار النشر: المكتبة العلمية- لاهور - باكستان، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض .

٣١- الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي .

٣٢- الإيثار بمعرفة رواة الآثار، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: سيد كسروي حسن .

٣٣- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، تأليف: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، دار النشر: دار السلام للطباعة والنشر - مصر - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني .

٣٤- الإيضاح في أصول الدين. تأليف ابن الزاغوي . دار النشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة . الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م . تحقيق: د / أحمد السائح و د/ إحسان مرزا .

٣٥- الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف: الخطيب القزويني، دار النشر: دار إحياء العلوم - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الرابعة، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي .

٣٦- الإيمان لابن منده، تأليف: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي .

٣٧- البحر الزخار، تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله .

٣٨- البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت .

٣٩- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة . تأليف: د/ عبدالعزيز الحميدي . دار النشر: دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٤٠- البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .

٤١- بغية الطلب في تاريخ حلب، تأليف: كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: د. سهيل زكار .

٤٢- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تأليف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة

العلوم والحكم - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش .

٤٣- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مطبعة الحكومة - مكة المكرمة - ١٣٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم .

٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين .

٤٥- التاريخ (الأوسط)، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة - ١٣٩٧ - ١٩٧٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .

٤٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري .

٤٧- التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي .

٤٨ - تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار
النشر: دار الكتب العلمية - بيروت -

٤٩ - التاريخ لابن معين، تأليف يحيى بن معين أبو زكريا، دار النشر:
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، والطبعة الأولى تحقيق دار أحمد محمد نور
سيف .

٥٠ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل،
علي بن الحسن إبراهيم، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ م، تحقيق /
محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري .

٥١ - تأويل مشكل القرآن . تأليف : ابن قتيبة . دار النشر : دار التراث
القاهرة . الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . شرح ونشر - :
السيد أحمد صقر .

٥٢ - التبصرة في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف
الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار الفكر -
دمشق - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو

٥٣ - التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن
عبد الله العكبري، دار النشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه،
تحقيق: علي محمد البجاوي .

- ٥٤ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري،
تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار
النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة .
- ٥٥ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري،
تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار
النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة .
- ٥٦ - التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن
العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، دار النشر: مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة:
الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصللي .
- ٥٧ - تحريم النظر في كتب الكلام، تأليف: موفق الدين ابن قدامة
المقديسي، دار النشر: عالم الكتب - السعودية - الرياض -
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن بن
محمد سعيد دمشقية .
- ٥٨ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف: ولي الدين أحمد بن
عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي، دار النشر: مكتبة
الرشد - الرياض - ١٩٩٩ م، تحقيق: عبد الله نواره .
- ٥٩ - التحفة المهدية في شرح العقيدة التدمرية . تأليف: فالح
آل مهدي . طبعة الجامعة الإسلامية .
- ٦٠ - تخريج العقيدة الطحاوية . تأليف: محمد ناصر الدين الألباني .

- ٦١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ٦٢ - التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م، تحقيق: عزيز الله العطاري .
- ٦٣ - تذكرة الحفاظ، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى .
- ٦٤ - تذكرة الموضوعات، تأليف: أبو الفضل المقدسي .
- ٦٥ - التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، دار النشر:- دار اللواء للنشر- والتوزيع - الرياض - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أبو لبابة حسين .
- ٦٦ - التعرف لمذهب أهل التصوف، تأليف: محمد الكلاباذي أبو بكر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ .
- ٦٧ - التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر:- دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري .
- ٦٨ - تفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهرير بأبي حيان الأندلسي، دار النشر: دار الفكر - الطبعة: الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣ م .

- ٦٩- تفسير البغوي، تأليف: البغوي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار .
- ٧٠- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي
- ٧١- تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١
- ٧٢- تفسير القرآن، تأليف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم
- ٧٣- تفسير القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب
- ٧٤- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، الطبعة: الأولى .
- ٧٥- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي الحميدي، دار النشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر -

١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز .

٧٦- تفسير مجاهد . تأليف مجاهد بن جبر . دار النشر: دار الكتب العلمية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م . تحقيق : أبو محمد الأسيوطي .

٧٧- تفسير مجاهد، تأليف: مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج، دار النشر: المنشورات العلمية - بيروت، تحقيق: عبدالرحمن الطاهر محمد السورتي . وطبعة دار الكتب العلمية ، تحقيق أبو محمد الأسيوطي .

٧٨- تفسير مقاتل بن سليمان . تأليف: مقاتل بن سليمان البلخي . دار النشر : دار الكتب العلمية ، بيروت . ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م الطبعة الأولى .

٧٩- تفسير مقاتل بن سليمان، تأليف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد فريد .

٨٠- تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة .

- ٨١- التقرير والتحرير في علم الأصول، تأليف: ابن أمير الحاج . دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٨٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان .
- ٨٣- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني .
- ٨٤- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد.
- ٨٥- تمام المنة في التعليق على فقه السنة . تأليف: محمد ناصر الدين الألباني . الناشر: المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر . ١٤٠٩هـ
- ٨٦- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تأليف: محمد بن الطيب الباقلائي، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر .

٨٧- التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة . تأليف
الباقلاني . دار النشر : دار الفكر العربي . تحقيق : محمود الخيري و
محمد أبو ريذة .

٨٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف
بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف
والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن
أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري .

٨٩- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تأليف: أبو الحسن محمد بن
أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، دار النشر: المكتبة الأزهرية
للتراث - مصر - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، تحقيق: محمد زاهد بن
الحسن الكوثري .

٩٠- تهافت الفلاسفة . تأليف الغزالي . دار النشر- : دار المعارف ،
القاهرة ، الطبعة الثامنة ، تحقيق : د / سليمان دنيا .

٩١- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ -
١٩٨٤، الطبعة: الأولى .

٩٢- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج
المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠،
الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف .

- ٩٣- تهذيب اللغة ، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، دار النشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى ، تحقيق: محمد عوض مرعب .
- ٩٤- التوحيد، تأليف: أبو منصور الماتريدي، دار النشر: دار الجامعات المصرية - الإسكندرية، تحقيق: د. فتح الله خليف .
- ٩٥- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعاني، دار النشر:- المكتبة السلفية - المدينة المنورة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٩٦- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، دار النشر:- المكتب الإسلامى - بيروت - ١٤٠٦ ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: زهير الشاويش . وشرح محمد خليل هراس . طبعة مكتبة ابن تيمية .
- ٩٧- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، دار النشر:- المكتب الإسلامى - بيروت - ١٤٠٦ ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: زهير الشاويش
- ٩٨- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوى، دار النشر: دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - بيروت ، دمشق - ١٤١٠ ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية .

- ٩٩- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد .
- ١٠٠- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد
- ١٠١- الجوامع العوام عن علم الكلام ، مكتبة إمام الدعوة بمكة المكرمة .
- ١٠٢- جامع الأصول .
- ١٠٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ وتحقيق: عبدالله التركي ، دار هجر .
- ١٠٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبو سعيد بن خليل بن ككلدي أبو سعيد العلائي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي .
- ١٠٥- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .

- ١٠٦- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - -، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون .
- ١٠٧- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة
- ١٠٨- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، الطبعة: الأولى .
- ١٠٩- جمهرة اللغة، دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رمزي منير بعلبكي .
- ١١٠- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: أحمد عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، دار النشر: مطبعة المدني - مصر، تحقيق: علي سيد صبح المدني .
- ١١١- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت
- ١١٢- جواهر القرآن، تأليف: أبو حامد الغزالي، دار النشر: دار إحياء العلوم - لبنان - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد رشيد رضا القباني .

١١٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد، دار النشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي .

١١٤- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تأليف: أبو القاسم اسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، دار النشر: دار الراية - السعودية / الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي .

١١٥- الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة، تأليف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي الأندلسي، دار النشر: دار الفكر - دمشق - سورية - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد رضوان الداية .

١١٦- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار النشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. مازن المبارك .

١١٧- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين . تأليف: عبدالرحيم السلمي . دار النشر: دار المعلمة، الرياض . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

١١٨- الحكمة والتعليل في أفعال الله . تأليف: د/ محمد ربيع المدخلي . دار النشر: مكتبة لينة دمنهور . الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١١٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر:- دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة .

١٢٠- الحيوان، تأليف: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار النشر: دار الجليل - لبنان/ بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

١٢١- خلق أفعال العباد، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر:- دار المعارف السعودية - الرياض - ١٣٩٨ - ١٩٧٨، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة .

١٢٢- الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ .

١٢٣- درء تعارض العقل والنقل، تأليف: تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، دار النشر:- دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م . ، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن .

١٢٤- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي، دار النشر:- دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص .

- ١٢٥- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، دار النشر:- دار الإمام النووي - الأردن - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: الثالثة، تحقيق: حسن السقاف .
- ١٢٦- دفع شبه من شبه وتمرد، تأليف: تقي الدين أبي بكر الحصني الدمشقي، دار النشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر .
- ١٢٧- دلائل النبوة، تأليف: للبيهقي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الناشر: دار الريان للتراث، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي .
- ١٢٨- ديوان أمية ابن الصلت، دار النشر:- دار أبو سلامة، تونس . تحقيق: محمد المرزوقي .
- ١٢٩- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر:- مكتبة المنار - الزرقاء - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد شكور أمير الميادين .
- ١٣٠- ذم الكلام وأهله، تأليف: شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، دار النشر:- مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل .

١٣١- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، تأليف: محمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت .

١٣٢- رؤية الله وتحقيق الكلام فيها . تأليف : د/ أحمد بن ناصر آل حمد . دار النشر : معهد البحوث بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٣٣- رجال صحيح مسلم، تأليف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر، دار النشر:- دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي .

١٣٤- الرد الوافر، تأليف: محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، دار النشر:- المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة: الأولى، والطبعة الرابعة ١٤٣٦ هـ تحقيق: زهير الشاويش.

١٣٥- الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي أبو سعيد، دار النشر: دار ابن الأثير - الكويت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر .

١٣٦- الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد الدارمي أبو سعيد، دار النشر: دار ابن الأثير - الكويت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر .

١٣٧- الرد على الزنادقة والجهمية، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله، دار النشر: المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٩٣، تحقيق: محمد حسن راشد .

١٣٨- الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: دار المعرفة - بيروت .

١٣٩- الرسالة الأضحوية . تأليف ابن سينا . دار النشر: دار الفكر العربي، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، تحقيق د/ سليمان دنيا .

١٤٠- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، تأليف: محمد بن جعفر الكتاني، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد المنتصر - محمد الزمزمي الكتاني .

١٤١- رسالة إلى أهل الثغر، تأليف: علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية - لبنان - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله شاكر المصري .

١٤٢- الرسالة، تأليف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي - القاهرة - ١٣٥٨ - ١٩٣٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر .

١٤٣- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار

البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م،

الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم الموصللي .

١٤٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف:

العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي

البغداددي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٤٥- الروض الداني (المعجم الصغير)، تأليف: سليمان بن أحمد بن

أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار

عمار - بيروت، عمان - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة: الأولى،

تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير .

١٤٦- الرياض النضرة في مناقب العشرة، تأليف: أحمد بن عبد الله بن

محمد الطبري أبو جعفر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي -

بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عيسى عبد الله محمد

مانع الحميري .

١٤٧- زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد

الجوزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤،

الطبعة: الثالثة.

١٤٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب

الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار

الإسلامية - بيروت - الكويت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة:

الرابعة عشر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط .

١٤٩- السلسلة الصحيحة . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . دار
النشر : مكتبة المعارف .

١٥٠- السلسلة الضعيفة . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . دار
النشر : مكتبة المعارف .

١٥١- السنة، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، دار النشر:- دار
ابن القيم - الدمام - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد
سعيد سالم القحطاني .

١٥٢- السنة، تأليف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، دار النشر:
المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق:
محمد ناصر الدين الألباني .

١٥٣- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار
النشر: دار الفكر - بيروت ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .

١٥٤- سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني
الأزدي، دار النشر: دار الفكر - - ، تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد .

١٥٥- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى
أبو بكر البيهقي، دار النشر:- مكتبة دار الباز - مكة المكرمة -
١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا .

١٥٦- السنن الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر،
دار النشر:- مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ - ١٩٨٩،
الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي .

١٥٧- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي،
دار النشر:- دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١،
الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد
كسروي حسن .

١٥٨- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز
الذهبي أبو عبد الله، دار النشر:- مؤسسة الرسالة - بيروت -
١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم
العرقسوسي .

١٥٩- الشامل في أصول الدين . تأليف: أبي المعالي الجويني . دار النشر:-
دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
عبدالله محمود محمد عمر .

١٦٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد
بن محمد العكري الحنبلي، دار النشر:- دار ابن كثير - دمشق -
١٤٠٦ هـ، الطبعة: ط ١، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود
الأرنؤوط .

١٦١- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة
وإجماع الصحابة، تأليف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي

أبو القاسم، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤٠٢، تحقيق: د.
أحمد سعد حمدان .

١٦٢- شرح الأصول الخمسة . تأليف : القاضي عبد الجبار . دار النشر :
دار إحياء التراث العربي ، بيروت . الطبعة الأولى . تحقيق : سمير
مصطفى رباب .

١٦٣- شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر:-
المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م،
الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير
الشاويش .

١٦٤- شرح العقيدة الأصفهانية، تأليف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية
الحراني أبو العباس، دار النشر:- مكتبة الرشد - الرياض -
١٤١٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم سعيداي .

١٦٥- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: ابن أبي العز الحنفي، دار النشر:-
المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩١، الطبعة: الرابعة .

١٦٦- شرح جوهرة التوحيد . تأليف : إبراهيم البيجوري . دار الكتب
العلمية، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٦٧- شرح حديث النزول لابن تيمية . دار النشر:- دار العاصمة .
الرياض الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م . تحقيق : د/ محمد
الخميس .

١٦٨- شرح حديث جبريل لابن تيمية . دار النشر- : دار ابن الجوزي ،
الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ . تحقيق : د/ علي الزهراني .

١٦٩- الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الأجرى، دار النشر:-
دار الوطن - الرياض / السعودية - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م،
الطبعة: الثانية، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان
الدميجي .

١٧٠- شعب الإيمان، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار
النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى،
تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول .

١٧١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف:
أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد
الزرعي الدمشقي، دار النشر:- دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨،
تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي .

١٧٢- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، تأليف: مرعي بن
يوسف الكرمي الحنبلي، دار النشر: دار الفرقان ، مؤسسة الرسالة
- بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: نجم عبد الرحمن
خلف .

١٧٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن
أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر:- مؤسسة الرسالة -

بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط .

١٧٤- صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي .

١٧٥- صحيح الترغيب والترهيب . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . دار النشر : مكتبة المعارف .

١٧٦- صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الطبعة الثانية .

١٧٧- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر:- دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .

١٧٨- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . دار النشر : المكتب الإسلامي .

١٧٩- صريح السنة، تأليف: محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، دار النشر:- دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: بدر يوسف المعتوق .

١٨٠- الصفات، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، دار النشر: مكتبة الدار
- المدينة المنورة - ١٤٠٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله
الغنيان .

١٨١- الصفات، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، دار النشر: مكتبة الدار
- المدينة المنورة - ١٤٠٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله
الغنيان .

١٨٢- صفة الصفوة، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، دار
النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة: الثانية،
تحقيق: محمود فاخوري - . د. محمد رواس قلعه جي .

١٨٣- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أحمد بن حمدان النمري
الحراني أبو عبد الله، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت -
١٣٩٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني .

١٨٤- الضعفاء الصغير، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري
الجعفي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ - ، الطبعة:
الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .

١٨٥- الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى
العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي .

١٨٦- الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ-، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .

١٨٧- الضعفاء والمتروكين، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي .

١٨٨- الضعفاء، تأليف: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي، دار النشر: دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: فاروق حمادة .

١٨٩- ضعيف الترغيب والترهيب . تأليف: محمد ناصر الدين الألباني . دار النشر: مكتبة المعارف .

١٩٠- طبقات الحفاظ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى .

١٩١- طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي .

١٩٢- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر- والتوزيع - ١٤١٣هـ، الطبعة: ط ٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد

الفتاح محمد الحلو

١٩٣- طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان .

١٩٤- طبقات الفقهاء، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار القلم - بيروت، تحقيق: خليل الميس .

١٩٥- الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر - بيروت - .

١٩٦- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تأليف: عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي .

١٩٧- طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣ - ١٩٨٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي .

١٩٨- طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأذنه وي، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي .

١٩٩- طبقات المفسرين، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة وهبة - القاهرة - ١٣٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد عمر .

٢٠٠- الطبقات، تأليف: خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، دار
النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤٠٢ - ١٩٨٢، الطبعة: الثانية،
تحقيق: د. أكرم ضياء العمري .

٢٠١- ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم تأليف: محمد ناصر
الدين الألباني . دار النشر: المكتب الإسلامي . ١٤١٣ هـ -
١٩٩٣ م .

٢٠٢- العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن
عثمان الذهبي، دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت -
١٩٨٤، الطبعة: ط ٢، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد .

٢٠٣- العظمة، تأليف: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني
أبو محمد، دار النشر: دار العاصمة - الرياض - ١٤٠٨، الطبعة:
الأولى، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري .

٢٠٤- عقائد الثلاث والسبعين فرقة تأليف أبي محمد المنبي . دار النشر:-
مكتبة العلوم والحكم . الطبعة الأولى . ١٤١٤ هـ تحقيق : محمد
زربان الغامدي .

٢٠٥- عقائد السلف . للأئمة : أحمد والبخاري و ابن قبية . دار النشر:-
منشأة المعارف ، الأسكندرية . جمع : د/ علي سامي النشار و عمار
جمعي الطالببي .

٢٠٦- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تأليف:
محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي أبو عبد الله، دار

- النشر: دار الكاتب العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي .
وطبعة مطبعة المدني . تقديم علي صبح المدني .
- ٢٠٧- العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة
الردية . تأليف: عبدالله الجديع . دار النشر- : دار الإمام مالك
ودار العصيمي . الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢٠٨- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، مكتبة جامعة أم القرى .
- ٢٠٩- العقيدة رواية أبي بكر الخلال، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل
الشيباني أبو عبد الله، دار النشر-: دار قتيبة - دمشق - ١٤٠٨ ،
الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان .
- ٢١٠- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف: عبد الرحمن بن علي
بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ ،
الطبعة: الأولى، تحقيق: خليل الميس .
- ٢١١- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تأليف:
الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز
الذهبي، دار النشر: مكتبة أصواء السلف - الرياض - ١٤١٦ هـ -
١٩٩٥ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد
المقصود .
- ٢١٢- علوم الحديث، تأليف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري، دار النشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧ هـ -
١٩٧٧ م، تحقيق: نور الدين عتر .

- ٢١٣- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تأليف: موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي، دار النشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، تحقيق: الدكتور نزار رضا .
- ٢١٤- غاية المرام في علم الكلام، تأليف: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي، دار النشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩١، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف .
- ٢١٥- غريب الحديث، تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، دار النشر: مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الله الجبوري .
- ٢١٦- الفتاوى الكبرى لابن تيمية . دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت . ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م . تحقيق: محمد عبدالقادر عطا و مصطفى عبدالقادر عطا .
- ٢١٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب .
- ٢١٨- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت .

٢١٩- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى .

٢٢٠- الفردوس بمأثور الخطاب، تأليف: أبو شجاع شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول .

٢٢١- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٧٧، الطبعة: الثانية .

٢٢٢- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي - القاهرة .

٢٢٣- فضائح الباطنية، تأليف: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت، تحقيق: عبد الرحمن بدوي .

٢٢٤- الفهرست، تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨ - ١٩٧٨

- ٢٢٥- فهم القرآن ومعانيه، تأليف: الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكندي، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية، تحقيق: حسين القوتلي .
- ٢٢٦- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان دراسة وتحقيقًا . تأليف: القاضي أبي يعلى، دار النشر: دار العاصمة الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ تحقيق د/ سعود الخلف .
- ٢٢٧- قاعدة في المحبة، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم
- ٢٢٨- القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٢٩- القرآنيون وشبهاتهم حول السنة . تأليف: خادم حسين بخش . دار النشر: مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢٣٠- قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن، تأليف: مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، دار النشر: دار القرآن الكريم - الكويت - ١٤٠٠، تحقيق: سامي عطا حسن .
- ٢٣١- قواعد العقائد، تأليف: أبو حامد الغزالي، دار النشر: عالم الكتب - لبنان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: موسى محمد علي .

٢٣٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، دار النشر:- دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة - ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

٢٣٣- الكامل في التاريخ، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، دار النشر:- دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ هـ، الطبعة: ط ٢، تحقيق: عبد الله القاضي .

٢٣٤- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي .

٢٣٥- كتاب: الرد على القائلين بوحدة الوجود المؤلف: علي بن سلطان محمد الهروي المكي الحنفي

٢٣٦- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد تأليف: أبي المعالي الجويني . دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة . تحقيق: د/ محمد يوسف موسى و علي عبدالمنعم عبدالحميد .

٢٣٧- كتاب الأسماء والصفات . تأليف: البيهقي . دار النشر:- دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى . ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . تحقيق: عماد الدين حيدر .

٢٣٨- كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد
الغرناطي الكلبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان -
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الرابعة .

٢٣٩- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تأليف: أبو بكر
محمد بن إسحاق بن خزيمة، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية
- الرياض - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الطبعة: الخامسة، تحقيق:
عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان .

٢٤٠- كتاب الزهد الكبير، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن
عبد الله البيهقي، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت -
١٩٩٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: عامر أحمد حيدر

٢٤١- كتاب الصفدية تأليف: ابن تيمية . دار النشر: مكتبة ابن تيمية ،
القاهرة . تحقيق: د/ محمد رشاد سالم .

٢٤٢- كتاب المختلطين، تأليف: الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل
بن الأمير سيف الدين كيكليدي بن عبد الله العلائي، دار النشر:-
مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م،
الطبعة: الأولى، تحقيق: د . رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد
الباسط مزيد .

٢٤٣- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله
بن محمد بن أبي شيبه الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض
- ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت .

٢٤٤- كتاب المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي،
دار النشر: دار الجيل - لبنان - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م،
الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة .

٢٤٥- كتاب المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي،
دار النشر: دار الجيل - لبنان - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م،
الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة .

٢٤٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،
تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار
النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق
المهدي .

٢٤٧- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تأليف: إبراهيم بن
محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، دار
النشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٧ -
١٩٨٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي .

٢٤٨- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تأليف: إبراهيم بن
محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، دار
النشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٧ -
١٩٨٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي .

٢٤٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن
عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب
العلمية - بيروت - ١٤١٣ - ١٩٩٢ .

٢٥٠- كشف المشكل من حديث الصحيحين، تأليف: أبو الفرج عبد
الرحمن ابن الجوزي، دار النشر: دار الوطن - الرياض -
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. ، تحقيق: علي حسين البواب

٢٥١- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، تأليف: أبو إسحاق أحمد بن
محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار النشر: دار إحياء
التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة:
الأولى، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق
الأستاذ نظير الساعدي.

٢٥٢- الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر
الخطيب البغدادي، دار النشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة،
تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني .

٢٥٣- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي
المتقي بن حسام الدين الهندي، دار النشر: دار الكتب العلمية -
بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود
عمر الدمياطي .

٢٥٤- الكواكب النيرات، تأليف: محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات
الذهبي الشافعي، دار النشر: دار العلم - الكويت - -، تحقيق:
حمدي عبد المجيد السلفي .

٢٥٥- اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم
محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار النشر: دار صادر - بيروت -
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٥٦- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي
المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى .،

٢٥٧- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني
الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت -
١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية
- الهند .

٢٥٨- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تأليف: عبد الملك
بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، دار النشر: عالم الكتب - لبنان
- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الثانية، تحقيق: فوقية حسين
محمود .

٢٥٩- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، تأليف: أبو محمد عبد الله
بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار النشر: الدار السلفية - الكويت -
١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر .

٢٦٠- ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة بالبرهان،
تأليف: محمود شكري الألوسي، دار النشر: المكتب الاسلامي -
لبنان - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، الطبعة: الثانية، تحقيق: زهير
الشاويش

٢٦١- الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات . تأليف :
الشمس الأفغاني . دار النشر- : مكتبة الصديق ، الطبعة لأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٢٦٢- المجالسة وجواهر العلم، تأليف: أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد
الدينوري القاضي المالكي، دار النشر:- دار ابن حزم - لبنان/
بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى .

٢٦٣- المجتبى من السنن، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن
النسائي، دار النشر:- مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب -
١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة .

٢٦٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام
محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر:-
دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود
إبراهيم زايد .

٢٦٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام
محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر:-

دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .

٢٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار النشر: دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧ .

٢٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . دار النشر: دار عالم الكتب، الرياض . ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

٢٦٨- مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية . دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . أعتمد في التحقيق على نسخة: محمد رشيد رضا .

٢٦٩- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف: ابن جني . دار النشر: دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . تحقيق: علي النجدي، و د/ عبدالحليم النجار . و د/ عبدالفتاح شلبي .

٢٧٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد .

٢٧١- المحصول في علم الأصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -

الرياض - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه جابر فياض
العلواني .

٢٧٢- المحكم في نقط المصاحف، تأليف: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٧، الطبعة: الثانية،
تحقيق: د. عزة حسن .

٢٧٣- مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي،
دار النشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥،
الطبعة: طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر .

٢٧٤- مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، تأليف:
أبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، دار النشر: مكتبة الغرباء
الأثرية - المدينة المنورة - السعودية - ١٤١٥ هـ، الطبعة: الأولى،
تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي .

٢٧٥- مختصر الكامل في الضعفاء، تأليف: تقي الدين أحمد بن علي
المقريري، دار النشر: مكتبة السنة - مصر / القاهرة - ١٤١٥ هـ
- ١٩٩٤ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي .

٢٧٦- مختصر المعتمد تأليف: أبي يعلى . رسالة جامعية في أم القرى
تحقيق: محمد السفيني و مشاعل باقاسي . ١٤٢٢ هـ - ١٤٢٤ هـ

٢٧٧- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه . دار
النشر: مكتبة المتنبي القاهرة . تحقيق: برجستراسر و آثر جفري .

٢٧٨- مدارج السالكين بين (إياك نعبد وإياك نستعين) . تأليف : ابن القيم . دار النشر- : دار الكتاب العربي ، الطبعة السادسة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م تحقيق : محمد البغدادي .

٢٧٩- المدهش، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن هادي بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، دار النشر:- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: الدكتور مروان قباني .

٢٨٠- المدينة الفاضلة . تأليف : الفارابي . مكتبة الملك عبد الله بن عبدالعزيز في جامعة أم القرى .

٢٨١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تأليف: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ، دار النشر:- دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٨٢- مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، تأليف: عبد الله بن أسعد اليافعي، دار النشر:- دار الجيل - لبنان - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار .

٢٨٣- المستدرک علی الصحیحین، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت -

١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى

عبد القادر عطا .

٢٨٤- مسند ابن أبي شيبة، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة،

دار النشر:- دار الوطن - الرياض - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى،

تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي .

٢٨٥- مسند أبي عوانة، تأليف: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق

الاسفرائني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت .

٢٨٦- مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي

التميمي، دار النشر:- دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ -

١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد

٢٨٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله

الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر .

٢٨٨- مسند الشهاب، تأليف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله

القضاعي، دار النشر:- مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧ -

١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي .

٢٨٩- المسند للشاشي، تأليف: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، دار

النشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٠، الطبعة:

الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله .

٢٩٠- مشاهير علماء الأمصار، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم
التميمي البستي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - -
١٩٥٩، تحقيق: م. فلايشهمر .

٢٩١- مشكاة المصابيح . تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي .
دار النشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . تحقيق
محمد ناصر الدين الألباني .

٢٩٢- مصرع التصوف (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي)، تأليف: برهان
الدين البقاعي، دار النشر: عباس أحمد الباز - مكة المكرمة -
١٤٠٠ - ١٩٨٠، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل .

٢٩٣- المصنف، تأليف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار
النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية،
تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .

٢٩٤- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تأليف:
حافظ بن أحمد حكيمي، دار النشر:- دار ابن القيم - الدمام -
١٤١٠ - ١٩٩٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عمر بن محمود
أبو عمر .

٢٩٥- المعارف، تأليف: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، دار النشر:
دار المعارف - القاهرة، تحقيق: دكتور ثروت عكاشة

٢٩٦- معاني القرآن الكريم، تأليف: النحاس، دار النشر:- جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد علي الصابوني .

٢٩٧- معاني القرآن تأليف : يحيى الفراء . دار النشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . تحقيق : فاتن اللبون .

٢٩٨- معاني القرآن و إعرابه . تأليف : إبراهيم الزجاج . دار النشر : عالم الكتب ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . تحقيق : د/ عبد الجليل شلبي .

٢٩٩- المعتبر في الحكمة الإلهية . تأليف : أبي البركات هبة الله بن علي بن ملكا . الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ١٣٥٨ هـ .

٣٠٠- المعجم الفلسفي . تأليف : مراد وهبة . دار النشر:- دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع . ١٩٩٨ م .

٣٠١- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر:- مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي

٣٠٢- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب، دار النشر:- مكتبة

الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة:

الأولى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي .

٣٠٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: محمد بن

أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة

الرسالة - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: بشار عواد

معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس .

٣٠٤- المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها. تأليف: د / عبدالله

القرني . دار النشر: دار عالم الفوائد . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ

٣٠٥- معيار العلم . تأليف: الغزالي . دار النشر: دار المعارف بمصر .

الطبعة الثانية تحقيق: د / سليمان دنيا .

٣٠٦- المعين في طبقات المحدثين، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن

قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: دار الفرقان - عمان -

الأردن - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. همام عبد الرحيم

سعيد .

٣٠٧- المعين في طبقات المحدثين، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن

قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: دار الفرقان - عمان -

الأردن - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. همام عبد الرحيم

سعيد .

٣٠٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل تأليف: القاضي عبد الجبار .

تحقيق: د / محمود محمد قاسم .

٣٠٩- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة . تأليف : ابن القيم . دار النشر : دار الفكر .

٣١٠- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف: علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، تحقيق: هلموت ريتز .

٣١١- المقتنى في سرد الكنى، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار النشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٨ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد .

٣١٢- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .

٣١٣- الملل والنحل، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٤، تحقيق: محمد سيد كيلاني .

٣١٤- مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار النشر: دار الفكر - لبنان - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى .

٣١٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار صادر - بيروت - ١٣٥٨، الطبعة: الأولى .

٣١٦- المنقذ من الضلال الموصل إلى ذي العزة والجلال . تأليف : الغزالي . دار النشر : دار الأندلس .

٣١٧- منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مؤسسة قرطبة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٣١٨- موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، يوسف الحاج إبراهيم .

٣١٩- موطأ الإمام مالك، تأليف: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر - -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .

٣٢٠- موقف المتكلمين من الإستدلال بنصوص الكتاب والسنة . تأليف : سليمان الغصن . دار النشر: دار العاصمة ، الرياض . الطبعة الأولى . ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٣٢١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥،

الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل
أحمد عبدالموجود .

٣٢٢- النبوات، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو
العباس، دار النشر: المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٨٦

٣٢٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: جمال الدين أبي
المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، دار النشر:- وزارة
الثقافة والإرشاد القومي - مصر .

٣٢٤- النشر في القراءات العشر . تأليف : محمد بن الجرزي . دار النشر :
مكتبة القاهرة . تحقيق : محمد سالم محسن .

٣٢٥- نعمة الذريعة في نصره الشريعة، تأليف: العلامة إبراهيم بن محمد
بن إبراهيم الحلبي، دار النشر: دار المسير - الرياض - ١٤١٩ هـ -
١٩٩٨ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي
رضا .

٣٢٦- نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد،
تأليف: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، دار النشر:- مكتبة
الرشد - السعودية - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، الطبعة: الأولى،
تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي .

٣٢٧- نهاية الإقدام في علم الكلام . تأليف : عبدالكريم الشهرستاني .
دار النشر : مكتبة الثقافة الدينية . تحقيق : الفرد جيوم .

٣٢٨- نواذر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تأليف:

محمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحكيم الترمذي، دار النشر:-

دار الجليل - بيروت - ١٩٩٢ م، تحقيق: عبد الرحمن عميرة .

٣٢٩- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تأليف: أحمد بن

محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبو نصر، دار النشر:- دار

المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله

الليثي .

٣٣٠- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي،

دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م،

تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .

٣٣١- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: علي بن أحمد الواحدي

أبو الحسن، دار النشر:- دار القلم، الدار الشامية - دمشق،

بيروت - ١٤١٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: صفوان عدنان

داوودي.

٣٣٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . تأليف : أحمد ابن خلكان .

دار النشر:- دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى .

١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
سبب اختيار البحث	٢
خطة البحث	٤
الفصل الأول : عصر المؤلف وحياته	١٠
المبحث الأول : عصره	١٠
المطلب الأول : الحالة السياسية	٢٢
المطلب الثاني : الحياة العلمية والفكرية	٢٦
المطلب الثالث : الحالة الدينية والاجتماعية	٢٨
المبحث الثاني : حياته الشخصية والعلمية	٢٨
المطلب الأول : اسمه ونسبه	٢٨
المطلب الثاني : مولده ونشأته	٣١
المطلب الثالث : شيوخه	٣٣
المطلب الرابع : تلاميذه	٣٤
المطلب الخامس : مؤلفاته	٣٧
المطلب السادس : أقوال العلماء فيه	٤٢
المطلب السابع : وفاته	٤٥



الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : دراسة الكتاب	٤٦
المبحث الأول : تحقيق عنوان الكتاب	٤٦
المبحث الثاني : نسبة الكتاب للمؤلف	٤٨
المبحث الثالث : دراسة نسخ الكتاب المطبوعة	٤٩
المبحث الرابع : وصف المخطوط	٥١
المبحث الخامس : أبرز ملامح منهج شيخ الإسلام	٥٣
المبحث السادس : تحليل مضمون الكتاب	٥٨
نماذج من المخطوط	٨٤
النص المحقق	٨٩
فصل	٩٠
بيان الأدلة الفعلية في أول ما أنزل	٩٠
قصور المتكلمين في معرفة الأدلة السمعية والعقلية	٩٠
موقف المتكلمين من الأدلة العقلية في القرآن والسنة	٩١
المعاد وحسن التوحيد وغيره معلوم بالعقل	٩٢
تناقض أقوالهم مع ما في فطرتهم	٩٥
وجوب شكره وإن لم يك عذاب	٩٦



الموضوع	الصفحة
جزاء شكر وكفر النعم.....	٩٧
قيام الحجة بإرسال الرسل.....	٩٨
أول ما أنزل من القرآن « اقرأ »	٩٩
حديث عائشة	١٠٠
حديث جابر	١٠٤
وجه التوفيق بين حديثي عائشة وجابر	١٠٦
دلالة الآيات على إثبات الخالق والنبوة	١٠٧
الاستدلال بخلق الإنسان من علق . لكونه معلوقاً للجميع	١٠٨
انكار الدهرية لخلق آدم من طين	١٠٩
الحكمة من ذكر العلقه دون ذكر النطفة.....	١١٠
الأدلة على أماكن المعاد	١١٠
خلق الإنسان يستدل به على المبدأ والمعاد	١١١
الاستدلال بالتعليم الخاص على إمكان النبوة.....	١١٢
الاستدلال بجعل العلقه إنساناً على إمكان النبوة والمعاد	١١٣
الفرق بين الماهية ووجودها	١١٤
أميته عليه السلام دليل على أن ما أتى به معجزاً.....	١١٦



الموضوع	الصفحة
فصل	١١٩
نقض استدلالهم بقصة إبراهيم الخليل	١١٩
تكلفهم في الاستدلال على وجود الخالق	١٢٠
طريقة الأشعري في الاستدلال على الخالق	١٢١
سبب خطأهم في الاستدلال	١٢٦
مخالفتهم لجمهور العقلاء	١٢٧
كون الإنسان مخلوقاً معلوم بالضرورة	١٢٧
مخالفتهم للسمع والعقل بهذه الطريقة	١٢٩
طريقتهم في إثبات النبوات والمعاد كطريقتهم في إثبات الضائع	١٣٠
اضطرابهم في الاستدلال	١٣١
الحدود لا تفيد تصوير ماهية المحدود	١٣٢
المقصود من هذا الاستطراد	١٣٤
قولهم أن الحركات لا تنقسم إلى سريع وبطيء	١٣٥
طفرة النظام	١٣٦
قولهم العرض لا يبقى زمانين	١٣٦
حيرتهم في افناء الله للأشياء	١٣٧



الموضوع	الصفحة
ظنهم احتياج الحوادث إلى الله حال أحداثها فقط	١٣٧
قولهم الإرادة لا تتعلق بالقديم ولا الباقي	١٣٩
علة للافتقار مجرد الحدود في أب مجرد الإمكان	١٣٩
أقوالهم في المعاذ « القول الأول »	١٤٠
القول الثاني :	١٤١
فصل	١٤٢
خلق الإنسان مفصلاً من سورة المؤمنين	١٤٢
التنبيه بذكر الموت على الإيمان بالبعث	١٤٢
ذكر الموت فيه التنبيه على ضعف الإنسان وأدلاله	١٤٣
إلا قول في تفسير « اسفل سافلين »	١٤٣
رأى المصنف في القول الأول	١٤٤
تضعيف القول بأن الاستثناء منقطع	١٤٤
العجز لا يختص بحال الكبر	١٤٥
نقض قول « من قرأ القرآن لا يرد إلى أرذل العمل »	١٤٦
الدرم يوصف بالضعف لا بأسفل سافلين	١٤٦
سجين هي أسفل سافلين	١٤٧



الموضوع	الصفحة
حجج تؤيد القول الثاني الذي يرجحه الضعف	١٤٧
إقسام الله على أنباء الغيب	١٤٨
جزاء الإنسان المؤمن وغيره	١٤٨
الأقسام بمواضع المحل دليل التعظيم	١٤٩
القول الأول في قوله « يكذبك »	١٤٩
القول الثاني	١٥٠
لو كان الخطاب للإنسان لكان لجنة	١٥١
المعروف في اللغة في « يكذبك »	١٥١
غموض الآية من جهة جمعها بين المكذب والمكذب عليه	١٥١
أقوال فاسدة في تفسير الآية	١٥٢
ما يرجحه المصنف	١٥٣
وعلى أن الخطاب للرسول ﷺ في معناه قولان سبب تفور مجاهد عن أن	
يكون الخطاب للرسول	١٥٥
قتادة لم يصرح بأن الخطاب للرسول	١٥٥
الصواب من الأقوال	١٥٦
المراد بالدين هنا	١٥٦



الموضوع	الصفحة
استعمال « فما » يراد به الصفات دون الأعيان	١٥٧
التعجب من المكذّب والتحقير له	١٥٨
من عجائب القرآن	١٥٩
من عجائب القرآن	١٥٩
خلاصة هذا الاستطراد	١٦٠
فصل	١٦٢
إيصاله المخلوق إلى الغايات الحمودة مكرمة	١٦٢
تَضْمُنُ الخلق والكر لأمرين	١٦٢
سبب النهي عن تسمية العنب كراماً	١٦٣
الوصف بالكرم في القرآن والسنة	١٦٤
دلالة الحصر في « الإكرام »	١٦٥
إثبات الله أنه السنة للصفات	١٦٧
قصور الجهينة في وصف الله سبحانه	١٦٩
تأويل الجهمية للصفات	١٧٠
الأحكام لدليل العلم	١٧٢
تناقض الجهمية	١٧٣



الموضوع	الصفحة
الترجيح بلا مرجح عند الجهمية	١٧٥
بيان فساد هذا القول	١٧٥
لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئة	١٧٨
أقوال الناس في الإرادة	١٧٨
قول القلابية والأشعرية	١٧٩
بيان فساد هذا القول	١٧٩
قول الكراهية	١٨٠
بيان فساد هذا القول	١٨٢
قول الجهمية والمعتزلة	١٨٢
قول أهل السنة	١٨٣
الأقوال في وصفه سبحانه بالعزم	١٨٣
الكلام في علمه بما يفعله	١٨٥
الكلام في علمه بما يفعله	١٨٥
هل « المعدوم شيء »	١٨٥
لا يرجح شيئاً لكونه قادراً فقط	١٨٨
حجج تؤيد القول الثاني الذي رجحه المصنف	١٨٨



الموضوع	الصفحة
إثبات القدر يزيل إشكالات كثيرة	١٨٨
قصور المتكلمين في إثبات القدر.....	١٨٩
الكتاب في نفسه لا يكون أزلياً	١٩١
كثير من كتب الكلام فيها الأقوال المتبدعة دون أقوال السنة ،	١٩٥
تصرف الأشعري في قول الرجل أهل السنة	١٩٥
سبب الصفات الاختيارية	١٩٨
اختلاف الناس في تعدد العلم والإرادة وإيجادها.....	١٩٩
المقصود بتعدد العلوم والإرادات	٢٠٠
العلم اسم جنس كالماء	٢٠٠
المعدود لا يُرى	٢٠١
قول السالمية في رؤية المعدوم	٢٠١
فصل	٢٠٤
الرسول أرسل هدى ورحمة للعالمين	٢٠٤
الأنبياء يعملون بلا عوض	٢٠٤
المخالفون للرسول على عكس الرسل	٢٠٦
بعض صفات الرسول	٢٠٦



الموضوع	الصفحة
وصف أمة محمد ﷺ	٢٠٧
فصل	٢١٠
الأقوال في « ذو الجلال والإكرام »	٢١٠
ترجيح شيخ الإسلام للقول الأول	٢١١
لا يتصف بالجلال والإكرام إلا من يستحق ذلك	٢١٢
التحميد والتوحيد مقدم على مجرد التعظيم	٢١٤
قول الرازي في « الجلال والإكرام »	٢١٤
القراءات الواردة في « ذو »	٢١٥
الاسم والمسمى	٢١٧
فساد قول الرازي	٢١٩
فصل	٢٢٠
فطرية المعرفة	٢٢٠
عمومية الخطاب في قوله « اقرأ »	٢٢٠
ما خوطب به الرسول فالأمة مخاطبة به	٢٢١
الخطاب في قوله « اقرأ » لجميع الأمة	٢٢٣
فطرية معرفة الله	٢٢٤



الموضوع	الصفحة
احتياج البعض للنظر.....	٢٢٤
أول واجب على المطلق.....	٢٢٦
إيجاب المظلّمين لطريقة النظر.....	٢٣٠
مالا يخلو من الحوادث فهو حادث.....	٢٣٠
الحوادث المحدود والجنس المتصل.....	٢٣١
تسلسل الحوادث غير ممتنع.....	٢٣١
استحالة تصور الأزل.....	٢٣١
خلاصة هنا الاستطراد.....	٢٣٢
أقوال الناس في النظر « الأول ».....	٢٣٢
القول الثاني.....	٢٣٣
القول الثالث.....	٢٣٤
بيان بطلان هذه الأقوال.....	٢٣٥
أول ما دعا إليه الرسل.....	٢٣٥
مثال موسى مع فرعون.....	٢٣٦
استفهام فرعون انكار وجحد ليس عن الماهية.....	٢٣٧
الفرق بين « ما » و « من » في السؤال.....	٢٣٨



الموضوع	الصفحة
أعظم العلوم الإقرار بالخالق.....	٢٤٠
الرسول لم يكلفوا الناس بالنظر.....	٢٤١
دلالة أول ما أنزل على نظرية المعرفة.....	٢٤٣
الفرق بين استنفهام التقرير والإنكار.....	٢٤٤
سبب إنكارهم المعرفة.....	٢٤٤
السبب الأول.....	٢٤٤
السبب الثاني.....	٢٤٦
لا بد للفعل الاختياري من إرادة.....	٢٤٧
استدعاء النية في العبادات.....	٢٤٨
إنكار المتكلمين للمحبة.....	٢٤٩
إنكارهم لما في نظرهم.....	٢٥٠
الفطرة تستلزم المعرفة والمحبة.....	٢٥١
إفساد الفطرة.....	٢٥٣
خفاء بعض الأحوال على الإنسان.....	٢٥٤
أسباب نسيان ما في الفطرة.....	٢٥٥
الرسول يكملون الفطرة لا يغيرونها.....	٢٥٧



الموضوع	الصفحة
فصل	٢٥٨
سبب نسيان الإنسان لنفسه	٢٥٨
من ذكر الله ذكر نفسه	٢٦٠
خطأ ما قاله البغوي وغيره في تفسير الآية	٢٦٠
قول آخر في النسيان	٢٦١
سبب خطأ البغوي وغيره	٢٦٢
فصل	٢٦٣
اثبات صفات الكمال	٢٦٣
الخلق والتعليم يستلزمان القدرة	٢٦٣
الخلق والتعليم يستلزمان العلم	٢٦٥
إثبات الصفات	٢٦٥
فصل	٢٦٦
طرق أهل السنة في إثبات الصفات	٢٦٦
الطريق الأول	٢٦٦
طرق أهل الكلام	٢٦٦
تناقض أهل الكلام	٢٦٧



الموضوع	الصفحة
الطريق الثانية لأهل السنة.....	٢٦٨
الطريق الثالثة	٢٦٨
بيان الطريق الثاني	٢٦٩
بيان الطريق الثالث	٢٧٠
إثبات العلو	٢٧٠
تفسير الاستواء بالارتفاع	٢٧٢
تطبيق هذه الطرق على هذه الآيات	٢٧٥
استعمال النصارى لهذه الطرق	٢٧٦
الاستدلال بالتعليم على إمكان النبوات	٢٧٧
تنزيه الرب على أصليين	٢٧٨
الأصل الأول	٢٧٩
الأصل الثاني	٢٨٠
فصل	٢٨١
إثبات أفعاله وأقواله	٢٨١
الخلق غير الخلق	٢٨١
قدم النوع	٢٨٢



الموضوع	الصفحة
قدم الكلام	٢٨٣
قدم الخلق	٢٨٣
وجود ما لا يتناهى من مقدور الرب	٢٨٤
قدم النوع وحدوث الأفراد	٢٨٥
الممكن لا يستوى طرفاً وجوده وعدمه	٢٨٦
دلالة الآيات على صفات الكمال	٢٨٦
أقوال السلف في ذلك	٢٨٦
فصل	٢٩١
آية الكرسي دالة على صفات الكمال	٢٩١
اقرار المشركون بالربوبية	٢٩١
الحي القيوم وأصول الدين	٢٩٢
فصل	٢٩٤
الصفات الفعلية نوعان	٢٩٤
النوع الأول	٢٩٤
النوع الثاني	٢٩٥
هل الفعل هو المفعول ؟	٢٩٦



الموضوع	الصفحة
المثبتة على قولين	٢٩٩
القول الأول.....	٢٩٩
تقسيمهم للصفات	٣٠
القول الثاني	٣٠١
الخلق قديم أم حادث؟	٣٠٤
مسألة التأثير	٣٠٥
عمدتهم في هذا القول	٣٠٥
إجابة الجمهور عليهم.....	٣٠٦
الزام آخر.....	٣٠٧
أصناف الناس في وجود الممكن	٣٠٨
قول المتكلمين	٣٠٩
قول الفلاسفة	٣١٠
قول أهل السنة	٣١١
التسلسل في الآثار	٣١٣
قيام الحوادث به	٣١٤
دليل الكرامية	٣١٥



الموضوع	الصفحة
خلاف الكرامية وأهل الحديث	٣١٥
التسلسل في الآثار قول أهل السنة	٣١٦
العقل يوافق النقل	٣١٦
قول أحمد في أفعال الله	٣١٧
إثبات الأحداث والتزام التسلسل عند البخاري	٣١٨
تفسير السلف قوله « جعلناه »	٣١٩
التسلسل الباطل « في أصل التأثير »	٣٢٠
التسلسل في أحاد التأثير	٣٢١
نزاع لفظي	٣٢٣
صفة الكلام فعلية ذاتية	٣٢٤
المراد بالقرآن	٣٢٥
هل القراءة هي المقروء؟	٣٢٦
مرادات باطلة	٣٢٦
الجمع بين قول أحمد والبخاري	٣٢٧
فصل	٣٣٠
التنازع في الأفعال اللازمة	٣٣٠



الصفحة

الموضوع

- ٣٣٠ قول الأشاعرة في اللازمة
- ٣٣٤ موافقة الباقلاني وأبي يعلى للأشعري
- ٣٣٥ جنى نزاعهم في آيات الاستواء والإتيان
- ٣٣٥ أقوال الناس في الاستواء
- ٣٣٥ أقوال الناس في الاستواء
- ٣٣٨ معنى استوى في بيت الأخطل
- ٣٣٨ قول ابن كلاب والأشعري في الاستواء
- ٣٣٩ قول أهل السنة
- ٣٣٩ أقسام الناس في الاستواء والمجيء
- ٣٣٩ القول الأول
- ٣٣٩ القول الثاني
- ٣٤٢ القول الثالث والرابع
- ٣٤٣ القول الخامس والسادس
- ٣٤٣ رد عامة المتسيين السنة للتأويل الباطل
- ٣٤٣ قول البغوي في الاستواء والإتيان
- ٣٤٤ إيراد البغوي أقوال الناس في ذلك



الموضوع	الصفحة
ترجيح البغوي	٣٤٥
نقل كلام السلف في الصفات	٣٤٦
قول الخليل في العرش	٣٤٦
رد شيخ الإسلام على قول الخليل	٣٤٧
قول أمية في العرش	٣٤٨
رد شيخ الإسلام على أمية	٣٤٩
رد ابن الجوزي	٣٤٩
رد ابن الجوزي على من أول الاستواء بالاستيلاء	٣٤٩
تأويل الإتيان المنسوب لأحد	٣٥٠
رد شيخ الإسلام على هذه النسبة	٣٥١
الرد الأول	٣٥٢
الرد الثاني	٣٥٥
الرد الثالث	٣٥٥
موقف ابن الزاغوني من الصفات الخبرية	٣٥٦
أقوال الأشاعرة في الصفات الخبرية	٣٥٧
أنواع التأويل	٣٦٠



الموضوع	الصفحة
قول الجد أبي عبد الله في الإتيان والمجنى	٣٦١
الإيمان بالغيب في الجملة لأعلى التفصيل	٣٦٤
ليس في القرآن ما لا يفهمه أحد	٣٦٥
فرق بين العلم بالمخلوقات والعلم بمعاني الآيات	٣٦٦
القول بان الرسول لا يعلم المعنى قول بلا علم	٣٦٧
اعتقاد السلف في الإتيان	٣٦٨
العلم بالكيفية	٣٦٨
القول بعدم فهم الرسول قد حافيه	٣٦٩
كتمان العلم مذموم	٣٧٠
كتمان أهل الكتاب لكتبهم	٣٧١
قصة صبيغ	٣٧٣
متبع المتشابه يفسد القلوب والعقول	٣٧٤
السائل عن الحق ليس متبع للمتشابه	٣٧٦
التردد من عدم العلم	٣٧٧
تناقض بعض النظر في نقى التأويل وإثباته	٣٧٨
الجمع بين الجنى والعلو	٣٧٩



الموضوع	الصفحة
رواية الزاغوني عن أحد في المجنى	٣٨٠
تنزيه الله في نزوله ومجيئه	٣٨٢
أقوال أهل السنة في النزول والانتقال	٣٨٢
الأقوال في الانتقال	٣٨٤
مراعاة ألفاظ النصوص	٣٨٦
الجمع بين النقيضين	٣٨٧
النوع الأول مما ينفي الله	٣٨٨
الباطن لا يقتضى السفول	٣٨٩
النوع الثاني	٣٨٩
مالك بعض المتسبين للسنة في الألفاظ المجملة	٣٩٠
تنزيهه عن سمات الحدث	٣٩١
قول الجهمية أن الصفات من سمات الحدث	٣٩١
الله غني بنفسه والافتقار من سمات الحدث	٣٩١
بعض سمات الحدث	٣٩٢
كل ما استلزم فالرب منزه عنه	٣٩٢
عدم ورود الخبر لا يكفي في النقي	٣٩٤



الموضوع	الصفحة
عدم الدليل يستلزم عدم المدلول	٣٩٥
تنزيهه عن كل ما يناقص صفات كماله	٣٩٥
يجب في جنس الدليل الطرد لا العكس	٣٩٦
الاعتصام بالشرع	٣٩٦
عدم التمييز بين الصحيح والكذب	٣٩٧
اعتمد البعض على الأدلة العقلية دون الشرعية	٣٩٨
عدم تناقض الدليل العقلي والسمعي	٤٠٠
أحاديث الصفات الضعيفة	٤٠١
رواية ابن مندة للأحاديث الضعيفة	٤٠٣
رؤية الله عياناً في الدنيا	٤٠٥
حديث عبد الله بن خليفة في صفة العرش	٤٠٧
اختلاف روايات حديث ابن خليفة	٤١٣
اختلاف الروايات دليل بطلانه	٤١٤
طريقة الكتاب والسنة في بيان عظمة الرب	٤١٥
حديث أطياب العرش يبين عظمة الرب	٤١٥
تصويت الشيخ لرواية النفي	٤١٦



الموضوع	الصفحة
حديث أبي سعيد دليل آخر على عظمة الله	٤١٧
عدم إحاطة المخلوقات بالله	٤٢٠
فصل	٤٢١
الأصول الموصلة إلى الحق	٤٢١
أصول أهل البدع تناقض الحق	٤٢١
القسم الأول	٤٢٢
القسم الثاني	٤٢٤
طريقة الغزالي	٤٢٤
القسم الثالث	٤٢٦
سبب قولهم بهذه الأقوال	٤٢٦
عقلياتهم تخالف العقل	٤٢٧
دليلهم إثبات الصانع يدل على نفيه	٤٢٨
خلاصة الاستطراد	٤٢٨
أدلتهم تستلزم نقي الصانع	٤٢٨
نفي المعرفة الفطرية دليل فساد أصولهم	٤٢٩
امتناع تسلسل المؤثرات والعلل	٤٣٠



الموضوع	الصفحة
تفسير ابن سينا للممكن	٤٣١
طريقة التقسيم والحصر في إثبات الصفات	٤٣٢
طريقة الأولى	٤٣٢
شبه وإبطالها من وجهين	٤٣٥
الوجه الأول	٤٣٥
الوجه الثاني	٤٣٥
خلق الأعيان الخبيثة لحكمة راجحة	٤٣٧
خلاصة ما سبق أن حججهم تقتضي نفيه	٤٣٧
إثبات الرازي لواجب الوجود	٤٣٨
دليل تناقضهم	٤٣٩
حقيقة قول المتكلمين	٤٤١
إثبات الصفات والأفعال عندهم تجسيم	٤٤١
طريقتهم لإثبات القديم والصانع مناقضة لذلك	٤٤٢
الكرامية ما أثبتوا خالفاً	٤٤٤
اعتقادهم في الإرادة يناقض كونه خالقاً	٤٤٥
لوازم الإرادة عندهم	٤٤٥



الموضوع	الصفحة
اللازم الأول	٤٤٥
اللازم الثاني	٤٤٦
اللازم الثالث	٤٤٦
قول الجهمية والكرامية في القدرة	٤٤٧
القول الصواب	٤٤٧
الأدلة على القدرة من القرآن	٤٤٧
الأدلة على القدرة من السنة	٤٤٨
لازم المذهب	٤٤٩
لا يلزم من بطلان الأصول أن يكونوا غير مقرين بالصانع	٤٤٩
تفاوت النظائر في هذه الطرق	٤٥٠
فصل	٤٥٢
معرفة لوازم الشيء	٤٥٢
الأصول الخمسة التي أخطأ فيها من قال بمخالفة العقل للنقل	٤٥٢
فصل	٤٥٤
ما جاء به الرسول من علم الله	٤٥٧
لا حجة للخلق على الله	٤٥٧



الموضوع	الصفحة
القول الأول في قوله « أنزله يعلمه »	٤٥٧
القول الثاني	٤٥٨
أقوال الزجاج في آية هود	٤٥٨
القول الأول لآية النساء هو الصواب	٤٥٩
القول الثاني غلط	٤٥٩
استدلال أحمد بالآيات	٤٦٠
خلاصة الفصل	٤٦٠
فصل	٤٦٢
مشابهة المتكلمين بمن يحتج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة	٤٦٢
اعتراف أئمة المتكلمين	٤٦٣
ظنهم أن دليل الأعراض في أدلة القرآن	٤٦٣
درجات النظر	٤٦٤
خلط الأشاعرة بين السلف والجهمية	٤٦٤
طريقة الصحابة والتابعين	٤٦٤
أقوال السلف في الصفات	٤٦٥
قول أبو يوسف في مذهب أهل السنة	٤٧١



الصفحة	الموضوع
٤٧١	مخالطة أهل الأهواء.....
٤٧٥	ميل أبي يوسف للحديث
٤٧٦	الفهارس العامة